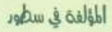
هجرة الكفاءات العربية

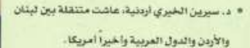
الدكتورة
سيرين مدحت الخيري

الأستاذة
إحسان غسان مدحت الخيري





المؤلفة في سطور



- د. سيرين الخيري أردنية، عاشت متنقلة بين لبنان والأردن والدول العربية وأخيراً أمريكا.
- مواليد لبنان /بيروت 1950
- تحمل شهادة الدكتوراة في اللغة العربية بمرتبة الشرف الأول مع تهنئة اللجنة بالإجماع
- وجائزة الجامعة اليسوعية /بيروت 1976
- شهادة دبلوم الدراسات المعمقة في الفقه والشريعة1972.
- عملت في الكتابة (الفنية والإبداعية بالتربية الإسلامية).
- مديرة مدارس المقاصد الإسلامية /بيروت
- مديرة مدارس الروضة /بيروت
- مديرة مدارس الجوهرة /عمان
- باحثة في الغة العربية /نيقوسيا قبرص
- عرفت دائماً بنشاطها البارز في العديد من الفعاليات العربية، والأمريكية العربية لخدمة القضايا العربية وخدمة الثقافة والتربية الإسلامية.
- تحمل العديد من الجوائز والميداليات ،من أهمها درع القدس – وجائزة ال... العلمي في مؤتمر الأحزاب العربية – جائزة الجامعة العربية –بيروت.
- تجاوزت مقالاتها المنشورة في الصحف والدوريات العربية ثلاثة آلاف مقا...







عمان - الأردن
الجامعة الأردنية - المبنى الإستثماري الأول
هاتف 0777888165 - 0790860989
www.al-sayel.com
info@al-sayel.com


mohamed khatab

هجرة الكفاءات العربية
الأدمغة العربية

سيرين مدحت الخيري
إحسان غسان مدحت الخيري

2013



جميع الحقوق محفوظة، لا يجوز نشر أو اقتباس أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع، أو نقله عن أي طريق، سواء أكانت إلكترونية، أم ميكانيكيــة، أم بالتصـــوير، أم بالتسجيل أم بخلاف ذلك دون الحصول على إذن الناشر الخطي وبخلاف ذلك يتعرض الفاعـــل للملاحقة القانونية.

الطبعة الأولى

2013م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/8/3984)

225.2

الخيري، سيرين مدحت
هجرة الكفاءات العربية: الأدمغة العربية / سيرين مدحت الخيري.- عمان: الصايل للنشر والتوزيع، 2012
( ) ص.
ر.أ: (2012/8/2984)
الواصفات: / هجرة الكفاءات //

يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبّر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

ISBN 978 – 9957 – 561 – 12 – 3 (ردمك)



عمان – الأردن
شارع الجمعية العلمية الملكية
المبنى الإستثماري الأول للجامعة الأردنية
هاتف: 0777888165/0799860989
E-mail:warraqeen@yahoo.com

❖ الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار الناشرة

فهرس المحتويات

إهداء

الى والدي.. مدحت خير الدين الخيري الفاروقي

الى والدتي.. المربية الفاضلة احسان عبد الرؤوف رياض، مديرة مدارس الأزهرية الاسلامية ببيروت..

الى أخي الدكتور غسان مدحت خير الدين الخيري وإلى زوجته الغالية سمر محمد حلواني.. وأبنائي.. محمد مدحت إحسان.. ودلال.. وداد.. ود. سلمى غسان الخيري.. وأحفادي ربى وعمر ومحمد غسان مدحت.. وأختي الغالية وفاء الحسيني..، وفاطمة الصلاح البرادعي، وبشرى القدومي.

مقدمة

أن ثروات الأمم لا يمكن أن تستغل الاستغلال الأمثل بمعزل عن الإنسان ذلك المخلوق الذي خصه الله بوظائف التعلم والتحليل والاستنتاج والاستنباط. وبما أن الإنسان لا يستطيع أن يستخدم وظائفه الفطرية دون توافر عناصر المعرفة المسبقة للفرضيات والنتائج فمن هنا جاء الاهتمام الكبير بأهمية التطوير المعرفي لانتاج عقولاً مبدعة ومبتكرة تعمل على استثمار طاقاتها وتسخير مهاراتها المعرفية وإبداعها العلمي في خدمة مجتمعاتها التي ترعرعت فيها.

من هنا تتكشف لدينا أهمية الموارد البشرية في رقي المجتمعات من خلال استمرار تدفق انتاجها المعرفي الذي ينعكس بدوره على رفع معدلات التطور في كل الميادين الإنسانية بما تشمله من جوانب اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية. وبدون تلك الرعاية التي يتوجب على الأمم أن توليها لصالح استثمارات الموارد البشرية يبقى الحديث عن تطور المجتمعات البشرية أمراً غير ذي معنى. ولهذا فقد وعت البلدان المتقدمة خطورة ذلك الجانب على مستقبل وجودها فعمدت إلى التركيز على تنمية وتطوير هذا الجانب الحيوي المهم في الاقتصاد والذي يعتبر الروح المحركة لكل عمليات التطور النوعية داخل المجتمعات البشرية بشكل عام.

لقد تلمست الدول المتقدمة في عالمنا اليوم طريقها في السيطرة والنفوذ على مساحات شاسعة من العالم النامي. هو ليس نفوذاً عسكرياً مباشراً كما كان يحدث في فترات الاستعمار المباشر للدول في أواخر وبدايات القرن التاسع عشر والعشرين بل هو نفوذ الاستحواذ على إرادات الشعوب من خلال الحكومات المنصبة بطريقة أو أخرى حيث تتلاقى المصالح في قواسم مشتركة. إن هذا النوع من الاستعمار يحتاج دائماً إلى التفوق المعرفي والتقني. وحيث إن التفوق المعرفي والتقني يعني تجميع آليات المعرفة والعلوم وتمركزها لدى عدد محدود من الدول المتقدمة والعمل على استدامة التطوير عن طريق

وجود كفاءات وأدمغة بشرية لامعة وعلاقة بحيث يضمن التفوق العلمي المستمر لدى تلك الدول. ولكي تضمن تلك الدول عامل التفوق المعرفي والتقني فإنها عملت ولا زالت على تنشيط كل الوسائل التي تمكنها من تغذية قدراتها الإبداعية عن طريق استقطاب الكفاءات العلمية من مختلف بقاع الأرض مستخدمة كل الوسائل والسبل من أجل إنجاز ذلك الهدف.

ولكي تضمن تلك الدول المتقدمة استمراريتها في تحصيل وتجميع مراكز القوة والنفوذ في يدها فقد عمدت إلى التنويع في مصادر حصولها على الموارد البشرية المتقدمة علمياً وتقنياً وقد تجلى ذلك في تبنيها سياسة إعلامية ودعائية ضخمة من أجل جلب العقول واستقطابها إلى داخل مجتمعاتها من مختلف دول العالم سواءاً النامي منها أو المتقدم. وإن كان التركيز واضحاً وجلياً في استهداف كفاءات وطاقات الدول النامية ذات الدخول المنخفضة بسبب ضعف أداء سياساتها التنموية نتيجة لما تواجهه تلك الدول من مشاكل جمة تحد من سرعة النمو والتطور الاقتصادي لديها. الأمر الذي جعلها هدفاً من لدن الدول المتقدمة من أجل الاستفادة من طاقات أبناء تلك الدول النامية والفقيرة من جهة وتحقيق وفرة اقتصادية ملموسة في أعداد الكفاءات العلمية داخل الدول المتقدمة فيما لو قررت تلك الدول الاعتماد بالكامل على سكان البلد الأصليين.

إن الموارد الاقتصادية التي تزخر بها دول العالم النامي ومنها الدول العربية هي كبيرة ومتنوعة من حيث الكم والنوع وقد كانت تلك المنطقة مركز استقطاب عالمي للدول الاستعمارية التي كانت تبحث ولا زالت عن الموارد والثروات الاقتصادية التي تشكل المحرك الأساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها. تلك الموارد الاقتصادية الضخمة أصبحت تشكل عامل استقطاب وطرد في نفس الوقت، حيث يتمثل عامل الاستقطاب بالاهتمام الكبير التي توليه الدول المتقدمة في منطقة الشرق الأوسط والتنافس الشديد فيما بينها على استنزاف موارد المنطقة الاقتصادية المادية منها والبشرية. أما عامل الطرد فيتمثل في هجرة الكفاءات العلمية لدول العالم المتقدم من مواطنها الاصلية "نتيجة الكوارث والحروب والاستبداد السياسي وانعدام الأمن والاستقرار وتدني الأجور وتدهور مستويات الإنفاق

على البحوث والمراكز العلمية" تاركون وراءهم حجماً هائلاً من التكاليف والنفقات التي تحملتها بلدانهم للوصول بهم إلى مراكز قيادة التنمية الاقتصادية في بلدانهم "وكان قدر الدول النامية أن تكون حاضنة للعلماء والمبدعين وما أن تكتمل مراحل نموهم ونضوجهم العلمي حتى تبدأ مسيرة الهجرة إلى جنة العالم المتقدم".

إن قوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها. ولهذا نجد أن تنمية الموارد البشرية أخذت تطفو على السطح وتستقطب الاهتمام لأنها ببساطة شديدة هي العدة التي يستطيع المجتمع أن يستخدمها في تصحيح مساراته التنموية وتوجيهها التوجيه الأمثل وإنتاج العدد اللازم من الكفاءات والعقول الخلاقة فضلاً عن معالجة المشاكل والظواهر التي تعطل مسيرة التنمية الاقتصادية وتقديم الحلول لها. من هنا تأتي الأهمية التي توليها الدول المتقدمة في استقطاب العقول الكفوءة باعتبارها عاملاً قوياً يضاف إلى عوامل القوة المتعددة التي تتميز بها الدول المتقدمة.

إن وجود الإنسان المفكر والعالم في مجتمعه يشكل عامل قوة وعنصراً مهماً في ركيزة البناء الاقتصادي والمعرفي لبلده. وإن المحافظة على هذا العنصر من الضياع والتلف والتدمير بات أمراً ملحاً وضرورياً يستوجب تسخير كل الإمكانيات للمحافظة عليه والذي بسبب غيابه تتناقص حجم المهارة المعرفية للمجتمع الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تراجعاً حاداً في درجة تطور ذلك المجتمع وبالتالي فقدانه تدريجياً لاستقلاليته السياسية والمعنوية. الأمر الذي سيجعل من تلك المجتمعات الفاقدة لعلمائها مجتمعات تابعة لغيرها من المجتمعات البشرية التي أحسنت استخدام مواردها البشرية (المعرفية). الأمر الذي سيكون من الصعب بل ومن المتعذر حماية باقي الموارد والثروات الاقتصادية من معادن وغيرات أخرى من عمليات النهب والسطو المنظم لها من قبل تلك المجتمعات الباحثة عن إمكانية توسيع نطاق انتاجياتها وفعالياتها عن طريق البحث عن موارد اقتصادية تدعم ديمومة استمرار عجلة التنمية لديها.

يتحمل النظام العالمي الجديد عبئاً ليس بالقليل في استقطاب الكفاءات العلمية فهو مما لا شك فيه لا ينظر إلى مصالح الكيانات البشرية في الجانب الآخر من العالم على أنها

كيانات بشرية تستحق أن ترقى إلى ذات المستويات التي يتمتع بها العالم المتقدم. فعلى الرغم من المؤتمرات والندوات التي تعقد تحت غطاء إزالة الفوارق ما بين العالم الغني والفقير إلا أن تلك الندوات والدراسات لا تنتهي إلى شيء يذكر قياساً الى حجم واتساع الهوة ما بين العالمين نتيجة لسياسات العولمة الجديدة في استغلال ثروات الشعوب وتسخيرها لمصلحة اقتصادياتها دون الاكتراث إلى حجم الضرر الذي تلحقه بمستويات التعليم والخدمات في داخل تلك المجتمعات التي باتت أشد فقراً. كما أن طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة في معظم الدول النامية لا يمكن إعفاؤها من مساهماتها الكبيرة في خلق عوامل الطرد اللازمة للكفاءات نتيجة إلى انحسار الحريات السياسية وسوء الإدارة والتقدير فضلاً عن تبعية معظم الأنظمة السياسية في دول العالم النامي إما إلى الدولة الأحادية القطب في العالم أو إلى دول كبيرة تقع في محيطها الإقليمي بشكل أو بآخر فضلاً عن انعدام الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتلك البلدان.

تعتبر هذه الدراسة محاولة أخرى من المحاولات الجادة إلى استقراء آثار تلك الهجرة وعرضها وتحليل مسبباتها وتحديد الوسائل الناجعة في الحد من نزيف العقول والكفاءات العلمية التي هجرت مجتمعاتها عن قصد أو بدونه تاركة وراء ظهورها كماً هائلاً ممن التخلف والتراجع في مجالات العلم والبحث المعرفي. فضلاً عن تراكمات كبيرة في حجم الهوة المعرفية والتقنية الفاصلة ما بين العالم المتقدم والدول النامية. من هنا فقد وجدنا أنه من المناسب البحث في هذا الجانب الحيوي ودراسته وتحليل واقع الأضرار التي تصيب مجتمعاتنا النامية نتيجة لتزايد وتائر الهجرة المنظمة للكفاءات والعقول العربية إلى الخارج حيث إنه من المفترض أنها أعدت لخدمة مجتمعها وتطوير قدرات اقتصادياته وبالتالي العمل على رفع مستويات الرفاهية والانتاج الراقي لبلدانها والتي هي أحق من غيرها في التقدم والازدهار.

أسباب اختيار الموضوع:

- ان انتشار وتسارع وتيرة الهجرة من بلادنا العربية يعد بمثابة اختراق خطير الى المنظومة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الامر الذي بات من الخطورة بمكان عدم التطرق الى

هذا الجانب المهم والحيوي لما يحتويه هذا المفهوم من دلالات خطيرة ليس على واقع امتنا العربية الحالي بل انه يتخطى خطره حدوده الحالية موغلا في المستقبل القريب والمتوسط مسببا في نخر القواعد الاساسية للتعليم الامر الذي يهدد مستقبل الاجيال القادمة وبالتالي مستقبل وحود امة.

- تمثل هجرة الكفاءات العربية نزيفا مستمرا في جسد الامة الامر الذي يجعل منه وسيلة ناجعة لبقاء المجتمعات النامية عموما ومجتمعاتنا العربية خصوصا ضمن فلك الدول الاكثر تقدما وبالتالي تجريد تلك الشعوب من عوامل استقلاليتها الحقيقية التي هي بالتأكيد ليست تلك الاستقلالية الشكلية التي تراها وتسمع عنها متمثلة بحكومات شكلية وقرارات سياسية تدعي السيادة الكاملة في الشكل ولكنها عديمة المحتوى بسبب حكم التبعية والحاجة التي تحكم شعوبنا الى ماتنتجه العقول الغربية فضلا عن ما توفره تلك الدول الغربية بفضل تفوقها واحتكارها للمعرفي والتقني (المدني والعسكري) من حماية يتوهم البعض انها ستستخدم من اجل رفع الظلم عن المظلومين والاقتصاص من الظالم. وبناءا على ذلك فقد اجد نفسي ملزما في تسليط الضوء على حجم الكارثة التي تنتج عن هجرة الكفاءات العلمية من دول العالم النامي لصالح الدول المتقدمة فيصبح القوي اكثر قوة والضعيف اكثر ضعفا.

- ان ظاهرة هجرة الكفاءات العربية تكلف المجتمع العربي خسائرا اقتصادية مضاعفة لما يترتب على تلك الهجرات من مضاعفات جانبية الامر الذي يساهم في زيادة التكاليف الاجتماعية للفرد من اجل احلال ما تم فقده من علماء (هذا على صعيد الهجرات الفردية المحدودة) فما بالك لو اصبحت الهجرة العلمية ظاهرة عامة. انه لامر يدعوا الى القلق الشديد ان تستمر تجاهل تلك الظواهر التي باتت تنخر مؤسساتنا التعليمية تدريجيا الامر الذي سيجعلنا بعد عقدين من الزمن امة خاوية من القيادات العلمية الكفوءة وبالتالي لن تكون لدينا فرصا كثيرة لمتابعة حياتنا كشعوب امنة ومستقلة. وبناءا عليه فقد لجأ الباحث الى تسليط الضوء على تلك الظاهرة التي تحتوي في ظهرانيها العديد

من التساؤلات بدون اجابة لحد الان.

- على الرغم من قلة المصادر التي عالجت مسألة الهجرة ونزوح الادمغة العربية الا انني وجدت انه من الطبيعي ان يتوجه الباحثون الى معالجة مثل تلك القضايا لما تشكله من خطورة بالغة الاثر على مستقبل التنمية الشاملة والمستديمة في البلدان النامية بل ومستقبل شعوبها ولعلي استطيع تقديم اضافة جديدة في هذا البحث تساهم في الوصول الى الهدف الحقيقي الا وهو الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات او على اقل تقدير تقديم رصايا فيما يتعلق بحجم وكيفية ونوعية العلاج الذي يمكن ان يساهم في تقليل اثار تلك الظاهرة عن طريق نشر الوعي الجدي في مثل هذا الشأن وتنبيه القادة والسياسيين والمهتمين بشوون التنمية والتطور العلمي الى بذل اقصى الجهود وتوجيه جزءا من اهتماماتهم السياسة للوقوف امام هذه التحذيرات المستمرة واخذها على محمل الجد.

أهداف البحث:

يهدف البحث المقدم الى جملة من الاهداف التي وضعت من اجل الوصول الى استنتاجات عن كيفية معالجة المشكلة المتمحورة حول مفهوم نزوح العقول والكفاءات العربية من اوطانها الاصلية لصالح الدول الصناعية المتقدمة او الدول ذات الاستقطاب العالي للكفاءات والعقول العربية من اجل الوصول الى الغاية الاساسية في تقليل اثار هجرة الكفاءات العربية وتحديد اليات طرق الحد من اثار تلك الظاهرة على السياسة التنموية في البلاد الطاردة لتلك الكفاءات في المستقبل خدمة لحركة التنمية الاقتصادية وتدعيما لها في البلدان العربية. ويمكن تحديد الاهداف كما يلي:

- توضيح وتقدير حجم الخسائر المتحققة جراء استنزاف ادمغتنا العربية الماهرة والخلاقة وانعكاس ذلك على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- تشخيص وفهم الاسباب الدافعة لهجرة الكفاءات العربية الى الدول المتقدمة لكي يتسنى تحديد المعالجات المثلى للحد من تلك الظاهرة مما سينعكس ذلك ايجابيا على واقع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

- تحديد الطريقة والوسيلة الناجعة في الحد او التقليل من حجم تدفق الكفاءات العربيـــة لكي يتم الاستفادة منها في تدعيم وبناء اقتصاديات البلدان العربية وتطويره عن طريـــق الاستفادة من خبرة وكفاءة مواردنا البشرية الخلاقة.

كما تهدف الدراسة الى القيام باقتراح اسلوب لقياس الاثـــار الاقتصـــادية لتلـــك الهجرات على الواقع التعليمي والتطور المعرفي بشكل خاص وعلى التنمية الاقتصادية بشكل عام مع تحديد افضل السبل والطرق في سد النقص الحاصل نتيجة لذلك سواءا اتم ذلك عن طريق سياسة الاحلال او التعويض للكفاءات كما سنبينها بشكل تفصيلي في هذه الرسالة.

اهمية البحث:

تكتســـب الكفاءات العربية اهمية بالغة في بناء وتطوير بـــرامج التنميـــة الضـــرورية واللازمة لدفع عجلة الاقتصاد العربي الى الامام من اجل تحسين اوضاع شعوبها المعاشية بمـــا يكفل لها العيش الكريم وتحقيق جانبا من الرفاهية الاقتصادية لابنائها لتنعم كما تنعم بقيـــة الشعوب الاخرى التي نجحت في تحقيق حالة الاستدامة في التنمية الاقتصادية.

ونظرا لاهمية ومكانة ودور الكفاءات العربية في تحقيق التنمية والتطورالعلمي الذي يرتكز على دعائم العلم والمعرفة فان اهمية البحث وتسليط الاضواء علـــى المشـــاكل بـــل الكوارث التي تحيق باقتصاديات البلدان العربية نتيجة لنزيف العقول المستمر، تعطـــي لهـــذا البحث اهمية كبيرة. كما يتوقع لهذا البحث في ان يثير مشكلة نزف الكفـــاءات والعقـــول العربية نتيجة الى هجرتها الطوعية (الاجبارية) الى العالم المتقدم الذي ما فتئ يمارس عمليـــة الاستقطاب لهذه العقول عن عمد وقصد موقعا خسائرا كبيرة في اقتصاديات العالم النـــامي عموما والعربي خصوصا من اجل أبقائها تحوم في فلك العالم المتقدم تستجدي منه المـــوارد البشرية الكفوءة والخبرات البشرية والمعونات الاقتصادية المزيفة والمشروطة لكي يبقى العالم المتقدم يمارس السيادة المطلقة على الموارد الاقتصادية الزاخرة بها دولنا النامية. من هنا تعتقد ان البحث يستقي اهميته من خلال اطلاق التحذيرات الشديدة من ظاهرة نزيف العقـــول والكفاءات المتميزة من البلدان العربية الامر الذي يتطلب معالجة موضوعية واهتماما فـــوق

العادة من اجل خلق البدائل الموضوعية والعملية لتثبيت العقول والكفاءات في مواقعهم والحد من اثار تلك الظاهرة على مستقبل الاجيال الواعدة والعمل الدائم من اجل انجاح التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وصولا للاهداف المنشودة لها.

مشكلة البحث:

لقد حان الوقت لاعادة النظر في مشكلة نزيف العقول والكفاءات العلمية العربية الذي ادى الى انهاك ونخر بنيتها التحتية التي تعتبر قاعدة الارتكاز لانطلاق عمليات التنمية الشاملة من اجل غد افضل لمستقبل الاجيال القادمة والتي ستساهم في بناء وتطوير اقتصاد البلدان العربية لمشاركتها الفاعلة بعقولها النيرة في مجالات العلم والمعرفة المختلفة. ومن هذا المنطلق فاننا اردنا القاء الضوء على حجم الكارثة العلمية التي ارتكبت ولازلت ترتكب بحق اجيالنا الحالية والقادمة من خلال هجرة الكفاءات والعمالة الماهرة الى دول الاستقطاب المتقدمة.

استشراف مقترحات من واقع الدراسات والكتابات التي بحثت في تلك المشكلة الكبيرة لعلنا نسهم بشكل متواضع في المحافظة على البقية الباقية من مواردنا البشرية التي باتت مهددة بشكل اكبر من ذي قبل في ظل نظام العولمة الجديد الذي يسعى الى تفعيل وتنشيط اليات سوق العمل العالمي الذي تخصص في اقتناص الكفاءات العالية لصالح البلاد المصنعة المتقدمة من البلدان النامية (المتخلفة)

فروض البحث:

على ضوء ماورد في أهداف البحث الانفة الذكر استقينا منها فروض هذا البحث المراد انجازه وبناءا على ماتقدم فقد تحددت لدينا الفروض التالية:

- ان هجرة الكفاءات والادمغة العربية الكفوءة تلحق ابلغ الضرر باقتصاديات البلدان العربية بما تنطوي عليه عملية الهجرة من خسارة بالغة الضرر على مسيرة العملية التنموية لاقتصاديات البلدان العربية الذي سيفتقر الى الكوادر التي من شانها ان تشكل الوقود الحيوي لاستمرار دوران عجلة التنمية الاقتصادية من خلال بناء وتطوير الموارد

البشرية الهائلة التي يمتلكها العالم العربي.

- ان هجرة العقول العربية الكفوءة تساهم بشكل مؤثر وحيوي في اتساع حجم ومساحة فجوة التخلف العلمي بمختلف ميادينه سواءا الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية فيما بين دولنا العربية النامية (المتخلفة) ودول العالم المتقدم في اوروبا وامريكا وكذلك بعضا من دول اسيا.
- ان هجرة الكفاءات العربية من مواطنها الاصلية باتجاه العالم المتقدم يؤكد على مضاعفة الخسائر الناجمة نتيجة لفقدان تلك الكفاءات من العقول العربية المهاجرة لما تتضمنه عملية التعويض وسد النقص الحاصل نتيجة الى تلك الهجرة الامر الذي يزيد من حجم الاعباء التي تلقي بظلالها على واقع اقتصاديات البلدان العربية عن طريق تحمله كلفا مزدوجة من خلال سياسة البدائل والاحلال لتلك الكفاءات من اجل سد النقص الحاصل.

حدود البحث:

بالنظر لتطرق الدراسة لهجرة الكفاءات وتريف العقول من العالم الثالث بشكل عام باتجاه الدول الصناعية الكبرى والمتقدمة الا اننا قد فضلنا حصر تلك الهجرات في حدود الدول العربية بشكل عام ودولة العراق بشكل خاص لما شهد العراق من عمليات نزوح جماعية شكلت ظاهرة تجاوزت حدود مفهوم الهجرة وقد اعتبرها البعض بانها حالة تهجير قسرية وممنهجة وانها اعتبرت من اكبر الهجرات التي حدثت خلال القرن العشرين المنصرم وحتى الربع الاول من القرن الواحد والعشرين الحالي خصوصا بعد الانفلات الامني الذي شهده العراق ابان وبعد وخلال الغزو الامريكي للعراق في عام **2003**م. ونظرا لاهمية الموقف وشدة خطورته فقد سلطنا الضوء على الطبيعة الهيكلية للتعليم في العراق باعتبارة الحاضنة الحقيقية لصناعة العقول والكفاءات محاولين فهم الدوافع الحقيقية وراء هجرة الكفاءات ومن ثم نلمس الدوافع الحقيقية التي تكمن خلف التهجير المنظم والقسري لشرائح اجتماعية تعد من اهم الشرائح المنتجة للكفاءات والعقول وبالتالي تحديد حجم الضرر

الاقتصادي الذي اصاب ويصيب العراق نتيجة لتلك العمليات الممنهجة.

منهج البحث:

أعتمد البحث على اسلوب البحث المكتبي في جمع واستقاء المعلومات من المراجع التي بحثت في موضوع هجرة العقول والكفاءات العربية من مواطنها الاصلية قاصدة العالم المتقدم مستفيدة من التباين الكبير في الامكانيات المادية والمعنوية مابين الوطن والمهاجر.

كما ان البحث قد تبنى اسلوب التحليل والاستنتاج للوصول الى النتائج والتوصيات المتواضعة من واقع المعلومات التي اطلع عليها الباحث في هذا الميدان.

كما يمكننا القول ان البحث يسعى الى اطلاق صرخات تحذيرية لمواطن الخطأ المؤشرة في اقتصاديات البلدان النامية من خلال تلك المعطيات والبيانات والاستنتاجات التي قامت بها المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومؤسسات التنمية البشرية العالمية في هيئة الامم المتحدة فضلا عن دراسات بحثية اخرى عديدة ومتنوعة اهتمت في هذا المجال.

هيكل البحث:

بالنظر لكون البحث ينحصر في هجرة الكفاءات العربية الا انه لابد من التعريف باهمية التنمية البشرية التي تهتم بالدرجة الاولى بتطوير قدرات البشر العلمية والابداعية باعتبارها العنصر الاساس في عملية التنمية الاقتصادية وكيف ان مفهوم التنمية الاقتصادية واولوياتها قد تغيرت لصالح تنمية الموارد البشرية اولا على حساب تنمية وتطوير الموارد الاقتصادية الاخرى كرأس المال والثروات المادية المستخرجة والغير مستخرجة (خامات). فقد وجدنا انه من المناسب للمتتبع ان يتعرف على سردا تاريخيا واقتصاديا لموضوع تنمية للموارد البشرية واثرها في التنمية الاقتصادية مع القاء الضوء على مصاعب ومعوقات التنمية البشرية في العالم العربي.

الفصل الأول

التنمية الاقتصادية والبشرية

المبحث الاول

التنمية الاقتصادية

المقدمة:

لم تعد التنمية الاقتصادية تتمحور فقط حول مبدأ تحقيق معدلات مرتفعة في الناتج القومي الاجمالي حيث ان العديد من تجارب التنمية في معظم البلدان النامية وخاصة في امريكا اللاتينية قد تمكنت من انجاز معدلات نمو مرتفعة في الناتج القومي الاجمالي الا ان مستويات الدخل الفردي وخصوصا في المناطق الريفية بقيت منخفضة بل انها قد نزلت الى مستويات متدنية. هذا تكون عملية التنمية بمفهومها العام قد حققت الشروط المادية والكمية من اجل استمراريتها ولكنها قد اخفقت في الوصول الى مبدأ الرفاهية وتطور مستويات المعيشة للافراد. ناهيك عن تفاوت الدخول الفردية والمكتسبات مابين الريف والحضر. ولهذا فقد بدأ الباحثون والخبراء الاقتصاديون يتوجهون بجهودهم الفكرية نحو توسيع واعادة صياغة مفهوم التنمية الاقتصادية الى جعلها تنمية شاملة من خلال تبني سياسات اقتصادية تهدف الى:

أ. ازالة الفوارق في الدخول.

ب. معالجة البطالة وتقليلها الى الحد الذي تصبح قريبة من معدلاتها الطبيعية.

لقد اصبحت مثل هذه الاهداف بمثابة معايير حقيقية لتقييم نجاح او فشل السياسة الانمائية لاي بلد. ومن هنا نجد ان التنمية الاقتصادية الحقيقية يجب ان تهتم بتوسيع خيارات جميع افراد المجتمع دون استثناء وفي جميع الحقول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بحيث تتبنى تلك الاهتمامات وجعلها اهدافا وغايات اصيلة في مفهوم التنمية الاقتصادية ومنها:

1. تحسين وتطوير مستويات المعيشة وصولا الى حالة الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.
2. دعم وتطوير ثقافة حقوق الانسان وكرامته المهدورة "في اغلب الدول النامية" مع اثراء الحياة الثقافية والموروثات الشعبية عن طريق تنقيتها من الافكار والصيغ السلوكية الخاطئة (العادات والتقاليد والموروثات الاجتماعية) التي توارثها وتناقلها المجتمع من

جيل الى اخر دون ان يعي مدى خطورة مردوداتها على تطور المجتمع ومـدى حجـم الاعاقة التي تعرقل مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة.

3. تحسين وتطوير وسائل الانتاج من خلال تدعيمها بالمعرفة والمهارات البشرية اللازمـة وذلك عن طريق اعادة النظر في السياسات التعليمية واعادة تقيمها وحسـاب درجـة موائمتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية بحيث يعاد تصحيح مسار الشاذ مـن تلـك السياسات وضبط بوصلتها باتجاه اهداف التنمية الشاملة واستحداث وتجديد القنـوات المعرفية الحديثة والتي تحتاجها التنمية في استدامة مسوغها نحو الاهداف.

4. تقليل الاضرار التي تلحق بالبيئة الطبيعية من خلال استخدام وسائل انتاج حديثة اقـل ضررا واكثر رحمة لها.

5. تطوير وتشجيع البرامج الكفيلة باعادة تصنيع المخلفات الصناعية والعمل على اعـادة استثمارها من جديد الامر الذي سيكون مردوده الاقتصادي والاجتمـاعي والبيئـي ايجابيا على جميع القطاعات الانتاجية في المجتمع فضلا عن ايجاد علاقة حفظ التـوازن مابين القطاعات الانتاجية من جهة ومابين البيئة من جهة اخرى.(1).

مفهوم التنمية الاقتصادية:

ان مفهوم التنمية الذي كان شائعا في البلدان النامية منذ أواخر الأربعينيات وحـتى أواخر الستينيات من القرن العشرين وهو" الزيادة السريعة والمستمرة في مسـتوى الـدخل الفردي عن طريق زيادة الإنتاج من خلال مزيج من الاستثمار والادخـار والمعونـات " وبالتالي كانت التنمية مرادفة لنمو الاقتصادي. لكن الدراسات الحديثة أوضحت بعد ذلك عدم صواب ذلك المفهوم الذي التصق فقط في مفهومه على النمو الاقتصادي فقط. فقـد أصبحت مستويات المعيشة متدنيةو بلا تحسن وكما استمرت قطاعات واسعة من السكان تعاني من الفقر والجهل والمرض وبالتالي لم يساعدها ذلك في تقسيم وضـعها في النظـام الاقتصادي العالمي وترسخت وتكرست تبعيتها للسوق الراسمالي العالمي فأصبح من المألوف التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية.

فالنمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي أما التنمية فالها لن تقتصر فقط على النمو الاقتصادي المجرد فقط ولكنها تمددت في مفهومها الى إجراء التغييرات الضرورية واللازمة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية وذلك لرفع مستوى الحياة البشرية والقضاء على الفقر وتحرير الإنسان من المهانة والاستغلال. خاصة استغلال المجتمعات الأخرى له وزيادة اعتماد المجتمع على ذاته.

في أواخر عقد الثمانينات تزايد الاهتمام العالمي بعدد من القضايا التي تتصل اتصالاً وثيقاً بقضية التنمية كالاهتمام بالثورة العلمية والتقنية والهندسة الوراثية والتقنية البيولوجية وصناعة المعلومات وجميع ما سبق يمكن أن يدفع بعجلة التنمية في العالم الثالث خاصة في حل مشكلات الفقر والجوع وندرة الموارد وإن كان لها بعض الآثار السلبية كالانخفاض في الطّلب على المنتجات ذات الكثافة العمالية مما يؤدي إلى انتشار البطالة.

وقد اشار البنك الدولي إلى أن مفهوم التنمية يجب أن يُبنى على الملائمة والشفافية والمشاركة وأن تكون أهداف التنمية نابعة من الدولة ذاتها لا من الهيئات المانحة للمعونات (2).

لقد شهد العالم تحولات اقتصادية كبيرة خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات واوائل عقد التسعينات من القرن العشرين متمثلة بتدعيم هيمنة البلدان المتقدمة على مسألة الاقتصاد العالمي عن طريق تحقيق الوحدة الاقتصادية الاوربية بشقيها السياسي والاقتصادي، ناهيك عن استكمال الاجراءات الدستورية لبدء تطبيق التجارة الدولية الحرة وانضمام بلدان من خارج الولايات المتحدة الامريكية اليها (امريكا اللاتينية). كذلك انتهاء الحرب الباردة ما بين القطبين المتنافسين وتحول البلدان المتقدمة الى اعادة تأهيل واحتواء دول اوروبا الشرقية. كل تلك العوامل الجيوسياسية قد افقدت الدول النامية قوتها التساومية في علاقاتها الدولية مع العالم الخارجي.

بالاضافة الى تلك العوامل فقد شهدت تلك الحقبة الزمنية من القرن العشرين تحقيق تراجعات في معدلات النمو الاقتصادي للبلدان النامية مع زيادة اعباء المديونية وانخفاض

نسبة المعونات الاقتصادية من جانب البلدان المتقدمة نتيجة الى تبنيها سياسة تقليل الانفاق من اجل حصر وتقليل العجز الاقتصادي في ميزانيات حكوماتها.

لقد اصبحت التحديات كبيرة وكثيرة تعصف باقتصاديات دول العالم النامي وعليه لابد من ايجاد وسيلة ما لمواجهة تلك التحديات وتحقيق النصرعليها وتذليلها في خدمة شعوبها التواقة الى حياة كريمة فتعيد اليها انسانيتها التي سلبت منها على مر العصور.

وبما ان التنمية الاقتصادية وسياساتها لاتعتمد على مبدأ للحلول الجاهزة على اختلاف مدارسها ونظرياتها يبقى الخيار مفتوحا لكل دولة من تلك الدول في تحقيق سياسات تنموية مناسبة لواقعها الجغرافي والثقافي والاجتماعي والانساني. اي بعبارة اخرى ان مفهوم التنمية الشاملة يبقى مفهوما متصفا باعلى درجات الديناميكية والمرونة عن كونه مفهوما محكوما بفلسفة اقتصادية او نهج ثابت تبتدعه مدارس الفكر التنموي على اختلاف مشاربها وتوجهاتها. بحيث يبقى الهدف من دراسة التنمية الاقتصادية في توفير الاطار الفكري والنظري الذي من خلاله تتحقق اهداف التنمية الاقتصادية والبشرية لسكان العالم النامي مع الاخذ بنظر الاعتبار ان المكاسب الاساسية التي تتوخاها عملية التنمية الاقتصادية الشاملة هي تطوير الانسان والبيئة معا.

ان النشاط الاقتصادي هو خلاصة نشاط تفاعلي مابين الموارد الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في (الموارد الاقتصادية، الموارد البشرية ورأس المال). الا ان هذه العناصر تعتمد في الاساس على حسن استخدام واستغلال المورد البشري للعناصر الاخرى باعتباره المحرك الاساسي والوقود الحيوي الذي يمد حركة التنمية الاقتصادية بالقوة اللازمة للاندفاع نحو اهدافها المرسومة لها. وكما ان جوهر التنمية الاقتصادية يرتكز على شدة تناغم وتفاعل هذه العناصر فيما بينها بحيث تؤلف اوركسترا تضبطها حركات ايقاعية متناغمة ومنسجمة فيما بينها (3).

كما ان التنمية الاقتصادية لم تعد ترتكز فقط على الجانب المادي كما ادعت به المدارس الغربية والتي تستمد في تعريفها للتنمية من نظرتها وتركيزها على مبدأ النمو

الاقتصادي ومقدار التراكم المادي الذي يحققه ذلك النمو الـذي يسـتند عليـه الفكـر الاقتصادي الغربي الذي لايميز غالبا مابين النمو والتنمية حيث يكرس مفهومـه التعريفـي للتنمية الاقتصادية على انها "العملية الهادفة الى خلق طاقة تؤدي الى تزايد دائم في متوسـط دخل الفرد الحقيقي بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن". بينما نجد ان الامر قد يتخذ منحا اخرا اكثر شمولية لدى مفكري العالم الثالث حيث انهم يعرفون التنمية الاقتصادية على انهـا "العملية الهادفة الى احداث تحولات هيكلية اقتصادية واجتماعية يتحقق بموجبها للاغلبيـة الساحقة من افراد المجتمع مستوى من الحياة الكريمة التي تقل في ظلها ظاهرة عدم المسـاواة وتزول بالتدريج مشكلة البطالة والفقر والجهل والمرض، ويتوفر للمواطن قدر كـبير مـن فرص المشاركة وحق المساهمة في توجيه مسار وطنه ومستقبله". وقد تاثر هذا التيار بنتائج التجارب التنموية في الخمسينات والستينات من القرن الماضي ولاسيما تجربة امريكا الجنوبية وبعض الدول الاسيوية؛ حيث عجز النمو الاقتصادي – في هذه البلاد – عن رفع مستوى معيشة المواطنين (4).

من الجدير بالذكر ان هذين التعريفين قد اتفقا في الرؤية على ان القاعدة الاساسـية للتنمية تتمثل في ايجاد البناء الانتاجي المادي والبشري القادر على رفع متوسط انتاجية الفرد وزيادة كفاءة المجتمع لتحقيق تزايد منتظم في انتاج السلع والخدمات يفوق التزايد في عـدد السكان وعلى الرغم من اختلاف هذين التيارين حول اهمية التركيز على تقليل ظاهرة عدم المساواة وضرورة توزيع أكثر عدالة لثمرات التنمية الا ان مهمة ايجاد الطاقة الانتاجية مـن هيكل مادي وقدرة بشرية ومواقف اجتماعية تمثل لدى التيارين المرتكز المادي والبشـري لعملية التنمية وتعد خطوة اولية لاجدال حولها حيث لايمكن تحقيـق زيـادة منتظمـة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ولا يمكن القضاء على البطالة والفقر والجهل والمـرض دون تحقيق قدرة انتاجية ذاتية لدى المجتمع تمكنه من زيادة متوسط انتاجية الفـرد مـن السـلع والخدمات.

ان استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية قد تعرضت الى اربعة مراحل بالرغم من أن

الهدف العام لتنمية في المرحلة التي تلت الحرب كان ولا يزال تخفيف نسبة الفقر وتحسين ظروف المعيشة لسكان العالم الأكثر فقرًا إلا أن استراتيجية ومعنى التنمية الاقتصادية قد تعرضت لثلاثة تحولات رئيسية خلال فترة ما بعد الحرب العالمية وقد نشير الى تلك المراحل وبايجاز على النحو التالي:

مرحلة النمو الاقتصادي:

المرحلة الهامة الأولى انطلقت خلال الخمسينات وأوائل الستينات التي ساوت بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي حيث تم تعريفها بالزيادة المستدامة لحصة الفرد من إجمالي الدخل الوطني. وقد كانت السياسات التي تم تبنيها وتطبيقها خلال تلك الفترة كانت ناجحة من خلال العديد من الطرق حيث ازدادت معدلات النمو والمدخرات وكذلك الإمكانات الصناعية في قسم كبير من دول العالم الثالث وبين عامي **1950** و**1975** وصل معدل النمو في حصة الفرد من إجمالي الناتج المحلي إلى **4,3** % سنويا لجميع الدول النامية ولكن يشيرالنقاد إلى أن مثل ذلك النمو لايصل إلى السكان الأكثر فقرا وفي الواقع فقد كانت هناك دلائل متزايدة على تزايد عدد السكان الذين يعيشون دون خط الفقر في دول العالم الثالث وكذلك على تزايد الفوارق الدخلية بين الفقراء والأغنياء واستمرار البطالة. وقد أدى إدراك هذا الأمر إلى تحول في التفكير التنموي التقليدي غير الماركسي.

مرحلة النمو مع اعادة التوزيع:

طرأ التحول الأول في أواخر الستينات وأوائل السبعينات حيث ركز على "النمو مع إعادة التوزيع". وقد كان النمو الاقتصادي لا يزال يشكل الهدف الرئيسي ولكن التركيز الآن ينصب على النمو الذي يمكن أن يحسن ظروف المعيشة للمجموعات ذات الدخل الأدنى. وأصبحت الزراعة تحظى بالأولوية للقضاء على سوء التغذية والجوع واستيعاب الفائض من اليد العاملة وزيادة أرباح القطع الأحتي. كما تم تشجيع النمو الناتج عن التصدير وبالتالي تشجيع نمو التصنيع الذي يستوعب قدرا كبيرا من اليد العاملة

وبفتح الأسواق الخارجية للزراعة التجارية.

مرحلة الاحتياجات الاساسية:

اما التحول الأحدث والأكثر تطرفًا من حيث المنظور فكان منهج "الاحتياجات الأساسية" الذي ظهر من خلال الدعوة إلى استراتيجية الاحتياجات الأساسية التي ظهرت في عام 1976 م في مؤتمر العمالة العالمية لمنظمة العمل الدولية والذي أشار إلى أنه لايمكن تخفيف الفقر المطلق إلا من خلال توفير الاحتياجات الأساسية للتغذية والصحة والمياه والمأوى والسلامة والتعليم بالإضافة إلى تغطية بعض الاحتياجات غير المادية الضرورية مثل الاعتماد على الذات والأمان والهوية الثقافية. وتقر استراتيجية الاحتياجات الأساسية بأن النمو بحد ذاته لا يمكنه ضمان توفير الاحتياجات الأساسية وكذلك الأمر بالنسبة للنمو المتساوي وإعادة التوزيع. وبدلا من ذلك فيجب أن تضمن سياسات التنمية تغطية هذه الاحتياجات من خلال زيادة توفير السلع والخدمات الأساسية للفقراء من خلال التدخل الحكومي المباشر إن لزم الأمر بدلا من الاعتماد على قوى السوق. وعلاوة على ذلك فإن هذا قد يؤدي إلى بعض التضحيات في المدخرات والاستثمارات المنتجة والنمو العام. إن الهدف هو استحداث نوعا جديدا من النمو الاقتصادي الذي يمكن من تغطية الاحتياجات الأساسية من خلال إعادة توزيع الموارد ضمن القطاعات الاجتماعية ومن خلال إعادة توجيه النمو من أجل تحقيق مشاركة المحرومين.

مرحلة الاستدامة:

يمثل هدف الاستدامة التحولات الحديثة في التفكير التنموي حيث يشترك مع استراتيجية الاحتياجات الأساسية في التركيز على تحسين ظروف معيشة الفقراء. ومع ذلك فإن هذا المنهج يرى أن التنمية الدائمة لايمكن أن تتحقق في دول العالم الثالث إلا إذا كانت الاستراتيجيات التي تتم صياغتها وتنفيذها مستدامة من الناحية البيئية والاجتماعية أي أنها تحافظ وتشجع الموارد الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها التنمية وهذا يتطلب من ناحية اولى السياسات المحلية والإجراءات والحوافز التي تشجع على السلوك الاقتصادي المرشد بيئيا

أي التي تحقق المكاسب المثلى على كل من المدى القصير والطويل مما يمتلكه العالم من الموارد الطبيعية القابلة للتجدد ومن ناحية أخرى المشاريع التنموية الملائمة بيئيًا والمتوافقة مع القيم الاجتماعية والمؤسساتية ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الأمر لا يقتصر على الحاجة للمعرفة المحلية وإنما لمشاركة المستفيدين الكاملة في عملية التنمية.

بات مفهوم التنمية الاقتصادية في وقتنا الراهن أكثر شمولية واحتواءا للمفاهيم الكلاسيكية التقليدية التي عرفها العالم فيما مضى فقد تخطى مفهوم التنمية كل المفاهيم الاقتصادية التي ترتكز على مبدأ النمو الاقتصادي المادي فحسب بل اضحت تشمل التنمية ما يزيد على النمو بحد ذاته واضحت تهتم بحالة الاستدامة للنمو والتطور فهي تتطلب تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته. ويجب تحقيق هذه التغيرات في جميع الدول كجزء من مجموعة الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية (5).

أن مفهوم التنمية الاقتصادية المستدامة ينطوي على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شريطة المحافظة على الخدمات ونوعية الموارد الطبيعية على مرور الوقت كما ان التنمية الاقتصادية المستدامة تشير إلى الحد الأمثل من التداخل بين نظم ثلاث وهي النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي من خلال عملية تكيف ديناميكية للبدائل وتضم تلك البدائل على استبدال رأس المال الطبيعي برأس المال الاصطناعي إلى حد أن الأجيال المستقبلية لاتزال تتوارث نفس القدر من رأس المال.

وقد عرف البعض التنمية الاقتصادية[1] "على انها عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية وسريعة ومستمرة عبر فترة من الزمن بحيث تكون هذه الزيادة أكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد الغير متجددة من النضوب" (6).

---

(1) ميشيل تودارو في كتابه التنمية الاقتصادية، ترجمة أ.د محمود حسن حسني ـ دار المريخ للنشر ـ السعودية، 2006.

ومن خلال ماتقدم يمكننا ان نصيغ مفهوم التنمية الاقتصادية كنظام اقتصادي في قدرته على تحقيق معادلة التوازن مابين الاستهلاك والإنتاج لتحقيق التنمية المنشودة التي تهدف إلى:

- التحسن المستمر في نوعية الحياة.
- القضاء على الفقر المدقع داخل المجتمع.
- المشاركة العادلة في تحقيق مكاسب للجميع.
- تحسين إنتاجية الفقراء.
- تبنّي أنماط إنتاجية واستهلاكية مستحدثة.
- الانضباط في الأساليب والسلوكيات الحياتية للمجتمع (7).

مرتكزات التنمية الاقتصادية ومفهومها الشمولي:

ان الانسان والبيئة هما مرتكزان اساسيان من مرتكزات العملية التنموية الشاملة ولهذا فان التكامل والتناغم فيما بينهما يعتبر مؤشرا من مؤشرات نجاح او فشل العملية التنموية الشاملة حيث ان اختلال احدهما سيودي بالنتيجة الى اختلال الثاني والذي سيعم الاختلال بالنتيجة المنطقية كل جسد العملية التنموية الشاملة بحيث ان السقوط من جديد في مربع التخلف يصبح امرا حتميا.

ان التركيز على الجوانب المادية في عملية التنمية الاقتصادية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي لايتم بمعزل عن التركيز على الجوانب الاخرى من الموارد اللازمة للنهوض بالتنمية والوصول لها الى تحقيق اهدافها. ومن اهم الموارد الاقتصادية التي تعمل على تحقيق التنمية المستدامة هو المورد البشري. ذلك المورد الذي يشكل الوقود الحيوي لابقاء عملية التنمية الاقتصادية متقدة بحيث تمد العملية التنموية برمتها بالطاقة الحياتية اللازمة لاستدامة التنمية الاقتصادية.

ان مفهوم التنمية الاقتصادي لابد له ان يكون شموليا بحيث يتخطى التركيز على الجوانب المادية بحيث تندرج تحت بوراهتماماته التنموية جميع الموارد الاقتصادية ومن

ضمنها الموارد البشرية واستحداث الوسائل الخلاقة للتاثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها لكي تتكامل في اثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستند على اسس متينه لايمكن لها ان تنهار او تنعكس نتيجة الى مستحدثات اقتصادية طارئة من الداخل او الخارج.

ان تحقق ذلك فأن حجم الفجوة مابين العالم المتقدم والعالم النامي سيضيق لصالح الثانية وبمعدلات متسارعة نتيجة الى ما تتمتع به معظم تلكم الدول من زيادة عددية في حجم الموارد البشرية وهو عامل قوة حقيقي ينتظر استثمارة وتنميته وتطويره وهو رأس المال الاصيل لتلك الدول علي اقل تقدير حتى نهاية عام **2015** باعتبار ان الكثافة السكانية العالية لتلك البلدان عالية وان نوعية تلك الموارد البشرية تجعلها دافعا قويا للتقدم والنمو لانها موارد لازالت في سن الشبابية والقدرة على العطاء وتحسين وتطوير الاداء اذا ما دعمت بالمعرفة الضرورية اللازمة علي عكس ماهو عليه الحال في البلدان المتقدمة كما سنتطرق اليه لاحقا حيث باتت تعتبر مجتمعات هرمة نتيجة لارتفاع نسب الشيخوخة فيها.

ان مجرد التفكير في مفهوم التنمية الاقتصادية يقودنا ذلك التفكير الى الفكرة القائلة (ان هنالك شيئا ما يجب ان ينمو ويكبر حتى يبلغ الهدف المرجو له من عملية النمو) وبما اننا نتناول موضوعات اقتصادية فانه من الطبيعي بمكان حصر تفكيرنا بالجوانب الانتاجية كالسلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع من اجل ديمومة وجوده وحياته.

ان الاجتهاد في التنمية الاقتصادية ووضع اطرا ورسم مراحل ثابتة لها تماما كمن يبحث في الميادين الطبية من اجل الوصول الى ايجاد دوائا شافيا للعلل التي تصيب الجسد لكي يتخلص من اوجاعه والامه من دون ان يترك اي عوارض جانبية يكون من شأنها ايقاع الضرر لهذا الجسم وبالتالي العمل على الحد من قدراته ومهاراته وفعالياته التي خلق من اجل انجازها والانتفاع من نتائجها. ففي كل حالة مرضية تطرأ على الجسد البشري يتشغل الاطباء بدراسة الظواهر والاعراض ومن ثم تحديد اطر العلاج ونوع الدواء.

من هنا نستشف ان التنمية الاقتصادية تهتم بدراسة الظواهر والاعراض الاقتصادية

التي تعترض مسيرة الاقتصاد والعملية الانتاجية لمجتمع ما. خصوصا اذا كان الاقتصاد يعاني من علل ومشكلات تنعكس ظواهرها على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. ولغرض معرفة خصائص (ظواهر واعراض مرضية) الاقتصاد لبلد ما فما علينا الا ان نبحث وندقق ونفحص في العديد من الجوانب الاقتصادية المرتبطة مباشرة في الانتاج وتلك الغير مباشرة منها لكي يتسنى لنا الحكم بصحة وسلامة وعافية ذلك البلد من عدمه. وعادة ما تكون تلك الجوانب المراد التحقق من ادائها وكفاءة اجهزتها وفعاليتها ونذكر منها التالي:

- مستويات المعيشة.
- معدلات الدخل القومي.
- حالة توزيع الدخل القومي.
- الفقر النسبي ام المطلق.
- الغذاء والحالة الصحية للفرد.
- معدلات المستوى التعليمي والامية (معدلات نموها).
- مستوى الانتاجية (معدلاتها).
- الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني.
- معدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الانكماش او الارتفاع في القطاعات الاقتصادية المختلفة).
- درجة الاعتماد على الانتاج الزراعي.
- درجة الاعتماد على الصادرات الاولية (الموارد الطبيعية كالخامات).
- درجة الانكشاف في مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية.
- نسبة المشاركة الجماهيرية في عملية اتخاذ القرار.
- التكامل مابين سياسات التعليم والعمليات الانتاجية.
- درجة التطور والوعي في الانماط السلوكية الاجتماعية المختلفة.
- نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الانتاجية والمجالات

الداعمة لها.

وعلى الرغم من عدم استطاعتنا حصر جميع المؤشرات والمعايير لتقويم درجات ومعدلات التنمية الاقتصادية الاانّنا نستطيع ان نؤكد ان مجمل هذه المؤشرات قد تعطي صورة قريبة الى الواقع في تقيم حالة الاقتصاد بشكل عام مع العلم ان هنالك مقاييسا اضافية اخرى تساهم في تقيم الحالة وتساعد في تشخيص العلل ومحاولة معالجتها في وقت مبكر قبل ان تحدث مضاعفات لاتحمد عقباها.

وتجدر بنا الاشارة هنا الى ان تحقق الزيادة السنوية في الناتج القومي الاجمالي يعتبر معيارا مهما في قياس درجة النمو في الاقتصاد ولكنه ليس كافيا للوصول الى مفهوم التنمية الاقتصادية الشاملة. لان تلك الزيادة السنوية تمثل فقط الجانب المادي والكمي وهي لابد منها لعملية التنمية الاقتصادية والتي لابد ان يرافقها ايضا تطورا وزيادة نوعية في التحولات الاجتماعية والسياسية والثقافية والسلوكية داخل المجتمع.

وكما ذكرنا انفا ان الفكر البشري قد تمخض عن مجموعة من النظريات التي تعاملت مع التنمية الاقتصادية وكيفية التطبيقات الاقتصادية الواجب اتباعها للوصول الى اهداف التنمية الاقتصادية وخلق اقتصاد متقدم. وفيما يلي تقديم موجز لتلك النظريات الاقتصادية ومدارسها ونظرياتها لكي نتمكن ان تكون صورة سريعة عن تطور الفكر الاقتصادي الذي اسس وتابع اسس نظريات التنمية الاقتصادية.

نظريات التنمية الاقتصادية:

على مر التاريخ وحتى يومنا هذا توالت النظريات الاقتصادية المختلفة وحتما ستنشأ نظريات اخرى جديدة بحيث يبقى القاسم المشترك لتلك النظريات هو تحديد الوسائل والاطر الاقتصادية التي يتحتم على الاقتصاد المرور بها لكي تكتمل الدورة الحياتية للتنمية الاقتصادية في الوصول الى غاياتها المرجوة مع الاشارة الى انه لن يتوجب على عمليات التنمية ان تمر حرفيا بكل تلك النظريات لكي تتكون لدينا قواعد واسس لتنمية اقتصادية شاملة. ومن بين هذه النظريات نعرض التالي: (8).

نظرية المراحل الاقتصادية (والت رستو):

تنسب هذه النظرية الى المفكر والمؤرخ الاقتصادي (والت رستو) الذي ادرجها في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي). ويرتكز مفهوم نظريته على مرور التخلف الاقتصادي في مراحل مختلفة حيث ينتهي به الامر الى النمو والانتعاش بحيث تكلل جهود تلك التطورات الاقتصادية وفق مفهوم المراحل لانتشال الاقتصاد من التخلف الى التقدم. وقد افترض صاحب النظرية الى حتمية مرور اقتصاديات البلدان بتلك المراحل. ومن البديهي ان تكون لكل مرحلة سمتها وخصائصها التي تعكس مدى الانجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة التقدم وفي الحالات الاقتصادية كافة. وتوصف تلك المراحل وخصائصها كالتالي:

مرحلة المجتمع التقليدي:

في هذه المرحلة يكون فيها النشاط الاقتصادي لايتعدى عن كونه نشاطا زراعيا متخلفا لايرقى الى حدود التطور الانتاجي الواسع وان اغلب تلك النشاطات هي نشاطات محليه ضيقة جدا من اجل الاستهلاك العائلي فقط. وعليه فاذا اردنا توصيف تلك المرحلة وخصائصها فاننا نستطيع ملاحظة الصفات والخصائص التالية:

1. تركز الملكية وسلطتها في عدد محدود من المالكين (الاقطاع).
2. غياب السلطة المركزية في الريف.
3. تدني الانتاج الزراعي بسبب بدائية وسائل الانتاج الزراعي.
4. لايتعدى الهدف من الانتاج حدود الاستهلاك العائلي دون طموح حدود السوق.

مرحلة التهيؤ والاقلاع:

نستطيع ان نستشف شكل وصفات هذه المرحلة من مسمى المرحلة ذاتها التي يمكن اعتبارها بمثابة مرحلة انتقالية ومرحلة تحضيرية لبدء الاقتصاد في مراحل التطور والنضوج والنمو الاقتصادي المختلفة. وتتصف خصائص هذه المرحلة كالتالي:

1. زيادات واضحة وشاملة في استثمارات البنى التحتية للاقتصاد (التعليم والتدريب).
2. زيادة ووفرة في الانتاج الزراعي نتيجة الى تطور وسائل الانتاج الزراعية الحديثة.

3. تامين وتوفير الحوافز للعاملين في قطاعات الانتاج الزراعي من اجل زيادة ووفرة الانتاج الزراعي من اجل السوق هذه المرة وليس للاستهلاك العائلي فقط وهذه الحالة تعرف بلغة الاقتصاد ب (معدل رأس المال / الانتاج).

نظريات التحولات الهيكلية:

نظرية (ارثر لويس):

تنسب نظرية التحولات الهيكلية لـ (ارثر لويس) في عقد الخمسينات من القرن العشرين. ومن دلالة اسم النظرية التي تعتمد على سياسة التحولات تستشف ان هذه النظرية قد صممت وبنيت فرضياتها من اجل العمل على تحويل اقتصاديات البلدان الفقيرة التي تعتمد على مردود العمل الزراعي التقليدي الى حالة الاعتماد بقدر اكبر على القطاع الصناعي الذي يشكل اصلا ويرتكز في قاعدته على الموارد البشرية المنتشرة بكثرة في القطاع الزراعي. اي بعبارة اخرى فان النظرية ترتكز على اجتذاب القوى البشرية (اليد العاملة) من القطاع الزراعي الذي يتصف بوفرته من دون التاثير على حجم الانتاج الزراعي وذلك بواسطة الية تحديد الاجور والمفاضلة. حيث توصي النظرية بضرورة وضع الاجور (اجور اليد العاملة) في القطاع الصناعي بنسبة 30% اعلى من الاجور المتحققة في القطاع الزراعي. الامر الذي سيخلق عنصرا استقطابيا قويا للعمالة من الزراعة لصالح الصناعة والذي سيترتب عليه معدلات من الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة. ومن هنا تطمئن النظرية لهذا الاستقطاب من اجل زيادة الانتاج الصناعي الامر الذي سوف يحقق زيادة في تراكمات رؤوس الاموال لدى اصحاب الصناعات والذين بدورهم سيقومون باستثمار جزءا من تلك التراكمات الراسمالية في خلق فرص عمل ومشاريع صناعية جديدة ويمكننا تلخيص اهم سمات وملامح هذه النظرية:

1. وجود الفائض من العمالة في القطاع الزراعي من الذين تصل انتاجيتهم الحدية الى الصفر. (انتشار البطالة).
2. تساوي حصص الانتاج الزراعي للمزارعين حيث يتحدد الاجر الحقيقي بالية متوسط

الانتاج وليس بالية الانتاج الحدي للعمل كما هو عليه الحال في القطاع الصناعي.

3. زيادة نمو القطاع الصناعي وتحقيق حالة خلق الفرص الجديدة للعمل بفعل تحقيق الارباح والتراكم الراسمالي.

4. ارتفاع الطلب على العمالة الذي سوف يمتص الفائض من العمالة.

5. تغير واضح في الانتاج الحدي للعمل في القطاع الزراعي بعد ان قد تم امتصاص قسم كبير من العمالة في القطاع الزراعي الامر الذي سيودي الى انخفاض الانتاج الغذائي وبالتالي لن يكون الانتاج الحدي للعمالة في قطاع الزراعة مساويا للصفر كما كان عليه الحال في البدء. الامر الذي سيعمل على خلق عفزا ونشاطا اقتصاديا في القطاعات الانتاجية تودي الى نمو الاقتصاد وانتشاله من حالة الركود او الجمود والتخلف. وبالتالي سيكون اقتصادا ذا مردود وليس اقتصادا جامدا كما كان.

نظرية (شينري):

أن انماط التنمية التي تناولها شينري هي لاتختلف في المضمون عن نظرية لويس بالاعتماد على القطاع الصناعي باعتبارة المولد لحركة النشاط الانتاجي في المجتمع والقائد في عملية التحول الهيكلي للاقتصاد. وكما يلاحظ انها تتوافق مع نظرية روستو (نظرية المراحل). حيث لاحظ شينري انه هنالك علاقة مابين معدل الدخل الفردي والتحولات الهيكلية في الناتج المحلي الاجمالي من خلال زيادة حصة الانتاج الصناعي وانخفاض الانتاج الزراعي مع زيادة واضحة لمعدل الدخل الفردي. وقد قسم شينري نظريته الى مراحل مشابهة الى مراحل روستو وهي كالتالي:

المرحلة الاولى:

وهي المرحلة التي يتارجح معدل الدخل الفردي مابين (200 الى 600 دولار) حيث ان البلدان التي يكون فيها معدل الدخل الفردي اقل من (600 دولار) يكون فيها الاقتصاد في مرحلة الاستعداد للقفزة الاقتصادية عند روستو.

المرحلة الثانية:

وهي المرحلة التي يكون فيها معدل الدخل الفردي اعلى من (600 دولار) واقل من (3000 دولار) سنويا ويكون الاقتصاد للبلد قد دخل المرحلة الانتقالية عند روستو.

المرحلة الثالثة:

وهي المرحلة التي يطلق عليها مرحلة النضوج والتي تبدأ عندما يرتفع معدل الدخل الفردي الى اكثر من (3000 دولار) سنويا.

وقد تبين شينري نظريته تلك عندما لاحظ ان البلدان التي كان فيها معدل الدخل الفردي بحدود 200 دولار بأسعار عام 1976م كانت حصة الانتاج الزراعي ما يقارب الى 40% من الناتج المحلي الاجمالي بينما حصة الصناعة كانت بحدود 15%. واذا كان معدل الدخل الفردي يصل الى (1000 دولار) سنويا فان حصة القطاع الصناعي ترتفع الى نسبة 40% بينما تنخفض حصة القطاع الزراعي الى حوالي 20%.

من خلال استعراضنا الى نظرية التحولات الهيكلية نخلص الى ان هذه النظرية قد لاتصلح لاقتصاديات البلدان النامية الصغيرة وانما تكون اكثر توافقا مع المجتمعات النامية الكبيرة ذي التنوع الكبير في 0الموارد الاقتصادية المادية منها والبشرية. مثل دول الصين والهند والبرازيل بينما الدول النامية الصغيرة تمتاز بمحدودية تنوع مصادرها واعتمادها على تصدير المواد الخام الامر الذي سينعكس على سرعة نمو القطاع الصناعي (نموا بطيئا قياسا بالدول النامية الكبيرة ذات المصادر المتنوعة).

ان نظرية التحولات الهيكلية تعمد الى احداث تغيرات كبيرة في المجتمع من حيث تغير انماط الانتاج وتنوعه فضلا عن التغيرات التي ستطرأ على النمط السلوكي والاجتماعي وعلى مستوى العائلة بسبب مشاركة المرأة في الانتاج وارتفاع معدلات الوعي الصحي والتعليم.

نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي:

تتجسد نظرية التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بنموذجين رئيسين وسوف نتطرق

اليهما بايجاز واستنادا الى هذه النظرية تعتبر بلدان العالم الثالث اسيرة لتنظيم مؤسسات اقتصادية وسياسية جامدة على المستوى المحلي والدولي. وتتصف بعلاقة الهيمنة من قبل الدول المتقدمة. وفيما يلي وقفة عند نموذجي النظرية وكالتالي:

أ. نموذج التبعية للاستعمار الجديد:

من ابرز منظري هذا النموذج هو كلا من (دوس سانتوز، بول سويزي واخرين). ويعزي هذا النموذج الى العلاقة الغير متكافئة مابين الدول الغنية والدول الفقيرة بحيث يتعذر على الدول الفقيرة انفكاك من هيمنة الدول المتقدمة صناعيا لان في تحرر اقتصاد الدول الفقيرة من هيمنة الدول المتقدمة يهدد من سلامة وترابط بناء اقتصاديات الدول المتقدمة. وعليه فان منظري هذا النموذج يعزون استمرار التخلف في الدول النامية الى نشاط حركة المصالح الضيقة لدى شريحة محددة من التي تتحكم في مصير القرار في الدول المتخلفة وارتباطها مباشرة مع مصالح صانعي السياسة والاقتصاد في الدول المتقدمة الامر الذي يجعل من المتعذر الانفكاك من سلطة الهيمنة المفروضة عليها دوليا. ومن الملاحظ ان من اهم صفات اقتصاديات الدول التابعة التالي:

1. وجود كبار ملاك الاراضي واشاعة النظام الاقطاعي ودور كبار موظفي الدولة وارتباط مصالحهم الشخصية مع مصالح الدول المتقدمة.
2. الفقر والبطالة اهم صفات المجتمع (لغرض سهولة السيطرة عليه).
3. التفاوت الكبير في الدخل.
4. عدم تكافؤ القوى ما بين دول المركز (الدول المتقدمة) ودول المحيط (الدول المتخلفة).

ب. نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:

يعتبر هذا النموذج بانه اقل تطرفا من النموذج السابق. ويعزي هذا النموذج الى تخلف الدول النامية لوجود سياسات خاطئة في التنمية تفرضها بعض المؤسسات الدولية والانمائية مثل صندوق النقد الدولي والصناديق الانمائية الاخرى. كما ان مفاهيم التنمية التي يراد تطبيقها محلها تاتي من اناس قد تلقوا تعليما في دول الخارج الامر الذي يجعل من

الصعب اسقاط مفاهيم ومعايير النمو الاقتصادي والتنمية على واقع الدول المتخلفة نتيجـة لاختلاف الاولويات فيهما. فما يصلح للدول المتقدمة لن يكون بالضرورة صالحا للـدول النامية وهكذا دواليك.

النظرية الكلاسيكية الجديدة:

تنطلق هذه النظرية من منطلق المعاداة مع قطاع الدولة (القطاع العام) حيث تحملـه هذه النظرية كل اوزار التخلف الاقتصادي واستدامته في البلدان النامية ولهذا جاءت دعوى هذه النظريه بقوة الى تقليص والغاء دور القطاع الحكومي وتدخل الدولـة. كمـا انهـم يعتقدون ان الحل الامثل في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية هو:

1. خصخصة القطاعات الاقتصادية.
2. اطلاق يد القطاع الخاص في رسم السياسات الاقتصادية.
3. اعتماد الية السوق والمنافسة الحرة في تحديد الاسعار وتخصيص الموارد طبقا لفلسفة الية الربح.
4. حث المنظمات الدولية بممارسة ضغوطاتها على البلدان النامية من خلال اجبارها بشكل غير مباشر على اتباع الية السوق الحر.

وقد اثنت هذه النظرية على تجارب البعض من الدول النامية مثل دول النمور الاربعة (كوريا الجنوبية، تايوان، هونغ كونغ، وسنغافورة) من خـلال تحويـل اقتصـاداتها الى الاقتصاد الحر قياسا مع الدول النامية الاخرى التي اعتمدت علـى تقلـيص دور القطـاع الخاص وزيادة سياسة التدخل الحكومي. وان من ابرز منظري هذه النظرية التي انبثقـت في حقبة الثمانينات من القرن العشرين كلا من (بيتر باور، هاري جونسون، ويلابالاسا).

النظرية الجديدة للنمو:

اهتمت هذه النظرية بمشاكل الدول النامية بعد ان اثبتت النظرية الكسيكية الحديثـة فشلها في تقديم الحل الشافي لانقاذ اقتصاديات البلدان النامية من التخلف المزمن والملازم لها واتخاذه طابع التخلف المستدام. ان هذه النظرية لازالت في طـور التكـوين ولم تكتمـل

مراحلها النهائية بعد. الا انها تتفق وتختلف مع فرضيات النظرية الكلاسيكية الجيدة وتناقض تماما مع فرضيات نظرية التبعية. ولغرض الاطلاع على بعض من ملامحها وتوجهاتها نـذكر ذلك بشكل موجز كالتالي:

1. تشدد هذه النظرية على اهمية الادخار والاستثمار في تسريع عملية النمو الاقتصادي في البلدان النامية.
2. تدرك هذه النظرية ان التباين في معدلات عوائد الاستثمار في تلك البلدان سببه التباين في مستويات الاستثمار في الموارد البشرية (الاســتثمار في رأس المــال البشــري) في قطاعات التدريب والتعليم والصحة والبحوث.
3. التاكيد على اهمية دور القطاع العام والسياسات الاقتصادية الحكومية في تحقيق اهداف التنمية (اي على النقيض من توجهات النظرية الكلاسيكية الجديدة).(9).

المبحث الثاني

التنمية البشرية

المقدمة:

يشكل الإنسان المرتكز الأساسي في تكوين مفهوم التنمية البشرية وقد تناولت العديد من الدراسات والمؤتمرات الفكرية هذاالموضوع من اجل تحديد تعريفا واضحا وشاملا لمفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها مثل اشباع الحاجات المختلفة ورفع مستويات المعيشة والتعليم وكذلك العمل على تطوير وتحسين نوعية الحياة البشرية بما تليق بموقع الانسان المفكر والمبدع والمنتج من جوانبها المختلفة كالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

والواقع أن عبارة التنمية لم تأت مطلقا على لسان مؤسسي الاقتصاد السياسي ولا وردت بكتاباتهم إلا بصيغة التقدم (المادي والاقتصادي حصرا) ولم تحضر في الأدبيات الماركسية إلا من باب توصيف عمليتي التحديث والعصرنة التي كانت تتخذ من البعد المادي والكمي المرجعية والمقياس وعلى هذا الأساس، فإن إنتاج الثروة كان ولزمن طويل، هدف علم الاقتصاد ومنتهاه ولم يكن البشر إلا عنصرا من عناصر الإنتاج يدمج بهذه الصيغة أو تلك مع عنصر رأس المال (والأرض من قبل انفجار الثورة الصناعية)لإنتاج الثروة إياها. وهو ما نجده لدى ألفريد مارشال كما لدى العديد من طلبته الذين لم ينظروا للإنسان إلا في كونه "الوسيلة الأساس لإنتاج الثروة" وهذه الأخيرة مجرد وسيلة لتطوير طاقات الإنسان الجسدية والعقلية ليعاود عملية الإنتاج على نطاق موسع.

وعلى الرغم من شيوع أطروحة الرأسمال البشري في خمسينات القرن الماضي على يد

البروفيسور تيودور شولتز[1] وغيره فإن جوهر تصور مكانة الإنسان بقي على ما كان عليه إذ لم يؤد هذا التطور "الأكاديمي" إلى الاهتمام بالإنسان كإنسان بقدر ما تم التركيز عليه من منظور دوره " في خدمة العملية الإنتاجية" تراكما وتوسيعا. بمعنى ان "اكتشاف" دور المهارات والكفاءات والخبرات مثلا إنما تم عنى لعتبار الرأسمال البشري عاملا مستقلا في نمو إنتاجية العمل وزيادة الإنتاج على المستويين الكمي والنوعي.

وإذا كانت العديد من المفاهيم التي طرحت فيما بعد والتي كانت في معظمها ترتكز او متأثرة بأطروحة الرأسمال البشري "من قبيل مفهوم الموارد البشرية تحديدا " فإنها كانت تصب في معظمها في نفس المنظومة القائمة. فإذا كان مفهوم الموارد البشرية يتناول "القوة العاملة" من زاوية اجتماعية في بعض من جوانبها فإنه (تماما كمفهوم رأس المال البشري) يحيل على الناتج الحدي او الإضافي للعامل أو للمؤسسة الإنتاجية أو للقطاع الصناعي أو لما سواها كنتيجة للاستثمار في التكوين والتعليم واكتساب المهارات والخبرات والتدريب. كما لا يخرج مفهوم "الحاجات الأساسية" عن هذا السياق كثيرا حتى وإن شارف في طرحه عني استتباب مفهوم التنمية البشرية المتداول من مدة إذ يقوم "على الفكرة التي مفادها " أن حكومات العالم عليها أن تصوغ سياساتها الاقتصادية والاجتماعية دوما بحيث تبدأ من كفاية الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للعائلات في المأكل والمسكن والملبس والأدوات المنزلية وأن تنتقل بعدها إلى تحسين الخدمات العامة من شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الصرف الصحي للمناطق السكنية في المواصلات العامة والعناية الصحية والتعليم وما سواها ".

---

(1) ولد تيودر شولتز (Theodore W. Schultz) في داكوتا في (30 ابريل 1902) والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1979م وله مؤلفات عديدة منها الاستثمار في الرأسمال البشري. تمكن من دخول الكليه في عام 1924 ودرس الاقتصاد حتى حصل علي الدكتوراة وكان الكساد الكبير في الاقتصاد خلال تلك الفترة مؤثرا في التجربه الفكريه لشولتز الي حد كبير. للمزيد من المعلومات انظر ويكيبيديا ــ الموسوعة الحرة.

أن مفهوم التنمية البشرية سيبقى غير مكتمل فيما لو ارتكز هذا المفهوم فقط على تحقيق اهدافه في بلوغ مستويات الرفاهية المنشودة للمجتمع مالم يأخذ في الحسبان عامل الاستدامة لتلك الاهداف. وان المقصود بالتنمية البشرية المستدامة هنا إنما هي بالأساس تلك النظرية في التنمية الاقتصادية / الاجتماعية التي " تجعل الإنسان منطلقها وغايتها وتتعامل مع الأبعاد البشرية او الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطا من شروط تحقيق هذه التنمية دون أن تهمل أهميتها التي لا تنكر".

وإذا كانت النظرية إياها لا تقلل أو تنكر أهمية النمو الاقتصادي ودوره المركزي في تحسين مستوى المعيشة فإنها " تريد له أن يكون نموا مختلفا يوسع من خيارات الناس أي نموا يمكن أن يستمتع بثماره على شكل غذاء وخدمات صحية أفضل وحياة اكثر أمانا ووقاية من الجريمة والعنف الجسدي. فضلا عن وصول افضل للمعرفة وساعات راحة أكثر كفاية وحريات سياسية وثقافية وشعور بالمشاركة في نشاطات المحيط الذي يعيش فيه الإنسان مع القدرة على حماية البيئة والحفاظ عليها من التلف الذي يمكن ان ينشأ بحكم النمو والزيادة" وبالتالي فهدف التنمية الحقيقي هو خلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية قائمة على اساس من المعرفة والوعي الفكري والسلوكي".

من هذا المنظور فالتنمية البشرية (سيما لو كانت مستدامة) إنما هي توسيع لنطاق خيارات البشر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وا السياسية وليس فقط ذات الخلفية الاقتصادية كما ذهبت إلى ذلك شبكة المفاهيم المتمحورة حول الرأسمال البشري أو الموارد البشرية أو المرتكزة على الحاجيات الأساسية أو ما سواها. ومعنى هذا فان التنمية البشرية (المستدامة) إنما تتطلب تطوير منظور " يتناول التنمية بطريقة تعنى بكيفية توزيع ثمارها وبآثارها الاجتماعية والبيئية وبقابليتها للاستمرار والارتقاء بجهود المستفيدين منها" وليست تلك "التي تتم على حساب الفئات الأكثر فقرا أو التي تقصي شرائح اجتماعية على حساب غيرها أو المدمرة للبيئة أو المنتهكة للحريات أو المخلة بالتوازن الاجتماعي والسياسي" والتي هي نقيض التنمية البشرية في فلسفتها وجوهرها.

ونستخلص مما تقدم فان التنمية البشرية إذن تربط بين قدرات البشر من جهة وبين عياراتهم من جهة أخرى وبينهما تتسد قيم الحرية بجانبها الإيجابي (اختيار نوعية الحياة) كما السلبي (الحرية من الفقر). كما نص في ذلك عالم الاقتصاد الهندي أمارسيا سن[1] (10).

يعتبر النشاط الاقتصادي جملة من العمليات والتفاعلات المتكاملة فيما بين الموارد الاقتصادية المختلفة والتي تتمثل في الموارد الاقتصادية، الموارد البشرية ورأس المال الا ان هذه العناصر تعتمد في الاساس على حسن استخدام واستغلال المورد البشري للعناصر الاخرى الذي يمد حركة التنمية الاقتصادية بالقوة اللازمة للاندفاع نحو اهدافها المرسومة لها.

وتتطلب اي عملية تنموية من وجود القاعدة البشرية المدربة والمؤهلة علميا وتقنيا وفنيا حتى تتمكن من رفع وتيرة الانتاج في الكم والنوع وتحقيق تلك الانتاجية باقل مايمكن من التكاليف لصالح حساب العوائد المتحصلة من تحقيق تلك الانتاجية النوعية وبالتالي تحقيق فائض اقتصادي يعمل على اعادة الاستثمار في القطاعات الانتاجية للسلع والخدمات بالاضافة الى البنى التحتية. وهكذا دورة حياتية ينمو الاقتصاد ويحافظ على ازدهاره وتطوره الامر الذي يعجل بالمجتمع للانتقال الى مجتمع الرفاهية المنشود.

أن تراكم راس المال البشري والمادي هما القوتان المحركتان والساندتان للنمو الاقتصادي فلا مناص من العمل على تحسينهما وتطويرهما ورعايتهما وتطوير مهاراتهما عن طريق اتباع وسائل متطورة ومخططة بشكل صحيح ودقيق واستثمارات حثيثة في مجال التعليم والصحة وحالة التوزيع السكاني وذلك بهدف زيادة انتاجيتهما وبالتالي تحقيق التقدم المنشود.

أن تطور الفكر التنموي واعادة توزيع الادوار في حركة التنمية الاقتصادية والعمل

---

(1) أمارتيا كومار سن Amartya Kumar Sen، ولد في 3 نوفمبر 1933 في الهند فاز بجائزة بنك السويد في علم الاقتصاد المعروفة بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998 لعمله عن المجاعة ونظرية تطوير الإنسان و الرفاه الإقتصادي وأساس الفقر والليبرالية السياسية. للمزيد من المعلومات انظر ويكيبديا ــ الموسوعة الحرة.

على وضع الانسـان في اطاره وموقعه الصحيح والطبيعي في بؤرة الجهود الرامية الى النهوض بوسائل التنمية الاقتصادية خصوصا بعد فشل كل النظريات الاقتصادية التي وضعت المورد البشري في موقع هامشي.

مفهوم التنمية البشرية:

منذ بداية التسعينات من القرن العشرين برز مصطلح التنمية البشرية وأصبح المصطلح المعبر عن تطوير القدرات البشرية واتاحة الفرص امام البشر بشكل متساوي باعتباره حقـا مكفولا لنجنس البشري دون استثناء. فقد عبر عنه في منتصف التسعينات بول سـتريتن في كتابه "التنمية البشرية المعنى والغايات" (Pouel Streeten, means and Ends) بان مفهوم التنمية البشرية يتضمن تحسين الظروف البشرية وتوسيع خيارات الناس والنظر الى الكائنات البشرية كغايات بحد ذاتها وكذلك باعتبارها وسائل انتاج ايضا.

إن التنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس ومن حيث المبدأ يمكن أن تكون تلك الخيارات بلا حدود وان تتغير عبر الزمان ولكن ثمة ثلاثة خيارات تبقـى جوهرية في كل مستويات التنمية وهي:

- أن يعيش المرء حياة طويلة وصحيـة.
- ان يحصل على معارف.
- أن يحصل على الموارد الضرورية لتوفير مستوى معيشة لائـق.

وإذا لم يحصل الفرد على تلك الخيارات الثلاثة، فإن كثيرًا من الخيارات الأخـرى تسد أبوابها أمامه. ولكن التنمية البشرية لا تقف عند هذا الحد، فهناك خيارات أخـرى ويقدرها كثير من الناس تقديرًا عاليًا، وهي تمتد مـن الحريـة السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية إلى توافر فرص الخلق والإبداع والتمتع باحترام الذات وضـمان حقـوق الإنسان.(11).

أن التنمية البشرية موجهة إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى الذى يسـاهم في تنمية المجتمع وأنها تستهدف تنمية مهارات وقدرات الإنسان وتوسيع اختياراتـه بغيـة

الارتقاء بنوعية حياته. وأن مفهوم التنمية البشرية يختلف في طبيعته عن بعض المفاهيم قريبة الشبه والصلة به مثل تنمية الموارد البشرية وإدارة الموارد البشرية وتخطيط الموارد البشرية. كما أن مفهوم التنمية البشرية يفيد في انه لا ننظر إلى التنمية نظرة اقتصادية جزئية ولكن ينبغي أن تكون نظرتنا أعمق من ذلك نظرة تهتم بكافة أبعاد ومكونات التنمية حتى يكون فهمنا للتنمية أكثر شمولا وعمقًا وتعظم من أهمية الإنسان باعتباره صانع التنمية والتقـــدم. هذا فضلا أن التنمية البشرية لها العديد من الأبعاد والمكونات تلك المكونات التي تتفاعل معا نتيجة العلاقة الجدلية بينها وتتحدد هذه المكونات في التالي:

- المكون الإنساني
- المكون الاقتصادى
- المكون السياسى
- المكون البيئى
- المكون الاجتماعي المتمثل في مطالب الحياة الكريمة والتواصل بين الأجيال ومناهضـــة الفروقات الاجتماعية والاقتصادية والتكامل بين المبادرة الفرديـــة والسياســـة العامـــة والأمن البشرى والحد من الفقر وتنمية المرأة وتمكينها.
- المكون الثقافي.

وقد فسر مصطلح التنمية البشرية ايضا على انه " تنمية الناس من اجل الناس ومـــن الناس انفسهم " وكما فسر اخرون ذات المصطلح على انه " هـــو الاســـتخدام الافضـــل للموارد المتاحة للدولة بشكل عادل يضمن استمرارية النمو الاقتصادي فيها وان من مظاهر التنمية البشرية المهمة تنحصر في العناية بالامن الغذائي، وتعميم خدمات الصحة والتعليم في مناطق الدولة المختلفة مع توفير فرص العمل المنتج "(12).

وفي حقيقة الامر ان مفهوم التنمية البشرية قد تم تداوله قبل عقد التسعينات. فقد تم الاعلان عن مصطلح رأس المال البشري منذ بداية الستينيات من قبل " ثيودور شـــولتز ". حيث اوضح شولتز في دراسته ان للاستثمار في رأس المال البشري هو العامل الحقيقـــي في

الانتاجية المرتفعة للأقطار المتقدمة وان له اكثر من بعد.

أ. بعد كمي يعبر عنه بعدد الإفراد والنسبة التي تمارس أعمالا مفيدة في المجتمع مضيفا لـــه ساعات العمل.

ب. بعد نوعي يتمثل في المهارات والمعرفة بحيث تؤثر بشكل عملي على المـــوارد البشـــرية لانجاز عملا منتجا.

كما ويعتبر شولتز ان الاستثمار في البشر هو الاستثمار الأنجع والوسيلة الفاعلـــة في التقليل من حجم الفوارق والتباينات في توزيع الدخل وبدون تنمية البشر سيكون الوضـــع سيئا للغاية بحيث تزيد معدلات البطالة والتي هي بمثابة الحاضنة الرئيسة للفقر والمرض. وقد تعدى مفهوم التنمية البشرية حدود العمل والمهارات والمعرفة والتدريب بل شمل ايضـــا في مفهومه الانتفاع بنتائج هذا الاستثمار والتمتع بوقت الفراغ وممارسة النشـــاطات الثقافيـــة والاجتماعية في ظل اجواء من الحرية والديمقراطية التي تكفل الحريـــات بمختلـــف ألوانهـــا وتقسيماتها.

يعتقد الكثير ولو للوهلة الأولى ان هذا المفهوم هو رديف لمفهوم تنمية الموارد البشرية الذي يركز اهتمامه على البشر كمدخل في العملية الأساسية لإدامة حياته ولكـــن الواقـــع يعكس ذلك تماماً فمفهوم التنمية البشرية يتسع وبصورة كبيرة جداً لكل مجـــالات حيـــاة البشر من تعليم وصحة وعيش وامن فضلاً عن التمتـــع بالحريـــات الأساســـية سياســـية واجتماعية واقتصادية وثقافية وتوسيع خيارات الناس فالخيارات المتعلقة بالمشاركة السياسية والتنوع الثقافي وحقوق الإنسان هي ايضاً من اساسيات حياة البشر مع الأخذ بنظر الاعتبار ان الخيارات الإنسانية الأساسية حاسمة جداً لان تلبيتها ستمهد الطريـــق امـــام الخيـــارات الأخرى. ولقد تم إدخال مفهوم التنمية البشرية في أدبيات التنمية أول مرة في التقرير العالمي للتنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي نشر أول مرة في عام **1990**.

ولقد ظهر مفهوم التنمية في مقدمة الإعلان العالمي عن حق التنمية الذي اُعتمد ونشر في **4** كانون الأول/ **1986**م حيث ظهر تعريف التنمية البشرية على أنها "عملية اقتصـــادية

واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية وفي التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها". ووفقا لهذا التعريف فان الانسان هو المحور الرئيسي والمرتكز الأساسي في التنمية البشرية. لذلك فقد كثرت الدراسات والمؤتمرات التي حاولت تحديد مفهوم التنمية البشرية ودراسة أبعادها ومكوناتها وأنواعها وغاياتها مثل إشباع الحاجات المختلفة ورفع مستوى المعيشة والتعليم والصحة وتحسين نوعية حياة الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتستند قيمة الإنسان في ذاته وبذاته إلى جملة من البديهيات التي وضعتها القيم السماوية المقدسة التي تنص على كرامة الإنسان والذي جعله الله خليفة في أرضه ليعمرها بالخير والصلاح. ومن هنا فان مفهوم التنمية البشرية يصبح مفهوما فطريا ممزوجا ومزروعا بذات الإنسان البشرية وقدرته على النمو والتطور الذهني والمعرفي.

ولقد أكتسب مفهوم التنمية البشرية اهتمامًا خاصًا ومتزايدًا منذ عام **1990** عندما قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتكوين فريق من الخبراء للبحث في مفهوم التنمية البشرية وتقديم تقرير سنوي عنه. ووفقًا لتعريف الأمم المتحدة يتضمن مفهوم التنمية البشرية ثلاثة أبعاد أساسية:

1. تأهيل وصقل القدرات البشرية .فالأفراد يولدون متساوين نسبيًا في القدرات، إلا أن هذه القدرات تُصقل أو تُهدر وفقًا لمستوى التأهيل من خلال التعليم والتدريب والتنشئة الاجتماعية.
2. توظيف أو استغلال القدرات البشرية في التنمية الاقتصادية والسياسية والمجتمعية
3. تحقيق مستوى الرفاهية في المجتمع (13).

وبناءا على ذلك فإن مفهوم التنمية البشرية يستند إلى الإنسان في أهدافه وغاياته فهدف التنمية البشرية هو تنمية وتطوير قدرات البشر المختلفة من اجل عطاء دائم وفكر خلاق ومبتكر سواء أكان ذلك في ميدان الحياة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والعلمية والفكرية .

ولغرض معرفة مدى سلامة التنمية البشرية ونموها الصحيح فقد انتشرت واستخدمت وسائل قياس تستخدم كمؤشرات على درجة ومعدل تطور ونمو التنمية البشرية ونذكر جملة منها على سبيل الاطلاع ومنها:

1. مؤشر الصحة الذي يهتم بمسألة قياس معدلات التطور او التراجع في معدلات العمر المتوقعة.
2. مؤشر التعليم حيث يهتم بقياس مستوى التعليم ونسبة الإلمام بالقراءة والكتابة ومديات تفشي الأمية.
3. مؤشر الدخل ويهتم معدلات نموالدخل والقدرة الشرائية والتحكم بالموارد بالشكل الذي يكفل التمتع بحياة كريمة.

مفهوم تنمية الموارد البشرية:

تولد مفهوم تنمية الموارد البشرية من المنظور الاقتصادي وأكد على أن الإنسان مورد من الموارد الاقتصادية وتركز اهتمامه على الإنسان المنتج وعلى إنتاجية العمل بالدرجة الأولى. وترددت المقولات بانا نعنى بصحة الإنسان لأنها ذات مردود اقتصادى وكذلك الشأن فى تعليمه بل وفى أنشطته الثقافية والترويجية ويظل العائد الإنتاجى فى ضوء مفهوم تنمية الموارد البشرية هو مركز الثقل فى الالتفات إلى العوامل الإنسانية فى تخطيط الجهود الإنمائية وما تتضمنه من استثمارات وأولويات. ولكن هذه النظرة الى الانسان من الزاوية الاقتصادية لم تولي الجوانب البشرية والاجتماعية الاهتمام الكافي الا بقدر اسهامها في تحقيق الاهداف الاقتصادية ذاتها. وهكذا برز مفهوم تنمية للموارد البشرية بعد أن كانت قضايا النمو الاقتصادى مقتصرة على مشكلات راس المال واستثماراته. بيد أن الاهتمام بالإنسان ظل مركزا على الإنسان كمورد من الموارد الاقتصادية ينتظر منه زيادة الإنتاج وتطويره[1].

---

(1) يذكر الدكتور محمد كمال التابعي في دراسته (التنمية البشرية المستدامة ــ المفهوم والمكونات) وفي

ومن هنا جاء الاهتمام بتحسين الأحوال الصحية لقوة العمل حتى تكون قادرة على الإنتاج.(14).

وهذه النظرة الاقتصادية ذاتها هي التي أدت إلى ظهور دراسات متعددة في كثير من الأقطار الصناعية حول اقتصاديات التعليم لكي تؤكد أن الإنفاق على التعليم هو استثمار اقتصادي له عائد مادي على الفرد والمجتمع (15). ووفق هذا المنظور فاننا نجد أن تنمية الموارد البشرية هي تعظيم الطاقات البشرية لسكان المجتمع واستغلالها بكفاءة في كافة مناحي النشاطات الاجتماعية والاقتصادية.

بالرغم من هذا الاختلاف ما بين التنمية البشرية وتنمية الموارد البشرية إلا أن هناك صلة قوية بينهما حيث ان التنمية البشرية المستدامة تعني التنمية الشاملة وان هذه التنمية لايمكن تحقيقها فيما لو اقتصر الجهد حول تعظيم الناتج فقط دون النظر الى الجوانب الاخرى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كما انها تعطي الاهمية البالغة في تكوين رأس المال البشري النوعي وليس الكمي (تطوير المهارات وزيادة القدرات الابتكارية للانسان). حيث ان لرأس المال البشري أهمية حاسمة ينبغي أخذها في الاعتبار عند إعمال السياسات على كافة المستويات حيث يتعين بصفة خاصة أن يكون تأثير السياسة الاقتصادية على الناس وتأثرها بهم محل اعتبار دائم ومستمر. أما هؤلاء الذين يتبنون مدخل تنمية الموارد البشرية في تحليلهم فإنهم يركزون على تأثير تحسين مستويات التغذية والصحة والتعليم على الإنتاجية والنمو الاقتصادي مما يعبر عن اهتمام محدود وبجانب واحد من عملية التنمية.

مصر – على سبيل المثال – ظهرت دراسات تبين مدى الخسارة المادية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني نتيجة لانتشار مرض البلهارسيا لدى الفلاحين وسكان الريف عامة. كذلك ظهرت دراسات

- تبين مدى الخسارة المادية في تغيب العمال عن العمل في المصانع من جراء انتشار الأمراض المهنية أو الأمراض المعدية. وفي هذا السياق يقال إن إطالة متوسط عمر الفرد تعني مزيدًا من السنوات لدى قوة العمل مما يؤدي إلى الإفادة من مهاراتها وخبراتها في عمر إنتاجي أطول.

وقد أظهرت دراسات عديدة أن البشر يشكلون اهم عامل في حركة التحديث وإذا لم يتم تحديث البشر يكون من المستحيل تقريبا تحقيق تحديث العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد والسياسة. كما تتحول عادة المفاهيم التقليدية المتراكمة داخل سيكولوجية الأفراد عميقة الأغوار وأسلوب التفكير واتجاه القيم إلى عقبات كبرى أو تشوه مغزى التحديث وهدفه وتدفع تغيرات التحديث إلى الطريق الخطأ. ويحتاج التحديث إلى موازرة المعاصرين الذين يعملون على تحقيقه ويعد البشر الذين يدركون المغزى الثقافي الحديث وصفات الشخصية الحديثة لمعظم قوة حاسمة تدفع حركة التحديث إلى الأمام (16).

كثيرا ما يقال — عن حق — أن الاستثمار في الناس يزيد من إنتاجيتهم، ثم يقال — عن خطأ — أن التنمية البشرية تعني ببساطة تنمية الموارد البشرية — أي زيادة رأس المال البشري — وهذه الصيغة تخلط ما بين الغايات والوسائل فالناس ليسوا مجرد أدوات لإنتا ج سلع. والغرض من القضية ليس مجرد إنتاج المزيد من القيمة المضافة بغض النظر عن أوجه استخدام تلك القيمة المضافة. وما يجب تجنبه بأي ثمن هو النظر إلى البشر على أنهم مجرد أدوات إنتاج ورخاء مادي واعتبار الرخاء المادي هو غاية التحليل. أي القيام بعملية قلب غريبة للغايات والوسائل رأسًا على عقب. فإضفاء قيمة على حياة الإنسان بقدر ما تتجه من أرباح فقط ينطوي على أخطار واضحة. فمن السهل أن يؤدي في شكله المتطرف إلى معسكرات عمال عبيد. وإلى أطفال يعملون رغما عنهم وإلى استغلال العمال من جانب الإدارة مثلما حدث أثناء الثورة الصناعية (17).

إن تحديات التحول الاقتصادي وتحديات التنمية التي يشهدها العالم والمنطقة العربية خاصة هي تحديات غير مسبوقة إذ لم يشهد العالم من قبل تحولات متسارعة على هذا النحو في نظمه الاقتصادية وفي هياكل وآليات الإنتاج والتجارة كما أنه لم يشهد انفتاحاً وإزالة للحواجز والقيود التي كانت تعيق المنافسة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي كما يشهد الآن.

لقد برزت مع نهايات القرن الماضي نماذج للتنمية وللأداء الاقتصادي المتميز قلبت

مسلمات كبيرة في علوم الاقتصاد والتنمية والتي تمثل تغييراً جوهرياً لما كان يعرف بالمزايا النسبية التي تعتمد على الرصيد الموروث من هبات الطبيعة وهكذا أصبحت الميزة التنافسية تمثل القدرات المكتسبة التي تمكن اقتصاداً ما من أن يقدم منتجاً أو خدمة بكلفة وبجودة تتيح له كسب أسواق على المستوى العالمي.

إن الموارد البشرية تمثل العامل الأساسي في كسب هذه الميزة التنافسية والحفاظ عليها. ولهذا فإن جهود الاستثمار البشري والتنمية البشرية بعامة والقوى العاملة بخاصة بحاجة دائما للكثير من التطوير والتحسين كما أنها بحاجة مستمرة لربطها بالاحتياجات الحقيقية.

مقومات نجاح التنمية البشرية:

1. أعادة التاهيل للقوى البشرية (رأس المال البشري):

أن كفاءة اليد العاملة (الموارد البشرية) ومهاراتها وازدياد افقها الثقافي في شقيه السلوكي والمعرفي تعتبر الاساس والقاعدة الحقيقية التي تتحمل ثقل عملية التنمية ودعمها بمقومات النجاح الحقيقية للوصول الى الاهداف والغايات المنشودة لها. وبما ان التعليم يقفز الى اولى المراتب والاهتمام في استراتيجية التنمية الشاملة لان التعليم يشكل الحاضنة الطبيعية لتوليد وانتاج القوى البشرية المدعمة بالعلوم والمعارف اللازمين لاستدامة ضخ المهارات والخبرات المكتسبة (وفق برامج التطوير واعادة التاهيل البشري) الى القطاعات الاقتصادية المختلفة وتأمين احتياجاتها من قوى الانتاج البشرية التي تعي دورها وموقعها في هيكل العملية الانتاجية والعمل من اجل تحقيق معدلات انتاجية عالية كما ونوعا.

كما لايجب ان يقتصر دور التعليم على تزويد تلك القطاعات الانتاجية بوقودها البشري المتعلم فحسب وان لايتقوقع في هذا المفهوم بل يجب ان يتجاوزه الى خلق وتطوير ثم استدامة التطوير للقوى البشرية بما يتناسب مع المتغيرات والاساليب الانتاجية الحديثة التي تطرأ على وسائل الانتاج والتنظيم الاداري لها لكي يتسنى لتلك الموارد بأن تحافظ على فعالياتها ونشاطاتها بما يوازي درجة التوقع في نوعية وكمية انتاجيتها في خدمة العملية

التنموية الشاملة.

أن المقصود مما تقدم هنا هو التدريب العملي الذي يهدف الى تزويد المتدربين بالمعلومات والمهارات ومن ثم اعادة تاهيل تلك الموارد من اجل هدف واضح ومحدد الا وهو رفع كفاءاتها الانتاجية في كافة اختصاصاتهم العلمية. ومن هنا فاننا نجد انه من الضروري بمكان ان تقوم جهات تابعة للعمل المؤسساتي والمتخصصة في علوم التدريب والتاهيل العلمي والعملي في ممارسة دورها في تنشيط المعلومات والخبرات لدى العاملين من خلال اطلاعهم على المستجدات والتطورات الحديثة في مجالات العمل المختلفة عن طريق بعض الوسائل ومنها:

أ. القاء المحاضرات والمشاركة في الندوات والنشاطات الاكاديمية التي تناقش مستجدات الوسائل الانتاجية وطرق العمل السليمة مستفيدين بجملة من تجارب الدول المتقدمة في هذا الميدان واسقاط مفاهيم ووسائل تلك الطرق والتجارب على ارض الواقع.

ب. العمل على تنظيم الحوارات المفتوحة حول الدراسات الجديدة والحديثة سواءا المنجزة منها محليا او اقليميا او عالميا على الظواهر والمستجدات التي طرأت على المجتمع وتقييمها ووضع الحلول اللازمة في مواجهتها اذا لزم الامر ذلك او من خلال التاقلم معها.

ج. استعراض اساليب التدريب المختلفة وعمل المفاضلة فيما بينهااستنادا الى درجة ملائمة الاسلوب التدريبي وطبيعة المتدربين ومستوياتهم العلمية والتنظيمية (18).

2. وعي الانسان والتخصص المعرفي اساس الانتاج:

مهما تقدم العلم وعظمت المنجزات وكبرت في هذا الميدان فأن الانسان ووعيه سيبقيان هما الاساس والمرتكز المحوري للتطور والتقدم العلمي حتى لو استطاعت ميادين المعرفة والعلوم من انجاز الانسان الالي الذي يحاكي طبائع الانسان البشري ويسعى الى احلال وفرض وجوده على ذات الانسان نفسها والقيام بالمهمات والوظائف الادمية الا انه لايمكن اطلاقا الاستغناء عن العقل البشري سواءا في قدراته التخيلية والاستنباطية الحية فضلا عن قدراته على السيطرة والمراقبة وتقييم الاخطاء وتصحيح المسارات بما يناسب الحاجات

البشرية والانسانية. بينما نجد الالة وعلى الرغم من سرعتها في الانجاز الا انها لاتستطيع تجنب الاخطاء فيما لو ظهر خطأ ما في برامجها التي هي في الاصل من مدخلات العقل البشري. ان الانسان سيبقى هو شرط وجود تلك التقنيات العالية لتنظيم ومراقبة وتقييم ادائها. ونتيجة الى تطور الحاجات البشرية المتنامية فقد ادت الى نشوء مفهوم جديد في العمل يرتكز ويتمحور حول عمل روح الفريق الذي يرتكز اساسه على اساس التكامل مابين انتاج الافراد في الفريق الواحد.

تلك التطورات في مفهوم العمل الجديد عملت على التركيز في ايجاد مسألة جديدة اخرى ترتكز على مبدأ التخصص والتخصص الدقيق في العمل. الامر الذي مكن الموارد البشرية (رأس المال البشري) من ان تختصر الجهد والوقت في جزء معين من العمل الامر الذي سوف يؤدي بالنتيجة الى رفع مستويات الاتقان في الانجاز بشكل اكبر مما كان عليه الحال عندما كان توجه العمل الى فلسفة العمل الشمولي ومعرفة كل شيء وهو الامر الذي كان سببا رئيسيا في ادخال الموارد البشرية في متاهات ومنزلقات تعيق عملية التقدم المعرفي وتجعل من نموه بطيئا جدا بحيث ان سرعة النمو المعرفي لاتتمكن من مجارات التطورات المعرفية الاخرى التي تتبع مبدأ التخصص في كل شيء تقريبا. الامر الذي ينعكس مردوده سلبيا على قدرة تلك الموارد من استيعاب كل تلك المخرجات المعرفية التي تنشأ سواءا من المجتمعات القريبة من محيطها ام من تلكم المجتمعات المتقدمة والبعيدة عنها جغرافيا (19).

ومن خلال ما تقدم نستخلص ان التدريب وزيادة مستوى المهارات والتأهيل المستدام للمعرفة لدى الموارد البشرية (رأس المال البشري) امر ضروري وملح وملحا لاي عملية تنموية تهدف الى الوصول الى حالة الشمولية او الاستدامة. كما انه امرضروري لمعرفة درجة استقرار التنمية الاقتصادية الشاملة لبلد ما الذي يقاس بمعايير ومؤشرات قياسية مختلفة في قياس كمية ونوعية الموارد البشرية التي يملكها اقتصاد بلد ما ومن هذه المعايير والمؤشرات نورد بعضا منها:

1. مؤشر قياس متوسط عمر الانسان وحالته الصحية.

2. مؤشر قياس نسب البالغين من السكان من الذين هم في سن العمل او خارجه.

3. مؤشر قياس نسب توزيع الدارسين على المستويات التعليمية المختلفة.

4. مؤشر قياس حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

5. مؤشر قياس نسب البطاله بين المتعلمين.

6. مؤشر قياس درجة المواءمة ما بين خريجي التعليم في مستوياته المختلفة وحاجة السوق الفعلية.

7. مؤشر قياس نسب ومعدلات هجرة الكفاءات العلمية الى خارج البلاد.

8. مؤشر قياس نسب تحقيق الاستقرار السياسي ودرجاته في البلد.

9. مؤشر قياس نسب استخدام التقانة الحديثة في القطاعات الانتاجية.

كما ان للسياسات الادارية الناجحة دورا هاما في المحافظة على مستوى الاداء الانتاجي للموارد البشرية وتطويرها بالشكل والكيفية التي تتناسب ومعطيات متطلبات العملية التنموية سواءا من خلال سياسات التوظيف في القطاعات العامة ام الخاصة. حيث نجد ان سياسات التوظيف العامة والخاصة تلتقي عند هدف المحافظة على قدرات الموارد البشرية المعرفية وتطويرها المستمر بوسائل التطوير التي تطرقنا اليها سابقا. حيث نجد ان تلك المنظمات الانتاجية (الحكومية منها ام القطاعات الخاصة) تحرص بشكل كبير على ادخال مستخدميها الجدد والقدامى منهم الى دورات وبرامج تدريبية طويلة او قصيرة الامد مع اهتمامها الكبير في تهيئة المستخدمين الجدد في مؤسساتها بالمعرفة الكافية والتي تتناسب وطبيعة اعمالهم الجديدة في تلك المؤسسات. وان عملية التدريب والاعداد تدخل في صميم برنامج مسؤوليات المؤسسات الانتاجية بشقيها العام والخاص على حد سواء.

ان التعليم المدرسي والجامعي يخرج اناسا لهم قابلية التعلم ولكن تنقصهم الخبرة والحنكة في العمل ولاجل ذلك فان من اهم واجبات المؤسسات الانتاجية استثمار تلك الامكانية بافضل ما يمكن من اجل الحصول على اعلى درجات الانتاج كما ونوعا (20).

3. التعليم ركيزة التطور وسر نجاح التنمية الاقتصادية:

من المؤكد ان هنالك علاقة طردية وثيقة ما بين التعليم والتنمية الاقتصادية. فكما هو معروف للجميع ان التنمية الاقتصادية ترتكز على ركيزتين اساسيتين:

أ. الموارد المادية (الثروات القابعة تحت باطن الارض كالمعادن والخامات التي ترتكز عليها الصناعات المتعددة).

ب. الموارد البشرية (رأس المال البشري الفاعل والمنفذ والمطور للعملية الانتاجية).

اذ اي اختلال في العلاقة مابين هاتين الركيزتين الاساسيتين في هيكل العملية التنموية سنلقي حتما بظلالها على مجمل البناء الهيكلي للتنمية الاقتصادية وسرعة معدلات النمو او الانخفاض (التقهقر) في القطاعات الانتاجية الداخلة اصلا في حجم الاقتصاد المراد تنميته وتطويره. ومن هنا نستطيع التأكيد على الفرضية التالية في ان اي زيادة وتطور نوعي يطرأ في الجانب التعليمي لبلد ما ستنعكس نتائجه واثاره على حركة التنمية الاقتصادية بشموليتها نتيجة الى اثراء العملية التنموية بطاقات خلاقة ومبدعة تعتمد على العلم والمعرفة في شتى فنونه وتنوع الوانه. كما توجد هنالك علاقة واصرة قويه ايضا تتشكل مابين التقدم العلمي والمعرفة الفنية وهي علاقة تتشابه في مضمونها الى العلاقة مابين النظرية والتطبيق. فكما يثبت صحة النظرية من خلال التطبيق على ارض الواقع الذي سيجعل من تلك النظرية يرتقي الى درجة القانون الثابت بحكم تطابق التجربة على ارض الواقع وكذلك فان التقدم المعرفي يبقى كعلم تجريدي لاعلاقة له بالحياة العملية ولايمكن ان يكون ذا فائدة بدون المعرفة الفنية التي تنمي المهارات وتصقلها. وحيث اننا نتعامل مع العلم المعرفي فأننا بالتأكيد لايمكننا ان نفصل مابين العلم المعرفي ورأس المال البشري الذي يعد الحاضنة الرئيسية لتلك العلوم والمعارف.

مما تقدم نستخلص ان التعليم وسياساته هي من اقوى العوامل المؤثرة في سرعة نمو الاقتصاد لبلد يريد ان يحتفظ باقتصاد يرتكز على اسس متينة تشكل الداعم الاساس لاي عملية تنموية شاملة. وعليه فان التركيز على سياسات التعليم واهليتها للاندماج والتكامل مع حاجات البلد التنموية امر جد ضروري. وسنحاول ان نتطرق بشيئ من التفصيل حول

التعليم وسياساته في التنمية البشرية في الحور القادم.

سياسة التعليم والتنمية البشرية:

تلعب سياسات التعليم دورا مهما في التنمية الاقتصادية بشكل خاص وذلك لان التعليم هو من القطاعات الاستثمارية التي تتعامل مباشرة مع الموارد البشرية. فكلما تطورت مستويات ونوعية التعليم وكذلك السياسات التربوية والتعليمية كلما انعكس ذلك بالموجب على معدلات التطور في خطط التنمية الاقتصادية. كما يمكن ان يستخدم التعليم والاستثمارات في هذا القطاع الحيوي والمهم كمؤشر حقيقي لدرجة تطور الانتاج الاقتصادي والمعرفي للبلد كغيره من المؤشرات الاخرى مثل مؤشر البطالة ومؤشر الانفاق على التعليم ومؤشر الاداء التعليمي.

ان التعليم هو مصدر اساسي من مصادر الانتاجية التي من شأنها ان تعمل على تعزيز قدرة راس المال البشري ومن تعزيز مصادر النمو الاقتصادي. وهذا يعني ان اي زيادة في الانفاق على التعليم يعتبر بمثابة استثمارات اكيدة وحقيقية في رأس المال البشري الذي سيؤدي بدوره الى عوائد انتاجية متزايدة كما ونوعا. ان طبيعة هذا الاستثمار سيعتمد بالتاكيد على نوعية ومدى تطور ومرونة السياسات التعليمية التي تتناغم وتتناسق مع حاجات السوق (العمل) ونوعية تلك الحاجات.

ان الخروج عن حالة التكامل مابين السياسات التعليمية وحاجة سوق العمل سيؤدي بالنتيجة المنطقية الى تكدس متزايد في اعداد العاطلين عن العمل في صفوف الفئات المتعلمة الامر الذي سينعكس بشكل سلبي على درجة تطور الانتاج في الكم والنوع. الامر الذي سيؤدي الى تحمل المجتمع وسائر عملية التنمية الاقتصادية برمتها الى اهدار في التكاليف والنفقات التي استخدمت في الانفاق على القطاع التعليمي فضلا عن الهدر المتحقق اصلا في الكفاءات والقدرات والمهارات (خريجي التعليم) دون ان يكون لها اية مشاركة حقيقية وفاعلة في المسيرة التنموية. كذلك الهدر المتحقق في عنصر الزمن والطاقة اللذان استخدما في انتاج تلك الكفاءات والقدرات التي تحولت بدورها الى عبء ثقيل على كاهل الاقتصاد

المحلي ناهيك عن حجم الخسائر المضاعف نتيجة الى عدم استخدام تلك الخامات المتعلمة وتوظيفها في العملية الانتاجية وبالتالي ضياع قيمة تلك الانتاجية الافتراضية التي كان من الممكن تحقيقها فيما لو وظفت تلك الخامات المتعلمة في الاماكن المخصصة لها في العملية التنموية.

كما ان اهمية التعليم لاتنحصر في الاعداد والتاهيل المعرفي فحسب بل يتعدى الى تعزيز قدرة القطاعات العائلية على اكتساب الدخل. حيث ان القطاع العائلي يكتسب دخله عن طريق مساهمته في العملية الانتاجية من خلال عرض العمل حيث يترجم ذلك على شكل اجور نتيجة الى الجهد المقدم (قوة العمل). ومن هنا نستشف ان التعليم يساهم بشكل مباشر في زيادة معدلات الناتج القومي بشرط ان يكون التعليم موجها ومتناغما مع احتياجات المجتمع (سوق العمل) وبالتالي سوف تجنب الاقتصاد وتقيه من الهبوط والانحدار وتامين دفعة قوية الى النمو والانتعاش. (**21**).

ان التقاطع ما بين خريجي التعليم وحاجة السوق سيؤدي الى تدهور معدلات النمو في الناتج المحلي والذي بدوره سيؤثر على معدلات الانفاق والاستثمار في القطاعات الانتاجية الاخرى. كما يمكن ملاحظة ذلك التقاطع واثره على مستوى الاقتصاد من خلال مؤشر البطالة الذي ينتشر وبشكل واضح في اقتصاديات الدول النامية وبمعدلات مرتفعة.

ومن الملفت للنظر ان هذا النوع من البطالة يحتوي على نسب عالية من الفئات المتعلمة من خريجي المدارس على مختلف مستوياتها وكذلك ممن تلقوا واكملوا تعليمهم الجامعي. وهو الامر الذي يعتبره المراقبون أشد ايلاما واعظم اثرا على البنية الاقتصادية لما تمثله تلك الانواع من البطالة من خسائر جسيمة في الوقت والجهد والمال في اعداد الكوادر البشرية فضلا عن الخسائر المتوقعة نتيجة الى الخسائر المستقبلية في المهارات والقدرات لتلك الكوادر البشرية فيما لو قدر لها الانخراط في سوق العمل. ومن خلال المعطيات الاحصائية على حالة البطالة في الدول النامية للفترة ما بين **1993 – 2003**م نستشف ذلك الحجم المتنامي من البطالة في مجتمعات تلك البلدان وكما يمثلها الجدول الاحصائي التالي:

الجدول (1)

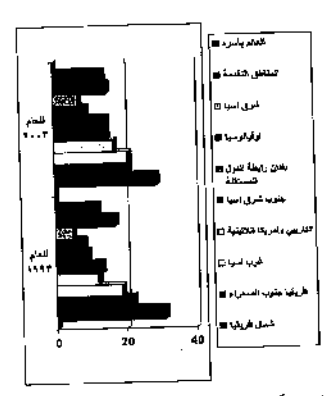
نسب البطالة في العالم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة

المنطقة	لعام 1993 م	لعام 2003م
شمال افريقيا	31	29
افريقيا جنوب الصحراء	22	21
غرب اسيا	19	21
امريكا اللاتينية والكاريبي	12	17
جنوب شرق اسيا	13	15
بلدان رابطة الدول المستقلة	9	15
اوقيانوسيا	8	9
شرق اسيا	5	7
المناطق المتقدمة	17	15
العالم بأسره	12	14

المصدر: هيئة الامم المتحدة – نيويورك – 2006م[1]

ومن بين 185 مليون عاطل عن العمل في مختلف انحاء العالم نجد ان اقل من النصف بقليل من نسبة البطالة العالمية هم من الشباب من الفئات العمرية مابين (15 – 24) عام. ولكن في البلدان النامية فاننا نجد ان اعداد الشباب من العاطلين عن العمل تفوق مثيلاتها بين الكبار الى ثلاثة اضعاف. فقد ازداد مجمل اعداد الشباب بأكثر من 115 مليون نسمة منذ عام 1990 م وقد وصل الى 1,2 بليون نسمة في 2004م. ومن المنتظر ان ينظم لهم 64 مليون نسمة من الشباب في حلول عام 2015 م.(22).

(1) للمزيد من المعلومات انظر تقرير هيئة الامم المتحدة (الاهداف الانمائية الى الالفية 2005م).



تعود اسباب مشكلة البطالة الى عوامل عديدة منها مايتعلق بآلية العرض والطلب داخل سوق العمل وامكانيات الدول النامية في خلق فرص العمل الكافية. ومن هنا لابد من التوقف قليلا عند السؤال التالي الى اي مدى تتماشى مخرجات التعليم مع حاجات السوق في البلدان النامية؟.

فلا زالت مخرجات التعليم في الدول النامية لاتتماشى مع متطلبات سوق العمل واولوياتها ففي دراسة لمنظمة العمل الدولية اكدت فيها ان نسبة كبيرة من الشبان والشابات في الجمهورية العربية السورية لايعتبرون بأن التحصيل العلمي والتدريب الذي تلقوه في سنوات التعليم مفيدا جدا للحصول على وظيفة وكما ان اصحاب العمل لايثقون بمهارات المتخرجين الجدد وكذلك الحال في حكمهم على الخريجين من السنوات السابقة وانهم بحاجة الى تدريب واعادة بناء لمهاراتهم لكي تتواكب مع متطلبات اصحاب العمل. (23).

من خلال المثال الذي تعرضنا اليه في مجمل حديثنا على البطالة المتعلمة نخلص الى ان

هناك العديد من العلل التي اعترت السياسات التعليمية في البلدان النامية ولعلنا نذكر بعضـــا منها في شيئ من الايجاز لكي نتعرف على اوجه الخلل والعلاقة مابين المخرجات التعليميـــة والتي تفتقر الى صيغة التكامل مع احتياجات السوق الواقعية ومنها:

أ. طبيعة التعليم والمناهج:

الذي يتميز بطابعه التقليدي والبعيد جدا عن عمليات التطوير المنهجيـــة في ســـلك التعليم حيث نجد ان العديد من تلك المناهج تتميز بحالة من الجمـــود مفتقـــرة الى التنـــوع والتاقلم مع الحركة المعرفية النشطة والمتجددة في العالم. وفي احسن الاحوال نجد ان العديد من الدول النامية تقوم بالتعديلات الطفيفة والاضافات المحدودة على المواد التدريسية علـــى فترات زمنية متباعدة في الوقت الذي قفزت المناهج التعليمية والاساليب التربوية في البلدان المتقدمة والاقل تقدما فترات زمنية كبيرة موائمة مع حاجاتهم الانتاجية في بلدانهم. الامـــر الذي يجعل من حجم الفجوة التعليمية والمعرفية بين العالم النامي والدول المتقدمة يتسع شيئا فشيئا.

ب. ارتباط التعليم وخريجيه مع القطاع الحكومي (العام):

تتجه انظار الغالبية من الشباب الى القطاع العام كقطاع وظيفي بعد التخـــرج مـــن الجامعات وذلك نتيجة الى:

أ. انخفاض مستوى الاداء في الرقابة والمحاسبـة.

ب. محدودية اوقات العمل.

ج. وجود نظام الضمان الاجتماعي.

د. ارتفاع نسب الامان الوظيفي.

ومن خلال هذا التقديم المقتضب نستشف وجود ازمة واشكالية حقيقية تنتشـــر في اوساط الشباب اذ من المفترض ان يكونوا اكثر حركية وديناميكية وميلا للتجديد والحركة والفضول المعرفي في مناحي الحياة المختلفة. ومن هنا فان اشكالية الشـــباب لا تنبـــع مـــن طبيعتهم البشرية بقدر ما تكون موروثة من المجتمع والعادات والتقاليد الخاطئة التي تتغلغـــل

في النسيج الثقافي لمجتمعات الدول النامية. الامر الذي يتطلب منا الوقوف طويلا عند هـذه الظاهرة وامعان النظر في عللها مع مراجعة علمية ودقيقة الى السياسات التعليمية والتربوية واعادة صياغتها وفق النهج العلمي الصحيح بعد تنقيتها من الشوائب التي علقت بها سواءا على صعيد العملية التربوية برمتها من جوانبها المتعددة علميا وثقافيا واجتماعيا وتربويا. وللمساهمة في الوصول الى قفزة توعية حقيقية في هذا الجانب كان لزاما علينا ان نسورد المقترحات التالية:

1. لابد من بناء نظام تعليمي عصري قائم على امكانيات المواءمة ما بين التعليم في مختلف مستوياته (اكاديمية كانت ام مهنية) واحتياجات المجتمع الانتاجية (سوق العمل).
2. الاهتمام بتغير الانماط السلوكية والتربوية منذ المراحل الاولى عند دعوهم سلك التعليم لما لهذه الخطوة من اهمية بالغة في المستقبل في تغير نظرة الشباب الى طبيعة الاعمال المهنية والفنية والتي يتعامل معها بنظرة فوقية ومتعالية فيما لو قورن التعليم الفني المهني مع التعليم الاكاديمي الكلاسيكي.
3. تعزيز ومساندة المبادرات الذاتية لدى الشباب عن طريق سن القوانين التشجيعية والمحفزة لهؤلاء الشباب فيما لو قرروا اقامة مشاريعهم الذاتية.
4. تعزيز الاصلاح القانوني والتنظيمي لبيئة الاعمال داخل المجتمع.
5. تحفيز الشباب على التخصص المبكر من سنوات الدراسة مع اشاعة وترسيخ روح العمل الجماعي من خلال انجاز البحوث والمشاريع البحثية في سنوات الدراسة المختلفة الامر الذي سينعكس ايجابا على المهارات والخبرات المكتسبة خلال سنوات الدراسة الامر الذي يجعل اعادة تأهيلهم في الوظائف والاعمال المختلفة بعد تخرجهم امرا غير مرهق لاصحاب الاعمال.
6. تشجيع وتحفيز التعليم المهني والفني ومساواته في النظرة والاحترام مع التعليم الاكاديمي الكلاسيكي.

من هنا نجد ان وجود اي خلل في الركائز الثلاث (التربية، التعليم، والعمل) ستعمل

على خلق اضطرابات كبيرة في نتاج تلك القطاعات في الحصول على كوادر بشرية تمتاز بالنوعية والمهارة اللازمتين لاحداث التنمية والتقدم.

ان اعادة النظر في سياسات التعليم وربطها وتكاملها مع حاجة السوق لاتعني بالضرورة جعل التعليم تابعا بالمطلق الى سوق العمل. لاننا ان سلمنا بهذا فهذا يعني اننا سنهتم فقط في ابراز نمط واحد او انماط محدودة من التعليم، وبالتالي سوف تحدث فجوة كبيرة مابين انماط التعليم والمتعلمين المختلفة الاخرى. فأن كانت على سبيل المثال حاجة السوق الى انماط التعليم الزراعي نتيجة الى طبيعة البلد فهذا لايعني اننا لن نهتم في انماط التعليم التي تتخصص في الصناعة. فنحن بحاجة الى الطبيب والفلاح والمهندس والمعلم وسائق القاطرة والطيار وعامل النظافة على حد سواء وذلك لتنوع الحاجة البشرية والاجتماعية. وعليه فأن التكامل ما بين التعليم وسوق العمل وحاجاته وحاجات المجتمع لاتنتظم الا بوجود خطط مبرمجة وموجهة تهدف الى تنظيم الحاجات بين هذه المكونات الثلاثة (المجتمع، سوق العمل، والتعليم).

تحسين المهارات الاساسية:

ليس المطلوب هو الزيادة الكمية للمتعلمين بقدر ماهو المطلوب خلق قاعدة ارتكازية للتنمية الاقتصادية عن طريق الزيادة النوعية في المهارات والكفاءات التي تعتمد عليها العملية التنموية. وتحقيق الزيادة النوعية لايتأتى عن طريق زيادة اعداد الملتحقين بالمقاعد الدراسية وحسب بل من خلال زيادة معدلات الآستثمار في القطاع التعليمي وخصوصا في الجوانب الفنية والمهنية التي تعتمد على اداء المهارات. ونقصد هنا من مفهوم زيادة معدلات الاستثمار في القطاع التعليمي زيادة الانفاق العام على المؤسسات التعليمية وما يلحق بها من بنية تحتية وخدمات اخرى متعددة في مجال التعليم والصحة والبيئة والسكن. وكذلك لاننسى التعليم وتوعيته.

لقد حسبت الاحصاءات التي انجزت على مجموعة من الدول النامية الى ارتفاع ملحوظ في اعداد الملتحقين في المدارس ولكن في المقابل سجلت تلك الاحصاءات انخفاضا

في المستوى العلمي لديهم. في احصائية لمعهد اليونسكو حول التعليم وحالة النمو بين التقرير التالي:

إن النمو الكبير في قيد الطلاب بالتعليم قد ترجم إلى ارتفاع في عدد الخريجين بين 60 بلدا متوفرة لها البيانات للسنوات (1999 – 2004). هناك أكثر من نصف هذه البلدان قد حدث فيها نموا كبيرا، بزيادة قدرها 20 % خلال فترة السنوات الخمس. بل إن نسب التخرج قد تضاعفت في بروني دار السلام وكمبوديا وكوستاريكا وجيبوتي واستونيا واثيوبيا وقرغيزستان، وزادت بأكثر من 40 % في 16 بلدا آخرا. وعلى عكس ذلك فقد ركدت النسب في ألبانيا 10 % وبنغلاديش 5 % وكرواتيا 15 % ألمانيا 21 % والمغرب 4 % وسويسرا 24 % المملكة المتحدة 39 % بل انخفضت في نيوزيلندا من 42 %إلى 38 %.

قد أدى النمو في نسب التخرج[1] إلى بعض التغيرات المحسوسة في واقع تلك البلدان .فمثلا إن بلغاريا وقرغيزستان ولبنان ومالطة ومنغوليا ورومانيا وتايلاند قد تحولت من مستوى في أوضاع التخرج كان أقل من المعدل الألماني في العام 1999 م إلى ما يفوق مستوى هذا البلد الرائد بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي بأكثر من خمس نقاط مئوية في العام 2004 م وعلى غرار ذلك فإن كلا من فرنسا وايسلاندا وهولندا وبولندا قد فاقت المملكة المتحدة التي كانت تملك نسبة من أعلى نسب التخرج وهي 39 % بين البلدان المصنعة (24).

كما حددت تلك الاحصائيات الى ارتفاع في معدلات الالتحاق في الدراسة والمدارس حيث ان 80% من تلاميذ المدرسة وجدت ان 20% منهم فقط ممن يحسنون الاستفادة من المواد التي تمت دراستها في تلك المرحلة الدراسية. الامر الذي يكشف مقدار

---

(1) للمزيد من المعلومات انظر تقرير هيئة الامم المتحدة، الموجز التعليمي العالمي (مقارنة احصائيات التعليم في العالم)، معهد اليونسكو للاحصاء – مونتريال، 2006، للوصول الى النسخة الالكترونية من التقرير مراجعة الموقع www.uis.unesco.org.

الخلل في اساليب التعليم وفي العلاقة مابين التوسع في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية وضمان الحد الادنى من الجودة والنوعية في معايير التعليم. الامر الذي يتطلب اعادة النظر في المراحل الاساسية لبناء القدرات التعليمية لدى الملتحقين بمقاعد الدراسة من حيث الاستثمار المبكر في التغذية والصحة والتنمية النفسية والاجتماعية. حيث اثبتت النتائج من ان اثــراء برامج رعاية الاطفال وبرامج ماقبل الدراسة الابتدائية تؤدي حتما الى الزيادة في الدرجات المكتسبة في امتحان التحصيل الدراسي وزيادة ملحوظة في معدلات التخرج من المــدارس الثانوية. والمخطط البياني التالي يبين بجلاء مقدار الاثر الذي يحققه الاســتثمار المبكــر في الموارد البشرية في تحسين المهارات والقدرات لبلدين هما جامايكا وتركيا خاصة عند وجود اجراءات تدخلية مبكرة في الطفولة من (1 – 5 سنوات).

الجدول (2)

نسب تطور المهارات والقدرات لدى الاطفال

الدولة	بدون تدريب على المهارات والتحفيز النفسي	مع تدريب على المهارات والتحفيز النفسي
تركيا	62	85
جامايكا	70	88

المصدر: sunnar and Bekman, walker and other 2005.

وفي دراسة اعدت في عام 2007م عن البنك الدولي في قضية التعليم والتنمية ونشرت في تقريره الــسنوي لنفس العام فقد اكد التقرير على ان الطلاب في البلدان النامية متاخرون كثيرا عن اقرانهم في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصــادي. وتعــزى تلــك المواحص المتعلقة بنوعية ومدى ملائمة التدريب الاساسي في الوقت الذي يزداد فيه الطلب على المهارات المتقدمة كالقدرات على حل المشاكل بالنسبة الى العديد مــن الصــناعات. ويتضح من استقصاءات اجريت في العديد من بلدان العالم النامي (الجزائــر، بــنغلاديش، الصين، استونيا، وزامبيا) ان عدم كفاية المهارات والمؤهلات للعاملين تشكل عقبة رئيســية امام عملياتها التنموية. وبما ان التعليم يلعب دورا حاسما في عملية التنمية فان تطور نوعيــة

الموارد البشرية تتحمل القدر الاكبر من هذا التطور المنشود.

وتشير الدراسات[1] إلى أن جودة التعليم تؤثر بشكل رئيسي ومباشر على النمو الاقتصادي فضلاً عن كونها مرتكزا أساسيا للحفاظ على المكاسب التي تتحقق في مجال توفير مستلزمات الانتاج العلمي الكفوء كما ونوعا. ومازال على الحكومات والجهات المانحة إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان اكتساب جميع الأطفال بمجرد إلحاقهم بالمدارس للمهارات والقدرات التي تسمح لهم بالمشاركة الناجحة في الاقتصاد العالمي. فقد اظهرت العديد من التقييمات الوطنية والدولية حالياً انخفاض عام في معدلات التحصيل الدراسي في أغلب البلدان النامية وعليه فلابد من اعتبار جودة التعليم ونوعيته من أحد اهم أولويات الحكومات والجهات المانحة في جميع البلدان تقريبا. غير أن الكثير من البلدان المنخفضة الدخل تفتقر إلى القدرة على تقييم ما يتعلمه أبناؤها وكيفية متابعة التقدم بمرور الوقت.

ان اثر السياسات التعليمية في البلدان العربية في خلق ظروف التنمية الاقتصادية الشاملة عن طريق الاهتمام المتزايد بتحسين المهارات للخريجين كان محدودا وضئيلا فمع البطالة وارتفاع معدلاتها بشكل جلي وانتشار الفقر واستفحاله في شرائح واسعة فضلا عن القصور في الاستثمارات اللازمة في رأس المال البشري والبيئة ادت بالنتيجة الى الحد من تطور تلك البلدان ووقوفها عند حدود واضحة عاجزة عن تخطيها نتيجة الى هشاشة نوعية رأس المال البشري ومحدودية قدراته ومهاراته. فقد وصف تقرير التنمية البشرية للعالم العربي (البرنامج الانمائي للامم المتحدة لعام 2002م) حال السياسات التعليمية والتربوية في البلدان

---

(1) للمزيد من المعلومات انظر البنك الدولي – قضايا التنمية – التعليم – نظرة سريعة حول التعليم وسياسة البنك الدولي في دعم التعليم وسياساته لدى البلدان النامية.

الملخص منشور في صفحة البنك الدولي الالكترونية على العنوان الالكتروني التالي وباللغة العربية: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/،

كما يمكن الاطلاع على تفاصيل اوفى من موقع البنك الدولي الخاص بالتعليم على شبكة الإنترنت www.worldbank.org/education.

العربية خلال السبعين سنة المنصرمة التي اتسمت بثلاث صفات كان لها اسوء الاثر في تحجيم فرص التقدم نحو الاهداف التنموية الشاملة في بلدانها وتلك الصفات حددها التقرير كالتالي:

أ. لم تنجح السياسات التعليمية والتربوية في البلدان العربية في اثبات وجودها وتفاعلها عالميا الا في حالات نادرة وضيقة بحيث ادت تلك السياسات الى ضعف في التواصل والتاثير فالتبادل مع الدول الاخرى الامر الذي فرض نوعا من العزل الاختياري لتلك الدول.

ب. ادت مخرجات سياسات التعليم والتربية في البلدان العربية الى اجتناب العقلانية في التعامل مع متطلبات التنمية الاقتصادية الشاملة نتيجة الى ضعف المهارات وسوء التخطيط وعدم وضوح الرؤيا امام اصحاب القرار.

ج. اغفال قيمة الانسان العربي كقيمة اجتماعية عليا وثروة بشرية متجددة وخلاقة.

وقد اعترت سياسات التعليم والتربية في البلدان العربية العديد من الامراض التي تمثلت في:

أ. الجهل بمفاهيم الديمقراطية كمنهج سياسي واجتماعي.

ب. الجهل في التوجهات العالمية الناجمة عن تقارب المجتمعات الانسانية وزيادة التفاعل فيما بينها، وتعاظم اعتماد بعضها على بعض وفقا لسياسة المنافع المتبادلة.

ج. احتلال المرأة العربية مستوى متدني في مراتب الهرم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

د. الجهل في مفاهيم احترام الرأي، ومعنى قيمة الانسان وانتاجيته (25).

الشباب ركيزة للتنمية البشرية:

تتميز البلدان النامية عن مثيلاتها من الدول المتقدمة بانها تحظى على اكبر نسبة من الموارد البشرية التي فيما لو لاقت الاهتمام والرعاية وحسن تخطيط الاستثمار فيها لعملت بالفعل على تقليص حجم الفجوة التنموية المسجلة مابين العالم النامي والدول المتقدمة. حيث تفيد الاحصاءات التي اجريت خلال العشر سنوات المنصرمة ان الدول النامية

تستحوذ على نسبة 86,6% من نسبة الشباب في كافة انحاء العالم والمقـــدره (1,5 بليـــون نسمة من بينهم 1,3 بليون نسمة يستوطنون في دول العالم الثالث).

ان هذا العدد هو الاكبر الذي يشهده العالم بما يمتاز به من ان فئته العمرية مابين (12 – 24 سنة) وهو عمر الاندماج والمشاركة في الطفرات الاقتصادية الهائلة التي من شأنها ان تحدث تحولا جذريا في حجم هوة التخلف المسجلة ما بين العالم النامي والدول المتقدمـــة. وعلى الرغم من هذا التفوق العددي الكبير لصالح الدول النامية الا ان متطلبـــات المرحلـــة القادمة تستوجب على تلك الدول حسن استخدام هذا السلاح الذي على مايبـــدو انـــه سلاح ذو حدين قاتلين بيد من يستخدمه. الا اذا استطاعت تلك الـــدول ان تزيـــد مـــن مستوى استثماراتها الكمية والنوعية خلال العقد القادم لاستطاعت بالفعل استخدام هـــذا التفوق العددي لصالح تقدمها وبوتائر ستكون مشهودة ومتصاعدة وبالتـــالي الوصـــول الى مستويات ان لم تكن متقاربة مع الدول المتقدمة ستكون حتما ليست بعيـــدة جـــدا عـــن مستويات التقدم التي تحتكره الدول الغنية في عالمنا اليوم. (26).

فعلى الرغم من اهمية هذا السلاح البشري الذي تتمتع به الدول النامية اليـــوم والى مدى العقد القادم الا ان تلك الزيادة النوعية قد تكون عائقا وعبئا كبيرا على اقتصـــادياتها فيما لواخطأت تلك الدول في حساباتها الاقتصادية في الاستثمارات المطلوبة بالفعل في رأس المال البشري. الامر الذي سيجعل من تلك الزيادة والتفوق عاملا مهما في التخلـــف ولمـــا يترتب على تلك الاخطاء الاستثمارية من ازدياد في النفقات والتكاليف في قطاعي الصحة والتعليم والتدريب والتاهيل، فضلا عن حجم الكارثة التي يمكن ان تشهدها تلك الدول في عدم قدرتها على توفير فرص العمل اللازمة والمناسبة وستكون النتيجة كارثية على العـــالم باسره لما ينتج عن ازدياد كبير جدا في نسب الفقر والبطالة الكفيلين بالقضـــاء علـــى اي مستوى من التقدم في اقتصاديات الدول النامية خاصة والعالم عامة.

فرصة ذهبية للدول النامية:

كما تشير التقارير الاحصائية الصادرة عن البنك الدولي للتنمية للعام 2007م ان امام

الدول النامية فرصة ذهبية وتاريخية لاتعوض لغرض الاعداد لمجموعة من الاستثمارات الفاعلة للرأس المال البشري نتيجة الى طبيعة توزيع الفئات العمرية في دولها والحديث هنا عن (معدلات الخصوبة). فخلال العقود الاربعة القادمة من العمر البشري بحدود ال (40 عاما) سيستمر دخول الدول النامية في فترة زمنية تمتاز بالارتفاع الملحوظ في نسبة الاشخاص القادرين على العمل متزامنة مع انخفاض اعداد الاطفال والمسنين المحتاجين الى الاعالة والنفقات الحكومية. بمعنى اخر ان امام الدول النامية اربعون عاما تستطيع فيها ان توجه نفقاتها واستثماراتها لصالح الموارد البشرية دون تحمل اعباء اقتصادية اضافيه كمثيلاتها من الدول التي ترتفع فيها تكاليف النفقات الاجتماعية نتيجة الى ارتفاع نسبة المتقاعدين وكبار السن نسبيا مقارنة مع نسبة القادرين على العمل وهي صفات معظم الدول المتقدمة في الوقت الراهن.

وعند انتهاء تلك الفترة الزمنية المقدرة ستكون معدلات الخصوبة لدى الدول النامية في بداية انحدارها نتيجة الى تقدم السكان في العمر (من الجدير بالذكر ان معظم البلدان النامية قد دخلت ومنها لم يدخل بعد حيز تلك الفرصة الذهبية) ومن البيان الاحصائي التالي نتعرف على الحركة الزمنية لتلك الفرصة الذهبية التي تتمتع بها الدول النامية ومع الملاحظة ان معظم دول العالم المتقدم فقد فقدت تماما تلك الفرصة للاسباب التي تطرقنا اليها والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول (3)

يبين حالة المجتمعات في العالم من حيث الفرصة الشبابية بدايتها ونهايتها

وصف حالة الفرصة	الدولة	سنة ابتداء الفرصة	سنة انتهاء الفرصة	سنة الذروة السكانية (شباب)
بلا فرصة	اليابان	1955	1995	1965
	أيطاليا	1955	1995	1985
انتهاء الفرصة في اقل من 10 سنوات	الصين	1965	2010	1979
	شيلي	1970	2015	2022
أنتهاء الفرصة بعد اكثر من 10 سنوات	الهند	1975	2035	2028
	بوليفيا	1995	2040	2028
في انتظار الفرصة	أفغانستان	2010	2045	2040
	أوغندا	2018	2045	2040

المصدر: هيئة الامم المتحدة 2005، متوسط المتغيرات.

ومن خلال النظر الى الجدول رقم (3) اعلاه نستنتج ان هنالك دولتين استخدمتا كعينة للدول المتقدمة اصبحتا خارج الفرصة الحقيقية للاستثمارات المتميزة في رأس المال البشري نتيجة الى انحدار معدلات الخصوبة فيهما في الوقت الراهن وهما كلا من (اليابان، وأيطاليا). كما ان هنالك بعضا من الدول ستنفذ لديها تلك الفرصة في اقل من عشر سنوات (كالصين وتشيلي) وبعد اكثر من عشر سنوات في كل من (الهند وبوليفيا). وهنالك دول لم تدخل مرحلة تلك الفرصة مثل (افغانستان وأوغندا).

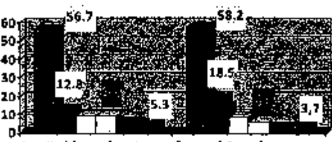
ومن الجدير بالذكر ان الدول التي تقع على مشارف الدخول في تلك الفرصة ان تستفيد من تجارب دول شرق اسيا في الاستثمارات البشرية الجيدة التي اتبعتها ولازالت. حيث من المعلوم بان المهارات الحقيقية التي تدعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة هي تلك المهارات التي تبنى في مرحلة الطفولة والشباب. وبالعودة الى التقارير والبيانات الصادرة

عن دليل التنمية البشرية منذ اطلاق تقريره الاول في عام 1990م، فقد اظهر تقرير التنمية البشرية في عام 2005م اشارات ايجابية جدا الى البلدان النامية التي احسنت استثماراتها البشرية. فقد اظهر التقرير ان كلا من (اوغندا، بنغلاديش، والصين) قد نجحوا في تحقيق معدلات نمو في مشاريع التنمية الاقتصادية بنحو 20%. كما ان (فيتنام) قد نجحت في تحقيق انجازات مبهرة للغاية على مستوى الاستثمارات البشرية حيث استطاعت ان تخفض من معدلات فقر الدخول الى قرابة النصف تقريبا فقد كانت نسبته 60% للعام 1990 حتى وصل الى ما نسبته 32% في عام 2000م. كما انها نجحت في تحقيق انخفاض ملموس في معدل الوفيات في سن الطفولة حيث تحسنت النسبة من 85 حالة وفاة لكل 1000 ولادة الى 42 حالة لكل 1000 حالة ولادة. فضلا عن ان دولة بنغلاديش الفقيرة قد انجزت مكاسبا جيدة ونتائجا مرضية في قطاع التعليم والدخل والعمر المتوقع.

الكثافة السكانية وتوزيعاتها الجغرافية:

يعيش اكثر من ثلاثة ارباع العالم الحاليين في الدول النامية بينما يعيش اقل من الربع في الدول المتقدمة. ونتيجة الى التزايد الحاصل في اعداد السكان في مختلف انحاء العالم (بنسب متفاوتة ووفق معايير مختلفة مابين الدول) فأن التوزيع الاقليمي لسكان العالم سوف يتغير بشكل مؤكد بحلول عام 2020م. وبحلول ذلك التاريخ فان من المتوقع ان تعداد سكان العالم سيتزايد الى ان يصل الى سقف ال (6 مليارات نسمة). وهو اكثر ما كان عليه وضع تعداد السكان في العالم في عام 1950م، واكثر مما كان عليه الحال في عام 1990م بحوالي (2,5 مليار نسمة). كما مبين في جدول توزيع السكان التالي حسب المناطق في عام 1990 وما يتوقع ان يكون عليه الحال في عام 2020م (27).

رسم بياني رقم 1 يبين الكثافة السكانية في العالم



النسب المئوية المتوقعة للحصة في الزيادة السكانية للعام ٢٠٢٠ — النسب المئوية الحصة في الزيادة السكانية للعام ١٩٩٠

امريكا اللاتينية ☐ — افريقيا ■ — اسيا ■

دول امريكا الشمالية ■ — دول الاتحاد السوفيتي السابق ■ — دول أوروبا ☐

أن التوقعات الكبيرة في الزيادة السكانية تشير الى ان النمو الاكبر لتلك الزيادة ستكون من حصة الدول النامية وسيكون ملحوظا بنسبة كبيرة في كل من قارتي اسيا وافريقيا. وسينتج عن تلك الزيادات البشرية تغيرات كبيرة في التوزيع الديموغرافي للسكان. حيث اكدت التقارير الصادرة عن حالة السكان في العالم لعام **2007** م[1] الصادر عن صندوق الامم المتحدة للسكان بأنه ولاول مرة في التاريخ البشري سيعيش اكثر من نصف سكانه من البشر اي ما يعادل (**3,3** بليون نسمة) في مناطق الحضر وفي عام **2030**م سيصل عدد السكان الساكنين في الحضر حوالي (**5** بليون نسمة). وقد شهد القرن العشرين زيادة في عدد المتحضرين من **220** مليوناً في عام **1900** إلى **2.84** بليون في عام **2000**. وسيشهد القرن الحالي زيادة مطلقة مماثلة في حوالي أربعة عقود. وستمثل المناطق النامية بوجه عام **93** في المائة من هذا النمو بحيث ستمثل آسيا وأفريقيا أكثر من **80** في المائة من تلك النسبة .

وخلال الفترة من عام **2000** إلى عام **2030** سيزيد عدد سكان الحضر في آسيا من **1.36** بليون إلى **2.64** بليون نسمة بينما سيزيد عدد سكان الحضر في أفريقيا من **294**

---

(1) للمزيد من المعلومات يرجى التفضل بالاطلاع على تقرير حالة سكان العالم ـ اطلاق النمو الحضري لعام 2007م، المنشور على العنوان الاليكتروني التابع لهيئة الامم المتحدة وهو: http://www.unfpa.org/swp/.

مليوناً إلى 742 مليوناً نسمة وسيزيد عدد سكان الحضر في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي من 394 مليوناً إلى 609 ملايين نسمة. ونتيجة لهذه التحولات سيصبح لدى البلدان النامية 80 في المائة من سكان الحضر في العالم في عام 2030. وحينها سيصبح في أفريقيا وآسيا ما يقرب من سبعة بين كل عشرة من سكان الحضر في العالم إلا أن قلة قليلة من مدن البلدان النامية هي التي تجد ما يكفي من فرص العمل لتلبية احتياجات سكانها الذين تتزايد أعدادهم. وعلاوة على ذلك لا يتمتع بثمار التحضر جميع قطاعات السكان على قدم المساواة فالذين لا يتمتعون بتلك الثمارهم أولئك الذين يواجهون تقليدياً استبعاداً اجتماعياً واقتصادياً ومن بينهم النساء والأقليات العرقية مثلاً. وعلى النحو الموصوف تعتبر الزيادة الهائلة في أعداد المتحضرين مقرونة باستمرار نقص التنمية وقلة فرص العمل الحضرية مسؤولة عن أوضاع يمكن أن تفوق التردي الذي وصفه ديكينز في ظل الثورة الصناعية. ومع ذلك فأن المهاجرين من الريف إلى الحضر يفضلون عموماً هذه الحياة الجديدة على الحياة التي تركوها وراءهم. (28).

أن مثل تلك المعدلات المرتفعة في الدول النامية ستشكل عبئا اضافيا على اقتصاديات تلك البلدان وبالخصوص على العملية التنموية الشاملة التي تتبعها تلك البلدان. وهذا مما يؤكد مخاوفنا فيما لو لم تستغل تلك الزيادات السكانية (رأس المال البشري) وفق برامج استثمارية صحيحة للغاية لكي تتجنب تلك الدول من الوقوع في كارثة الفقر والجهل والمرض وما يصاحب ذلك من اعمال اجتماعية اخرى كارتفاع معدلات الجريمة والقتل بدافع العوز والحرمان والجوع وسوء الاحوال المعيشية. فضلا عن الخلل الذي سوف تحدثه الزيادات السكانية نتيجة الهجرة والانتقال من الريف الى المدينة حيث كمية ونوع الخدمات المتوفرة تعد اكثر تطورا ولو نسبيا مع نظيراتها في المجتمعات الريفية.

أن الزيادة المتوقعة في النمو السكاني وانماطه (الهجرة الداخلية) يتطلب من الدول النامية الاستفادة من هذا العنصر كقوة دفع للتنمية الاقتصادية وليس كقوة استقطاب نحو التخلف. ومن هنا نجد ان الواجب والمسؤولية التاريخية للدول النامية يتطلب منها اعداد الخطط منذ الان لتامين وخلق المحفزات الاقتصادية من اجل تطوير الريف ذلك المحيط الذي يكون مؤهلا اكثر من غيره في امتصاص الزيادات السكانية فيما لو تمت اتمة وتحسين وسائل الانتاج الزراعي مدعومة ببرامج عالية من التدريب والمهارات الضرورية لمساندة حركة

الانتاج الزراعي الذي سيمد المدن بالغذاء اللازم لاستدامة الحياة فيه ومواجهـــة صعوبات النمو السكاني السريع.

وقد اعد صندوق الامم المتحدة للسكان بيانات احصائية عن افاق التحضر وتسارعه في العالم باسره مع حسابات متوقعة لنسب نمو الحالة الحضرية التي سيكون عليها العالم حتى عام **2030**م. ونحن بدورنا نذكر تلك الجداول والاحصائيات كما وردت من مصـــادرها لغرض الاطلاع عليها للوقوف الى حقيقة الحالة وتقييم مخاطرها والاستفادة مـــن تجـــارب الاخرين لتفادي الوقوع في مشكلات اقتصادية تعم علينا بالضرر القاتل اضافة الى مجمـــوع الاضرار والمشاكل التي تلحق بدولنا النامية حتى هذه اللحظة.

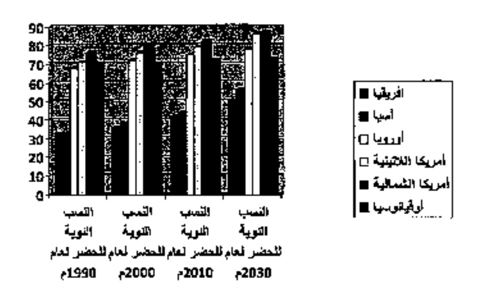
الجدول (4)

نسب التوزيع الحضري في فترات سنوية متساوية (10 سنوات)

القارة	النسب المئوية للحضر لعام **1990**م	النسب المئوية للحضر لعام **2000**م	النسب المئوية للحضر لعام **2010**م	النسب المئوية للحضر لعام **2030**م
أفريقيا	33	36	42	50
آسيا	33	38	44	56
أوربا	68	72	75	78
أمريكا اللاتينية	71	76	79	86
أمريكا الشمالية	76	80	82	87
أوقيانوسيا	70	70	72	73

رسم بياني رقم 2 يمثل النسب المئوية للحضر في العالم

المصدر: الامم المتحدة 2006 – افاق التحضر في العالم.



من الجدول رقم (4) والرسم البياني اعلاه نجد ان حجم الزيادات لقارة اسيا وافريقيا منذ عام **2000** وحتى عام **2030** المتوقعة ستكون متسارعة وكبيرة وقد قدرت بحدود (18، 14) وحدة على التوالي بينما يكون معدل النمو او الزيادة المتوقعة لكل من اوروبا وامريكا اللاتينية وامريكا الشمالية واقيانوسيا بحدود (6، 10، 7، 3) على التوالي اي ان الفارق ما بين معدلات الزيادة هو كالتالي: (18 + 14) – (6 + 10 + 7 + 3)= 42 – 26 = 16 وحدة. (29).

ان زيادة معدلات الاستثمار في الريف والانتاج الزراعي مع تكامل سياسات التعليم ومخرجاته سيساهم في سد الحاجات النامية من السلع والخدمات الضرورية لتلك المدن التي ستكون متخمة بالبشر. ولاجل الوصول الى ذلك فعلى الدول النامية ترشيد سياساتها التخطيطية وفق ظروفها الجغرافية وطبيعة اقتصادياتها (زراعية كانت ام صناعية) مع الاستفادة الكبيرة من العنصر الاهم الا وهو المورد البشري الشاب الذي ستفتقر اليه الدول

المتقدمة للعقود الاربع القادمة. وعليه فأن التخطيط السليم في رفع وتطوير قدرات المـوارد البشرية في الدول النامية المقترح سيكون عن النحو التالي:

- سياسات تعليمية ناجحة ومتكاملة مع حاجات المجتمع.
- تشجيع المرأة ومحاولة رفع نسبة ادائها ومشاركتها في الانشطة الاقتصـادية المختلفـة وزيادة مستويات تعليمها.
- تطوير مستوى الفهم والوعي الصحي.
- الاهتمام المتزايد بالمحافظة على البيئة. وتقليصا لنسب المخاطر الناجمة عن التلوث البيئي.
- تقليل الفوارق في الخدمات والتعليم والصحة مابين الريف والحضر.

كل هذه العوامل ستساعد بما لايقبل الشك في تحقيق نجاحات كبيرة على مستوى التنمية المستدامة فيما لو تم اتباع برامج وسياسات عقلانية في تطوير ورفـع كفـاءة الاداء لرأس المال البشري. كما انها ستساعد على عدم حجل المدينة وخدماتها وفرص العمل المتوفرة فيها وخدمات الاسكان والمياه الصالحة للشرب كعوامل استقطاب من الريف الى المدينة.

البطالة واعادة استثمار البطالة بانواعها المختلفة:

قد تكون عملية القضاء على البطالة من اكبر التحديات التي تواجه كل بلدان العالم بدون استثناء. ولعل القبول بمعدلات معيارية ثابتة للبطالة في داخل المجتمعـات هـو امـر منطقي حيث لاتوجد دولة او اقتصاد في العالم قد وصل الى مستوى التوظيف الكامل.

ان توفير فرص العمل هو حق لكل مواطن. حيث ان دخل الفرد مـن عملـه هـو عنصر من عناصر الامان والاستقرار الفردي الذي ينعكس ايجابيـا علـى واقـع المجتمـع باسره. وللبطالة اشكال مختلفة ومتنوعة تنتشر في جميع القطاعات الانتاجية وبنسب متفاوته وللوقوف على انواع البطالة ارتأينا ان نقوم بتوصيف سريع وبايجاز حول البطالة[1] بانواعها

---

(1) للمزيد من المعلومات يرجى التفضل بالاطلاع على ما جاء في الندوة القومية حول المواءمة بـين سياسات التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل، مكتب العمل العربي، القـاهرة المنعقد (14 – 16) – 6 – 2005م.

وكالتالي:

1. **البطالة المقنعة:**

توصف البطالة المقنعة بالبطالة المستترة تحت حالة العمل كمن يرتدي قناعا يظهر عكس ما يبطن. اي ان البطالة المقنعة تأخذ شكل العمل كقناع وتخفي تحته انتاجية حدية معادلة الى الصفر. وان اكثر حالات البطالة المقنعة شيوعا هي البطالة المنتشرة في القطاع الريفي (الزراعي) حيث تتزايد اعداد العاملين في الارض بما لايتناسب مع انتاجيتهم الحدية. حيث يظهر ذلك جليا عندما يستغنى عن عدد معين من العمال دون ان يطرأ اي انخفاض في انتاجية البقية من العاملين في الارض.

2. **البطالة الشاملة:**

وهي نوع من انواع البطالة التي تظهر بشكل جلي عند حالة الكساد الاقتصادي او في حالة نشوب الحروب والتي تكون من مظاهرها ان البطالة تشمل معظم القطاعات الانتاجية.

3. **البطالة الانتقالية:**

تظهر البطالة الانتقالية عندما تتجه بعض قطاعات النشاط الاقتصادي الى النمو بينما يتجه البعض الاخر الى الركود الامر الذي يؤدي الى حدوث تحولات في الطلب على بعض المهن.

4. **البطالة الهيكلية:**

يظهر هذا النوع من البطالة عندما يعتمد الاقتصاد الى تقنيات ووسائل انتاجية متقدمة تحل محل العمالة اليدوية.

5. **البطالة الموسمية:**

من الاسم يشتق معنى هذا النوع من البطالة وهي تظهر وفقا الى تغيرات موسمية التي من شأنها ان تحدث تغيرات اقتصادية كعامل المناخ والفيضانات والتقلبات الحادة في المواسم (30).

تعتبر البطالة بانواعها المختلفة ميزة اقتصاديات الدول النامية. وتعتبر البطالة احدى المشاكل الرئيسية التي تعيق اي برنامج تنموي في البلدان النامية وذلك ماتشكله من خسارة في الوقت والجهدالذي ستكبد المجتمع تكاليفه على حساب رفاهية المجتمع. ولغرض القاء نظرة على البطالة وتوزيعها في العالم فقد تهيئ لدينا بيانات احصائية اقتبسناها من مصدرها المعنون (المحاط العمالة العالمية ص 820) التي تظهر توزيع البطالة في العالم مابين عامي 2000 ــ 2002 م وكالتالي:

الجدول (6)

نسب البطالة العالمية

المناطق العالمية	نسب البطالة للعام 2000م	نسب البطالة للعام 2002م
أسيا والباسفيك	3,8	4.2
شرق اسيا	3,2	4,5
جنوب شرق اسيا	6,0	6,5
البلدان الصناعية	6.1	6.9
امريكا اللاتينية	9.7	9,9
الشرق الاوسط وشمال افريقيا	17,9	18,0
افريقيا جنوب الصحراء	13.7	14,4
البلدان الاشتراكية (السابقة)	13,5	13,5

المصدر: .Global Emplíyment trends 820, january 2003 p.850.

تتطلب معالجة البطالة تبني سياسات اتمائية تهدف الى:

1. خلق فرص العمل اللازمة لامتصاص كل او جزء من البطالة مـن خـلال امتصاص

الاحتياطي الضخم من العمالة المتوقفة عن الانتاجية.

2. ولغرض تحقيق الهدف اعلاه فيتوجب على الدول النامية ان تكرس جهودها في زيادة الانفاق والاستثمار في قطاعات الصحة، والتعليم وخصوصا التعليم المهني والتقني.

3. ان تخصص الدول النامية جزءا من انفاقها واستثماراتها في قطاعات الخدمات الى صالح الانفاق في مجالات البحث والتطوير العلمي خصوصا ما يتعلق منها بدراسة الظواهر المحلية والعمل على ايجاد الحلول للمشاكل والمعضلات التي تشكل عقبة امام النمو الاقتصادي واستمرار مسير عجلة التنمية.

4. استخدام آليات كقوة للحوافز في تشجيع استخدام التقنيات التي تعتمد على العمالة البشرية خصوصا في البلدان التي تعاني ضغوطا سكانية عالية.

5. تحسين فعالية واداء صناديق الضمان الاجتماعي بحيث تؤدي دورها في المساعدة على ايجاد فرص العمل او خلق تلك الفرص عن طريق تعديل القوانين والتشريعات وسن الجديد بما يتناسب وشكل وحجم التحديات الاقتصادية.

6. السعي الى زيادة الوعي التعليمي والسلوكي فيما يخص البيئة والمحافظة عليها.

كما يلاحظ ان في بعض من الدول النامية تنتشر البطالة في اوساط المتعلمين بسبب سوء التخطيط في السياسات التعليمية وتخلف النمط السلوكي الاجتماعي بشقيه الثقافي والتربوي لدى شريحة واسعة من المتعلمين واسرهم من الذين تسود عليهم انماط ومعايير خاصة في مسألة تعليم ابنائهم وتوجيههم نحو اعمال معينة دون اخرى.

من هنا نستنتج ان اعادة النظر في جملة من السياسات التعليمية وانماط السلوك الاجتماعي الخاطئ والمنحرف كفيل في اعادة توزيع نسب البطالة او الحد والتقليل من مخاطرها وتزايدها، فضلا عن ان زيادة الاستثمارات في برامج الوعي الاجتماعي وكذلك تحقيق التوازن مابين حاجة السوق الفعلية للمهارات وما بين خريجي التعليم المتبعة في تلك البلدان.

سياسات سوق العمل:

يمكن ان تلعب سياسات سوق العمل دورا مهما في التقليل والتخفيف في الضغط الحاصل من البطالة في المجتمع، وذلك من خلال اتباع سياسات ملائمة لتلك الاقتصاديات المتضررة من زيادة حجم البطالة. ويمكن تقسيم سياسات سوق العمل وتدابيرها الى قسمين اساسيين وهما:

أ. تدابير سياسات العمل السلبية:

يمكن توصيف تلك التدابير السلبية بانها تلك التدابير والحلول المتعلقة في الانفاق العام او تحويل المداخيل الرامية الى تعويض فقدان الدخل لبعض الاشخاص او الفئات من القوى العاملة مثل الانفاقات على صناديق اعانات البطالة والانفاق على التعويض في مسألة التقاعد المبكر.

ب. تدابير سياسات العمل الايجابية:

ويمكن كذلك توصيف تدابير وسياسات العمل الايجابية فيما يتعلق منها بمجموعة من السياسات الرامية الى تحسين قدرة العاطلين على الدخول الى سوق العمل مثل المؤسسات التي تقدم خدمات البحث عن العمل او تلك السياسات التي تعمل على دفع القوى العاطلة في انشطة ودورات تأهيلية متنوعة لجعلهم قادرين على الانخراط في سوق العمل من جديد. او تلك السياسات والوسائل والتدابير التي من شأنها ان تقدم الخبرات والعون للمشاريع الصغيرة وتدابير خلق الحراك الاقتصادي في حسد القوى العاطلة عن العمل، بحيث يتقلص دور الاتكاء على كاهل الدولة وانفاقاتها النقدية على العاطلين عن العمل.

فقد دعت العديد من المؤسسات في السنوات الاخيرة مثل (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي) الى زيادة استعمال السياسات الايجابية لسوق العمل فتلك السياسات يمكن ان يكون لها اثرا ايجابيا بالابقاء على حجم القوى العاملة خلال الفترات التي تسجل فيها البطالة مستويات عالية. وعليه فان برامج التدريب ومراكز التطوير لمهارات العمالة

المتوقفة عن العمل ستسهم في تحسين فرص الاختيار الملائمة امامهم عن طريق اعادة تخصص العمالة. كما يمكن لتلك السياسات والتدابير الايجابية ان تسهل عملية التحولات بين القطاعات، الخصخصة، دورات الاعمال ومتطلبات اعادة تكوين المهارات.

ومن خلال ماتقدم يمكن لنا ان تحدد الاطر العامة لتلك السياسات والتدابير الايجابية واسهاماتها في اعادة استثمار البطالة بجميع انواعها سواءا كانت بطالة في المدن او في الريف او سواءا كانت بطالة مقنعة او هيكلية او اي نوع من انواع البطالة من التي ورد شرحها سابقا. وتحدد تلك الاطر كالتالي:

أ. الهيئات العامة للتوظيف:

وهي تلك النشاطات التي تتركز جهودها في الخدمات العامة للتوظيف والمساعدة في البحث عن عمل او وظيفة للعاطلين عن العمل. وكذلك ادارة الاعانات النقدية للبطالة وخدمات تقديم المشورة واعادة التقييم.

ب. التدريب على سوق العمل:

يقدم التدريب واعادة التأهيل مجانا للعاطلين عن العمل من المسجلين بصفتهم الجديدة بعد ان غادروا مقاعدهم في سوق العمل. ومن شأن هذه المؤسسات ان تقيم شراكة تضامنية مع ادارات ونقابات العمال والشركات الصغيرة والكبيرة عن طريق مساهمات مادية مدفوعة من اجر العمال او من ارباح او عوائد الشركات من اجل ضمان تأهيل واعادة تأهيل العاملين فعلا في سوق العمل أو من الذين انتقلوا الى جيش البطالة والمسرحين من العمل. وقد تتولى ادارة التدريب بصرف معونات محددة ولفترات زمنية ليست بالطويلة نسبيا (سنة واحدة أو اكثر قليلا) والتي تقارب في حجمها حجم المعونات التي تصرف للعاطلين عن العمل او اكثر بقليل وذلك من اجل ضمان ادامة تحفيزهم لمواصلة التأهيل وتطوير المهارات والتدريب.

ج. الخلق المباشر للوظائف:

تساعد هذه السياسات على اعادة استيعاب العاطلين في مؤسسات او شركات

القطاع العام او الخاص من خلال تقديم قروض او تسهيلات نقدية لتلك الشركات مشروطة بتوظيف اعدادا من العاطلين ممن تتقارب مهاراتهم من شروط العمل لدى تلك الشركات. مع امكان استرداد تلك القروض المالية في حالة اخلال الشركات بتلك الشروط. كما يمكن تحديد الفترة الزمنية للتوظيف والاستخدام الامر الذي سيساعد على خلق فرص اضافية لاندماج العمال والموظفين المتخرجين في العمل وبالتالي تحويله من عامل او موظف بشروط الاتفاق الى صفة التوظيف الدائم يتمتع بنفس مميزات اقرانه.

د. الاشغال العامة والمؤقتة:

يمكن ان تساعد المؤسسات التدريبية للعاطلين عن العمل في ايجاد اعمال او وظائف دائمة او مؤقتة مع أختلاف طفيف بالاجور حيث يعين اجر الاستخدام المؤقت بأجر مدعوم من قبل مؤسسات اعادة التأهيل الامر الذي سيحفز الشركات الصغيرة والكبيرة ايضا الى استخدام هؤلاء العاطلين عن العمل وذلك لتدني كلفهم التشغيلية في وظائف قد يكون اصحابها الاصليون في اجازات طويلة او من الطلبة المتفرغين للدراسة او من المرضى الذين يتوقعون غيابهم عن العمل لفترة تتراوح مابين 3 الى 6 أشهر. **(31)**.

الفقر:

بما ان من اهم اهداف التنمية الاقتصادية لمجتمع ما يرتكز على محور تحقيق الرفاهية الاجتماعية. ولما كانت معظم البلدان النامية تتصف بارتفاع معدلات نسب الفقر في داخل مجتمعاتها وكذلك سوء توزيع الخدمات والاهتمامات الحكومية مابين الريف والحضر. فقد اصبح من الضروري ايجاد وسائل وطرق جديدة من اجل تنمية حقيقية يعم خيرها على جميع شرائح المجتمع. فلهذا اصبح من الضروري اعادة ترتيب سلم اولويات التنمية في تلك البلاد التي ترزح تحت وطأة مشكلات واعباء اقتصادية عظيمة. فبات من الضروري بمكان ان يتربع اهتمامات التنمية الاقتصادية الى معالجة مشاكل السكان (الموارد البشرية) في تلك البلدان التي ينمو فيها الفقر والعوز والحاجة بشكل متسارع نتيجة الى سوء توزيع الخدمات مابين الريف والمدن من جهة ونتيجة الى ارتفاع معدلات الولادة التي تمتص اية وفرة حقيقية

يمكن ان تتحقق.

أن الفقر هو الد اعداء التنمية البشرية وان التنمية البشرية تهدف بالتاكيد في اساسياتها الى الحد من الفقر والنهوض بالبشرية من اجل تحسين قدراتهم لكي يتحقق النمو الاقتصادي الحقيقي درجة من الثبات على ارض صلبة. وان الفقر كمفهوم يعرف على انه " النقص في الحاجات الاساسية والاصول الاقتصادية ومصادر الدخل " كما ان الفقر يعني " الحرمان والنقص في الحاجات اللازمة لتحسين شروط الحياة والعيش حياة كاملة الكرامة" ويمكن تحديد انواع الفقر وكالتالي:

1. **الفقر العابر:**

حيث يشير مصطلح الفقر العابر الى الفقر الطويل الاجل أو الفقر الهيكلي.

2. **الفقر المطلق:**

وهو صفة للفقر حيث تنعدم امكانية الاشباع لقسم كبير من الحاجات البشرية.

3. **الفقر النسبي:**

يشير هذا المصطلح الى التباين الكبير فيما يتعلق بمستوى الاشباع للحاجات واسلوب الحياة لدى فئة الدخول العالية وفئة محدودي الدخل.

4. **الفقر المتناهي:**

وهو نوع من الفقر الذي لاتستطيع الاسرة ان تلبي مانسبته **80%** من الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية.(32). كما تنطوي قضايا الفقرفي البلدان النامية على (الجوع، الامية، الاوبئة، عدم توفر الخدمات الصحية او الحياة ألامنة الكريمة).

حيث اظهرت التجارب خلال ربع قرن من التجارب الاقتصادية في القرن الماضي الى ان البلدان النامية شهدت ازديادا في اعداد الفقراء وكذلك زيادة في معاناتهم المعيشية والسبب في ذلك يعود الى:

- أن الاصول المولدة للدخل (الاراضي، الماشية، المساكن والعقارات، رأس المال النقدي باستثناء اليد العاملة) تكون في اغلب الاحيان مفقودة. (33).

- ان ثلثي السكان الفقراء هم من الذين يعيشون في المناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة كوسيلة من وسائل البقاء على قيد الحياة بينما الثلث الاخر يمتهنون الصناعة ويتقاضون اجورا زهيدة. وفيما يلي جدولا يبين التوزيع السكاني الذي يبين نسب الفقر في البلاد النامية من مجموع السكان ونسب السكان في الريف من مجموع السكان.

الجدول (6)

يبين نسب الفقر مقارنة مع نسب السكان

نسب السكان في الريف الى مجموع السكان

0 200 400 600 800

	نسب السكان في الريف الى	نسب الفقر في الريف الى مجموع		
[illegible]	[illegible]	[illegible]		
[illegible]	51	57		
غواتيمالا	59	66		
تايلند	70	80		
اندونيسيا	73	91		

بيرو المكسيك غواتيمالا تايلند اندونيسيا الهند غانا ساحل العاج

المصدر: البنك العالمي لسنة **1992**م.

من خلال هذا الجدول والرسم البياني اعلاه الذي اعده البنك العالمي فاننا نستشف التالي:

- ان الغالبية العظمى من سكان تلك الدول النامية يقطنون الريف وذلك ما نستنتجه من نسبة الفقر الظاهر في المناطق الريفية من مجموع السكان لتلك البلدان.
- ارتفاع نسبة الفقر بين سكان الريف قياسا لاهل المدن مما يعكس ان النسبة الاكثر من الاستثمارات تذهب لصالح المدينة على حساب الريف.

وعليه فأن هذا التحيز بالاستثمارات لتلك البلدان التي هي في الواقع بلدان زراعيـــة هو السبب وراء استمرار وتفشي ظاهرة الفقر وتسارع نموها. بينما الصحيح الذي يمكن ان يتقبله المنطق هو زيادة حجم الاستثمارات في الريف الذي سيؤدي بدوره الى تقليص حجم ظاهرة الفقر في تلك البلدان. وبالتالي سيعطي دفعة قوية الى بقية القوى الانتاجية في النمـــو والنهوض من جديد للوصول الى الهدف الحقيقي المنشود من التنمية الاقتصادية.

أن زيادة الاستثمارات في ريف سيؤدي بالتأكيد الى:

1. رفع معدلات وتيرة الانتاج الزراعي وتحسين هذا الانتاج في الكم والنوع.
2. تحسين معدلات الاجور للعمال الزراعيين الذي سيطور مستوى المعيشة للاسرة.
3. ارتفاع معدلات الوعي وتحسين مستوى الاداء.
4. تطوير المهارات والخبرات الزراعية التي ستنعكس على تطوير نوعية المنتــوج وبالتـــالي مساهمته في دعم الناتج القومي لتلك البلاد عن طريق المساهمة في رفع نسبة الصادرات الزراعية الى الخارج.
5. تطوير المفاهيم الاجتماعية وانماط السلوكيات العامة لدى نسبة كبيرة من ابناء الريـــف الامر الذي سيعمل على تقليص حجم الهجرة الداخلية مابين الريف والمدينة.

أن التنمية الاقتصادية الحقيقية لايمكن ان يكتب لها النجاح دون التركيز على تنميـــة وتطوير وتحسين اداء الموارد البشرية لتلك المجتمعات. وان تنمية الموارد البشرية تلعب دورا مهما في القضاء على العقبات التي يمكن ان تعترض او تعطل مسيرة العملية التنموية الشاملة أو على اقل تقدير تحافظ على مكتسبات اي عملية تنموية في معدلات نمو ولو متدنية نسبيا فهي بالتأكيد ستكون على افضل حال فيما لو استمرت العملية التنموية بالتركيز على توفير الوفرة المادية لتلك العملية دون الاكتراث بالجانب البشري. ومن هنا نستنتج مرة اخرى ان التنمية البشرية قد تحقق حلولا جوهرية في تخفيض نسب الفقر فيما لو تركـــزت الجهـــود التنموية على الاستثمارات في راس المال البشري الذي يعـــد الوقـــود الحقيقـــي للتنميـــة المستدامة.

أن تقليل حجم الفجوات داخل البلدان النامية في مستويات الدخل على مستوى الافراد واحراز تقدما في تضييق الفجوات الموجودة ما بين البلدان ذاتها والحد من مشكلة الفقر المطلق بشكل اساسي انما يشكل ضرورة سياسية اليوم وينبغي ان يكون كذلك في موطن الاولويات بالنسبة لواضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية. فضلا عن انجاز تفاعلا ايجابيا وبناءا مابين سياسات الاستثمار والعمالة في استحداث مسار ات للوصول الى العمل الخلاق واللائق بالنسبة للعاملين الفقراء من النساء والرجال على حد سواء.

كما ان رفع مستوى العمل الغير منظم ليصبح جزءا من الاقتصاد المنظم سوف يلعب دورا مهما في تسريع وتيرة الحد من الفقر وتقليص حجم الفوارق مابين الدخول والتغلب على التمييز خصوصا ضد المرأة. وحيث اننا يجب ان نشير الى ان مساهمات سياسات التعليم واستراتيجيات التدريب التي من شأنها ان تساهم في الحد من مواطن النقص في المهارات لتحقيق نموا متسارعا غنيا باليد العاملة الماهرة ومع تزايد قوة الكسب والثبات لدى الدخول المتدنية.

أن تحقيق سياسات الضمان الاجتماعي وتطوير نظمها سيعمل بالتاكيد على خلق حوافز متسارعة في سوق العمل ولنا في البلدان المتقدمة في العالم امثلة حية على ذلك. فأن بلدا مثل النرويج من بلدان شمال اوروبا يعتبر نموذجا عن دول الرفاه القوية في عالمنا اليوم مع العلم ان دولة النرويج كانت من الدول الفقيرة قبل **100** عام. فقد كانت تحتوي على نسبة مرتفعة من اليد العاملة في الارض (الزراعة). ومن خلال الحوار الاجتماعي في الثلاثينات من القرن المنصرم بدأت النرويج استثماراتها في قطاع الحماية الاجتماعية وفعلا فقد نجحت ووصلت الى ماوصلت اليه من نمو اقتصادي متسارع وتحقيق فوائض تجارية عالية اضافة الى تحقيقها الى مجتمع الرفاهية وارتفاع معدل الدخل الفردي فيها. (34).

آليات الحد من الفقر:

يمكن للعديد من البلدان النامية تحقيق منافع كبيرة بفضل مشاريع مصممة بعناية من خلال الاستثمارات الموجهة في تطوير البنى التحتية والخدمات والبيئة. ان الاستثمارات في

البنى التحتية والخدمات سيعمل ليس فقط على الى توفير مرافق مريحة للمواطن بل وسيعمل على خلق فرص عمل جديدة تسهم في التخفيف من النمو المتزايد في معدلات البطالة في تلك البلدان. وبالتأكيد سوف تساهم في الحد من الفقر فيما اذا كانت تلك المرافق توجه نحو المجموعات البشرية من اصحاب الدخول المنخفضة تحديدا التي مامن شك انها ستسهم في تحسين السكن لديهم فضلا عن البيئة المحيطة بهم. وعليه فان التنمية البيئية المستدامة ستؤدي على الامد البعيد الى خلق فرص عمل مستدامة.

وفي تحذير وجهه المدير التنفيذي لمكتب العمل الدولي من يكين مفاده ان العمالة الراهنة في منطقة اسيا وحدها يقدر ب (1,8 مليار نسمة) وسيزداد هذا العدد بمقدار (200 مليون كل سنة)حتى نهاية عام 2015م. وان منطقة اسيا غير قادرة على توفير فرص العمل اللائق الى العدد الحالي الفعلي فمابالك مع حجم الزيادات المنتظرة عندما تصبح اعداد العمالة بحدود (1,9 مليار نسمة)؟.

ان هذا الامر سينعكس بالتأكيد بشكل سلبي على مستويات الفرد المعيشية وكذلك على قوته الشرائيةالامر الذي يعني ببساطة واضحة الى تزايد نسب الذين سيدخلون خط الفقر او دونه فيما لو استمرت السياسات الحالية على ماهي عليه في منطقة اسيا. ولهذا نجد انه من الضروري بمكان العمل للخروج من هذا المأزق الصعب ولكي يتم التغلب على المشكلة فلا مناص من زيادة الاستثمارات بشكل مضاعف في قطاع الخدمات والبيئة والصحة وتنمية الموارد البشرية وكما يتوقع مكتب العمل الدولي ان نسبة الوظائف والاعمال ستشكل **41%** من اليد العاملة الاجمالية بحلول عام **2015**م في قطاع الخدمات. **(35)**.

كما ان الاهتمام في سياسة تقليل الفوارق في مناحي الحياة كافة وانشطتها مابين الريف والمدن سيساعد بادنى شك على تطوير وسائل الانتاج الزراعي خصوصا في حال تزامنها مع اطلاق سياسة تعليم الريف في الدول النامية. حيث ان **70%** من فقراء العالم هم من سكنة مناطق الريف. كما ان معدلات انتشار امية الكبار اعلى بكثير من سكان المناطق

الحضرية ومن هنا فاننا نجد ان اهمية التطوير المعرفي والعلمي لسكان الريف ستكون خطوة حاسمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة والذي سيعمل بالتاكيد على تحسين المدخولات الفردية للريف الذي سيعمل الى تغير انماط سلوكياتهم القديمة وتطويرها نحو الافضل.(36).

ان من اهم وسائل مكافحة الفقر كما اسلفنا هو زيادة معدلات الاستثمار في الاسواق التي يعمل فيها الفقراء. ولكن التحدي الاكبر هو تحويل تركيز السياسات الى صغار المنتجين والى المناطق الاكثر تهميشا التي تحتوي على القسم الاعظم من الفقراء. ولكن تبقى هنالك مشكلة تتعلق بالانتاج في المناطق الفقيرة وخصوصا الزراعية حيث ان انتقال الانتاج الزراعي من الاستهلاك المحلي الى انتاج السلع المعدة للبيع الخارجي في الاسواق البعيدة هو محكوما بالمنافذ المحدودة للاسواق وتكاليف النقل المرتفعة، والفرص الضئيلة للحصول على القروض او اعتمادات مصرفية فضلا عن الية استصلاح الاراضي الزراعية. ولكي نتعلم من تجارب الاخرين في هذا المجال علينا ان نعرج الى تجربة جمهورية الصين وكوريا وفيتنام ونتخذه مثالا نحتذي به في تشريع وتطبيق ثم نجاح سياسات اعادة التوزيع الزراعية واستصلاح الاراضي الزراعية حيث ارتفعت مداخيل العاملين وكذلك الانتاج الزراعي والامر ذاته اتبع في ولاية البنغال الغربية بعد ان تم تنفيذ الاصلاحات في قوانين واليات تاجير الاراضي فيها والاعتراف بحقوق الفقراء. كل تلك الاجراءات والسياسات عمدت الى تقديم حلول جذرية للحد من الفقر او تقليصه ولو بنسب متواضعة.

اما في الجانب الاخر فاننا نجد اخفاقات ومشاكل صغار المزارعين نتيجة الى سوء السياسات المتبعة هناك حيث يدفع المزارعون **28%** من انتاجهم الزراعي لصالح ملاك الاراضي وان هذا الاستحصال من قبل ملاك الاراضي يعتبر مصدرا رئيسيا لفقر الدخل لديهم. ومما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال ان هنالك العديد من الدعاوي القضائية ضد ملاك الاراضي بعجز المزارعون تكملة اجراءاتها لزيادة التكاليف وفقر الحال فيضطرون الى التخلي عنها وعدم مواصلة اجراءات المطالبة بحقوقهم حيث ان متوسط قضي اي نزاع قانوني يمثل بالنسبة للاسرة المزارعة الفقيرة المستاجرة للارض بما يعادل **20%** من معدل

دخلها السنوي. (37).

اللامساواة:

يتميز عالمنا المترامي الاطراف اليوم بالتباين فيما بين مكوناته الاساسية (البلدان) وكل دقيقة تمر من عمر هذا العالم يتحرك هذا التباين صعودا وهبوطا. ان هذا التباين بات يشكل عاملا مهما ومؤثرا في تسارع او تباطئ دوران عجلة التنمية الاقتصادية. وبات هذا التباين مؤشرا واضحا من مؤشرات الاستشراف على درجة التطور والنمو الاقتصادي لمجتمع ما. أن افضل مايمكن ان يتجسد فيه هذا التباين هو حجم اللامساواة الكبيرة في الدخول. فقد سجلت كل من امريكا اللاتينية وافريقيا (جنوب الصحراء) اعلى المستويات في اللامساواة. حيث ان التباينات مستمرة وعميقة ما بين الاغنياء والفقراء بين الرجال والنساء بين الريف والمدينة وبين الاقاليم والمجموعات.

ولغرض التعرف عن كثب على اللامساواة وفهم هذه الحالة سنحاول الاطلاع على درجة اللامساوة مابين الدول وفق مقياس او معيار جيني. ونتيجة الى عدم توفر او افتقار البيانات الدقيقة للعديد من البلدان ولكي نفهم كيفية اعتبار مؤشر جيني معيارا الى اللامساواة داخل البلدان التي سندرج في جدول البيانات نقول ان الدول التي يتجاوز فيها معيار جيني عن — 50 — فهذا يعني ان فة اللامساواة تكون في حالة ارتفاع. والدول التالي ذكرها في الجدول ادناه تظهر فيها شدة التباين واللامساواة في الدخل وفقا لمعيار جيني.

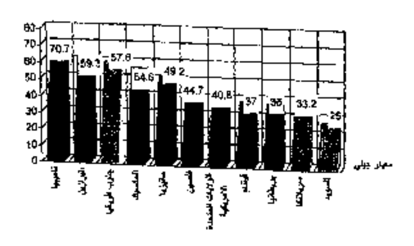
الجدول (7)

أوجه اللامساواة وفق معيار جيني

البلد	معيار جيني	البلد	معيار جيني	البلد	معيار جيني
ناميبيا	70,7	ماليزيا	49,2	بريطانيا	36,0
البرازيل	59,3	الصين	44,7	سريلانكا	33,2
جنوب افريقيا	57,8	امريكا	40,8	السويد	25,0
المكسيك	54,6	فيتنام	37,0		

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2005م. هيئة الامم المتحدة.

رسم بياني رقم 3 معيار جيني في اللامساواة



أوجه اللامساواة واثارها:

تعتبر الفجوات الكبيرة بين الغنى والفقر والبطالة والعمل والقيادة والتاثير السياسي لفئات وشرائح معينة مقابل اخرى مهمشة تسير على هامش الحياة دون ان تترك اي تأثير او بصمة خاصة لها في المجتمع. كل هذا يعتبر مؤشرا الى وجود اللامساواة البنوية العميقة الجذور والتي تحول من تكوين الثروة المستدامة للتنمية البشرية. كما انها دليل على وجود قصورا او نواحي من القصور في السياسات العامة متجليا بشكل واضح عندما تفشل الحكومات في وضع استراتيجيات لتوسيع الفرص المتاحة للفقراء وللفئات المهمشة والمحرومة. ومن الجدير بالذكر ان اللامساواة (التباين) في اوجهه المتعددة يترك ابلغ الضرر على مقدار النمو والتقدم والتطور. وفي هذا المضمار سنحاول ان نلقي الضوء على اوجه اللامساواة المتعددة ونحاول تصنيفها والعمل على ابراز مخاطرها لكي نتمكن من تحديد الاطر التي من شأنها ان ترسم السياسات والحلول الناجحة للتقليل من تلك التباينات وحفاظا على التطور والتقدم داخل المجتمع.

ثمة هنالك ناحية مثيرة للقلق في التنمية البشرية اليوم وهي ان النسبة الكلية لتلاقي

التباينات (تقليص الفجوات) اخذه في التباطوء بينما نجد ان اللامساواة في الصحة والتعليم والعمر المتوقع ووفيات الاطفال ونسب الفقراحتة بالنمو بشكل مضطرد.

التباين في الحقوق الاجتماعية:

أن اللامساواة المفرطة في الفرص والحظوظ الحياتية لها تاثير كبير ومباشرعلى التنمية البشرية. حيث ان التباينات المبنية على اساس الثروة والمنطقة والاقليم والجنوسة والرابطة والعرق هي في حقيقة الامر حجر عثرة على مستقبل اي تنمية اقتصادية فما بالنا عندما نتناول هذا المشكل من جانب تنمية راس المال البشري الذي له العلاقة المباشرة والتاثير المباشر في مسألة اللامساواة. واللامساواة تؤثر بشكل سلبي على الخطط الاقتصادية وعلى مستقبل الديمقراطيات وكذلك على مستقبل التماسك الاجتماعي.

تعتبر الفجوات الكبيرة الدخل مؤشرا على وجود اللامساواة (التباين) البنوية العميقة الجذور التي تسد طريق التحول من تكوين الثروة لغرض استدامة التنمية البشرية كما انها دليل على وجود قصور في السياسات العامة عندما تفشل الحكومات في وضع استراتيجيات لتوسيع الفرص المتاحة امام الفقراء وللفئات المهمشة في المجتمع ومن الطبيعي ان تترك اللامساواة بصمتها واثارها على طريق التقدم والتطوير. حيث اكد تقرير التنمية البشرية لعام **2005**م انه لازال خمس سكان العالم (اكثر من مليار انسان) يعيشون باقل من دولار في اليوم الواحد (**40%** من سكان العالم يعيشون فعليا على دولارين فقط.) وهي درجة متدنية جدا من الفقر.

ان الحقوق اللامأمونة في الارض وكذلك محدودية الفرص للوصول الى العدل النسبي يجعل من المتعسر النهوض بمجتمع يعاني اصلا من تفاوتات كبيرة بين الاغنياء والفقراء. وان اللامساواة المفرطة لها اثار واضرار مباشرة على الحياة بمختلف اوجهها وخصوصا على الوجه الاقتصادي. لان من بين اسباب بقاء الفقر ملازما للفقراء هو انهم لايجدون امكانية الحصول على دفعة اقتصادية تعمل على انتشالهم من براثن الفقر وتغير مستوى المعيشة المتدني لهم كالقروض مثلا لعمل مشاريع انتاجية صغيرة او توجه الاستثمارات الحكومية

والخاصة في الاماكن الذي يسكنها الفقراء. كما ان الفقر يمنع الفقراء من الحصول على حق المعلوماتية والحقوق القانونية والدفاع عن مصالحهم الفردية نتيجة الى قلة وشحة مواردهم المالية.

التباين في الجنس:

كما ان اللامساواة على اساس الجنس والتباين والاختلاف في الحقوق والواجبات ما بين الرجل والمرأة ستخلف شريحة اجتماعية واسعة من المجتمع دون موجودات واصول مالية كافية الامر الذي سيؤدي الى الى اخراج شرائح كبيرة من نطاق الفعالية الانتاجية.

كما ان تاثير اللامساواة يمتد الى المعترك السياسي والقيادي في البلد حيث تعمل اللامساواة الى حرمان الفقراء من ان يكونوا ذا فاعلية في اتخاذ القرارات السياسية التي تخص المجتمع الذي ينتمون اليه وعزل مصالحهم ورعايتها بالكامل لصالح حساب الشرائح الاجتماعية الغنية والمتنفذة في السلطة والاعمال وتعزيز مواقعها بشكل اكبر ماكانت عليه. الامر الذي يلغي تدريجيا ويعطل الاليات الديمقراطية.

التباين في حق الحياة:

كما تعكس اللامساواة صورة اكثر قتامة لتاثيرها الكبير على حقوق البشر في البقاء على قيد الحياة. فنجد مثلا ان في بلد مثل (بيرو، بوليفيا) يبلغ معدل الوفيات للرضع بين افقر 20% من السكان يصل من اربع الى خمسة اضعاف المعدل بين نظرائهم من اطفال أغنى 20% من السكان. فهذا دليل صارخ على اللامساواة تؤدي الى حرمان البشر من حريات وخيارات جوهرية. ومن خلال البيانات التالية نستشف بان اطفال الامر الاشد فقرا هم الاغلب ترجيحا الى الوفاة. (38).

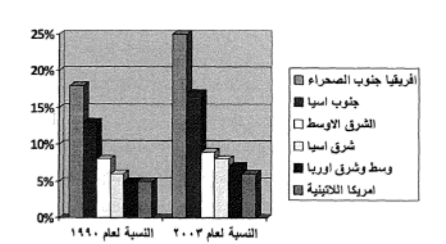
حيث يموت كل سنة اكثر من 10 ملايين طفل قبل بلوغ السنة الخامسة وان حصة افريقيا في جنوب الصحراء تبلغ ما نسبته 20% من الولادات و44% من الوفيات للاطفال. وتجدر الاشارة الى ان 98% من الاطفال الذين يلقون حتفهم سنويا يعيشون في بلدان فقيرة ويموتون بسبب المكان الذي ولدوا فيه.كما ان هناك نصف مليون امرأة حامل تموت بسبب

الحمل سنويا.

الجدول (8)

نسب وفيات الأطفال وتطورها للعامين 1990 و2003م

الدولة	1990	2003
افريقيا جنوب الصحراء	%18	%25
جنوب اسيا	%13	%17
الشرق الاوسط وافريقيا	%8	%9
شرق اسيا والمحيط الهندي	%6	%8
وسط وشرق اوربا	%5	%7
امريكا اللاتينية	%5	%6



ان اكثر من نصف الوفيات في البلدان النامية يمكن تلافيها حيث ان مايقارب ثلــث

الوفيات تطال الفئات العمرية مابين (15 – 59 سنة).

فجوة العمر (التباين العمري):

التباين في حق الحياة يظهر ايضا بشكل جلي في اللامساواة الواضحة بين البلدان الغنية والفقيرة. حيث ان على الرغم من ارتفاع المعدل العام للعمر المتوقع للانسان بحدود **16** سنة في البلدان المنخفضة الدخل للفترة مابين (**1960**م – **1990**م) الا انه منذ منتصف التسعينات توقف هذا التقارب مابين الدول المنخفضة الدخل ونظيرتها ذات الدخول المرتفعة ووصل الى حدود **19** سنة. فشخص يولد في (بوركينافاسو) يتوقع له ان يعيش **35** عام اقل من الشخص الذي يولد في اوروبا. وكما ان شخصا يولد في الهند يعيش **16**عاما اقل من الشخص الذي يولد في الولايات المتحدة الامريكية.

التباين في الاستهلاك:

التفاوت بين الدول المتقدمة والدول النامية تشير الى ان اغنى **20%** من سكان العالم ممن يعيشون في البلدان المتقدمة مسؤولين عن مايقارب **86%** من مجموع نفقات الاستهلاك الخاص. بينما تمثل نسبة استهلاك افقر **20%** يمثل جزءا صغيرا من تلك النفقات والتي لاتتجاوز **1,3%** (**39**).

التباين في الدخل ومستويات الفقر:

أن الفجوة ما بين المواطن في اغنى دولة ونظيره من الافقر اخذه بالتزايد وبدرجات متسارعة حيث اننا نجد انه في عام **1990**م كان المواطن الامريكي العادي اغنى **38** مرة عن المواطن التنزاني. اما اليوم فأن هذا الرقم قد تضاعف ووصل الى مستوى **61** مرة. وعلى ضوء فداحة تلك الفروقات بالدخول والقدرة الشرائية فاننا لوافترضنا جدلا ووفق نفس المعدلات الحالية مع الافتراض توقف النمو والتطور في البلدان المتقدمة فاننا نجد ان بلدانا مثل امريكا اللاتينية وافريقيا في جنوب الصحراء ومع الافتراض ان معدلات النمو لهذه البلدان النامية ينمو بشكله الطبيعي فاننا نجد ان امريكا اللاتينية تحتاج حتى عام **2177**م للوصول الى مستويات التقارب مع الدول المتقدمة كما ان افريقيا تحتاج حتى عام **2236**م

للوصول الى نفس النتيجة.

وفي مثال اخر اكثر وضوحا على اللامساواة في الدخول فاننا نكتشف ان اغنى **500** شخص في العالم من المذكورين في قائمة مجلة فوربس يحصلون على دخل مايوازي **5%** من موجوداتهم (المادية) حيث تكون دخولهم اعلى من دخل افقر **416** مليون نسمة في العالم.

مستقبل اللامساواة والتوقعات القادمة:

بألقاء نظرة سريعة على توقعات حالة التنمية البشرية حتى عـام **2015**م نخلـص الى نتائج غير متفائلة حيث يمكننا ان نوجز تلك النتائج الى مايلي:

أ. زيادة في نسب وفيات الاطفال نتيجة لارتفاع مستويات الفقر وضـعف الخـدمات الصحية.

ب. حوالي **800** مليون شخص سيعيشون باقل من دولار واحد في اليوم.

ج. سيكون عدد اطفال العالم من خارج المقاعد الدراسة الى مايقارب **47** مليون طفل.

اصلاحات مقترحة لتقليص التباين:

أن تخفيض اشكال اللامساواة المبنية على اسس الجنس او الدخل او الاقليم او وفيات الاطفال يتطلب:

1. زيادة الاستثمارات الصحية.
2. تقليل او تخفيض رسوم وتكاليف الرعاية الصحية حتى يتمكن الفقـراء مـن متابعـة العلاج.
3. زيادة الوحدات الصحية.
4. الشفافية المطلقة في الاجراءات ومحاسبة التقصير في ادامة الخدمات الصحية.
5. ضمان مساهمة الفقراء في عمليات النمو الاقتصادي وابداء اهتمام اكبر بصغار المزارعين والمناطق الزراعية والاستثمارات العامة في بناء البنى التحتية التي تخدم الفقراء.
6. تخويل العاملون في القطاع الخاص المزيد من السلطة وتوزيع مدى الخيارات مع تـوفير السلع والخدمات.

7. زيادة مصادر الدخل الحكومي وفرض الضرائب وفق اليات اكثر نجاحا من اجل وقف عمليات التهريب الضريبي.

8. التركيز على زيادة الاستثمارات الحكومية في المناطق التي يعمل فيها الفقــــراء وهـــذا مايدعى بالتحول المالي الحكومي والذي يعتبر من الاليات المتاحة لرفع مستوى دخـــل الفقراء.

الفصل الثاني

هجرة الكفاءات (المفاهيم والدوافع)

المبحث الاول

هجرة الكفاءات العلمية (المفهوم والانماط)

المقدمة:

يلقي هذا الفصل الضوء على ظاهرة هجرة العقول والكفاءات العلمية والعقول المبدعة الى الخارج ودراسة مفهوم الهجرة والانتقال والدوافع الكامنة وراء تلك المشكلة التي باتت تشكل خطرا كبيرا على درجة النمو والتطور العلمي والتقني للمجتمعات الفاقدة (الطاردة) لتلك الكفاءات لصالح الدول المستقطبة لها مع محاولة تسليط الضوء على العراق كأنموذج لتلك الظاهرة بسبب تفاعل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي خلق البيئة المناسبة لمثل تلك الهجرات حيث تعدت تلك الظاهرة كل المؤشرات والمعايير الطبيعية التي من المفترض وجودها في أي مجتمع يحظى بظروف طبيعية.

أن اهم الهجرات الانسانية القديمة التي تركزت حول مفهوم هجرة الكفاءات العلمية هو ماحدث في الفترة مابين 600 ق.م – 300 ق.م عندما هاجر الفلاسفة اليونان من بلادهم قاصدين اثينا وكانت نتيجة تلك الهجرة هو ازدهار اثينا ورقي علومها. وفي فترة حكم الاغريق لمصر كذلك اتجهت الكفاءات العلمية الى مصر فقد عمل البطالسة في مصر الى انشاء مراكز البحث العلمي المتطورة وقد تمخض عن ذلك الانجاز عن بناء اكبر مكتبة علمية عرفها العالم حيث قدر عدد المؤلفات والمخطوطات والمجلدات التي كانت تسكنها ما بين (500 – 700) الف كتاب ومجلد. وقد قيل ان اعظم نتاج الانسانية الفكري تم في السنوات ما بين 300 ق.م و500 ق.م في الاسكندرية.

وكما كان لبغداد مدينة السلام نصيبا طيبا في تبني سياسة استقطاب العلماء والمفكرين في زمن العباسيين حيث اخذت توجهاتهم واهتماماتهم الى رفع شأن العلماء والمفكرين دون تمييز جغرافي او مذهبي او عرقي وبهذا تمكنوا من وضع اليه ناجحة الى استقطاب المفكرين والعلماء من مختلف بقاع الارض الى مدينة بغداد والاستقرار فيها.

أن تاريخ الحضارة العربية يشير باعتزاز الى ماقدمه المفكرون العرب وغير العرب في

تقدم وازدهار الحضارة الانسانية بكل مشاربها العلمية والثقافية. وان كان العرب قد اخذوا عن اليونانيين اسس بدء نهضتهم العلمية فان الاوربيين مدينون للحضارة العربية ونهضتها العلمية في بدء نهضتهم.

مع نهاية القرن الحادي عشر وبداية القرن الثاني عشر فقد بلغت عدد الجامعات العلمية المتخصصة في اوربا الى مايقارب ال (80) جامعة في نهاية القرن الخامس عشر. وبعد قيام الثورة الصناعية وانتشارها ادت الى تنشيط حركة الهجرة بين فئة العلماء والمثقفين وكما كانت سببا مباشرا في حدوث هجرة عالمية واسعة النطاق شملت معظم بقاع العالم طلبا في الاطلاع والمعرفة والتعلم.(40).

ان ثروات الامم لايمكن ان تستغل الاستغلال الامثل بمعزل عن الانسان ذلك المخلوق الذي خصه الله بوظائف التعلم والتحليل والاستنتاج والاستنباط. وكما ان الانسان لايستطيع ان يستخدم وظائفه الفطرية دون ان توفرعنصر المعرفة المسبقة للفرضيات والنتائج فمن هنا جاء الاهتمام الكبير باهمية التطوير المعرفي لكي تنتج عقولا مبدعة ومبتكرة تعمل على استثمار طاقاتها وتسخير مهاراتها المعرفية وابداعها العلمي في خدمة مجتمعاتها التي ترعرعت فيها.

وجود الانسان المفكر والعالم في مجتمعه يشكل عامل قوة وركيزة في البناء الاقتصادي والمعرفي لبلده. وان المحافظة على هذا العنصر يستوجب تسخير كل الامكانيات للمحافظة عليه وان غيابه وتناقص حجم المهارة المعرفية لديه سيؤدي الى حدوث تراجعا حادا في درجة تطور ذلك المجتمع وبالتالي فقدانه تدريجيا لاستقلاليته السياسية والمعنوية الامر الذي سيجعل من تلك المجتمعات الفاقدة لعلمائها مجتمعات تابعة. الامر الذي سيكون من الصعب حماية باقي الموارد والثروات الاقتصادية من معادن وخامات من عمليات النهب والسطو المنظم لها من قبل القوى التي تبحث عن مصادر استمرار ديمومة التنمية فيها.

من هنا تتكشف لدينا اهمية المورد البشري في رقي المجتمعات البشرية وذلك من خلال استمرار تدفق انتاجها المعرفي الذي ينعكس بدوره على رفع معدلات التطور في

الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وبدون تلك الرعاية التي يتوجب على الامم ان توليها لصالح استثمارات الموارد البشرية يبقى الحديث عن تطور المجتمعات البشرية امرا غير ذي جدوى.

لقد وعت البلدان المتقدمة خطورة ذلك الجانب على مستقبل وجودها فعمدت الى التركيز عليه باعتباره الروح المحركة لكل عمليات التطور داخل المجتمعات البشرية. وعليه فلم تكتفي تلك المجتمعات بتطوير مواردها البشرية الوطنية فحسب بل عمدت الى سن القوانين اللازمة لاستقطاب ما تقدر عليه من العقول الكفوءة من خارج مجتمعاتها.

تعتبر هجرة العقول والكفاءات العلمية والفنية من أقدم المسائل التي واجهتها البشرية. وقد خلقت هذه الهجرات تفاعلا خلاقا بين الحضارات منذ القدم حيث انتقلت بعض اختراعات الصين إلى العرب وبعد أن قام العرب بتحسينها انتقلت بدورها إلى أوروبا وهكذا. غير أن هجرة العلماء والفنيين من الوطن العربي إلى الدول المتقدمة لا تقاس بهذا المقياس حيث تؤدي تلك الهجرات إلى البطء الشديد في عمليات التطوير العلمي والتحديث الاقتصادي والاجتماعي والتي يطلق عليها بعض الباحثين مصطلح النقل المعاكس للتكنولوجيا.

فمع التطورات العلمية الحالية يتراجع حجم الموارد المادية والخامات المتاحة لصالح المعرفة البشرية حيث أصبحت المعرفة ونتاج العقل البشري هما العنصرين الرئيسيين لاعطاء أي مجتمع فرصة دخول القرن الحالي بقوة. وفي الوقت الذي يعتبر فيه البحث العلمي أحد أدوات ومفاتيح هذا القرن – عصر العولمة وثورة المعلومات – فإن أعدادا كبيرة من المهنيين يهاجرون بعد حصولهم على شهاداتهم العلمية العليا في أوطانهم ومن ثم فـإنهم يشكلون بصورة جزئية فائض نظام التعليم في بلدهم. وبسبب وجود الهوة بين أنظمة ومناهج التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل في المجتمع المحلي فقد أصبح عدم التوازن هذا الى ان يسعى الأفراد للعمل خارج بلدانهم وتدفعهم تلك الحالة إلى الهجرة (41).

حيث يقول الدكتور فاروق الباز[1] " إن لكل عالم وخبير عربي أسبابه الخاصة التي دفعته إلى الهجرة وهذه تضاف إلى الأسباب العامة المشتركة في الوطن العربي حيث تدني فيه مستويات الاحترام للعلم والعلماء وضعف ملحوظ للبيئة المناسبة للبحث والابداع العلمي وبالتالي فمن الطبيعي أن يبحث العالم العربي وطالب المعرفة عن المكان الذي توجد فيه شعلة الحضارة إذ عندما حمل العالم العربي شعلة الحضارة قبل مئات السنين كان يأتيه المفكرون والخبرات والعقول من كل حدب وصوب وبما أن شعلة الحضارة انتقلت إلى الغرب فمن الطبيعي أن يهاجر الخبراء والعلماء إلى المراكز التي تحتضن هذه الشعلة".

كما ان هجرة العقول العربية إلى البلدان الغربية قد افرزت آثارا سلبية على واقع التنمية في العالم العربي حيث لا تقتصر تلك الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم وبنيته في العالم العربي وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية عربية. ومن أهم تلك الآثار السلبية لهجرة العقول:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب في شرايين الغرب بينما تحتاج التنمية العربية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي .
- تبديد الموارد الإنسانية والمالية العربية التي أنفقت في تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عنيها البلدان الغربية دون مقابل .
- ضعف وتدهور البحث العلمي في البلدان العربية بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للعرب المهاجرين في الغرب .
- تحمل البلدان العربية بسبب تلك الانواع من الهجرات خسارة مزدوجة لضياع ما

---

(1) مدير مركز الاستشعار عن بعد في جامعة بوسطن بعدما عمل لسنوات طويلة مع وكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» في مشاريع استكشاف القمر والفضاء وهو من كبار العقول العربية التي هاجرت من مصر منذ ستينيات القرن الماضي.

أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد الكفاءات العربية المهاجرة ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق استيراد العقول الغربية بتكلفة كبيرة وبهذا تكون حجم الخسائر التي تتحملها الدول الطاردة مضاعفة ومزدوجة. (42).

تساهم البلدان العربية في طرد علمائها ومفكريها من خلال عدم تغيير الأوضاع القائمة للقطاع التعليمي كإنشاء الجامعات ومراكز الأبحاث وتخصيص الأموال للبحث العلمي والفكري وكذلك عدم تأمين العمل والحريات الضرورية. فضلاً عن اضطهاد العلماء وقد لاتكتفي بعض البلدان العربية بعدم توفير الظروف والأوضاع الضرورية للحد من الهجرة بل إنها لا تسمح لمن يصرون على البقاء في ممارسة البحث العلمي والفكري الحر دون تدخلات مباشرة تصل إلى درجة تحديد وجهة البحث العلمي ومساره وقد تبيّن من أبحاث ندوة (أكوا) حول هجرة الكفاءات العربية عام 1981م أن كليات الطب في الجامعات العربية والجامعات الأجنبية في البلدان العربية كلبنان مثلا تُهيّئ خريجيها للهجرة أكثر مما تهيّئهم للعمل في الوطن وما قيل عن الطب يمكن أن يقال عن الهندسة والعلوم الطبيعية والاجتماعية.(43).

مفهوم هجرة الكفاءات العلمية (استنزاف العقول الكفوءة):

ان اصطلاح استنزاف العقول او الادمغة هو اصطلاح اطلقه البريطانيون على خسائرهم نتيجة هجرة الادمغة والكفاءات العلمية التي اجتاحت بريطانيا في نهايات عقد الاربعين من القرن المنصرم بعد ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها وانشغال الدولة في تعويض ما دمرته الحرب. فقد هاجر الاطباء والمهندسين والعلماء من بريطانيا الى الولايات المتحدة الامريكية التي عملت بدورها على فرز وتصنيف المهاجرين اليها من الكفاءات العلمية ومتابعة حركتهم والتعرف على تطور اعدادهم وضبط حركة نموها بين سنة واخرى.

لم تصب حركة هجرة الادمغة بريطانيا وحسب بل ازدادت حركة هجرة العقول من البلدان المتخلفة (الدول النامية) الى كل من الولايات المتحدة الامريكية وكندا في الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة الملحة الى تلك العقول المهاجرة من اجل لعب دورها المتوقع في

قيادة العمليات التنموية في بلدانهم الاصلية. الامر الذي ادى الى ظهور حالة من الشكوى والتذمر من هاتين الدولتين المستقطبتين للعقول الكفوءة من باقي انحاء المعمورة واصبحت ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من اعقد المشاكل التي تناولها الباحثون درسا وتحليلا محاولين وضع الحلول والمقترحات الناجعة للحد من تلك الظاهرة المخيفة على مستقبل الدول النامية والدول الصغيرة نتيجة الى شدة وتنوع المنافسة في اساليب الاستقطاب لتسلك الكفاءات وصعوبة الحفاظ عليها مستقرة في مواطنها الاصلية. (44).

كما ان هنالك تعريف اخر اوردته منظمة اليونسكو لظاهرة هجرة الكفاءات الدولية بانها نوع شاذ من انواع التبادل العلمي ما بين الدول يتميز بالتدفق باتجاه الدول الاكثر تقدما من الدول الاقل تقدما وهو ما اطلق عليه بعضهم بالنقل العكسي للتكنولوجيا.(45).

يقول مؤلف كتاب (القرن المالي) ديفين بريتر(1) الأستاذ في دراسات الأعمال في جامعة (ماكجيل) الكندية " في ظل اقتصاد العولمة سيذهب البشر والأموال إلى حيث يمكنهم أن يكونوا مفيدين ومستفيدين ففي كل عام يغادر ما يقدر عددهم بنحو 1.8 مليون من المتعلمين ذوي المهارات والخبرات في العالم الإسلامي إلى الغرب" . وإذا افترضنا أن تعليم أحد هؤلاء المهاجرين يكلف في المتوسط عشرة آلاف دولار فإن ذلك يعني تحويل 18 مليار دولار من الأقطار الإسلامية إلى الولايات المتحدة وأوربا كل عام وإذا تراكم هذا المبلغ نظرياً على مدى عدة سنوات فسيصبح مفهوماً أكثر لماذا تزداد الاقطار الغنية غنى والفقيرة فقرا.

كما يقصد بالهجرة بتعريفها البسيط على انتقال الافراد من منطقة ما الى منطقة أخرى، سواءا كان ذلك الانتقال يحدث داخل حدود الدولة (هجرة داخلية) او خارجها وهو ما يطلق عليه بالهجرة الخارجية. وقد تتم الهجرة بشكل قانوني أو قد تتم من خلال تسرب المهاجر الى الدولة المقصودة بطرق غير شرعية.

وتتم الهجرة الداخلية أساسا من المناطق التي يقل فيها الطلب على العمل الى المناطق

---

(1) وهو استاذا في دراسات الاعمال في جامعة ماكجيل الكندية.

التي تتوافر فيها فرص افضل للعمل وللمعيشة ومن ثم فان النمط الغالب للهجرة الداخلية هو شكل الهجرة الحاصل من المناطق الريفية الى المدن ويلاحظ أن الهجرة الداخلية يكون الدفع من ورائها اقتصاديا بالدرجة الأولى.

أما في حالة الهجرة الخارجية فقد تكون بدوافع اقتصادية أو سياسية او علمية مثال ذلك حالة اللاجئين والهاربين والمطاردين من قبل النظم الحاكمة في دولهم اومن خلال سعي الفرد الى فرص تعليمية أفضل أو فرص للبحث أفضل من تلك المتوافرة لهم في دولهم وغالبا ما يطلق على الهجرة من هذا النوع الاخير لفظ "نزيف العقول" "Brain Drain".

وتبدو هناك صعوبة كبيرة من الناحية الاحصائية في تعريف المقصود بالمهاجر ولذلك اتفق الديموجرافيون على أن المهاجر هو الشخص الذي يقيم بشكل مستمر في دولة أخرى أو في إقليم آخر لمدة أكثر من سنة من الزمان أو الذي أعلن عندما دخل الحدود عن نيته في البقاء لمدة أكثر من سنة.

انماط هجرة العقول الكفوءة:

الاندماج الاقتصادي العالمي لايشمل فقط تزايد حركة السلع والخدمات ورؤوس الاموال عبر الحدود الدولية ولكن يشمل ايضا حركة الاشخاص (الموارد البشرية) حيث قدر بحوالي **200** مليون انسان يعيشون خارج حدود دولهم الاصلية ويشكلون **3%** من سكان العالم، وهذه الاعداد يتوقع لها الزيادة بسرعة كبيرة في العقود القادمة وان جزءا من هذه الحركة البشرية تشمل حركة العقول او ما يسمى بهجرة او انتقال العقول والادمغة الكفوءة.

وقد اتخذت الهجرة البشرية انماطا مختلفة ومتنوعة منها ما يمكن تصنيفه ضمن تصنيفات مختلفة كالهجرة الاقتصادية التي تشمل حركة العمالة الماهرة من بلد الى اخر نتيجة لاختلاف الاجر وتحسين الوضع المعيشي ومنها مايندرج تحت نمط الهجرة السياسية التي تلعب الازمات السياسية دورا مهما بتدفق اللاجئين السياسيين الى البلدان التي تتمتع بحرية سياسية حيث تتسلل تحت هذا النوع من الانتقال عقول مفكرة ومبدعة في مجالات المعرفة المتنوعة. واذا ما اردنا ان نصنف هجرة العقول الكفوءة فهي كالتالي:

نمط تبادل العقول والادمغة الكفوءة:

يشمل هذا المصطلح على تبادل العقول والمهارات الكفوءة مابين الدول. وعادة ما تكون اصل تلك التبادلات تتم مابين الدول المتقدمة بهدف التكامل المعرفي او لاجل العمل المشترك في مشاريع علمية وبحثية تعود على الطرفين بالنفع المعرفي والمعلوماتي ناهيك عن الخبرة المكتسبة المتولدة نتيجة لذلك.

نمط استنزاف العقول والادمغة الكفوءة:

ان استنزاف العقول عادة ما تتم بين الدول المتخلفة (الفقيرة) والدول المتقدمة (الغنية). حيث ان عملية استنزاف العقول الكفوءة تسير دائما باتجاه واحد اي منها الى صالح الدول المتقدمة وبدرجة اقل الى دول نامية اخرى. وطبقا للاحصائيات الامريكية للفترة ما بين **1960– 1987** فقد شهدت الولايات المتحدة الامريكية هجرة اكثر من **850** الف كفاءة علمية من الدول النامية(46). والجدول التالي يبين حركة وانتقال المهارات العربية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي لعام **2000**:

الجدول (9)

حركة وانتقال المهارات العربية الى دول منظمة التعاون الاقتصادي لعام 2000م

البلد	مهارة قليلة اقل من 8 سنوات تعليم	مهارة متوسطة 9 – 12 سنة تعليم	مهارة عالية 13 سنة واكثر تعليم	المجموع
الجزائر	76,7	9,2	14,1	100
مصر	18,3	22,6	58,9	100
ايران	17,00	24,5	58,6	100
العراق	34,8	26,6	38,6	100
اسرائيل	14,7	27,6	57,6	100
الاردن	16,4	28,0	55,6	100
الكويت	11,9	20,2	67,8	100

البلـــد	مهارة قليلة اقل من 8 سنوات تعليم	مهارة متوسطة 9 – 12 سنة تعليم	مهارة عالية 13 سنة واكثر تعليم	المجموع
لبنان	30,4	25,1	44,5	100
ليبيا	22,9	23,0	54,1	100
المغرب	70,6	16,5	12,9	100
عمان	21,9	15,4	62,7	100
قطر	15,2	15,2	69,6	100
السعودية	13,4	22,0	64,6	100
سوريا	31,0	24,7	44,3	100
تونس	73,0	12,1	14,9	100
الامارات العربية	16,8	15,8	67,3	100
الضفة الغربية قطاع غزة	15,8	29,1	55,0	100
اليمن	33,7	31,9	34,5	100

المصـــدر: Adams, Jr,Docquier and Marfouk cited by Richard H Migration, Remittances and development: The critical Nexus in the Middle East and North Africa, Un, Beriut,2006,p.9.

ومن خلال تقرير اللجنة الاقتصادية (اكو) لدول غرب اسيا في الامم المتحدة لعـام 2000 فقد اظهرت الارقام والاحصائيات التي توفرت ان النسب المئوية التي تحققت لهجـرة الكفاءات العلمية من الدول النامية الى الدول المتقدمة وعلى راسـها الولايـات المتحـدة الامريكية كما مبين في الرسم البياني. (47).



المصدر: تقرير اللجنة الاقتصادية (اكو) لدول غرب اسيا، الامم المتحدة، لعام **2000**م.

وان مصر تعتبر المصدر الرئيسي للكفاءات الى الولايات المتحدة الامريكية حيث انها تساهم بثلث المجموع من الكفاءات المهاجرة الى الولايات المتحدة الامريكية، وانها الخاسر الاكبر من هجرة الكفاءات. وهذا امر متوقع في ظل تقدم مصر على بقية الدول العربية في عدد الكفاءات من ناحية وفي اقدم ايفاد ابنائها للبلدان المصنعة منذ نهاية العشرين من القرن الماضي وحتى اليوم، فضلا عن القاعدة السكانية الكبيرة التي تمتلكها مصر قياسا للكثافة السكانية في بقية البلدان العربية. بينما يشارك العراق ولبنان بنسبة **10**% من المجموع الكلي ولن تقتصر المشاركة فقط عند هذه الدول بل تتبعها كلا من سوريا والاردن وفلسطين وقد ساهمت بنسبة **6**% من المجموع الكلي لهجرة الكفاءات العربية.(**48**).

وعند نهاية القرن العشرين قدر ان ماينا هز المليون مهني عربي يعملون في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وهذا عكس الزيادات الحاصلة في هجرة الكفاءات العربية في الربع الاخير من القرن العشرين مقارنة بالاعداد التي ذكرت في مراجع عديدة لفترة ستينات وسبعينيات القرن المنصرم. وبالرغم من الدراسات التحذيرية المقدمة في مجال هجرة الكفاءات العربية الا اننا نتوقع ازدياد معدلات الهجرة عن مستوياتها التي ظهرت عليه مع امتداد العولمة في حماية مصالح الدول المتقدمة صانعا المهيمنة على ذلك النظام العالمي الجديد.(**49**).

ومن الجدير بالذكر ان الدول المتقدمة وعلى الرغم من انها تملك اعدادا حقيقية عن حجم ونوعية المهاجرين اليها الا انها تتعمد اخفاء تلك المعلومات او حجبها عن التداول لكي تتجنب الاحراج امام الراي العام العالمي وامام مسؤليتها التاريخية عن اتساع الفجوة بين العالم المتقدم والعالم النامي بشكل عام. حيث ان الدول النامية تساهم بشكل مباشر في تحقيق وفرة مالية ضخمة لصالح الدول المتقدمة نتيجة لفقدها هذا الكم الهائل من الموارد والطاقات البشرية الكفوءة التي لاتقدر بثمن ومن جملة الشهادات التي تكشف لنا كمية الوفرة المالية التي تكسبها الدول المتقدمة نسوق ماجاء على لسان عميد جامعة اوكلاهوما الامريكية في معرض حديثه عن الوفرة المالية التي تحققت نتيجة الى مثل تلك الهجرات حيث "انه بالنظر الى حجم الوافدين من اطباء مهرة فقد وفرت لنا تلك الكفاءات المهاجرة جهود 12 كلية طب مضافا اليها مصاريف التشغيل السنوية المقدرة تكلفتها بحدود 8 مليون دولار امريكي لكل كلية".

وبطرق الحساب البسيطة نستنتج ان ما يعادل 96 مليون دولار قد تم توفيرها سنويا في المجموع الكلي لكليات الطب المفترضة ناهيك عن ان عدد سنوات الدراسة في كلية الطب هي 6 سنوات دراسية اي ان المبلغ سيتضاعف الى 576 مليون دولار عند تخرج الدفعة الاولى من الاطباء المفترضين. فضلا عن الحديث عن استبعاد الكلفة المادية المصروفة على عدد الاطباء المهاجرين الى اوكلاهوما وكلفة تراكم خبراتهم التي لاتقل عن 5 سنوات في المعدل المتوسط.

فلو كان الحديث يخص فقط جانبا واحدا من التخصصات العلمية المهاجرة (كالاطباء) الى الولايات المتحدة الامريكية وفي ولاية واحدة فقط مما بالك لو استعملت الارقام على حجم الوفرة المالية المتحققة لصالح اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية نتيجة الى استثمار تلك الكفاءات ومساهماتها في اثراء وتدعيم التنمية الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية والذي ترتكز فيه مقومات نجاحاته وانجازاته العلمية على جهد ابناء الدول الفقيرة وهجرة ادمغتها الكفوءة.

حقائق وارقام عن استنزاف العقول والكفاءات العربية:

ان الموارد الاقتصادية التي تزخر بها منطقة الشرق الاوسط هي كبيرة ومتنوعة من حيث الكم والنوع وقد كانت تلك المنطقة مركز استقطاب عالمي للدول الاستعمارية التي كانت تبحث ولازالت عن الموارد والثروات الاقتصادية التي تشكل المحرك الاساسي لعجلة التنمية الاقتصادية في بلدانها وقد كان النفط الخام الذي هو مصدر الطاقات الوحيد الى يومنا هذا بما يتميز به من خصائص وصفات اقتصادية مناسبة لادامة حركة العجلة الصناعية في البلدان المتقدمة وفشل تلك الدول في ايجاد البديل الامثل الى يومنا هذا على الرغم من السعي الدؤوب والمتواصل في حركة البحوث والتجارب القائمة على قدم وساق للوصول الى تلك الغاية. تلك الموارد الاقتصادية الضخمة اصبحت تشكل عامل استقطاب وطرد في نفس الوقت. حيث ان عامل الاستقطاب تمثل بالاهتمام الكبير التي توليه الدول المتقدمة في منطقة الشرق الاوسط في التنافس الشديد فيما بينها على استنزاف موارد المنطقة الاقتصادية المادية منها والبشرية.

اما عامل الطرد فيتمثل في هجرة الكفاءات العلمية لدول العالم المتقدم من بلدانها الاصلية تاركين ورائهم حجما هائلا من التكاليف والنفقات التي تحملتها بلدانهم. وكأن قدرالعقول النامية ان تكون حاضنة للعلماء والمبدعين وما ان تكتمل مراحل نموهم العلمي حتى تبدأ مسيرة الهجرة الى جنة العالم المتقدم. وللخوض في اسباب هجرتهم فلنا لقاء اخر نبحث فيه عن تلك الاسباب والدوافع والطرق الكفيلة في الحد من تلك الظاهرة القاتلة في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

وكما هو معلوم للجميع ان الموارد الاقتصادية المادية والمتمثلة بالنفط والمعادن هما عصب استمرار وديمومة الدول الصناعية التي تتمركز في دول محدودة العدد من دول العالم المتقدم تقودها الولايات المتحدة الامريكية. ولغرض الحفاظ على ديمومة الدول الصناعية فلا بد من وجود الموارد التي تشغل وتنظم مفاصل العجلة التنموية فيها ومن هنا نجد ان الموارد البشرية هي العنصر الاهم من بين العناصر الاقتصادية اللازمة لبقاء وديمومة تلك الدول.

ولاجل ذلك فان عملية استقطاب وتطوير للموارد البشرية هي من اهم ضـــرورات ادامـــة التفوق ولهذا فقد وضعت الخطط والبيانات والسياسات اللازمـــة لاســـتقطاب المهـــارات الكفوءة من كل بقاع الدنيا.

وفي عرض موجز لبعض من الحقائق حول الاضرار التي لحقت في اقتصاد البلـــدان العربية والموثقة لدى جامعة الدول العربية ومراكز الدراسات المعنيـــة بالرصـــد والتحليـــل والعرض لكي نستطيع ان نشكل بعضا من ملامح الصورة المفزعة التي يســـتوعليها اليـــوم واقعنا التنموي في البلدان العربية:

- ففي تقرير للجامعة العربية حول مخاطر هجرة العقول العربية الى الدول الغربية اظهر ان الدول العربية تتكبد خسائر مادية تربوا عن **200** بليون دولار امريكي سنويا.
- ان عدد العلماء والاطباء والمهندسين من ذوي الكفاءات والمهارات العلمية المتخصصـــة قدر بمالايقل عن **450** الف كادر يعملون خارج حدود بلدانهم العربية.
- اظهر مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ان **5.4%** من الطلبة الذين يتلقون علومهم في الخارج يعودون الى اوطانهم الاصلية بينما يبقى الاخرون حيث هم.
- مستوى الانفاق الحكومي على مراكز البحث العلمي مقارنة ببقية دول العالم هي جد متواضعة. فقد اظهرت تقارير حديثة للجامعة العربية ان الدول العربيـــة تنفـــق دولار واحدا على كل باحث بينما تنفق الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية علـــى التوالي **700** دولار، **600** دولار. في الوقت الذي نجد فيه ان نسبة الباحثين لكل مليون مواطن في الدول العربية قد بلغ مايربوا عن **318** باحثا بينما يبلغ عدد الباحثين لكـــل مليون مواطن في الدول المتقدمة الى مايربوا عن **4500** باحث.
- ان **75%** من الكفاءات العربية تتجه الى ثـــلاث دول رئيســـية الولايـــات المتحـــدة الامريكية، بريطانيا، كندا.
- اكثر من **2000** طبيب عراقي ذي اختصاصات عالية ودقيقة تعمـــل في المستشـــفيات البريطانية.

* انفق العرب في 20 عاما أكثر من ثلاثة آلاف مليار دولار علـى بـرامج تنمويـة فاشلة.(50).

المبحث الثاني

دوافع هجرة الكفاءات

هجرة العقول:

لم تكن العلوم والمعارف في يوم من الايام حكرا لفئة معينة من البشر او لطائفة او مذهب او لون. ولطالما يملك الانسان عقلية فكرية استباطية وتحليلية فانه بالتاكيد يكون قادرا على التعلم والابداع. ان اهم مشكلات عصر الثورة الصناعية وما تلاها من انجازات علمية واسعة ومتزايدة تكمن في رغبة القليل من البشر في احتكار العلم والمعلومات نتيجة لاهميتها البالغة في اضافة عنصر التفوق والتسيد على الاخرين من جنس البشر وبالتالي تستطيع تلك الفئة القليلة من البشر او التكتلات الدولية المحدودة التحكم واملاء شروطها على السواد الاعظم من البشر وبالتالي تحقيق مكاسب اضافية لم يكن بمقدورهم الحصول عليها فيما لو انتشر العلم بشكل مشاعي بين الامم. وكما اسلفنا في المبحث الاول من الفصل الثاني على ان البلدان المتقدمة والغنية قد اعدت العدة ووضعت الاليات المناسبة لاستقطاب الملايين من البشر ليتم تسخيرها في خدمة التنمية الاقتصادية مما يضاف الى قوتها قوة. اذن نستنتج من هذا ان سر ثبات ونجاح وتقدم اي عملية تنموية في اي مجتمع من المجتمعات يعتمد بالدرجة الاساس على قدرة وكفاءة العامل البشري وعقله الخلاق.

نستشف من هذه المقدمة ان قوة الاقتصاد اليوم تقاس بنوعية الموارد البشرية وكفاءتها وحسن استخدامها. ولهذا نجد ان تنمية الموارد البشرية احتلت تطفوعلى السطح وتستقطب الاهتمام لانها ببساطة شديدة هي العدة التي يستطيع المجتمع ان يستخدمها في تصحيح مساراته التنموية وتوجيهها التوجيه الامثل فضلا عن معالجة المشاكل والظواهر التي تتخلل مسيرة التنمية الاقتصادية. من هنا نستشف ايضا الاهمية التي توليها الدول المتقدمة في استقطاب العقول الكفوءة باعتبارها عاملا قويا يضاف الى عوامل القوة الاقتصادية التي تتميز بها الدول المتقدمة.

اسباب هجرة العقول الكفوءة:

لايمكن ان تكون هنالك هجرة او نزوح بدون اسباب منطقية تدفع الكتل البشرية الى ترك مواطنها الاصلية لكي تدخل الى دوامة المجهول الذي دائما ما يرافق اي عملية من هذا النوع. ولكي نفهم بشكل جيد هجرة الكفاءات العلمية من مواطنها الاصلية فلا بد لنا ان نبحث بالدوافع التي تقف وراء ذلك النوع من الهجرة التي باتت ظاهرة تورق المتخصصين في التنمية الاقتصادية نتيجة الى حجم الخسائر الكبيرة التي تتحملها اقتصاديات الدول النامية والتي تعكس بظلالها على حركة وتطور ونمو المجتمعات في تلك الدول التي تعاني من مشاكل اجتماعية واقتصادية كثيرة. ان العوامل والمسببات التي تدفع الكفاءات العربية إلى النزوح باتجاه الدول الاكثر تقدما وثراءا من دول العالم المتقدم يمكن ان نصنفها وفق تصنيفات عامة اساسية ومن ثم نتوسع في تحليل المسببات وفق ذلك التصنيف. وبناءا على ماتقدم فاننا نجد ان العوامل الكامنة وراء ذلك النوع من الهجرات باتجاه دول الشمال يتحدد وفق عاملين اساسيين الا وهما العوامل الطاردة والعوامل المستقطبة.

العوامل الطاردة للكفاءات:

تعرف العوامل الطاردة للكفاءات بانها مجموعة من الاسباب والمعوقات تعيق عملية التطور الفكري والعلمي لدى العلماء والمفكرين مما يحفزهم ويدفعهم الى اتخاذ قرار الهجرة او النزوح الى المكان الذي يؤمن لهؤلاء القدر الكافي من عوامل الاستقرار مدعوما بمحفزات الابداع. وقد تكون تلك المعوقات والاسباب نتيجة الى عوامل متعددةمنها ماهو سياسي او اجتماعي او اقتصادي او تقني او تربوي. ولكي نقف عند تلك الاسباب ارتأينا ان نحددها ونفصلها بالدقة والحيادية الموضوعية الممكنة.

العوامل السياسية الطاردة:

ان ألبلدان العربية تعج دائما بالمشاكل السياسية المختلفة وهي حبلى بالاحداث والكوارث السياسية التي انعكست سلبا على التقدم العلمي وحركة التطور في العلوم المختلفة. ومن هذه العوامل السياسية الطاردة نوجز منها التالي:

أ. قسوة وسوء تقدير النظم السياسية الحاكمة:

فعلى سبيل المثال فقد قاست جمهورية العراق من سوء تقدير الانظمــة السياســية الحاكمة والى غياب الديمقراطية التي تؤمن المناخ الامثل للتطورالعلمي والتنوع الفكــري في ميادين العلوم المختلفة. ونتيجة الى معايير الولاء والانتماء فقد توارت اعدادا كــبيرة مــن الكفاءات العراقية سواءا نتيجة الاقصاء الجبري او الهجرة الى خارج حدود الوطن نتيجة الى اختلاف الراي والموقف حيث ادت بالنتيجة الى توقف العطاء العلمي لتلك الكفاءات الامر الذي اثر بشكل مباشر على مستويات التعليم النوعي والمساهمة في تخريج كم كــبير مــن كفاءات جديدة تضخ طاقات جديدة الى مفاصل التنمية الاقتصادية في العــراق. وعلــى شاكلة العراق يوجد العديد من الانظمة الســياسية التي يحكمها عاملي الولاء والانتماء للنظام السياسي. الامر الذي دفع بالكثير من علماء العراق التفكير جديا بمغادرة بلادهــم حيــث يتوفر قسطا من الامن والاستقرار السياسي والكثير من الدعم المــادي والمعنــوي لانجــاز البحوث العلمية. وفي دراسة لاكاديمين عراقيين اجروها حول نزوح الكفاءات العلميــة في العراق من ذوي تخصصات مختلفة في الطب والهندسة والاقتصاد والمحاسبة للفترة من عــام **1991** – **1998** فقد اظهرت تلك الدراسة ان **7350** عالما عراقيا من بينهم **67%** اســتاذا جامعيا و**23%** باحثا علميا انخرطوا في مؤسسات ومراكز بحثية توزعــت جغرافيــا بــين اوروبا، امريكا وكندا.

ب. الاضطرابات السياسية والحروب الاهلية التي تطال اهل العلم والمعرفة:

فقد بلغت الخسائر العراقية من هجرة العلماء والكفاءات ما بعد عام **2003** بعد تغير النظام السياسي العراقي الى هجرة اكثر من **17** الف اكاديمي ناهيك عن **85%** من عمليات الاغتيال التي تمت بحق الكفاءات العراقية منها ماتم بدوافع سياسية بحتة ونسبة ضئيلة منــها كان محركها الدوافع الاجرامية. فمنذ عام **2004** حتى عام **2006** وعلى ضــوء معطيــات وتقديرات الجمعية الطبية العراقية فقد ارغم الى الهجرة ما يقارب من **3200** طبيــا اي مــا يعادل نسبته الى **10%** من اجمالي عدد الاطباء المسجلين لديها والبالغ عددهم ب **32** الــف

طبيب (51).

ج. القيود السياسية المفروضة على البحوث العلمية:

نتيجة الى طبيعة النظم السياسية الحاكمة وهجها الامني في العديد من الدول النامية قد يتدخل النظام الحاكم بفرض رقابة مشددة على تحديد ونوعية البحوث العلمية التي يتم التعامل معها خدمة لرؤيتة السياسية. مما يدفع كم هائل من العلماء والمفكرين ان يترددوا في تحقيق طموحهم العلمي في دراسة وتحليل مواطن الخلل في ظاهرة ما من اجل معالجتها وتقديم الحلول العلمية المناسبة لها بسبب قد تكون نتائج تلك الابحاث والحلول مخالفة لطبيعة وسلوك المؤسسة الحاكمة الامر الذي يؤدي بالنتيجة الى مصادرة نتائج البحث او منعها من النشر.

أن حرية البحث العلمي هي جزء لصيق بحرية الفكر وهي ترتبط بحرية الباحثين في المؤسسات العلمية، فالبحث العلمي عادة لا يخلو من أن يكون في بعض صوره مُتصلاً في المجتمع كالدين أو السياسة أو التقاليد العامة والمفاهيم السائدة، وإذا لم تكن هناك حرية كافية لدى الباحثين في مناقشة كل المجالات فإن البحث العلمي يُصيبه الضمور ويعتريه الهزال وينسحب أثر ذلك إلى المؤسسات التي تتبناه.(52).

العوامل الاجتماعية الطاردة:

قد تلعب العوامل الاجتماعية (واسلوب نمط العيش) دور طاردا للكفاءات العلمية حيث ان العديد من الكفاءات العلمية من التي تلقت علومها في البلاد الصناعية المتقدمة قد تجد مواتها اجتماعية في الاندماج مرة اخرى في المجتمعات التي تركتها نتيجة الى التباين الاجتماعي والسلوكي فأن حالة الاغتراب الداخلي سيكون وقعها اشد خطورة على الباحث العلمي الذي تدرب على كيفية الحرص على عامل الوقت وتقديسه في بلاد المهجرالامر الذي سيجعله يفكر في الاغتراب مرة اخرى.

العوامل الاقتصادية الطاردة:

تتنوع العوامل الاقتصادية الدافعة لهجرة الكفاءات العربية الى خارج حدود اوطانها

الجغرافية وتحديدا الى دول الرفاهية المتقدمة في اوروبا والولايات المتحدة الامريكية ونـــوجز منها:

أ. انخفاض وتدني مستوى المعيشة والدخل الفردي.

ب. قلة الانفاق على البحث العلمي متمثلة في ضعف ميزانيات البحوث العلمية المخصصــة من قبل الدولة.مما لاشك فيه ان العالم المتقدم ينفق بسخاء بالغ على المؤسسات البحثية والمراكز العلمية لان سر قوته تكمن في معارفه في ميادين العلوم المختلفة. مع ادراكــه الشديد وفق حسابات استمارية دقيقة ان العائدات الاقتصادية المتحققة هي ســتكون اعلى بكثير من حجم النفقات التي صرفت على الاستثمارات البشــرية وتنميتــها في داخل انظمتهم التعليمية. لم يعد الامر سرا على كل ذي بصيرة فقد تنبهت الى ذلــك دولا اخرى غير التي اعتدنا عليها من دول العالم المتقدم الا وهي دول اسيا[1] التي باتت تهدد مناطق استقطاب المعرفة التقليدية مثل الولايات المتحدة وكندا والدول الاوروبية. ومن خلال دراسة اعدتها موســة " ديموس" البريطانية لهيمنة اسيا في مجــالات العلــوم والتكنلوجيا والاعمال ووفقا لارقام في تقرير" العلوم والتكنلوجيا والصناعة لعام 2006 " فقد انفقت الصين مايقارب 136 مليار يورو على الابحاث والتطوير بينمــا انفقــت اليابان 130مليار يورو. كما ان عدد الباحثين في تزايد مستمر فنجـــد ان الجامعــات

---

(1) ومن عام 1988 وحتى عام 2001 زادت براءات الاختراع المسجلة بأسماء باحثين آسيويين من الصين والهند وسنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان، بنســة 859%، بينما النشاط في مجال براءات الاختراع في التكنولوجيا داخل هذه البلدان كان بسرعة اقل بحيث بلغت نسبته 116%. كمـــا أن مجـــال المواهب يشهد نموا، فعدد الباحثين في روسيا يزيد بسرعة ومزيد من الآسيويين يحصـــلون علـــى درجات الدكتوراه. وفي عام 2001 كان ما يزيد على نصف المواقع ما بعد الـــدكتوراه في مجـــال العلوم والتكنولوجيا في الولايات المتحدة يحملها باحثون ولدوا في بلدان اجنبية. ويتخرج في الهنـــد 2.5 مليون في مجال تكنولوجيا المعلومات والعلوم والهندسة سنويا، وتحتل الصين الآن المرتبة الثانية في العالم حيث يوجد 966 الف باحث لتأتي مباشرة بعد الولايات المتحدة حيث يوجد ما يزيد على 1.3 مليون باحث.

الاسيوية قد منحت مايقارب 1,2 مليون درجة بحثية اكاديمية مابين ماجستير ودكتوراه في مجالات علمية شتى بالمقارنة مع 850 الف درجة علمية بحثية في اوروبا. وتنشر في الآونة الاخيرة كتيب بعنوان " الصين: القوة العلمية العظمى المقبلة" China: The Next Science Superpower ويتضمن الكتيب اعادة صياغة الصين كشعب خلاق بنهاية العام 2020 واحتمال ان تصبح القوة العلمية الاولى عالميا في عام 2050. اذا سارت التوجهات في الصين على هذا المنوال فإنها ستنفق مايعادل معدل إجمالي الناتج المحلي الذي سينفقه الاتحاد الاوروبي على البحوث عام 2010 أي 2.2%. ويحتل الاقتصاد الكوري الجنوبي المرتبة السابعة عالميا من ناحية الميزانيات المخصصة للبحوث والتطوير بقيمة 24 مليار دولار وتأتي في المرتبة الثالثة الهند (23 مليار دولار)، فيما تحتل تايوان المرتبة الـ12 إذ يقدر إنفاقها على هذا المجال 15 مليار دولار.(53).

ج. الحواجز الإقليمية بين الدول العربية وغياب التكامل الهيكلي وتنافر برامج وخطط هذه الدول فيما بينها الامر الذي شكل عاملا مهما من عوامل الطرد للكفاءات العربية الى خارج حدود البلدان العربية حيث ان تبني سياسة مركزية تؤسس على مبدأ التكامل للقوى العربية العاملة وتبادل فوائض العمالة الماهرة والكفوءة فيما بينها سيخلق عوامل استقطاب ايجابية للكفاءات لجميع البلدان العربية وسيسهم في اعادة توزيع الخبرة المعرفية في البلدان العربية واستثمارها في بناء وتطوير وتدعيم اقتصاداتها التي لازالت تتسم بالتبعية الشبه كاملة لاقتصاديات الدول المتقدمة وتاثيراتها السياسية الخطورة.

د. انتشار البطالة المتزايدة في صفوف خريجي الجامعات والمعاهد العليا بسبب فقدان التنسيق مابين احتياجات السوق المحلية من العمالة الكفوءة الماهرة وما بين اعداد الخريجين الذي يتضاعف عاما بعد اخر مسببا ارتفاعا متزايدا في اعداد العاطلين عن العمل.

تعتبر البطالة إحدى أخطر المشكلات التي تواجه الدول العربية، حيث توجد بها أعلى معدلات البطالة في العالم. وحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول

العربية، صدر عام **2004** قدّرت نسبة البطالة في الدول العربية ما بين **15** و**20%**. وكان تقرير منظمة العمل الدولية قد ذكر في عام **2003** أن متوسط نسبة البطالة في العالم وصل إلى **6.2%** بينما بلغت النسبة في العالم العربي في العام نفسه **12,2%**. وتتزايد سنويا بمعدل **3%**. وتنبأ التقرير بأن يصل عدد العاطلين في البلاد العربية عام **2010** إلى **25** مليون عاطل مما يجعل هذه القضية من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية هو أن **60%** تقريبا من سكانها هم دون سن الخامسة والعشرين. فقد وصفت منظمة العمل العربية في تقرير نشر في شهر مارس **2005** الوضع الحالي للبطالة في الدول العربية بـ الأسوأ بين جميع مناطق العالم وأنه في طريقه لتجاوز الخطوط الحمراء. ويجب على الاقتصادات العربية ضخ نحو **70** مليار دولار ورفع معدل نموها الاقتصادي من **3%** إلى **7%** واستحداث ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل سنويا حتى تتمكن من التغلب على هذه المشكلة الخطيرة ويتم استيعاب الداخلين الجدد في سوق العمل بالإضافة إلى جزء من العاطلين (**54**).

العوامل التقنية والعلمية الطاردة:

التخلف التقني اصول البحث العلمي واستقاء المعلومات والمصادر من مواقعها المختلفة من العالم عن طريق وسائل الاتصال المعرفي الحديثة كالانترنيت والدوائر التلفزيونية المغلقة والمفتوحة. الامر الذي يجعل من سهولة استخدام وسائط التكنلوجيا الحديثة في البحث العلمي المتوفرة في المؤسسات العلمية على اختلاف مستوياتها التعليمية ابتداءا من رياض الاطفال وانتهاءا بكبريات المراكز البحثية العملاقة. وعلى الرغم من ان هذه الظاهرة بدأت تنحسر قليلا نتيجة الى غزو الانترنيت الى العديد من الدول الخليجية ومعظم البلاد العربية الا انها لازالت محكومة بسياسات رقابية صارمة من قبل الدولة نتيجة للبعد الاجتماعي والديني والعادات الموروثة ناهيك عن الهواجس الامنية.

وطبقا لأحدث تقرير أداء لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالمفوضية الأوروبية فإن استخدام الإنترنت ينتشر بسرعة في مختلف أنحاء القارة حيث يتصفح نحو **250** مليون مواطن بالاتحاد الأوروبي أو أكثر من نصف إجمالي السكان مواقع الشبكة العالمية. ومن بين

هؤلاء نحو 80% لديهم اتصال واسع النطاق بالإنترنت بارتفاع من أقل من 50% في عــام 2005. ومن خلال القاء نظرة سريعة على واقع الاستخدام للانترنيت في البلدان العربية نجد مقدار البون الشاسع في استخدام مصادر المعلومات التقنية والمعرفية لديها قياسا لباقي الدول في العالم.

الجدول (10)

حالة مستخدمي الانترنيت في العالم العربي

اسم الدولة	عدد المستخدمين التقريبي	نسبة المستخدمين لعدد السكان
مصر	6.9 ملايين	% 8.8
المغرب	4.6 مليون	% 15.1
السودان	6.9 مليون	% 8.8
السعودية	2.54 مليون	% 10.6
العراق	2.53 مليون	% 10
الجزائر	1.92 مليون	% 5.7
الامارات	1.39 مليون	% 35.1
سوريا	1.1 مليون	% 5.6
الكويت	700 الف نسمة	% 25.6
الاردن	2 مليون	% 52
لبنان	600 الف	% 15.4
اليمن	330 الف	%1
عمان	285 الف	% 10

اسم الدولة	عدد المستخدمين التقريبي	نسبة المستخدمين لعدد السكان
فلسطين	243 الف	% 7.9
قطر	219 الف	% 26.6
ليبيا	205 الف	% 3.3
البحرين	155 الف	% 20.7
الصومال	90 الف	% 0.7
موريتانيا	20 الف	% 0.5
جيبوتي	10 الاف	% 1.1

المصدر: شبكة النبأ المعلوماتية[1]– الاحد 27 نيسان/2008 – 20/ربيع الثاني/1429

العوامل الثقافية الطاردة:

كما ان الموروثات والعادات والتقاليد تلعب دورا طاردا يضاف الى جملة العوامل الطاردة الانفة الذكر. ومن خلال مراجعاتنا الى العادات والتقاليد والنمط السلوكي للمجتمع العربي بشكل عام فقد رصدنا العوامل التالية:

أ. زيادة نسبة الوعي السياسي والاجتماعي لدى شريحة الشباب في مجتمعاتنا العربية وقد تختلف نسب هذا الوعي من بلد الى اخر نتيجة الى المعطيات السياسية والثقافية في المجتمعات العربية. ونتيجة الى تقدم وسائل الاتصال المسموع والمرئي ودخول شبكات الانترنت بنسب متفاوته ادى بالنتيجة الى سرعة انتقال المؤثرات الخارجية القادمة من العالم المتقدم وتأثر اعدا كبيرة من شريحة الشباب العربي بها مما رفع عامل الرغبة في

(1) للمزيد من المعلومات حول الموضوع يرجى مراجعة شبكة النبأ للمعلوماتية (اسم على الانترنيت) اعداد: علي الطالقاني على الشبكة المكتوبة وفقا للرابط التالي: www.annabaa.org و http://www.annabaa.org/nbanews/70/005.htm

الهجرة الى تلك الدول التي تحسن انتقاء الوسائل في قنص الشباب واستدراجهم الى مجتمعاتها رغبة في تجديد دماء مجتمعاتها التي يغلب عليها طابع الشيخوخة.

ب. سيادة العادات والتقاليد في المجتمعات المتخلفة وتمركز القوة الاقتصادية والسياسية في ايدي مجموعة من ذوي المصالح مما يقلل فرص التقدم امام الكفاءات العلمية النشطة منها خصوصاً.

ج. وجود التفرقة الواضحة بين خريجي الجامعات الوطنية وخريجي الجامعات الاجنبية، مما ادى الى تشجيع الدراسة في الخارج وساعد على انتشار استخدام الكفاءات الاجنبية وبالتالي قلل من الفرص امام الكفاءات العلمية الوطنية مما شكل دافع طرد لهم الى خارج حدود الوطن.

د. نظرة المجتمع المتواضعة الى اصحاب المهن المختلفة خاصة الحرفيين والمهنيين اذ ان القيم الحضارية الموروثة والخاطئة لبعض المجتمعات المتخلفة ومن بينها المجتمع العربي لاتميل الى تقدير او احترام المهارات الفنية وبالتالي لاتوليها الاهمية او العناية اللازمة.

ه. تعدد صور التفرقة ضد الكفاءات العلمية على اساس الدين، الانتماء العائلي او الحزبي، او التفرقة ضد المتزوجين من اجنبيات.

العوامل التربوية والتعليمية الطاردة:

أ. تسييس السياسات التربوية في الجامعات العربية على حساب الكفاءة والاداء:

اننا نعيش اليوم منعرجا سياسيا وثقافيا مهما لا بد من الإقرار أن خصائص الأنظمة السياسية العربية ذات الصفة الشمولية والمحتكرة لقنوات القول والفعل والقرار قد أثرت على باقي المؤسسات الثقافية والتربوية التعليمية. وطيلة نصف القرن الأخير تعرضت مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية إلى التوظيف السياسي واستغلت كفضاء للتأطير الأيديولوجي وتم توظيف المواد التعليمية لتكريس نسق قيمي محدد لا ينتج مواطنين أحراراً. وعوض أن يكون الحقل التعليمي محايدا وموضوعيا ويتعاطى مع المعرفة دون تسييس أو أدلجة، احتكرت النخب السياسية العربية العالمية فضائيات العلم واعتبرتها أداة تحرير القيم

المرادة مما يسمح بتنشئة تربوية وثقافية لا تتخطى من يتلقفها الخطوط الحمراء. لذلك فإن جامعاتنا لم تستطع النمو والتطور إلى درجة أن هذا الواقع قد أثر سلبا على سلوك ومواقف النخب العلمية التي استسلمت لحقيقة أن المؤسسات العلمية محكومة بأغراض سياسية تتدخل حتى في نسب النجاح. والشائع اليوم بين الجامعيين العرب أن منصب عميد الكلية هو منصب سياسي وكلما فهم الجامعي النخبة وحصن نفسه بالانتماء إلى الحزب الحاكم في بلده كلما كان أقرب إلى الترقيات وإلى حرية التصرف والاستحواذ على فرص البعثات الى الخارج. إن هذا الواقع قد حرب دون رحمة ووعي المؤسسة التعليمية في البلدان العربية وجعلها معزولة وخارج التصنيفات لرداءتها وعدم أهليتها. (55).

في وضع كهذا نجد انه كيف يمكن للباحث الجاد والكفوء ان يستمر في العطاء لبلده بالوتيرة والحماس الذي كان عليه عندما تجاوز كل المصاعب في الحصول على درجته العلمية دون ان يقيم التقييم الصحيح والمناسب من قبل القائمين على السياسة التعليمية وفي المقابل نجد ان افرادا متملقين استطاعوا ان يحصلوا على معظم الحوافز التي من المفروض ان تقدم لمن يستحقها من الكادر العلمي المنتج حقيقة. وعليه فان اواصر الارتباط مابين الباحث الجد والكفوء ونظامه الاجتماعي يضعف ويتلاشى شيئا فشيئا وسينتهي به الامر الى طابور المراجعين امام بوابة احدى السفارات لتلك الدول التي تقدم الرعاية المناسبة الى الاكاديميين والباحثين.

ان تفشي مثل تلك الظواهر والممارسات الخاطئة في السياسات التعليمية بمختلف مراحلها تعكس الحالة المرضية التي تستشري في المؤسسات التعليمية العربية والتي ستنعكس نتائجها على الاداء النوعي للجامعات العربية بشكل خاص من بين جامعات الدول النامية التي يشهد لبعضها بالكفاءة العالية كمثل تلك الجامعات التي قطعت شوطا كبيرا في معدلات النمو البحثي كما ونوعا في دول عديدة من الجانب الاقصى لقارة اسيا واسيا الوسطى. حيث من المؤسف القول هنا ان التقارير العالمية والدراسات التي افرزت نتائجها عن رقي واداء الجامعات في العالم استثنى جامعات الدول العربية من القائمة وذلك مما

حصل في عام 2004 عندما تطوع معهد التعليم العالي في جامعة" شنغهاي جياو تونغ الصينية" باصدار لائحته الخاصة في تقيم وحصر افضل 500 جامعة في العالم فلم يرد ذكر اي من الجامعات العربية في هذا التقرير (56).

ب. دور الجامعات والمدارس العربية:

تمارس الجامعات العربية دورا يتناقض كثيرا مع دور الجامعات العالمية الاخرى في الدول المتقدمة او الدول التي باتت في طريقها الى مجاراتها في التقدم كدول شرق اسيا. فدور الجامعات العربية يقتصر على ممارسة وظيفة التعليم والتدريس اكثر من كونها مراكز للبحث العلمي تسهم في تطوير التقنيات المستخدمة وتدفع بعمليات التنمية الاقتصادية الى الامام. وكما هو معروف لدى كل الباحثين والدارسين في البلاد الصناعية المتقدمة ان تلك الدول تغرس روح البحث العلمي في نفوس التلاميذ في المستويات التعليمية الاولية بحيث بات البحث العلمي مادة دراسية قائمة بذاتها. كما ان مادة البحث يتلقاها الطالب منذ ان يغادر التعليم الابتدائي وينتقل الى مستويات التعليم المتوسط وهكذا حتى يغادر الطالب الى سوق العمل بعد ان ينهي سنوات تعلمه. من هنا نستشف ان ضعف روح البحث في السياسات التعليمية تجعل من تبعية بلادنا العربية امرا حتميا لما يحدث ويستخلص في البلاد المتقدمة.

العوامل السكانية الطاردة:

يلعب الدور السكاني عاملا طاردا للكفاءات العربية نتيجة الى الاختلال الحاصل في الموازنة مابين استخدام الموارد الطبيعية وحجم الزيادة السكانية في المجتمع الاقتصادي. وتبدأ النقطة الحرجة لطرد الكفاءات العلمية عندما تميل كفة الكثافة السكانية على حساب الاستخدامات المثلى للموارد الاقتصادية المستثمرة. حيث تبدأ مشاكل البطالة ومظاهر تدني الدخل بالظهور مما تشكل عبئا كبيرا على الاقتصاد المحلي الامر الذي سيجعل من التراكم المتعاظم من القوى البشرية العاطلة عن العمل الى الهجرة بحثا عن موارد الرزق.

حيث ان النمو السكاني في البلاد العربية بدأ يتضاعف بشكل كبير حيث اننا نجد ان

عدد سكان سوريا في عام 1960م كان 4,6 مليون نسمة تضاعف الى 15,7 مليون نسمة في عام 1994م اي باكثر من ثلاثة اضعاف خلال 34 عاما. فقد ادت حالة اللاتوازن بين النمو السكاني ومحدودية الاداء الاقتصادي والانتاجي خلال عقد الثمانينات والنصف الثاني من عقد التسعينات الى انخفاض متوسط الاستهلاك الفردي ب 25% بينما متوسط حصة الفرد في التكوين الراسمالي ب 70% (57).

العوامل المستقطبة للكفاءات:

كما لاحظنا من خلال تطرقنا الى عوامل الطرد التي تدفع بالكفاءات العلمية الى مغادرة اوطانها فاننا لابد ان نشير الى عوامل الاستقطاب التي منشوها العالم المتقدم والتي تعمل تلك العوامل بالتزامن مع عوامل الطرد من اجل تثبيت قرار الهجرة لدى الكفاءات العلمية الذي يمكن ان يتخذ تحت تأثيرعوامل الطرد الانفة الذكر. ومن خلال البحث في العوامل المستقطبة وجدنا ان تلك العوامل يمكن ان تتألف من قسمين رئيسيين تعملان بشكل متكامل ولايشترط حدوثهما في نفس الزمن ويمكن لاحدهما العمل بدون وجود الاخر. وتنقسم تلك العوامل الى قسمين رئيسين:

أولاً: عوامل الاستقطاب المضادة والمناقضة لعوامل الطرد:

من العنوان يفهم بان عوامل الاستقطاب المضادة هي تلك العوامل التي تناقض عوامل الطرد الانفة الذكر. وعلى ضوء ذلك نستطيع ان نلخصها في نقاط اساسية ومنها:

- الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري كفيل بتوفير الاجواء الملائمة لتطور الكفاءات العلمية من امكانياتها العلمية.
- توفر امكانيات البحث العلمي بلا حدود مع وجود اليات التنظيم الدقيقة في العمل، اي حصر عامل الهدر في زمن العمل الى ابعد مايمكن الوصول اليه.
- انفتاح المجتمعات المتقدمة على العلم والعلماء، وبالتالي يعطي هذا الانفتاح شعورا ايجابيا لدى الكفاءات العلمية بان تحقق ذاتها وطموحاتها العلمية.

ثانياً: عوامل الاستقطاب التكميلية:

اما فيما يخص العوامل التكميلية التي يمكن ايضا ان تكون فاعلة عند ذاتها وبدون وجود عوامل الاستقطاب المضادة فيمكن ان نوجزها:

- أن تزايد الحاجة في المجتمعات المتقدمة الى الكفاءات العلمية والفنية مما جعل من الضروري سن التشريعات القانونية اللازمة لتشجيع تلك الكفاءات للهجرة اليها.
- ارتفاع معدلات الاجور والمحفزات التي ترصد للكفاءات العلمية في الدول الصناعية المتقدمة مقارنة بتدني المحفزات والاجور لدى الدول النامية.
- توفر الاجواء العلمية في المجتمعات الصناعية المتقدمة والعمل على زيادة عدد الباحثين في مختلف العلوم والمرافق العلمية.
- ارتفاع مستوى المعيشة في البلاد المتقدمة عن مثيلاتها في الدول النامية ومع زيادة الطلب على الكفاءات العلمية العالية التاهيل يؤدي بالنتيجة الى زيادة فرص العمل المنتج والحياة المستقرة.

فوائد ومكتسبات الهجرة:

على الرغم من ان اتجاهات البحث تميل وبشدة الى اعتبار هجرة الكفاءات العربية تشكل ظاهرة استنزاف منقطع النظير لاهم الموارد الاقتصادية للبلدان الفاقدة للكفاءات العالية الخبرة فقد ذهب البعض بآراء عجيبة تناقض المنطق البشري في الحكم على مثل تلك المظاهر. فقد ذهب البعض بعيدا محاولا شرعنة عمليات القرصنة التي اشتد اوارها في ظل مفهوم العولمة الجديد، الى ان تلك الظاهرة، ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية من بلدان العالم النامي، هو في الواقع مكسب عام من هذه الهجرة. حيث ان العالم النامي لايملك الامكانيات في استثمار واستخدام تلك الكفاءات الاستثمار الامثل وعليه فأن استقطابها الى العالم المتقدم سيعود بالفائدة الى البشرية جمعاء ومنها الدول النامية من خلال الانجازات والاختراعات المتوقعة من تلك الكفاءات. والرد على هذه الحجة ينبع من قلب انظمة وتشريعات وسلوكيات العالم المتقدم الجديد حيث ان انجازات الكفاءات العلمية من المعرفة

محكومة بنظم براءات الاختراع والعلامات التجارية التي تمنع الدول النامية من الاستفادة الحرة منها (58).

وفي تقرير حديث صدر عن جامعة الدول العربية في تموز لعام 2007 اعترف بان هجرة الكفاءات العربية الى الدول المصنعة قد قدمت مردودا ماديا لدول العالم النامي وبالذات الدول العربية بما يعادل 14 مليار دولار سنويا عن قيمة تحويلات نقدية تقوم الشريحة المهاجرة بتحويلها الى دول الاصل مما ساهم في الحد من مظاهر الفقر. وان هذه التحويلات والوفورات تعادل 4 مرات للمساعدات المالية التي تتلقاها دول المصدر للهجرة من دول المستقبل.

الجدول (11)

حركة الهجرة الاجمالي في العالم

المادة	العدد الاجمالي من 1995م – 2005م	النسبة المئوية
العدد الاجمالي للهجرة من الدول النامية	152,800 مليون نسمة	%80
العدد الاجمالي للهجرة من غير الدول النامية	38,200 مليون نسمة	%20
العدد الاجمالي للهجرة	191 مليون نسمة	%100

ويتبين من هذه المعلومات المنشورة ان ماتمت الاشارة اليه من حجم الوفورات المالية التي تتحقق سنويا من التحويلات النقدية هي في الحقيقة مفارقة كبيرة تستحق الدهشة. وسبب دهشتنا انه لو سلمنا بالاعداد المنشورة على انها عمالات عربية فقط. فمن الطبيعي ان تكون تلك العمالة المهاجرة قد تلقت تعليما بدرجاته المتفاوتة من مستويات التعليم مع العلم ان الطلب على العمالات من الدول المستقبلة حتما ستكون مشروطة بمستويات تعليمية معينة ومع هذا فلو سلمنا جدلا ان متوسط الانفاق على كل فرد من تلك العمالات

المهاجرة في بلد المنشأ بمتوسط 1000 دولار. فهذا يعني ان الكلفة التقديرية للخسائر الاجمالية لذلك العدد من العمالة سيبلغ رقما هائلا وهو ما يعادل = (152,800,000 * 1000) = 1528,000,000,00 مليون دولار. فضلا عن حجم التكلفة المضافة لكل منهم في بلاد المهجر نتيجة مشاركاتهم الانتاجية هناك. مع العلم ان هذه التقديرات ستكون مغايرة كثيرا بعد ان نتعرف على العدد الدقيق لكمية الكفاءات العالية الماهرة العاملة في دول الاستقطاب نتيجة الى ارتفاع تكاليف اعدادها في دول المنشأ (الطاردة). وخصوصا في حال توفر القيم الحقيقية للتكلفة التاريخية للاعداد مضافا اليها خسائر تكلفة الانتاج المتوقعة.

كما يشير التقرير الى ان هجرة الكفاءات العربية تعود لدول المنشا بالفائدة العظيمة من خلال مساهمتها في نقل المعرفة لصالح الدول النامية. وقد رددنا على ذلك الادعاء في معرض شرحنا عن فوائد الهجرة. ومن خلال التقرير نستنتج المعطيات التي تشير الى الحجم الكارثي في هجرة الكفاءات العربية من العقول والادمغة العربية الكفوءة كالتالي:

- 5 الاف طبيب عربي يهاجر سنويا.
- ربع المتخرجين من الجامعات والكليات والمعاهد العربية يهاجر سنويا.
- اكثر من مليون عربي حاصلين على شهادة الدكتوراه موزعين في اوروبا، امريكا (59).

طرق واساليب الحد من ظاهرة الهجرة المعرفية:

لقد اصبح من الثوابت التي لاتحتاج الى برهان اضافي (سراهين قطعية) ان هجرة الكفاءات العالية تشكل خسارة بالغة لاقتصاديات البلدان المصدرة لتلك الكفاءات. ولكي نحاول ان نقلل من حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن تلك الهجرة او " القرصنة المنظمة " علينا ان نضع تصورا اوليا الى افضل الطرق للحد من تلك الخسائر المترتبة منها، ومن هذه الطرق والاليات نقترح التالي:

أولاً: انشاء قاعدة بيانات محاسبية دقيقة:

ليس من العدل ولا حق من الوطنية ان تغفل الامة عن تقدير خسائرها التي تستحم نتيجة لاستنزاف مواردها البشرية من خلال قنوات الهجرة وتفعيل اليات الطرد التي لايكاد يتحو منها اي بلد من بلاد العالم النامي عموما والعربي خصوصا. وليس من الانصاف ان نقف مكتوفي الايدي امام ظاهرة الاستنزاف دون ان نبدي الكثير من المقاومة والصلابة امام اليات الاستقطاب الغربية التي تتعاظم يوميا بحكم التطور التكنلوجي المتسارع وتوفر وسائط الاتصال السريعة المرئية منها والمسموعة. ولكي نساهم في ردع اليات الاستقطاب وتعطيلها علينا اولا البدء وعلى الفور بازالة اثار العوامل الطاردة التي تشكل الحاضن الاجتماعي الامثل والبيئة المناسبة لزيادة تفاعل عوامل الاستقطاب داخل مجتمعاتنا. ولكي نستعد لمثل تلك المواجهة فعلينا اولا تسليح انفسنا بالادلة والبراهين الرقمية التي نعتمد عليها في اثبات حجم خسائرنا الكبيرة ومطالبة الدول المستقطبة الايفاء بها ولو تطلب الامر الى قيام دعاوي قضائية ضد دول الاستقطاب. ولكي نتمكن من ذلك فيتطلب منا التالي:

أ. تهيئة واعداد نظام محاسبي دقيق يعنى بشؤون حساب الموارد البشرية. حيث يمكن لهذا النظام ان يزود الجهات المختصة في مواصلة جهودها الدولية في مقاضاة دول الاستقطاب ومطالبتها بالتعويضات اللازمة لتلك الخسائر التي تحدثها قوانين الهجرة لديهم والتي عدلت لاكثر من مرة لكي تتمكن من زيادة فعالية الاستقطاب.

ب. انشاء أو تطوير نظام محاسبة الموارد البشرية داخل انظمتنا الاقتصادية. حيث ان نظام المحاسبة هو نظام توفير البيانات والمعلومات وكما جاء في تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبة بأنها عملية تتكون من ثلاثة أنشطة متتالية تختص بتحديد وقياس وتسجيل وتوصيل البيانات والمعلومات الأقتصادية – المالية معبرا عنها بوحدة النقد والمتعلقة بالوحدات الأقتصادية من منظمات الأعمال (التجارية والغير التجارية) لتقديمها إلى المستخدمين المهتمين بتلك البيانات والمعلومات بغرض مساعدتهم في أتخاذ القرارات الأقتصادية الدقيقة.

اما حساب الموارد البشرية فهي بالتأكيد تختص بالعاملين داخل الوحدات الاقتصادية بمختلف مستوياتهم حيث عرفت بانها عملية تحديد قيم الموارد البشرية من حيث التكلفة النقدية وطرق تقيمها وحساب التغيرات التي تظهر عليها لاظهار القيمة الحقيقية للاصول البشرية ومن ثم تقديم تلك المعلومات الى الجهات المعنية لاستخدام تلك المخرجات البيانية لغرض الاستفادة منها في صياغة الية صنع واتخاذ القرار المناسب داخل او خارج الوحدة (المنظمة) الاقتصادية (60).

وفيما يخص موضوع البحث حول هجرة الكفاءات العربية والحد منها فأننا نرى ان تلعب محاسبة الموارد البشرية دورا مهما في تقديم البيانات والتقديرات اللازمة لحساب التكلفة التاريخية للاصول البشرية والتي تهدف تلك الطريقة الى معرفة قيمة الاصل البشري فضلا عن حساب تكلفة الاحلال عن طريق تقيم العنصر البشري بقيمة الاحلال لعنصر بشري اخر والتي يمكن ان تعرف بالتكلفة الاحلالية للعناصر الكفوءة المهاجرة من بلد المنشأ (61).

من خلال هذه المعطيات نخلص الى النتائج التالية:

1. استخدام المحاسبة للموارد البشرية في تحديد وتقييم قيمة الاصول البشرية للكفاءات العربية المهاجرة من لحظة دخولها السلك التعليمي وحتى لحظة قرار هجرتها.
2. حساب وتقدير الكلف التاريخية والكلف الانتاجية المتوقعة للكفاءات البشرية المهاجرة في بلاد المهجر (كلفة الانتاجية الحدية الخاصة).
3. حساب وتقدير كلف الوفرة فيما يختص بالدراسات والتقيمات التي ستجرى من اجل المفاضلة مابين مقدار الكلف المختلفة فيما لو ارادت الدول الطاردة للكفاءات في تحديد اي نهج يمكن ان تستخدمه مستقبلا فيما يخص بالخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات وكيفية التقليص من حجمها سواءا عن طريق سياسة الاحلال او سياسة الاستقطاب للكفاءات العربية المهاجرة. الامر الذي يجعل من محاسبة الموارد البشرية القناة المعلوماتية الاهم لغرض المساعدة في اتخاذ القرار المناسب سواءا في سياسة اعادة احلال الكفاءات (التعويض عن المهاجرين منهم) عن طريق حساب كمية التعويضات اللازمة من الدول

المستقطبة بالوسائل القانونية واستحصالها من خلال قنوات التفاعل الدولية. على الرغم من هذا الامر قيد البحث والجدال مابين الدول النامية والدول المتقدمة و لم يبت به لحد الان.

ومن خلال تصورا اوليا لصياغة ناجعة للحد من هجرة الكفاءات العربيـــة الى دول العالم المتقدم عن طريق انشاء قاعدة بيانات محاسبية تبين حركة وتطور الموارد البشـــرية في القطاع التعليمي اقترح بتطوير محاسبة الموارد البشرية في القطاع التعليمي يهدف الى حصر النفقات واعادة استثمار الايرادات في قطاع التعليم بمختلف مستوياته لصالح صندوق التعليم الوطني. ذلك الصندوق الذي يعتبر المعين الاساســـي لبيـــان ومتابعـــة وتطـــور حركـــة الاستثمارات في الموارد البشرية في حقل التعليم، مما يتيح الفرصة الى جمع البيانت اللازمـــة حول نمو وتطور قطاع التعليم من جهة والى حساب التكلف الحقيقية لكل فرد متعلم علـــى طول مدة دراسته مبتعدين عن طرق التقييم والتقديرات. فضلا عن ان البيانات المستخرجة من محاسبة الموارد البشرية تستخدم كمدخلات اساسية لبيان درجة التقدم والتطور الحاصل في العملية التربوية والتعليمية ناهيك عن الخدمات البانية والمعلوماتية التي ستســـتفيد منـــها قطاعات اخرى داخل المجتمع.

فقد اجريت العديد من الدراسات حول طرق تقيم كلف الكفاءات العربية المهاجرة ومنه دراسة بعنوان " اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق — كفايات وطاقـــات كبيرة يحتاجها الوطن لاعادة الاعمار اعدها الاستاذ الدكتور وليد ناجي الحيـــالي " وقـــد استخدم الباحث في طرق حساب التكاليف المادية والاجتماعية الضائعة من هجرة العقـــول بالاعتماد على الارقام القياسية الصادرة عن منظمو الاينسكوا للاعوام **1970**م — **1975**م. واستنادا للمصدر فقد تبنت الدراسة لستخدام مقياس الوسيط المتحـــرك لحســـاب كلفـــة الطالب في مستويات الدراسة المختلفة (**62**).

اذن نستدل ايضا من ان الدراسة قد استخدمت معايير تقديرية، بينما نحن بحاجـــة ماسة الى تقيمات دقيقة ولايتم الحصول على تلك التقيمات الدقيقة دون وجـــود بيانـــات

(مخرجات معلوماتية). ويمكن الوصول الى تلك البيانات من خلال تفعيل واستخدام محاسبة الموارد البشرية. وللغرض ذاته ومن خلال تصوري الاولي للظاهرة احدد التالي:

أ. استحداث اساليب حساب الموارد البشرية في ضبط تدفقات الانفاق التعليمي المصروفة على الطالب منذ دخوله السلك التعليمي ولغاية خروجه من هذا النطاق. بعبارة اخرى تنظيم بطاقة التعليم لكل طالب يدخل السلك التعليمي واعتبارة مدينا لحساب صندوق التعليم طوال مدة وجوده في قطاع التعليم.

ب. ترحيل رصيد الطالب الى السنة التالية واعتباره مدينا برصيده القديم مضافا اليه المصروفات المستحقة للعام الدراسي التالي.

ج. يبدأ الطالب باعادة المصروفات الى الصندوق التعليمي في اللحظة التي يترك بها السلك التعليمي مشروطا بدخوله الى سوق العمل حيث يتحول الى عنصرا انتاجيا من عناصر الانتاج البشري في النظام الاقتصادي للدولة وبالتالي تبدأ عملية محاسبية جديدة في اطفاء الديون المستحقة عليه عن طريق استقطاع نسبة تتناسب مع قوته الدخلية من سوق العمل بحيث لاتحمله اعباءا ثقيلة تكون دافعا للتهرب منها بالوسائل والطرق المبتكرة كما هي عادة البشر.

د. ان تلك الطريقة المحاسبية ستساعد في تقديم البيانات الدقيقة عن المصروفات التي تحملها المجتمع في اعداد الكوادر المتعلمة في داخل المجتمع وبالتالي ستكون عمليات حساب التكاليف التاريخية في اعداد الكفاءات العلمية محسوبة بالطريقة الاكثر قربا من الواقع تجنبا لطرق الحسابات التقديرية الاخرى.

ه. ان طريقة حساب الصندوق التعليمي قد تكون ايضا مفيدة في اعداد البيانات اللازمة لمراكز الابحاث التي تهتم بدراسة وتطوير الواقع التعليمي في البلاد. الامر الذي سيساعد في تشخيص العلل ووضع الحلول اللازمة لتصحيح المسارات المعوجة في العملية التنموية.

و. ستساعد تلك الطريقة على بيان مدى وفاعلية ترشيد الانفاقات بشكل عام في مرافق

الدولة وقطاعاتها الانتاجية.

ز. ان عملية حساب الصندوق التعليمي تكون مؤشرا لحساب مشاركة المجتمع في بناء واعداد المتعلمين وذوي الكفاءات العلمية حيث ان تلك الطريقة تجعل من مطالبة الدول لاستحصال حقوقها من هجرة الكفاءات قوة شرعية توضح فيه بالبيانات الرقمية مدى حجم الجريمة التي تمارس ضد الانسانية عن طريق سرقة جهود المجتمعات البشرية التي تحملت اعباء تكلفة الاعداد.

ح. ولايفوتنا ان نذكر في هذا الصدد ان استخدام طرق محاسبة الموارد البشرية في اثبات التكلفة التاريخية او المجتمعية لاعداد الكوادر العلمية يتطلب تقنيات وجود الكوادر المدربة على استخدام اجهزة الحاسوب والبرامج المحاسبية التي تدخل في تلك الاجهزة فضلا عن وجود اندماج تقني احلالي للنظام المحاسبي القديم مما يتيح للقائمين على دراسة وتحليل وتقدير المخرجات (المعلومات) الى استخدام تلك البيانات بالشكل والطريقة المناسبة في تقييم حركة التطور الانتاجي في حقل التعليم. كما وان تلك التقنية والنظم اصبحت من السهولة بمكان استخدامها ودمجها في النظام الاجتماعي والاقتصادي للدولة حيث يوجد العديد من الدول العربية قد قطعت شوطا طيبا في استخدام النظم الحاسوبية في استقاء المعلومات ومثال ذلك الاستخدامات المتزايدة لاجهزة الحاسوب في كل من مصر ودول الخليج العربي.

ثانياً: اعادة تقييم العوامل الطاردة للكفاءات ومحاولة الحد منها:

تلعب عوامل الطرد كما بينا في هذا البحث الدور الكبير في تحفيز الكفاءات العربية الى مغادرة مواطنها الاصلية الى الدول التي تنتفي فيها تلك العوامل بل وتزيد من عوامل الثبات والاستقرار بالوسائل والطرق المختلفة وخصوصا تلك المتعلقة في الجوانب الانسانية والحياتية التي تتعلق بالامن والحرية. مع الاخذ بنظر الاعتبار الى جملة من العوامل الاضافية الاخرى التي تساعد في التقليل من حجم الخسائر المترتبة من الهجرات السابقة للكفاءات ونورد منها:

2. تقوية الاواصر بين الكفاءات المهاجرة واوطانها باشكال مختلفة من خلال اعداد نشرات دورية متنوعة والقيام بالتسهيلات اللازمة لزيارة بلد المنشأ والاقامة فيه وتقديم الدعم لفعاليات بلد المنشأ في مواطن المهجر.

2. انشاء برامج الغاية منها الاستفادة من خبرات الكفاءة المهاجرة عن طريق الاستشارات التي يمكن ان يقدمها هؤلاء في ظل الحلول المقترحة لمشكلة تنموية يعاني منها بلد المنشأ. او عن طريق اعتماد برنامج الاستاذ الزائر في الجامعات ومراكز البحوث لدول المنشأ، او من خلال دعم التنظيمات التي تشكلها الكفاءات في بلاد المهجر لتكوين قاعدة اساسية لعلاقات مؤسسية ذات اتجاهين تقوم بين المهاجرين واوطانهم الاصلية ولدينا في هذا الصدد مثالين الاول " رابطة الاساتذة الامريكيين من اصل مصري للذي انشئ عام 1963م. والثاني هو اتحاد خريجي الجامعات الامريكية من اصل عربي الذي تأسس عام 1967م"(63).

كما نشير الى تجربة ألاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك لما تقدمه من امكانات رائعة للقيام باعادة وتأهيل الكفاءات العلمية من حملة الشهادات الجامعية الاولية من المهاجرين العرب وكذلك حملة شهادات الدراسات العليا واستقطابهم الى عالم البحث الاكاديمي المنظم وفق معايير علمية متقدمة، وهي تعتبر بمثابة اعادة استثمار في اصول بشرية مجمدة وتحويلها الى اصول بشرية الناجحة فاعلة لصالح الوطن الام على الرغم من حداثة نشأتها المسجلة لعام 2005م. الامر الذي يجعلها من ضمن المؤسسات العاملة الى تقليل الخسائر المترتبة من هجرة الكفاءات العربية على بلد المنشأ. واعطاء حافزا جديدا للتواصل مع بلد المنشأ عن طريق تاهيل تلك الكفاءات لتواصل طريقها في اسهامات خلاقة لصالح دول المنشا عن طريق المشاركة في ممارسة الدور المنوط بها في النقل العكسي للعلوم والتكنلوجيا ووسائل التطور العلمي الى صالح بلد المنشا وتخريج كفاءات جديدة تضاف الى الكفاءات العاملة في بلد المنشأ.

3. اعادة النظر في جملة قوانين الهجرة وجعلها تتناغم وعوامل الاستقطاب الى جهة دول

المنشأ.

4. تبني سياسات تكاملية بين الدول العربية تهدف الى التبادل المعرفي وسد النقص عن طريق اعادة توزيع القوى العاملة فيما بينها.

5. تعاون المنظمات الدولية والاقليمية مثل منظمة اليونسكو في اقامة مشاريع ومراكز اكاديمية وبحثية تسند اداراتها الى الكفاءات المهاجرة وقيامها بالاشراف على مشاريع الدراسات العليا بالاشراف المباشر على الاطروحات او من خلال مشاركتها في لجان التحكيم والمناقشة.

الفصل الثالث

التعليم في العراق ومشاكله

المبحث الاول

واقع التعليم في العراق وهو بنظرنا يتطابق بجزئية كبيرة على الواقع في البلاد العربية

مبحث خاص نتطرق اليه كمثال ينطبق على التعليم في العراق ومشاكله.

المقدمة:

يتمحور هذا الفصل بمبحثه حول تسليط الضوء على واقع التعليم في العراق في مراحل التعليم المختلفة محاولين الوقوف على اسباب التردي والانحدار النوعي للتعليم العراقي ومعرجين على دراسة تحليلية لطبيعة التعليم الحالي وما لحقه من اضرار نتيجة حركة النزوح اللاطبيعية التي حصلت في العراق في فترات الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة الامريكية عليه ابان حقبة التسعينات من القرن العشرين وصولا الى احتلاله في الربع الاول من القرن الواحد والعشرين وما تبع ذلك من مشاكل وظواهر كانت تعتبر من المظاهر الشاذه والنادرة مقارنة مع منتصف السبعينات وبدايات الثمانينات من القرن العشرين المنصرم من حيث هجرة العقول والكفاءات العراقية الى الخارج. ولكن من المؤسف القول ان تلك الظواهر الشاذة والنادرة اجتاحت فكر قاعدة عريضة من ابناء العراق الامر الذي جعل من فكرة الهجرة ومغادرة الوطن امرا حتميا يراود الكثيرين من المتعلمين وانصافهم. وقد اليت ان القي الضوء على طبيعة السياسة التعليمية في العراق التي تعد بكونها الحاضنة الاولى لانتاج الكفاءات البشرية التي تلقفتها العديد من الدول والاستفادة من امكانات تلك الكفاءات في تدعيم المعرفة والبحث العلمي لديها.

لمحة موجزة حول تاريخ التعليم في العراق:

تعد بلاد الرافدين من اقدم البلدان التي انتهجت مشروع العلم والتعليم في بناء وتاسيس حضارتها العريقة التي مالبثت ان انتشرت وتوسعت معارفها وعلومها ارجاء المعمورة متاثرة بما توصل اليه العراقيون القدماء سواءا في عهود السومريين او الاكديين او

البابليين وصولا الى عصر انتشار وانبثاق الدعوة الاسلامية في بلاد مابين النهرين. ومن ابلغ الروايات التاريخية على اهمية العراق في حماية ودعم الشعوب والفتوحات الاسلامية الــتي جرت في زمن الخلفاء الراشدين هي تلك التسمية التي اطلقها الخليفة الراشد الثاني "عمر بن الخطاب ـــ رضي الله عنه ـــ" التي تشير الى اهمية العراق في تـــوطين ودعـــم الانجـــازات والفتوحات اللاسلامية حيث اطلق الخليفة الراشد عليه بمسمى بالغ الوصـــف " جمجمـــة العرب " لما لهذا البلد العزيز من باع ومساهمات طويلة وكبيرة في توطين العلوم واحتـــذائها فكان حقا مهدا للحضارات المتعاقبة والتي نشات ما بين نهريه اولى المجتمعات العلـــم واولى درجات الرقي نحو العلم والاختراع من اجل تحسين وتطوير العقل البشري والاستفادة من مخزونات الارض والكون وتسخيرها في خدمة البشرية. فقد نظمت فيـــه اولى التجمعـــات المدنية التي قادت الانسانية الى ماهي عليه الان من رقي معرفي. فقبل الاف الســـنين عـــاش انسان بلاد مابين النهرين ووضع الحجر الاساس لاولى الحضارات الانسانية وعلم البشـــرية كنها الكتابة وصاغ من الخط المسماري اولى الحروف. وقد عني العراقيون منذ ان اخترعو الكتابة بتعليم ابنائهم وادخالهم الى المدارس. وكانوا يطلقون على المدرســـة اســـم "بيـــت الالواح" وقد تركت لنا الرقم الطينية الشيء الكثير عن المناهج الدراسية المتطورة والمذكرات اليومية ومنها مذكرات تلميذ سومري يرقى زمنها الى حوالي الفي سنة قبل الميلاد.

ومن هذه المذكرات فقد فهمنا كيف كانت اسس التربية والتعليم الصـــحيحة الـــتي سار عليها سكان بلاد الرافدين القدامى. ونظل في تلك الحقبة من التاريخ القديم حتى نذكر شيئا عن رعاية القانون للطفل رعاية فائقة. ومن غير شك اننا عندما نـــذكر القـــانون في العراق القديم يومض في الذهن اسم الملك البابلي الشهير "حمـــورابي" الـــذي حكـــم في السنوات **1792–1750** قبل الميلاد وقانونه الشهير الذي اصطلح على تسميته ب" شـــريعة حمورابي ".

وفي الماضي القريب فقد حرص العراقيون على تعليم ابنائهم على الرغم من ظـــروف الاحتلال الصعبة التي مرت على هذا البلد ونقصد بذلك الاحتلال الفارســـي والعثمـــاني.

وعلى الرغم من بساطة التعليم آنذاك نرى حرص العراقين على تعليم ابنائهم مـن خـلال ارسالهم الى " الملا " او "الكتاتيب" ليعلمهم حفظ القرآن الكريم والقراءة والكتابـة. وقـد جاهد الاباء جهادا مستميتا لفتح المدارس لأولادهم وبناتهم كي يحصلوا على فرص اوفر من التعليم والثقافة فسمحوا الى فتح المدارس في انحاء العراق ففي العاصمة بغداد فتحت علـى سبيل المثال مدرسة "الحميدية" وفي الموصل مدرسـة "المباسية" وفي البصـرة مدرسـة "العشارى" وفي النجف الأشرف مدرسة "المعتمد" وهكذا.

وعند اندلاع ثورة السابع عشر من تموز في عام 1968م فقد تم اصدار بعضـا مـن القوانين التي عمدت على تاسيس وتدعيم التعليم وفرصه في العراق فأصـدرت القيـادات الحاكمة انذاك قانونين مهمين جدا ولازمين لاحداث مثل تلك النقلة هما:

- القرار رقم (102) لسنة 1974م ــ وهو الخاص بمجانية التعليـم في كافـة المراحـل الدراسية.
- القانون رقم (118) لسنة 1974م ــ وهو القانون الخاص بالتعليم الالزامي حتى المرحلة المتوسطة.

ولتنفيذ خطة التعليم الشامل تلك فقد افتتحـت المـدارس في القصبـات النائيـة والتجمعات السكانية الصغيرة وان لم تكن في اغلبها بعد ان وفرت لها كـل مسـتلزمات النجاح. ورافق ثورة التعليم هذه منجز كبير اخر سعى الى القضاء على الامية. وقد نجـح العراق في هذا نجاحا باهرا شهد عليه الكثير من المنظمات العربية والدوليـة المعنيـة هـذا الشأن. (64).

كما تميز العراق بتاريخ ثقافي عريق امتد عبر قرون من الزمن ونجد جذوره في الحقبة التي تصدر بها العلماء العرب في العالم وفي موضوعات متعددة مثل الرياضيـات والطـب والفلك والهندسة والجبر ويستطيع العراق ان يفاخر بامتلاكه اقدم الجامعات في العالم مثـل المدرسة المستنصرية التي تم تاسيسها في عام 1280 وفي زمن العباسيين.

يعود تاريخ التعليم العالي في العراق في العصر الحديث الى بداية القرن الحـالي فقـد

تاسست كلية الحقوق 1908م ودار المعلمون العالية 1923 م وكلية الطب 1927م والصيدلة 1936م وغيرها. وبصدور قانون جامعة بغداد في عام 1956م توحدت الكليات في ادارة واحدة واصبحت في عام 1958م جامعة بغداد حقيقة واقعة ثم ارتفع عدد الجامعات في العراق لتصل عام 1968م الى 6 جامعات وهي بغداد ، المستنصرية ، البصرة ، الموصل ، السليمانية ، التكنولوجية.

اما في الوقت الحاضر وللعام الدراسي 2006 / 2007 فقد وصل عدد الجامعات في العراق الى (25) جامعة حكومية و(18) جامعة خاصة.

الوصف الهيكلي لنظام التعليم في العراق:

ينص الدستور العراقي المؤقت لعام 1970م أن الدولة تضمن حق التعليم المجاني في جميع المستويات – الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي – لجميع المواطنين. والتعليم الابتدائي إلزامي ومحو الأمية الشامل هدف أساسي وتعتبر الحكومة مسؤولة عن وضع السياسات التعليمية والإشراف عليها وكذلك تمويل التعليم وتطوير وتنفيذ البرامج التعليمية. وقد أشارت العديد من التقارير التي صدرت عن الامم المتحدة إلى أن نظام التعليم في العراق كان يعد من أفضل نظم التعليم في العالم العربي قبل حرب الخليج الأولى في عام 1991م وقبل الحصار الذي فرض على العراق بعد الحرب وذلك وفقا لتقارير أصدرتها الأمم المتحدة.

تمتد الدورة التعليمية الرسمية في العراق إلى 12 سنة منها 6 سنوات إلزامية لمرحلة التعليم الابتدائي الذي يبدأ من عمر ست سنوات يتبعها 3 سنوات للمرحلة المتوسطة ثم 3 سنوات لمرحلة التعليم الثانوي الذي ينقسم إلى ثانوي عام علمي أو أدبي وثانوي مهني صناعي أو زراعي أو تجاري. وهناك أيضًا معهد المعلمين ومدة الدراسة فيه 5 سنوات بعد التعليم المتوسط.

يفصل نظام التعليم العراقي مابين الجنسين حتى الدرجة السابعة منه. يمكن للطلاب الذين ينهون المرحلة الثانوية ويحصلون على مؤهلات الحد الأدنى للمتابعة أن ينضموا

مباشرة إلى الجامعات أو المعاهد الفنية التي تمتد الدراسة فيها لمدة أربع سنوات كحد أدنى.
ويستطيع طلاب معهد المعلمين وكذلك طلاب الثانوي المهني بأنواعه الذين يحصلون على درجات ممتازة في الامتحانات النهائية أن يلتحقوا بالكليات والجامعات لمتابعة تعليمهم العالي.

الدراسة الجامعية في العراق تتوج بالحصول على اجازة البكالوريوس وتستغرق الدراسة الجامعية كحد ادنى 4 سنوات ماعدا في الطب البيطري والصيدلة وطب الأسنان فهي تحتاج إلى 5 سنوات أما الطب البشري فيحتاج إلى 6 سنوات. ودرجة الماجستير تتطلب من 2 إلى 3 سنوات من الدراسة وتحتاج درجة الدكتوراه من 3 سنوات إلى 8 سنوات.

أما المعاهد الفنية فتمنح درجة الدبلوم العالي من خلال ما تقدمه من دورات قصيرة المدى.

يتم قبول الطلبة في الجامعات العراقية على أساس شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها.
وهناك طلب كبير على كليات الطب والهندسة والعلوم أما كليات الدراسات الإنسانية فليس لها اعتبار كبير " اجتماعيا بسبب تخلف وضيق النظرة تجاه علوم معينة بذاتها وكنتيجة للموروث الخاطئ والمغلوط".

وتحتوي كل الجامعات على كليات تربية لتخريج المعلمين وخصوصًا للمدارس الثانوية.

ولغات التدريس المنتشرة في الجامعات العراقية قاطبة هي اللغتين العربية والانكليزية مع الاخذ بنظر الاعتبار الى وضع الجامعات العراقية الواقعة في الشمال العراقي فقد تستخدم فيه اللغة الكردية كاساس للمحاكاة والشرح والتعلم وفي بعض الأحيان يستدعى البعض من أساتذة جامعة بغداد او الموصل للتدريس في جامعات الشمال.

تبدأ السنة الأكاديمية في شهر أكتوبر من كل عام وتمتد إلى ثلاثين أسبوعًا وتقوم الدولة بتمويل الجامعات باستثناء الكليات الخاصة ومع ذلك ونتيجة الظروف الصعبة التي

سادت خلال السنين الماضيتين في الوسط والجنوب يطلب من الملتحقين الجدد دفع ما قيمته 12 دولارًا أمريكيًا كرسوم تسجيل.

أهم جامعات البلاد هي جامعة التكنولوجيا (بغداد)، جامعة المستنصرية، جامعة بابل، جامعة الكوفة، جامعة البصرة، جامعة الموصل، وجامعة ذي قار، وفي محافظات الشمال هناك جامعة صلاح الدين، وجامعة دهوك، وجامعة السليمانية.

وصف لحالة التعليم في العراق:

لقد تارجح الوضع التعليمي في العراق مابين المستويات التعليمية المختلفة وفقا لحالة البلاد الامنية والاقتصادية ووفقا لما استجدت على البلاد من وقائع وتطورات سياسية وامنية وعسكرية القت بظلالها على الواقع التعليمي في العراق وكما هو معروفا للمهتمين بشؤون العراق وتطوراته اوضاعه وتقلباته السياسية عن اثار الحروب الاجمالية التي خاضها العراق وما الت اليه الاوضاع السياسية في العراق من تمالك وتصدع وتفكك في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية التي انجز العديد منها بشكل ايجابي وفاعل خلال مرحلة السبعينات وبدايات الثمانينات من القرن المنصرم الا انه سرعان ما تداعت كل تلك الانجازات التنمية في ميدان التربية والتعليم وبدأ الصدأ يدب في هياكلها الاساسية الامر الذي جعل من سقوطها وانحدارها نحو الهاوية امرا مؤكدا.

وحتميا ان لم يتدارك القائمون على شان العراق من ساسة واقتصاديين واساتذة جامعات وخبراء في التخطيط حجم الكارثة والخطر الذي يقدم عليه العراق والعمل بروح الفريق الواحد والمنسجم" بعيدا عن روح التفرقة والطائفية البغيضة "على ابطاء سرعة انزلاق العراق نحو عهد ظلامي جديد يكون اقسى من تلك العهود الظلامية التي خلفتها الهجمات المغولية على العراق في الغابر من الايام.

في وصفنا لواقع حالة التعليم في العراق اثرنا على جمع المعلومات والبيانات من الدراسات المختلفة التي اجريت في العديد من المؤسسات والوزارات التعليمية المختلفة في مختلف مراكز البحث والاستقصاء المنشرة بشكل ليس بالكبير في البلدان العربية فضلا عن

البيانات والاحصاءات التي اجرتها وزارة التربية والتعليم العراقية في الاعوام التي اعقبت سقوط النظام في العراق واحتلال العراق بالكامل من قبل القوات الامريكية في ربيع عام 2003م.

وبناءا على ما سبق فقد اثرنا البحث في جميع المستويات التعليمية بدءا برياض الاطفال وانتهاءا بالمستويات العليا من التعليم العالي في العراق. وفيما يلي وصفا مفصلا لواقع التعليم في العراق للفترات ماقبل وما بعد الغزو الامريكي للبلاد وفقا لما توافر لدينا من معطيات بيانية واحصائية.

رياض الاطفال:

تقوم رياض الأطفال أو مرحلة ما قبل المدرسة بخدمة الأطفال من عمر 4 إلى 5 أعوام. وقد التحق ما مجموعه 68377 طفلاً بهذه المرحلة عام 2001 ـــ 2002م (بعدد متساو من الأطفال الذكور والإناث) بانخفاض 76006 أطفال عن عام 1991 ـــ 1992م. إن نسبة الالتحاق الإجمالية (مجموع الملتحقين مقارنة بمجموع إعداد الأطفال من عمر 4 إلى 5 إعوام) تأرجحت حول 7% خلال هذه الفترة، كما انخفض عدد رياض الأطفال من 580 إلى 566 روضة. (65).

في عام 2000 م أفاد العراق بمعدل إجمالي للإلتحاق في التعليم ما قبل الابتدائي بلغ 5.7 %. وتدعى هذه المرحلة في العراق رياض الأطفال، ويدخلها الأطفال البالغة أعمارهم 4 -5 سنوات ، هذا ويتم حساب المعدل الإجمالي للإلتحاق بتقسيم المجموع الكلي لإلتحاق الطلبة بغض النظر عن العمر على عدد الأطفال في الفئة العمرية المعيارية لمستوى التعليم، وكان مؤشر المساواة بين الجنسين 1.00[1].

---

(1) يحسب مؤشر المساواة بين الجنسين بتقسيم قيمة الإناث على قيمة الذكور في المؤشر فإذا كان مؤشر المساواة بين الجنسين أقل من 1.00 فذلك يعني تحيزاً ضد الإناث وإن كان أكبر من 1.00 فمعناه تحيز ضد الذكور.

وقد بلغ المعدل الاجمالي للإلتحاق بالتعليم ما قبل الإبتدائي في الدول العربية عام **2000** الى **15.8%** اما متوسط مؤشر المساواة فقد بلغ **0.99**. "للمزيد انظر التقرير التحليلي "[1].

ووفقا الى معطيات التقرير التحليلي للاحصاء التربوي العراقي الذي انجز للعام الدراسي **2003** م / **2004** م وبالتعاون مع منظمة اليونيسف فقد ذكر التقرير انه يوجد في العراق**627** روضة أطفال يقع **94 %** منها في الخطر وقد تعرض **60 %** من هذه المباني التي تعرضت لضرر من الفئة (أ)[2].

وفي المباني التي تحتضن رياض الأطفال فان حوالي نصف دورات الصرف الصحي للطلبة والمعلمين إما مسدوداً أو لا يعمل عند إجراء الإحصاء. لكن يجدر بالذكر بأن أعمال الإصلاح شملت **34 %** من المباني آنذاك. **(66)**.

---

(1) تقرير الاحصاء التربوي التحليلي – الجزء الثاني، صدر عن وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية ويتضمن تحليلا شاملا للبيانات والاحصاءات المنجزة للعام الدراسي **2003** / **2004**م والتي تم نشرها في التقرير الاول – الجزء الاول والصادرة عن نفس الجهة.

(2) وهي فئة تشمل المباني التي تعرضت لضرر سطحي ويشمل تحطيم الأبواب والنوافذ، وقطع توصيلات الكهرباء والماء، علماً بأن المباني التي تعرضت لهذه الفئة من الضرر قابلة للإصلاح. كما توجد درجات اخرى من الضرر كالفئة ب التي تصل نسبة ضرر السقوف الى **30%** مع وجود اضرار مختلفة في الابواب والجدران والشبابيك كما ويمكن ترميمها والفئة ت التي تكون فيها نسبة ضرر السقوف فوق **30%** مع وجود اضرارا تلحق بالمرافق الاخرى مع امكانية ترميمها واما الفئة ث فهي الفئة التي لايمكن ترميم الاضرار فيها نتيجة لهدم سقوفها بالكامل بفعل القصف الصاروخي سواءا اكان امريكيا ام محليا. وللمزيد (انظر التقرير الاحصائي التربوي في العراق للعام **2003**م / **2004**م – الجزء الاول).

الجدول (12)

التوزيع الديمغرافي لرياض الاطفال في العراق مع بيان الاضرار[1]

المحافظة	أعداد رياض الأطفال	التوزيع الديموغرافي		نوعية الإضرار في البنايات نتيجة الأعمال العسكرية / التخريب				
		حضر	ريف	غير متضررا	فئة الضرر أ	فئة الضرر ب	فئة الضرر ت	فئة الضرر ث
نينوى	47	46	1	7	32	0	8	0
صلاح الدين	31	25	6	9	18	1	3	0
التأميم	29	29	0	2	23	0	4	0
ديالى	26	23	3	2	19	2	2	1
بغداد/ الرصافة 1	31	31	0	10	16	2	2	1
بغداد /الرصافة 2	36	35	1	10	21	2	3	0
بغداد / الكرخ 1	45	45	0	1	37	4	3	0
بغداد / الكرخ 2	29	29	0	3	22	0	3	1

(1) المصدر: الاحصاء التربوي في العراق، الجزء الاول، وزارة التربية والتعليم جمهورية العراق في شباط من عام 2005م.

المحافظة	أعداد رياض الأطفال	التوزيع الديموغرافي		نوعية الإضرار في البنايات نتيجة الأعمال العسكرية / التخريب				
		حضر	ريف	غير متضررا	فئة الضرر أ	فئة الضرر ب	فئة الضرر ت	فئة الضرر ث
الانبار	24	20	4	7	12	1	3	1
بابل	38	31	7	7	18	6	7	0
كربلاء	18	17	1	0	13	0	5	1
النجف	34	33	1	0	13	12	9	0
القادسية	31	29	2	5	21	0	5	0
المثنى	12	12	0	1	5	3	3	0
واسط	25	25	0	0	22	0	2	1
ذي قار	28	26	2	0	17	1	9	1
ميسان	13	13	0	0	5	2	5	1
البصرة	54	50	4	15	23	7	8	1
دهوك	13	11	2	0	8	3	2	0
اربيل	35	32	3	0	16	13	5	1
السليمانية	28	26	2	0	10	13	5	0
المجموع	627	588	39	79	371	72	96	9

وفيما يتعلق بحالة الالتحاق برياض الاطفال فقد بلغت نسبة الالتحاق برياض الاطفال وفقا لتقديرات الاحصاء التربوي العراقي للعام 2003م – 2004م وصل الى 90.966 طفلا وكانت نسب الالتحاق قد وصلت الى 90% في الحضر ولكن عندما نحاول دراسة واقع هذا العدد والاطلاع على المعدل الاجمالي للالتحاق والمعدل الصافي مقارنة

باعداد السكان من الذين تقع اعمارهم في سن رياض الاطفال نجد ان هذه النسبة هي في الواقع نسبة متدنية.كما تبين لنا تلك الحقيقة من الجداول التالية:

الجدول (13)

نسب الالتحاق برياض الاطفال في العراق(1)

المحافظة	المعدل الاجمالي للالتحاق	المعدل الصافي للالتحاق	اجمالي المعلمين	اجمالي الطلبة	نسبة الطلبة للمعلم
نينوى	0.048	0.045	285	7.603	27
صلاح الدين	0.042	0.036	332	3.012	9
التاميم	0.062	0.058	149	3.275	22
ديالى	0.033	0.028	261	2.991	11
بغداد	0.062	0.059	729	11507	16
الانبار	0.041	0.038	228	3.467	15
بابل	0.037	0.035	280	3 557	13
كربلاء	0.051	0.046	162	3.469	15
النجف	0.061	0.056	192	3.646	19
القادسية	0.057	0.057	277	3.315	12
المثنى	0.036	0.030	57	1.287	23
واسط	0.035	0.031	176	2.153	12
ذي قار	0.032	0.027	269	2.971	11
ميسان	0.023	0.020	88	1.093	12

(1) المصدر: الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسيف للعام 2003م – 2004م، الجزء الاول، الصادر عن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عام 2005م.

المحافظة	المعدل الاجمالي للالتحاق	المعدل الصافي للالتحاق	اجمالي المعلمين	اجمالي الطلبة	نسبة الطلبة للمعلم
البصرة	0.065	0.056	393	7.025	18
دهوك	0.087	0.085	154	2.495	16
اربيل	0.112	0.105	500	9.445	19
السليمانية	0.065	0.061	604	6.818	11
المجموع			5.856	90.966	16

من الجليّ أن نسب الطلبة إلى المعلمين على المستوى الوطني، وكذلك في مناطق الحضر والريف قليلة اذا كان الهدف هو تحقيق على نحو معقول تعليما ذو جودة رفيعة في التعليم المبكر، ويلاحظ ايضا بوجود بون واسع واختلاف كبير فيما يتعلق بنسب اعداد الطلبة لكل معلم والمتراوحة من 1:27 في نينوى، وحتى 1:9 في محافظة صلاح الدين.

ومن الواضح أن المعدل الإجمالي للإلتحاق، والمعدل الصافي للإلتحاق متدنيان جداً على المستوى الوطني خصوصاً في الأرياف، ففي محافظة أربيل يتعدى المعدل الإجمالي للإلتحاق أو المعدل الصافي للإلتحاق نسبة ١٠ % من السكان الذين تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية لرياض الأطفال، وتكاد تتطابق أرقام هذين المعدّلين مما يشير إلى انخفاض حالات الإلتحاق بسن مبكر أو متأخر. (67).

التعليم الابتدائي:

بلغ عدد طلاب المرحلة الابتدائية على مستوى الدولة في عام **2000ــ 2001**م ما مجموعه **4.031.346** طفلاً أو طالبًا، وسجلت نسبة الذكور في هذا العدد **55.94%**، بينما بلغت نسبة الإناث **44.06%**. وبلغ عدد مدارس المرحلة الابتدائية في كامل العراق **11709** مدارس يعمل فيها **190650** معلمًا.

في التقييم التابع لبرنامج التعليم للجميع لعام**2000** ، أفاد العراق بأن المعدل الإجمالي للإلتحاق بالتعليم الابتدائي بلغ **109.6 %** للعام الدراسي**1999 – 2000**م ، مما يشير إلى

درجة كبيرة من الالتحاق بسن اعلى من السن المحدد وقد بلغ متوسط المعدل الصافي للإلتحاق في المدارس الابتدائية لجميع الدول العربية في عام 2000م 80.9 % وللعالم اجمع فقد بلغ 83.8 % وكلا المعدلين هما اقل من نظيرهما في العراق البالغ 92.9 % وفقا لبيانات عام 2000م. بينما بلغ مؤشر المساواة بين الجنسين مانسبته 0.82 % مما يعني انخفاض نسب التحاق الاناث عن الذكور في العراق. وان نسبة كبيرة من الفتيات في سن 6 الى 16 سنة لم يلتحقن بالتعليم الابتدائي. وكما افاد التقرير لنفس العام بان 400.000 طالب قد رسبوا في مراحل التعليم الابتدائي لجميع المستويات للمرحلة الابتدائية فقد بلغت نسب الرسوب لطلبة الصف الخامس الابتدائي لوحده مانسبته 17.0 % وفقا لتقرير العلم للجميع لعام 2000م[1] ووفقا لاحصائيات وزارة التربية والتعليم لعموم القطر فاننا نجد ان معدلات الالتحاق الاجمالية بالتعليم الابتدائي قد وصلت الى مستويات العام 2000م. وفقا لاحصاءات وزارة التربية في تقريرها الصادر في العام 2003م / 2004م.

الجدول (14)

معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي في العراق[2]

المحافظة	مجموع الطلبة في المرحلة الابتدائية لعموم القطر	المعدل الاجمالي للالتحاق
نينوى	430.254	1.02
صلاح الدين	180.857	0.96
التاميم	139.240	1.00

(1) انظر تقرير الاحصاء التربوي التحليلي - الجزء الثاني. صدر عن وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية ويتضمن تحليلا شاملا للبيانات والاحصاءات المنجزة للعام الدراسي 2003 / 2004م والتي تم نشرها في التقرير الاول – الجزء الاول والصادرة عن نفس الجهة.

(2) المصدر: الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسيف للعام 2003م – 2004م، الجزء الاول، الصادر عن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عام 2005م

المحافظة	مجموع الطلبة في المرحلة الابتدائية لعموم القطر	المعدل الاجمالي للالتحاق
ديالى	218.755	0.91
بغداد	1.018.781	0.98
الانبار	225.621	1.02
بابل	236.539	0.94
كربلاء	127.869	0.99
النجف	163.247	1.02
القادسية	134.687	0.89
المثنى	80.015	0.86
واسط	133.354	0.82
ذي قار	229.815	0.94
ميسان	98.755	0.79
البصرة	305.541	1.06
دهوك	165.356	2.16
اربيل	219.478	0.98
السليمانية	225.445	0.81
المجموع	4.334.609	0.98

كما يبين الجدول اعلاه ان مجموع المعدل الاجمالي للالتحاق بالمدارس الابتدائية قد بلغ نسبة **0.98** وهي نسبة تفوق نظيراتها من الدول العربية وفق التقييم الذي اجري في عام **2000**م ضمن برنامج التعليم للجميع. ونجد ان ما مجموعه **4.334.609** طالبا وطالبة قد التحق في الدراسة الابتدائية للعام **2003**م / **2004**م والذي يصل الى تقسيم مستويات الالتحاق للمدارس الابتدائية خلال العام الدراسي لسنة **2000**م المأخوذ من التقرير القطري

الوطني الذي وقعه العراق ضمن برنامج التعليم للجميع لذات العام وهذا يعكس مدى الخلل والاضطرابات الامنية نتيجة لاحداث العنف التي عصفت في العراق ومازالت حتى اعـــداد هذا البحث. ويشير الجدول اعلاه بان ما نسبته 23% من الالتحاقات قد حصلت في بغداد قياسا لحجم الالتحاقات الحاصلة في عموم القطر ولكن علينا ان نتذكر ان التعداد السكاني الكبير في العاصمة العراقية يكمن وراء سبب ارتفاع الملتحقين من الطلبة للمدارس الابتدائية قياسا الى بقية المحافظات العراقية الاخرى. أما بقية الإلتحاقات، فهي موزعة بشكل غـــير متساو على مديريات التربية الأخرى في عموم القطر. مما يعطي مؤشرا على التراجع الـــذي حصل في هذا القطاع نتيجة الى وجود عوامل كثيرة اهمها عامل الاحتلال وفقدان الامـــن والعنف الطائفي والمذهبي.

في الوقت الذي يتوجب على الحكومة العراقية ان تضاعف جهودها في قطاع التعليم ورفع معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع مستوياتها الامر الذي يتطلب زوال تلك العوامل التي ادت الى تلك النتائج.

ويعاني التعليم الابتدائي الظروف الاقتصادية الصعبة التي تحياها العائلات الفقيرة مـــا يؤدي إلى عدم إرسال أطفالها إلى المدرسة أو إلى تسرب الأطفال من المدرســـة في مرحلـــة مبكرة. علاوة على ذلك، هناك إحباط بين المدرسين بسبب ضعف الرواتب، ونقص شديد في الكتب المدرسية والوسائل التعليمية والتعلمية، وضعف في الحوار والاتصال بين المدرسين والآباء.

ومن أبرز مشكلات التعليم الابتدائي أيضًا ارتفاع نسب الإعادة للسنة الدراســـية، ويعزى هذا لأسباب مختلفة أهمها:

- نقص المعلمين المؤهلين.
- سوء أوضاع المدارس والادارات فيها.
- عدم توفر الكتب والمواد التعليمية.

- عمل الطلاب لزيادة دخل الأسرة.
- ازدياد كثافة الطلاب في الفصول.
- ارتفاع معدل ازدواجية الدوام في العديد من المدارس العراقية في كافة انحاء البلاد.

وقد استطاعت وزارة التربية والتعليم في عام **2000**م توفير ما يقارب **25%** فقط من الكتب المدرسية المطلوبة في المدارس الابتدائية والثانوية كما تمت طباعة **25%** في المملكة الأردنية وتلبية **50%** من الاحتياجات بإعادة استخدام الكتب المستعملة من قبل طلاب في السنوات السابقة ووفقًا لوزارة التربية والتعليم فقد اشترك العديد من الطلاب في كتاب واحد.

التعليم الثانوي:

يتكون التعليم الثانوي من مرحلتين تمتد كل منها إلى ثلاثة أعوام. تشكل الأعوام الثلاثة الأولى المرحلة المتوسطة التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى الثالث، وتشكل الأعوام الثلاثة المتبقية المرحلة الإعدادية التي تؤدي إلى بكالوريا من المستوى السادس. وتدرس بعض المدارس في العراق المرحلة المتوسطة فقط وبالتالي على الطلاب إتمام دراستهم الإعدادية (المرحلة الثانوية الثانية) في مدرسة أخرى.

كما تدرس بعض المدارس المرحلتين المتوسطة والإعدادية، ويختار الطالب بعد السنة الأولى في المرحلة الإعدادية بين الدراسة العلمية أو الأدبية. لقد بلغ مجموع المسجلين في المدارس الثانوية لعام **2000** ــ **2001**م في العراق **1.291.309** طالبًا منهم **1.063.842** (نسبة الذكور **61.2%** ونسبة الإناث **39.8%**) في وسط وجنوب البلاد، و**227.467** طالبًا (نسبة الذكور **57.1%** والإناث **42.9%**) في مناطق الشمال. كما زاد عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس الثانوية في كامل البلاد بنسبة **224%** من **600** و**315** في عام **1971**ــ**1972** إلى **1023842** في عام **1990** ــ **1991**م. وبقي الالتحاق في الوسط والجنوب ثابتًا في التسعينيات، ووصل إلى **1063842** فقط في عام **2000**ــ **2001**م.

وحسبما يفيد به مركز الإحصاء التابع لليونسكو فقد بلغ المعدل الإجمالي للالتحاق

للمرحلة الثانوية في العراق في عام 2000 م 38.3 % مع مؤشرمساواة بين الجنسين بلـغ 0.62 وهو يماثل المؤشرات الواردة لدى المغرب وسوريا، لكن المعدل الإجمالي للإلتحاق كان أقل بكثير من المعدلات التي وردت من مصر، لبنان، وتونس، كما كان أقل مـن متوسط المعدل الإجمالي للدول العربية البالغ 69.5 % ومن نظيره في جميع الدول النامية البالغ 59.9%، ومن نظيره العالمي البالغ 77.5%.

يوحي مؤشر المساواة بين الجنسين في المعدل الإجمالي لنسب الإلتحاق في المرحلة الثانوية أن عدد الأولاد قد فاق عدد الإناث بمقدار الضعف في الإلتحاق بالمرحلة الثانوية ومن ناحية أخرى فقد بلغ معدل مؤشر المساواة بين الجنسين في المعدل الإجمالي لنسب الإلتحاق لجميع الدول العربية.

فقد بلغ مؤشر المساواة الى 1.03 مما يشير إلى أن أعداد البنات الملتحقات بالتعليم الثانوي فاق أعداد الأولاد كنسبة من حجم مجموعاتهم العمرية، وفي هذا الصدد عكست الدول العربية ميلاً عاماً يتمثل في تفوق نسب التحاق الفتيات عن الاولاد في مرحلة التعليم الثانوي. ويبين الجدول التالي نسب واعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي وفقا لاحصاء عام 2003 / 2004م، الذي اجراه الاحصاء التربوي العراقي[1].

---

(1) انظر تقرير الاحصاء التربوي بالتعاون مع منظمة اليونيسيف – الجزء الاول، صدر عن وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية ويتضمن بيانات واحصاءات للعام الدراسي 2003 / 2004م.

الجدول (15)

نسب واعداد الملتحقين بالتعليم الثانوي وفقا لاحصاء عام 2003 / 2004م[1]

المحافظة	مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية لعموم القطر	المعدل الاجمالي للالتحاق
نينوى	111.409	0.31
صلاح الدين	57.368	0.36
التاميم	48.412	0.41
ديالى	79.483	0.40
بغداد	455.057	0.51
الانبار	64.481	0.34
بابل	72.659	0.34
كربلاء	38.509	0.34
النجف	50.008	0.37
القادسية	41.148	0.32
المثنى	16.109	0.21
واسط	41.611	0.30
ذي قار	73.736	0.36
ميسان	27.243	0.26
البصرة	106.278	0.43

(1) المصدر: الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسيف للعام 2003م – 2004م، الجزء الاول، الصادر عن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عام 2005م.

المعدل الاجمالي للالتحاق	مجموع الطلبة في المرحلة الثانوية لعموم القطر	المحافظة
0.92	60.297	دهوك
0.51	97.464	اربيل
0.55	129.916	السليمانية
0.42	1.571.288	المجموع

ان المعدل الاجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي والبالغ ال 42% هو ادنى من المعدل الذي شهده العراق في العام 2000م وفقا للمسح الذي افادت به اليونسكو عن برنامج التعليم في العراق لعام 2000م. وكما ان هذه النسبة هي اقل ايضا عن بعض البلدان العربية مثل سوريا ولبنان ومصر والاردن كما ورد في المسح العالمي للتعليم في اليونسكو.

ويلاحظ أن نسب التسجيل في التعليم الثانوي في شمال العراق كانت أكثر إرضاء، فقد ازداد المجتمع الطلابي بواقع 5.78% من 127413 طالبًا في عام 1996 ــ 1997م إلى 227467 طالبًا في عام 2000 ــ 2001م. وشهدت هذه الفترة قدرًا من الاستقرار فتمكنت العائلات من الاستقرار وعاد النازحون إلى قراهم. وبعد إقرار برنامج النفط مقابل الغذاء في عام 1997م تم توفير مزيد من الأموال لإنشاء المدارس وتوفير المواصلات للطلاب من المناطق النائية وللطلاب الفقراء في الأحياء شبه الحضرية وشراء الوسائل التعليمية مما أدى إلى تخفيف الأعباء المالية على الأهالي.

وينبغي أن نذكر أن معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي قد انخفض إلى 38.3% في عام 1999 ــ 2000م في وسط وجنوب العراق مقارنة بــ47% عام 1990 ــ 1991م. كما سجلت نسب الإعادة للسنة الدراسية عام 1999 ــ 2000م ما مقداره 34.4% للمرحلة المتوسطة و22.4% للمرحلة الإعدادية في جنوب ووسط العراق، بينما كانت نسب الإعادة للمرحلتين المتوسطة والإعدادية في عام 2000 ــ 2001م في شمال العراق 24.8%، و21.7% على التوالي.

وبالنظر إلى معدل النمو السكاني المرتفع، يتضح أن نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي كانت منخفضة. ويمكن أن نأخذ بعين الاعتبار في هذا الوضع تأثير الظروف الاجتماعية والاقتصادية المعاكسة والصعوبات داخل نظام التعليم نفسه. وقد أدت العقوبات التي فرضت على العراق إلى تدهور الاقتصاد بشكل سريع وانخفاض دخل الأسرة كذلك، فقام بعض الآباء بإبقاء أطفالهم خارج المدرسة أو سحبوا كبار السن منهم والذين تسمح أعمارهم بالمشاركة في أعمال تدر دخلاً لزيادة دخل الأسرة. كما يواجه التعليم الثانوي مشكلات عدة تحتاج إلى بذل جهود ضخمة من قبل أي حكومة عراقية قادمة وكذلك من قبل المجتمع الدولي في وضع الحلول الناجعة لها وإعادة تصحيح مسارها المنحرف. وأهم تلك المشكلات:

- تهدم البنية التحتية للمدارس والمؤسسات التعليمية.
- تدني ونقص المعلمين المؤهلين.
- تخلف المنهج الدراسي عن تطورات المناهج العالمية.
- نقص الكتب والوسائل التعليمية. ويكفي أن نعرف أن بعض المواد في التعليم الثانوي كان يتوفر لها كتاب واحد فقط يتم استخدامه من قبل خمسة أو ستة طلاب وذلك على حد ما صرحت به وزارة التربية والتعليم في يناير **2003**م.
- زيادة واضحة في أعداد المتسربين الكبيرة ونسب الرسوب المرتفعة زادت الوضع سوءاً فقد تسرب **1204** طلاب من المراكز المهنية خلال السنة الدراسية **2000**ــــ**2001**م ورسب **10976** طالبًا. وقام ما مجموعه **4043** طالبًا بالتسجيل في البرامج المهنية في شمال العراق في عام **2001**ــ **2002**م بزيادة مقدارها **24%** منذ عام **1996**ــ **1997**م. ولا تتوفر أية بيانات عن توزيع الجنس في هذا النوع من التعليم. على الرغم من أن الطلاب لديهم حرية الاختيار بين فروع التعليم المهني الرئيسة الأربعة، فإن هذا الحق غير قائم دائمًا من الناحية العملية إما بسبب عدم احتواء كل مدرسة مهنية على جميع الفروع، وإما بسبب التوزيع الجغرافي للمدارس وإما لتوفرها في أماكن واتساعها في

أخرى. ويعزى انخفاض التسجيل في المدارس المهنية إلى تأثير العقوبات السلبي في البنية التحتية والبرامج المتخلفة وفقدان الكوادر المؤهلة وقلة فرص العمل للخريجين.

- فشل النظام التربوي في العراق في ابراز حالة من التقدم والتطور نحو الامام من اجل تامين قاعدة علمية يمكن الاعتماد عليها في عملية اعادة البناء التربوي داخل النظام التعليمي حيث بالمقابل فاننا نجد ان حالة من الفوضى والغش قد انتشرت في داخل السلك التعليمي العراقي وخصوصا التعليم الثانوي كما شهدت عليه الاحداث في امتحانات الطلبة[1] للسنة المنتهية من التعليم الثانوي للعام الدراسي 2006 م.

ووفقا لبيانات المركز الاحصائي في وزارة التربية الذي جمع بياناته في العام الدراسي 2003 / 2004م فقد اظهرت النتائج ان نسبة الرسوب قد وصلت الى مانسبته 9% لعموم القطر العراقي وتتباين هذه النسبة محليا بين المحافظات مابين 5% الى 23% وقد شهدت محافظة السليمانية النسبة الاعلى. وعليه فان أسباب ارتفاع نسب الرسوب يعود مفاده العديد من الأسباب منها ما تم ذكره أعلاه ومنها مايتعلق بصعوبة المناهج المقررة على الطلبة في الصفوف الفاصلة مابين مراحل التعليم المتوسط والثانوية باعتبارها موادا جديدة كما يمكننا ان نعزي بعضا من الاسباب على درجة كفاءة التعليم العراقي خلال وبعد الحصار في المراحل الاساسية التي تشكل حجر الزاوية في التعليم العام للطلبة وكذلك طبيعة المصاعب

(1) تعكس نسب النجاح المتدنية لطلبة الصفوف المنتهية للدراسة الإعدادية في العراق التردي الواضح في العملية التربوية والتعليمية. وبلغت عام 2005 الدور الأول 31% للفرع العلمي و37% للفرع الأدبي، فيما بلغت 36% للفرع العلمي و45% للفرع الأدبي عام 2007 مع وجود حالات غش تمكنت الجهات المختصة من تأشيرها. كما حجبت لجنة التصحيح في وزارة التربية نتائج عدد كبير من المدارس. وأعلن وزير التربية العراقي لأوائل آب 2007 ان الوزارة ألغت نتائج ثمانية مراكز إمتحانية في بغداد والمحافظات نتيجة حدوث ارباك في العملية الامتحانية للدراسة الاعدادية من خلال تدخل الجماعات المسلحة فيها واجبار المراقبين على الامتحانات العامة بحل جميع الاسئلة للطلبة المتقدمين للامتحان العام " البكالوريا "ومنحهم فرصة للغش من اجل حصولهم على معدلات عالية تؤهلهم الدخول للكليات العلمية كالطب، الهندسة، العلوم.

للمستجدة ومتطلبات الحياة الاقتصادية التي باتت امرا غاية في التعقيد واللااحتمال من قبل الأسرة العراقية التي سحقت بفعل التسلط السياسي من جهة وبفعل قهرالحصار الاقتصادي على العراق. كما لايفوتنا من ذكر ان نسب بقاء الطلبة في التعليم الثانوي في العراق على الرغم مما ذكر من وصف كئيب فقد سجلت نسب البقاء في مرحلة التعليم الثانوي ما نسبته 78% وهذه النسبة تفوق عددا من نسب الدول العربية حسب ما جاء في تقرير مركز الاحصاء التربوي [1] لعام 2003 / 2004م.

بلغ مجموع عدد معلمي المدارس الثانوية في عام 2000— 2001م في العراق 73989 معلمًا منهم 62840 في الوسط والجنوب و11149 في الشمال. ويلاحظ وجود تدن في نوعية المدرس سواء من حيث التأهيل أو بسبب تقلص رواتب المدرسين المؤهلين الشهرية بما يقارب 99% مما يساوي (500 إلى 1000 دولار أمريكي) إلى مايعادل (5 إلى 40 دولارًا أمريكيًا). وقد ترك عدد كبير من المدرسين ذوي الخبرة التعليم الثانوي للبحث عن فرصة عمل ذات دخل أفضل في مكان آخر سواء داخل البلاد أو خارجها. وقد دعم من تبقوا في العمل رواتبهم بإعطائهم دروس خصوصية للأطفال الذين يستطيع اباؤهم الدفع أو بالعمل بعد الدوام المدرسي بوظائف بديلة وهذا بالطبع يؤثر في نوعية التدريس. وبعد سنتين من العزلة يحتاج أساتذة التعليم إلى فرصة لتحديث معرفتهم في مجال تخصصاتهم وتحسين نوعية برامج التدريب قبل وفي أثناء الخدمة. كما ان تدني مستويات المدربين المحليين بسبب العزلة عن التطور المعرفي والتكنلوجي العالمي يستوجب استدعاء مدربين وفنيين من الخارج وسيتطلب ذلك عقد المؤتمرات وحلقات الدرس والتبادل وبرامج التبادل المعرفي والمنح على المدى المتوسط.

---

(1) انظر تقرير الاحصاء التربوي التحليلي — الجزء الثاني — صفحة 68 " نسب البقاء ". صادر عن وزارة التربية والتعليم في الجمهورية العراقية ويتضمن تحليلا شاملا للبيانات والاحصاءات المتحققة للعام الدراسي 2003 / 2004م والتي تم نشرها في التقرير الاول — الجزء الاول والصادرة عن نفس الجهة.

التعليم الفني والمهني:

يعتبر التدريب المهني أحد فروع نظام التعليم الثانوي ولكنه بإدارة منفصلة، ويمتلك الطلاب العراقيون حق اختيار التعليم الثانوي المهني مباشرة بعد المرحلة المتوسطة عوضًا عن الاستمرار في التعليم الأكاديمي العام. وتهدف المراكز المهنية إلى منح الطلاب المهارات المهنية والفنية لتحضيرهم إلى الانخراط في أنواع المهن المختلفة بعد التخرج. تمتد مرحلة التدريب المهني إلى ثلاثة أعوام وتفضي إلى الامتحانات العامة. ويستطيع الطلاب أصحاب أفضل علامات (أعلى 10%) مواصلة دراستهم في الكليات الفنية.

وبلغ مجموع الملتحقين في المراكز المهنية لعام 2000ـــ 2001م ما جملته 65750 طالبًا منهم 61861 طالبًا في الوسط والجنوب و3889 طالبًا في الشمال، على الرغم من أن هذا العدد وصل إلى 124497 طالبًا في الوسط والجنوب فقط في عام 1991ـــ 1992م مما يعني انخفاضًا في التسجيل بنسبة 50% في المراكز المهنية. وكان الفرع التجاري أكثر الفروع تضررًا حيث بلغ الانخفاض 78.4% بينما كانت نسبة الانخفاض في الفرع الزراعي 38.3% وفي الفرع الصناعي 37.8% في فترة عشرة أعوام، كما انخفض عدد المعاهد من 278 إلى 236 خلال الفترة نفسها.

الجدول (16)

معدلات الالتحاق بالتعليم المهني في العراق[1]

التخصصات المهنية	اعداد الطلاب ذكور / اناث	اعداد المدارس
عام	46	13.606
زراعي	5000	542
تجاري	45	11.989
فنون منزلية	1	58
صناعي	178	63.707

(1) المصدر: الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسيف للعام 2003م – 2004م، الجزء الثاني، الصادرعن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عام 2005م.

كما زادت أعداد المتسربين الكبيرة ونسب الرسوب المرتفعة الوضع سوءًا فقد تسرب 1204 طلاب من المراكز المهنية خلال السنة الدراسية 2000ـ2001م ورسب 10976 طالبًا. وقام ما مجموعه 4043 طالبًا بالتسجيل في البرامج المهنية في شمال العراق في عام 2001ـ 2002م بزيادة مقدارها 24% منذ عام 1996ـ 1997م.

التعليم غير الرسمي:

يقصد بالتعليم غير الرسمي مراكز محو الأمية. وقد أطلقت الدولة عام 1978م حملة شاملة للقضاء الإجباري على الأمية، حيث توجب على كل مواطن في الفئة العمرية ما بين 15 سنة إلى 45 سنة أن يلتحق بمراكز محو الأمية لإنهاء الصف الرابع من تعلم القراءة والكتابة والحساب. وكان نتيجة هذه الحملة أن انخفضت نسبة الأمية في الفئة العمرية من 15 سنة إلى 45 سنة من 48% عام 1978م إلى 9.19% في عام 1987م، وبسبب فعالية هذه الحملة منحت اليونيسكو خمس جوائز للعراق. جاهدت وزارة التربية والتعليم كثيرًا في كفاحها لمحو الأمية وخصوصًا بين الفتيات. وأنشأت الوزارة في عام 1994 ـ 1995م بالتعاون مع اليونيسكو والاتحاد العام للمرأة العراقية برنامجًا للتعليم غير الرسمي للبنات من سن العاشرة فما فوق، ويغطي هذا البرنامج نشاطات أساسية لمحو الأمية والأشغال اليدوية والرعاية الصحية وتصنيع الأغذية. وفي عام 1995م، تم تنظيم 1217 برنامج تدريب استفادت منه 18884 فتاة وامرأة (بينهن 7080 في الفئة العمرية من العاشرة إلى 17 سنة وهي الفئة العمرية المستهدفة من البرنامج.

وفي الوقت الحاضر، تصل نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من الرجال 71% ومن النساء 45%. وقد أسست مدارس خاصة كثيرة في إطار الحملة المذكورة وتأسست «مدارس شعبية» كانت تعنى بمنع الشباب من سن 15 سنة إلى 35 من العودة إلى الأمية، وتأسست «مدارس الشباب» للأطفال الذين يتسربون من المدارس بين عمر 10 سنوات إلى 15 سنة والذين لا يمكن قبولهم في المدارس الابتدائية.

وكنتيجة للحصار والصعوبات المالية، تباطأت الحملة بصورة كبيرة في أوائل

التسعينيات، وانخفضت بصورة حادة أعداد مدارس الشباب والمدرسين والطلاب في التعليم غير الرسمي بين السنوات الدراسية (1990 ـــ 1991م)، (1998ـــ 1999م)، وانخفض عدد المسجلين في دورات التعليم غير الرسمي من 9432 إلى 388 فقط، بينما انخفض عدد المدارس التي تعطي هذه الدورات من 112 مدرسة إلى 4 فقط. ولا شك أن هناك حاجة ماسة الآن لبرنامج تأهيل وإعادة بناء للمعاهد والمرافق اللازمة لتقديم التعليم غير الرسمي وكذلك للمعلمين في هذا المجال. ويجب توفير مصادر التمويل اللازمة ووسائل التعلم بالإضافة إلى إطلاق حملة وطنية لتسهيل وتشجيع الأميين على الانخراط في برامج معرفة القراءة والكتابة خاصة وقد فات البلاد الكثير بسبب الظروف التي مرت بها حتى إن الأمية أصبحت منتشرة لا بين الكبار ولكن بين من هم في سن التعلم والدراسة بسبب ارتفاع نسب التسرب من التعليم وتدهور الظروف الاقتصادية بسبب الحروب المتكررة التي ضيعت ثروات البلاد.

التعليم الجامعي الاولي والعالي:

يستطيع العراق أن يفاخر بامتلاك أقدم الجامعات في العالم، وتعني بها الجامعة المستنصرية، التي تم تأسيسها عام 1280، ومع أن نشاط الجامعة قد توقف، إلا أن هناك جامعة تحمل الاسم نفسه لا تزال قائمة إلى اليوم. وتتكون مؤسسات التعليم العالي في العراق من 19 جامعة (منها 3 في الشمال) و9 كليات فنية (في الوسط والجنوب) و38 معهدًا تقنيًا (منها 11 في الشمال). كما بلغ مجموع الملتحقين بالتعليم العالي للعام 2001 ـــ 2002 م في جميع أنحاء العراق 317993 طالبًا منهم 297292 في الوسط والجنوب و20701 في الشمال وبلغ عدد الأساتذة 14743 معلمًا منهم 13167 في الوسط والجنوب و1576 في الشمال. وان دراسة البكالوريوس في العراق تحتاج إلى 4 سنوات ماعدا الطب البيطري والصيدلة وطب الأسنان فهي تحتاج إلى 5 سنوات أما الطب البشري فيحتاج إلى 6 سنوات. ودرجة الماجستير تتطلب من 2 إلى 3 سنوات من الدراسة وتحتاج درجة الدكتوراه من 3 سنوات إلى 8 سنوات. أما المعاهد الفنية فتمنح درجة الدبلوم العالي من خلال ما

تقدمه من دورات قصيرة المدى.

يتم قبول الطلبة في الجامعات العراقية على أساس شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها. وهناك طلب كبير على كليات الطب والهندسة والعلوم، أما كليات الدراسات الإنسانية فليس لها اعتبار كبير. وتحتوي كل الجامعات على كليات تربية لتخريج المعلمين وخصوصًا للمدارس الثانوية. ولغات التدريس هي العربية والإنجليزية في الوسط والجنوب، والفرنسية في جامعة الموصل فقط، واللغتان الكردية والإنجليزية في الشمال، وفي بعض الأحيان، يدعى أساتذة من بغداد للتدريس في جامعات الشمال.

تبدأ السنة الأكاديمية في شهر أكتوبر من كل عام، وتمتد إلى ثلاثين أسبوعًا وتقوم الدولة بتمويل الجامعات باستثناء الكليات الخاصة ومع ذلك ونتيجة الظروف الصعبة التي سادت خلال السنتين الماضيتين في الوسط والجنوب يطلب من الملتحقين الجدد دفع ما قيمته 12 دولارًا أمريكيًا كرسوم تسجيل. وان أهم جامعات البلاد هي جامعة التكنولوجيا (بغداد)، جامعة المستنصرية، جامعة بابل، جامعة الكوفة، جامعة البصرة، جامعة الموصل، وجامعة ذي قار، وفي محافظات الشمال هناك جامعة صلاح الدين، وجامعة دهوك، وجامعة السليمانية.

خلال منتصف عقد السبعينات ومرورا بعقد الثمانينات من القرن المنصرم كان واقع التعليم في العراق في افضل حالاته حيث استطاع العراق ان يكون منظومة تعليمية جيدة اعتبرت من افضل المنظومات التعليمية في الوطن العربي من حيث النوعية والكمية العلمية ولم يقتصر هذا التقدم في المجال الجامعي وحسب بل امتدت اثاره الى اعمق من هذا حتى استطاع العراق ان ينتزع جائزة وشهادة عريقة من من منظمة اليونسكو اعترافا منها بنجاح العراق والمنظومة التعليمية في مكافحة الامية في البلاد. ومن خلال المعطيات البيانية الموجودة في الجدول نجد ان نسبة حملة الدكتوراه من اجمالي الخريجين لذلك العام في العراق بلغ 1.4 % وان حملة اجازة الماجستير في العراق بلغت 2.28 % كما ان نسبة الحاصلين على اجازة البكالوريوس فقد بلغت بحدود 63.39 % من اجمالي الخريجين. وبالقاء نظرة

على ما يحتويه الجدول الاحصائي المعد للعام الدراسي 1996م. فان اعـداد الخـريجين في العراق وبقية الاقطار العربية كالتالي:

الجدول (17)

اعداد الخريجين وحملة الشهادات المختلفة لبعض من الدول العربية للعام 1996م

الدولة	دبلوم فني	دبلوم عالي	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه	العدد الاجمالي
مصر	70730	44709	836055	43204	20522	1015220
العراق	80965	0	154960	4958	3546	244429
الاردن	23090	934	81057	5731	2043	112855
فلسطين	4468	191	49780	2792	421	57652
لبنان	12542	273	71220	2506	590	87131
سوريا	42708	2685	168475	2653	495	217016
البحرين	2938	358	5250	273	46	8865
الكويت	7935	0	26004	849	140	34928
عمان	2437	0	6414	86	152	9089
قطر	367	701	7477	78	57	8680
السعودية	13438	575	222999	5570	2226	244808
الامارات	2952	0	14691	213	294	18150

وعند قراتنا للجدول وطبيعة المعطيات الموجودة فيه فقد ارتأينا انه من الضـروري معرفة نسب حملة الشهادات المختلفة بالنسبة للعدد الاجمالي من الخريجين ليتسنى لنا ان نقوم بالمقارنة مابين العراق وبقية الدول العربية واستنباط حالة التعليم واتجاهاتها من النسب الـتي سـتحقق لنا ومن هنا قمنا باستنباط البيانات التالية من الجدول المذكور اعلاه:

الجدول (18)

جدول يبين نسب الخريجين بالنسبة للعدد الاجمالي الكلي في بعض من البلدان العربية

الدولة	دبلوم فني	دبلوم عالي	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه
مصر	% 6.96	% 4.40	% 82.35	% 4.25	% 2.02
العراق	% 33.12	0	% 63.39	% 2.02	% 1.04
الاردن	% 20.45	% 0.8	% 71.82	%5.78	% 1.08
فلسطين	% 7.74	% 0.33	% 86.84	% 4.84	% 0.73
السعودية	% 5.84	% 0.23	% 91.09	% 2.27	% 0.090
سوريا	% 19.67	% 1.23	% 77.63	% 1.22	% 0.22
الكويت	% 22.71	0	% 74.45	% 2.43	% 0.4

من الجدول السابق يتبين لنا ان نسب الخريجين الحاصلين على اجازات دراسية في مستويات مختلفة ابتداءا من الدبلوم الفني وانتهاءا من حملة الدكتوراه وفي هذا الجدول الاستنباطي نجد التالي:

- ان حالة العراق قياسا الى بقية الدول العربية للعام الدراسي **1996**م وعلى الرغم من ان العراق حينها كان تحت حكم النظام العراقي السابق " حزب البعث " وعلى الرغم من حالة الحصار القاسية التي حرمت الطالب العراقي من الحصول على الكم المعرفي قياسا لزملائهم من الطلبة في البلدان العربية الاخرى التي تتمتع بوضع استقراري نسبي افضل بكثير من وضع العراق من حيث التمتع باستخدام كافة القنوات التقنية في الاتصالات وتبادل الخبرات مع الجامعات العلمية فضلا عن ان تلك الدول تتمتع بواقع اقتصادي وسياسي اكثر استقرارا من العراق الا اننا نجد ان نسبة الحاصلين على شهادة الدكتوراه لذلك العام تتجاوز وتفوق نسب الحاملين لتلك الاجازة في دول كبيرة وغنية ومستقرة مثل السعودية وتكاد تتقارب مع دول غير محاصرة دوليا مثل مصر والاردن.

- تعكس هذه النسب على الرغم من صعوبات الحياة التي عانى منها العراقيون على رغبتهم في الوصول الى اعلى المراتب العلمية من اجل المشاركة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة وتعويض العراق عن سني التخلف والحرمان الي قبع فيه خلال سنوات الحصار الظالم الذي فرض على العراق.
- تعكس بيانات الجدول اتجاه الطلبة المتزايد للحصول على الشهادات المهنية وهو اتجاه صحي يكون بمثابة الظهير القوي والحقيقي لدعم سياسة التنمية الاقتصادية واستدامتها في حال استقر الوضع الامني والسياسي في العراق مع رفع حالة الحصار الاقتصادي والسياسي عنه بالكامل.

كما يتناول تقرير منظمة اليونسكو من مكتبه الاقليمي للتعليم في الدول العربية الصادر في عام **2004**م البيانات التالية عن اعداد الخريجين والحاصلين على الشهادات الجامعية العليا في العراق للعام الدراسي (**1995**م – **1996**م) كما يوضحه الجدول التالي[1]:

الجدول (19)

اجمالي الطلبة الحاصلين على درجة التعليم العالي مع بيان النفقات

الدولة	اجمالي الطلبة الحاصلين على (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)	اجمالي النفقات (بالاف الدولارات)	الكلفة للطالب (بالدولار)
مصر	906.6	1079.900	1.191
العراق	157.7	358.000	2.270
الاردن	75.8	216.400	2.855
فلسطين	36.5	62.700	1.717
لبنان	81.9	251.300	3.067
سوريا	172.6	186.800	1.082

(1) البيانات والمعطيات الموجودة في الجدول المذكور اعلاه يشار اليه في تقرير منظمة اليونسكو في المكتب الاقليمي للتعليم في الدول العربية " تقرير قاسم " الصادر في عام 2004م. بيروت – لبنان.

الدولة	اجمالي الطلبة الحاصلين على (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه)	اجمالي النفقات (بالآف الدولارات)	الكلفة للطالب (بالدولار)
البحرين	4.2	43.100	10.351
الكويت	24.7	279.700	11.313
عمان	4.8	75.900	15.701
قطر	7.5	57.400	7.620
السعودية	231.4	2.283.000	9.868
الامارات	14.4	126.100	8.731
الجزائر	224.2	484.600	2 161
ليبيا	65.7	135.500	2 055
المغرب	254.6	372 200	1 462
تونس	93.3	180.000	1.930
السودان	107.7	66.900	621
اليمن	110.7	56.500	511
جيبوتي	1.8	1.800	978
موريتانيا	9.1	8.900	974
الصومال	4 6	2.400	517

كما شهد العراق وبقية الدول العربية تطورا ملحوظا في عدد الجامعات العاملة في البلدان العربية خلال العقود المنصرمة وصولا لبداية القرن الواحد والعشرين الحالي. والبيانات التالية تبين حركة نمو اعداد الجامعات العربية في البلدان العربية منذ منتصف القرن المنصرم وحتى البدايات الاولى للعقد الاول من القرن الواحد والعشرين الحالي، وهي كالتالي:

الجدول (20)

اعداد الجامعات العامة والخاصة في الوطن العربي[1]

الدولة	قبل عام 1950م			1973م			1993م			2003م		
	حكومي	أهلي	اجمالي	حكومي	أهلي	اجمالي	حكومي	أهلي	اجمالي	حكومي	أهلي	اجمالي
مصر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	7	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	6	[illegible]
العراق	[illegible]	[illegible]	[illegible]	5	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	12	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الأردن	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
فلسطين	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	7	[illegible]	2	[illegible]	[illegible]
سوريا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	4	[illegible]	[illegible]	6	[illegible]	[illegible]
البحرين	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الكويت	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
عمان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
قطر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
السعودية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الامارات	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الجزائر	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
ليبيا	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	11	[illegible]	11	[illegible]	[illegible]	[illegible]
المغرب	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
تونس	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
السودان	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	16	[illegible]	16	[illegible]	[illegible]	[illegible]
اليمن	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	7	[illegible]	[illegible]

(1) المصدر: منظمة اليونسكو المكتب الاقليمي لعام2004 م.

الدولة	قبل عام 1950م			1973م			1993م			2003م		
	حكومي	محلي	عالي	حكومي	محلي	عالي	حكومي	محلي	عالي	حكومي	محلي	عالي
مصر	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	٢	١	٠	١
موريتانيا	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١
الصومال	٥	٠	٠	١	٠	١	١	٠	١	١	٢	٢

اسباب الانحدار والتدهور في قطاع التعليم العراقي:

لقد بدأت اولى مظاهر التدهور في القطاع التعليمي في العراق ابان حرب الخليج الاولى نتيجة لجملة من العوامل التي يمكن تصنيفها الى عوامل خارجية واخرى داخلية وللتعرف على تلك العوامل كالتالي:

الاسباب الخارجية:

لعبت العوامل الخارجية والتي تمثلت بالسياسات الخارجية التي انتهجتها القوى العالمية الكبرى في مجلس الامن باتخاذ اجراءات قاسية ضد السلطة العراقية الحاكمة المتمثلة ب " حزب البعث ". الامر الذي انعكست نتائجه ليس على الحزب الحاكم فقط بل تعدى ذلك الى قطاعات واسعة من الشعب العراقي فضلا عن ما لحق بقية القطاعات الانتاجية والخدمية من اضرار بالغة اصابت عجلة التنمية الاقتصادية الضعيفة اصلا نتيجة الى سياسة الحصار الخانق الذي مورس ضد العراق شعبا وحكومة وكذلك حرب الخليج الاولى[1] وماتجم من خراب ودمار مؤثر في القطاع التعليمي.. وقد تمثلت تلك السياسات كالتالي:

* الحصار الاقتصادي المحكم والمركب التي افرزتها قرارات مجلس الامن مع بدايات عقد التسعينات حيث حرم العراق من موارده المالية التي كانت تمد حركة النهضة العلمية بالموارد اللازمة لاستدامتها فقد حرم العراق من استغلال نفطه وبهذا فقد خسر القطاع

(1) فقد ورد في تقرير للمركز الاجتماعي والاقتصادي الأمريكي أن حرب الخليج أدت إلى تدمير 5500 مؤسسة تعليمية وإلى تدهور الأوضاع الصحية للتلاميذ للتركيز في العوز إلى أبسط وسائل العيش. للمزيد انظر صوت الإنسان ـــ العدد14 ـــ آيار 1998.

التعليمي اهم مقوم من مقومات الاستدامة.

- حظر وانحسار المساعدات الانسانية والعلمية وتبادل الخبرات مابين المؤسسات التعليمية والجامعات الخارجية الامر الذي عمل من تاكل القوة المعرفية لدى العقول العراقية العاملة في ميدان التربية والتعليم.
- فرض رقابة صارمة على جميع الواردات من مستلزمات طبية وتعليمية تحت ذريعة الاستخدام المزدوج في الصناعات العسكرية لانتاج الاسلحة البيولوجية والكيميائية. حتى ان اقلام الرصاص منع توريدها الى العراق.
- الفوضى الخلاقة التي اعقبت الاحتلال الامريكي والذي خلقت عاملا مربكا داخل المجتمع العراقي بحيث تسارعت الاحداث بوتائر عالية مشحونة بمشاعر القلق والخوف الكبير نتيجة لعدم وضوح الرؤيا للمستقبل وتخبط الامريكان بسياسات ارتجالية وتجريبية جعلت من المجتمع العراقي حقلا للتجارب فضلا عن عدم قدرة المجتمع العراقي من الافاقة بسرعة من شدة الصدمة الذي احدثتها تلك الحرب والسقوط السريع لبغداد العاصمة بيد الجيش الامريكي وتنازع التيارات السياسية فيما بينها من اجل الاستحواذ على مراكز القيادة والقرار. كل تلك الاحداث جعلت في بدايتها بان التفكير بالجانب التعليمي والتربوي ومحاولة حمايته من الانهيار والسقوط بات امرا ثانويا وغير ذي اهمية. مع العلم فقد حرصت القوات الامريكية على بذل قصارى جهدها في حماية وزارة النفط وما تحتويه من وثائق وعقود نفطية مبرمة بينما كانت وزارة التعليم العالي والمختبرات والمدارس عرضة للانتهاكات والسرقة.

الاسباب الداخلية:

يمكن تحديد جملة من العوامل الداخلية التي ساهمت في تدهور القطاع التعليمي داخل العراق نتطرق الى بعض منها وكالتالي:

طبيعة السياسة المركزية التي انتهجت في العراق خلال ومابعد الحرب العراقية الايرانية حيث تمددت اجهزة السلطة الى جميع مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشقيها الخدمي

والانتاجي. ومن أبرز ظواهر التسييس القسري لقطاع التعليم العالي في ظل النظام السابق التدخل الحكومي السافر في عملية قبول الطلبة في الجامعات[1]. (68).

- سياسة التوجس والترقب خوفا من اعمال فوضى ومحاولات للتمرد ضد النظام مدفوعا بمساعدة خارجية اقليمية كانت ام عالمية ولنا في مظاهر الاضطرابات التي حدثت في جنوب العراق ابان انسحاب الجيش العراقي من دولة الكويت وتوجيه ضربات انتقامية من قبل القوات المتحالفة ضد الجيش العراقي المنسحب في منطقة صفوان الحدودية

---

(1) ففي بداية كل عام دراسي تستلم عمادات الكليات العراقية من "القيادة" أربع قوائم بأسماء الطلبة المقبولين في الجامعات في خلال أربع فترات زمنية متتابعة. تتضمن القائمة الأولى أسماء الطلبة المقبولين دون شروط، وتشمل الطلاب الذين يتميزون بصفة "ابن أو بنت وزير أو قيادي في الحزب". هؤلاء يُعفون عادة من كل شروط لقبول العلمية والشخصية. وتضم القائمة الثانية الواردة من القيادة القومية لحزب البعث أسماء الطلبة الأجانب "المتعاونين" مع نظام الحزب الحاكم صدام. ولا تنطبق على هؤلاء، ومعظمهم من سوريا والأردن وفلسطين ولبنان واليمن ومصر والسودان تحت تبرير التوجهات والاهداف القومية العربية التي يسعى الحزب الى ممارستها عمليا وليس نظرياً فقط. اما القائمة الثالثة فهي لشريحة الطلبة العراقيين المرشحين من قبل "إتحاد الطلبة" وهم من المستويات الحزبية المتقدمة وذوي المستوى العلمي المتدني (أي من 50% فما فوق). أما ماتبقى من المقاعد (ويقدر عادة بنسبة 30% من مجمل المقاعد المتوفرة) فتوزع على الطلاب والطالبات من عامة الناس بإسلوب (الإنسيابية) وتدخل هنا الواسطات والمحسوبيات ثم العلاقات الشخصية ثم أخيراً المعدلات والإستحقاق العلمي. ويخضع طلاب القائمة الأخيرة إلى أقسى وأصعب الشروط الأكاديمية والسياسية مثل التعهد بالإنتماء إلى الحزب/الإتحاد الطلابي الرسمي وغير ذلك من الشروط الصعبة. ومن الطريف في الأمر أن طلاباً مثل عدي صدام حسين ومحمد ميشيل عفلق وأولاد القادة المعروفين تخرجوا من كليات الطب والهندسة والعلوم والقانون دون أن يعرفوا حتى موقع بنايات تلك الكليات التي تخرجوا منها وبتقدير "إمتياز". إضافة إلى ذلك فقد كانت عمليات الملاحقة وإلقاء القبض والفصل والسجن والإختطاف والإعدام التي طالت العديد من الطلبة والأساتذة بحجة الانتماء إلى طوائف سياسية ودينية وأثنيات لم يحبذها النظام من أهم أسباب التدهور النفسي والعلمي والمادي الذي لحق بالعملية التعليمية وأصاب كبد المجتمع الأكاديمي في الصميم.

مابين العراق ودولة الكويت.

- تفكك واضمحلال أي نوع من انواع الثقة مابين القيادات الحاكمة في العراق ومـــابين بقية ابناء الشعب العراقي بجميع طوائفه.
- غياب الحرية الفكرية وفقدان حرية التعبير وفرض الرقابة الصارمة على النتاجات العلمية والبحثية التي يقدمها الاساتذة في مجال تخصصاتهم وتدخل السلطة في منع اصدار نتائج الابحاث والدراسات خوفا من ان تؤثر تلك النتائج على الوضع السياســـي الســـائد في البلد. (69).
- قلة الدعم المادي لمؤســسات البحث العلمي وتدني المستوى المعاشي للباحث العراقي مما جعل من الصعب الاستمرار في مهنة البحث والتطوير بينما تكون فيه بطون البـــاحثين خاوية وجيوبهم فارغة ومصادر عيشهم وطبيعة سكناهم بائسة. الامر الذي ســـاهم في تسريع هجرة العقول الكفوءة الى خارج العراق من اجل تحسين وتطـــوير واســـتدامة اوضاعهم الاقتصادية والعلمية واتجاههم الفكري حيث تسارع تيار الهجرة بعد غـــزو الكويت وماتبع عن الحرب وفرض الحصار الاقتصادي ضد العراق الى هجرة (7350) عالما تركوا البلاد بسبب الاحوال السياسية والامنية واغلب التخصصات المهاجرة هي: الجراحات الدقيقة ، الطب النووي ، الهندسة الالكترونية ، الهندسة النووية ، وعلـــوم الليزر ، وعلوم الفضاء وغيرها من الاختصاصات العالية التقنية.
- تدهور وضعف الحالة الاقتصادية للعائلة العراقية نتيجة للحصار الاقتصـــادي وتفشـــي البطالة وانتشار ظواهر الرشوة وارتفاع معدلات الجريمة والانحرافات الاخلاقية حيـــث عملت جميعها الى ظهور حالة التسرب من المقاعد الدراسية. فقد اظهر المسح المدرسي الذي نفذته وزارة التربية عام 2004 بدعم من اليونيسف أن معدل صـــافي الالتحـــاق بالدراسة الابتدائية في العراق يعادل 86% أي بزيادة 5% عن متوسط نفس المعدل في الشرق الأوسط. وبالرغم من أن ذلك يعد انجازا ملحوظا إلا" أن ما يثير القلق"حسبما

افاد ممثل اليونيسيف في العراق[1] " ان عدد الأطفال غير المدرجين في الدراسة الابتدائية في العراق يصل إلى **600** ألف طفل منهم **74%** من الفتيات" واضاف مبينا ان **21 %** من الفتيات بعمر الدراسة الابتدائية غير ملتحقات بالمدارس وان ما يقارب ال**24%** من الاطفال يتسربون من المدارس قبل اتمامهم الدراسة الابتدائية. **(70)**.

- التخريب الممنهج والمتعمد من قبل قوات الاحتلال الامريكي وبمساعدة وتواطئ بعض الجهات الرسمية والغير رسمية المدعومة داخليا او خارجيا من دول الاقليم. فقد رويست احداث ووقائع عاشها القطاع التعليمي تعتبر من ابشع الخروقات التي حدثت وكشفت هشاشة وضحالة قطاع التربية والتعليم فضلا عن غياب الامن والسيطرة في العـــراق. وهذا تكون المخططات الرامية الى تصحير العلم والمعرفة داخل العراق قد اتت اكلـــها. بعد ان كان العراق مثلا في التطور وانموذجا يدعوا الى الخير والامل في قيــام وبــزوغ النهضة العلمية. ولكي يكون كلامنا مدعوما بالادلة والامثلة التالية التي حدثت علــى ارض الواقع وتناقله العراقيون فيما بينهم في صيف عام **2007**م وهي كالتالي:
- فقد شهدت الامتحانات النهائية لمرحلة (البكالوريا) التي تؤهل الطلبة العراقيين الدخول إلى الجامعة، ما لم يحصل في مدارس المعمورة من العالم، وقد حصل الآتي، ففي المئـــات من المراكز الامتحانية، التي تسيطر عليها الميليشيات وبعض المجاميع، التي تمتهن الجريمـــة من اختطاف وقتل وتعمل على إثارة الفتنة بين أبناء المجتمع العراقي، جـــرى في هـــذه المراكز الامتحانية تقديم الإجابات على الأسئلة المركزية إلى الطلبة، ففي بعض المدارس امسك أشخاص بالميكروفون، وبدأوا بقراءة الأجوبة النموذجية، الـــتي تجيـــب علـــى الأسئلة، ولم يتردد هولاء الأشخاص المكلفين هذه المهمة في إعادة القراءة عدة مرات، ليتمكن الجميع من إكمال الإجابة في الدفاتر الامتحانية.

في مناطق أخرى دخلت مجاميع من هذه العصابات، وهددوا الأســـاتذة والمـــراقبين ومدراء المراكز الامتحانات بالتصفية بعد تهديهم ورمي جثثهم في المزابل والطرقات، إذا لم

---

(1) السيد روجر رايت لممثل الخاص لمنظمة اليونيسف في العراق.

يكتبوا حلول الأسئلة أمام الطلبة، فما كان من هؤلاء الأساتذة إلا الانصياع التام لأوامر الخارجين على القانون، وتقديم الاجابات كاملة إلى الطلبة، الذين سارعوا لكتابة ذلك في الدفاتر الامتحانية، لأنها جاءت من لسان الأستاذ المختص إلى الورقة مباشرة، وهذا لا يحتاج إلى أي جهد أو تعب، فالوصول إلى النتائج المطلوبة أصبح مضموناً، ليس بقوة المعرفة، وإنما بقوة الخارجين على القانون.

أما في بعض المناطق، فقد تم توزيع أوراق الإجابات إلى جانب أوراق الأسئلة، وهنا جرت عملية الغش بهدوء، وبدون حاجة إلى استخدام الميكروفون، أو التهديد المباشر للمدرسين ومدراء المراكز الامتحانية. هذه الوقائع حصلت مطلع صيف هذا العام **2007**، ويتناقل تفاصيلها العراقيون، ويتحدث الجميع عن هذا الخرق الفاضح لأسس التعليم، وجرى كل ذلك بعلم الأجهزة الأمنية الحكومية، وبدراية القوات الأميركية، وتم التحذير من خطورة ذلك قبل بداية الامتحانات، لأنها حصلت في سنوات الاحتلال الثلاث السابقة، لكن فضيحة الغش الجماعي في الامتحانات عام **2007**، من أكبر وأوسع عمليات الغش، وسنأتي على جوانب أخرى من عملية تخريب التعليم في العراق. **(71)**.

- مغادرة الكم الكبير من العراقيين المتعلمين الى خارج البلاد اما خروجا رحيا او لجوءا سياسيا، اجتماعيا، اقتصاديا الى كافة البلدان العالمية وبالاخص الدول الاوربية الصناعية حيث بدأت اعداد اللاجيين تتزايد في الخارج بدءا من الحرب العراقية الايرانية وحتى ما بعد انهيار النظام العراقي ابان الاحتلال الامريكي في عام **2003**م. والجدول التالي يبين اعداد اللاجئين العراقيين وتزايد اعدادها خلال الفترة من **1982**م والى مابعد **2003**م. حيث ارتفعت نسب واعداد اللاجئين العراقيين[1] خلال الاعوام **1982** –

(1) ذكر حسين كامل "زوج ابنة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين ووزير الصناعات العسكرية في فترة حكمه" قبل عودته إلى العراق في أوائل **1996** في مقابلة أجرتها معه مجلة "الوطن العربي" أن عدد العراقيين في الخارج وصل إلى خمسة ملايين ويمثل هذا ربع سكان العراق في وقته حسب قوله وتساءل لماذا هذا العدد في الخارج.

2003م كما نلاحظه في الجدول التالي:

الجدول (21)

طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الصناعية خلال (1982م – 2003م)

العدد	السنة	العدد	السنة
15204	1993	4730	1982
12937	1994	4212	1983
18672	1995	3488	1984
27139	1996	3185	1985
43187	1997	3157	1986
41516	1998	2003	1987
36560	1999	2350	1988
47184	2000	3901	1989
50763	2001	13473	1990
51005	2002	11629	1991
24700	2003	17658	1992

الجدول (22)

مجموع طلبات اللجوء المقدمة من قبل العراقيين في الدول الأوروبية خلال الفترتين

(1980م – 1989م)/ (1990م – 1999م)

1999–1990	1989–1980	بلدان اللجوء
2220	600	إسبانيا
6050	750	إيطاليا
1510	90	بلجيكا
560	—	بلغاريا
10	10	البرتغال
850	—	بولندا
1290	—	التشيك
10690	2000	الدنمارك
25200	7840	السويد

بلدان اللجوء	1989-1980	1999-1990
سويسرا	400	5530
فرنسا	560	2210
فلندا	20	850
ألمانيا	3940	55050
المملكة المتحدة	2130	9710
النمسا	530	11250
النرويج	560	6450
هنغاريا	—	1490
هولندا	670	36430
اليونان	4650	13700
المجموع الكلي	24750	191040

الجدول (23)

اللاجئون العراقيون حسب بلدان اللجوء للفترة (1990م – 2001م) (بالآلاف)

السنة	اسرائيل	إيران	تركيا	السعودية	سوريا	كندا	الكويت	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة
1990		1.1133	1.4	-	3.0	-	-	-	-
1991	-	1.2104	28.0	32,9	4.8	-	20.0	-	-
1992	-	1,2501	11,4	27,7	5.4	-	19.9	2.8	4,7
1993	-	645,0	4.9	24,0	35.5	-	20,0	3.1	9.3
1994	-	611,0	2.7	18.0	36.3	6,7	20,0	3.6	14.4
1995	-	595,5	3.3	13.8	33.9	7.3	1,7	4,2	10.0
1996	-	579.2	3.0	9,7	26.8	8.2	2.0	4,7	20,6
1997	-	571,0	0.7	5,7	21,1	8.0	1.6	5.1	25.4
1998	-	530,6	1.0	5.4	19,4	6.6	1.7	6.0	22.3
1999	8.8	510,0	0.6	5.4	3.4	6.0	1.8	6,4	19.4
2000	9.8	306.0	0,6	5,2	1,8	5.8	1.2	9.5	19,3
2001	10.0	306,0	0.6	5.1	1,7	6.0	0.3	12,0	19,1

ناهيك عن الممارسات السياسية الداخلية التي انتهجت في العراق نتيجة لسياسة

التوحش والخوف من السياسة العالمية التي استخدمت جميع وسائل الضغط بدون ان تلقي بالا الى حجم الآثار الجانبية التي ستلحق اضرر بمسيرة التعليم في العراق الامر الذي سارع في عملية تقويض الانجازات التعليمية التي تم تحقيقها خلال العقود الثلاثة الاخيرة من القرن الماضي. (72).

نشأة الجامعات العراقية (الماضي والحاضر):

لقد كان العراق أول دولة مدنية وقدر له ان يشيد فيه أول مدرسة وأول لوح للكتابة والمعرفة وأول أبجدية فكانت سومر مهد الإنسانية وتراثها المعرفي الثري وجماعات بابل وآكد وآشور ومنجزات شعوب وادي النماء التي بقيت شعاعا حتى صارت قوانين المدن السومرية فقوانين مسلة حمورابي أساسا ومقدمة لقوانين البشرية. وصارت لوائح المؤسسة المدنية تقعيدا للوائح لاحقة وتأسيسا لها. وتأتي دارالحكمة ثم الجامعة المستنصرية لتطلق لوائح العمل المعرفي العلمي وتأسس الجامعة العراقية الحديثة بناء على خبرات رصينة وإبداعات مشرّفة لحكماء العراق ولعقله العلمي الجديد. تبدأ رحلة معاصرة للصراع بين بيت المعرفة وعقل العراق العلمي من جهة وسلطات الدولة العراقية التي ظلت في أغلب مراحلها المعاصرة تبغي التخلص من تأثير أهل الحكمة والعقل. وكانت لوائح الجامعة العراقية والتعليم العالي قد سنت في ظروف التوازنات التي خضعت لسطوة دكتاتورية الدولة والحكّام الذين عادة ما كانوا يحرصون على جعل العلم والبحث العلمي في خدمة الدولة والسلطة وليس العكس.

يستطيع العراق أن يفاخر بامتلاك أقدم الجامعات في العالم ونعني بها الجامعة المستنصرية التي تم تأسيسها عام **1280**. ومع أن نشاط الجامعة قد توقف إلا أن هناك جامعة تحمل الاسم نفسه لا تزال قائمة إلى اليوم. وتتكون مؤسسات التعليم العالي في العراق من **19** جامعة (منها **3** في الشمال) و**9** كليات فنية (في الوسط والجنوب) و**38** معهدًا تقنيًا (منها **11** في الشمال). وبلغ مجموع الملتحقين بالتعليم العالي للعام **2001—2002**م في جميع أنحاء العراق **317993** طالبًا منهم **297292** في الوسط والجنوب و**20701** في الشمال وبلغ

عدد الأساتذة 14743 معلمًا منهم 13167 في الوسط والجنوب و1576 في الشمال.

تأسست في ثلاثينيات القرن الماضي في العراق كليات عديدة كالطب والهندسة والعلوم والآداب والحقوق والزراعة والتجارة. وفي عام 1959 إنضوت تلك الكليات الكائنة جميعاً في العاصمة تحت مظلة أول جامعة عراقية سميت بجامعة بغداد.

تأسست جامعة بغداد بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 اثر صدور قانون جامعة بغداد عام 1956 حيث توحدت الكليات في إدارة واحدة ثم تأسست جامعتي الموصل والبصرة عام 1967 وجامعة صلاح الدين في أربيل وبعدها الجامعة التكنولوجية في بغداد عام 1974. وفسح المجال لفتح الجامعات الأهلية بعد صدور القرار المرقم 814 في 1987/10/14 لتدريس مجموعة من التخصصات العلمية والتقنية التي يتطلبها السوق التجاري العراقي وفرصة لا تعوض أمام العوائل الثرية لقبول أبنائها من ذوي المعدلات المتدنية مقابل أجور دراسية كبيرة تتراوح بين(40 ــ 100)ألف دينارعراقي كرسوم ثم فتح الباب على مصراعيه في غاية التسعينيات بعد أن تجاوز عدد الجامعات الأهلية العشرين وقد شملت التخصصات كافة كما عملت جميع الجامعات العراقية وكلياتها على فتح القبول للدراسة المسائية وبأجور دراسية بدأت بسيطة وانتهت باهظة جدا كي تستطيع هذه الجامعات من تسيير عملها وشراء المستلزمات الضرورية لدوامها واستمرارها بعد أن رفعت الحكومة يدها عن دعم التعليم نتيجة للاثار السلبية الذي احدثها الحصار.

لم تسلم الجامعات العراقية من تاثيرات الانظمة السياسية التي وقعت بظلالها على مسيرة التعليم في العراق وقد اتسع هذا الدور بشكل واضح بعد سقوط الملكية واستبدال طبيعة وشكل القيادة بالنظام الجمهوري الذي عمل قادته على استخدام المنابر العلمية في خدمة اهدافهم وسياساتهم المرسومة. وقد تجلى ذلك بشكل جلي وواضح منذ عام (1963 م ــ 2003 م) عندما استطاع حزب البعث العربي الاشتراكي ان يصل الى كرسي السلطة في العراق وقد تجلى ايضا ذلك التاثير بعد ان توطد فكر القائد الاوحد في قيادة دفة الحكم والاجتهاد في رسم معظم السياسات الاقتصادية كانت ام الاجتماعية بل وحتى البيئية. ومنذ

عام **1970** ألحق قطاع التعليم العالي بجميع مفاصله التدريسية والإدارية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فاقداً بذلك آخر بقايا الاستقلال الأكاديمي الذي كان يتمتع به قبل قرار الإلحاق. وهكذا خضع هذا القطاع كلياً لسيطرة الحكومة المركزية. وأستثنيت من تلك السيطرة المؤسسات البحثية ذات الإهتمامات والأهداف الإستراتيجية الخاصة التي كانت تقوم في الوقت نفسه بوظيفة إعداد وتطوير وتدريب الموارد البشرية المتخصصة التي تحتاجها السلطة في مجالات التسليح حصراً. **(73)**.

الجامعات العراقية في واقع مرير:

تعيش الجامعات في واقع مرير منذ ان احتل العراق في التاسع من ابريل لعام **2003**م والى يومنا هذا تحت ظلال الفوضى وانعدام النظام وسيطرة الأحزاب على بعض المواقع الجامعية وعدم احترامها لاستقلالية الجامعات فكل منها يريد فرض أفكاره وسياساته على الجامعات ــ طلبة واساتذة ــ وهكذا أصبحت (عقول العراق) في فوهة الخطر. ولم تستطع أية جهة سواء كانت من داخل البلد أم خارجه الإجابة عن سؤال الشارع العراقي لماذا تستهدف جرائم الاغتيالات - على وجه الخصوص-- الخلايا الحية المتمثلة في الجسم العراقي (الكوادر العلمية العالية التعليم).

فقد أجهزتْ الفوضى التي أعقبت سقوط الدولة العراقية على ما يقرب من **85%** من المؤسسات الجامعية وأدت إجراءات سياسة ــ اجتثاث حزب البعث وفقدان الأمن والاغتيالات المنظمة والموجهة وان كانت تبدوا بانها تسير وفق اجندة داخلية أواقليمية ــ إلى هجرة أو تعطيل أكثر من **2000** أستاذ جامعي وبالتالي إغلاق الدراسات في أكثر من **153** اختصاصاً علمياً فرعيا وكان أفدح ما تعرّضت له حرمة الجامعات العراقية اغتيال **532** أستاذاً في وضح النهار وجرح **44** واختطاف **69** واعتقال **160** لازالوا قابعين في زاوية مظلمة من زوايا زمن الديمقراطية الجديدة ولعل ما يخيف أكثرهو استمرار حالة الشعور برغم مرورعدة سنوات على احتلال العراق. ان اغلب تلك الجرائم قد تم تقيدها ضد فاعل مجهول الهدف والقصد والاداة. بعد أن عجزت سلطات الاحتلال والسلطات العراقية عن

إلقاء القبض على او كشف الجهات التي تقف وراء تلك النشاطات الامر الذي ادى بالمواطن البسيط ان يثير التساؤل عمّن يقف وراء استهداف (العقل العراقي) تحديداً. وكمثال نسوقه في هذا الجانب المؤلم لما آلت اليه اوضاع الجامعات العراقية هو اعلان اربيل وما لازمته من احداث تؤكد طرحنا اعلاه وقد اشرنا الى المثال بالتفصيل في حاشية هذه الصفحة[1]. (74).

ان النتائج التي اضحت عليها الحال للجامعات العراقية باتت فوق الوصف حيث ان قتل استاذا جامعيا بدافع وتحريض منظم وموجه هو دلالة على حجم وعمق المأساة الثقافية والانسانية للمجتمع العراقي الذي عرف بنهضته العلمية وحبه وشغفه بالتطور العلمي والانتاج الادبي الكبيرين. ولعلنا نذكر في هذا المقام العديد من الامثلة الحية والمؤثرة في حركة وتطور المجتمعات العربية فما زالت قصائد بدر الشاكر السياب ونازك الملائكة والرصافي والجواهري وغيرهم الكثير ممن تركوا بصمة واضحة في الفنون والعلوم المختلفة. كل تلك القيمة والمنزلة العالية للمثقف العراقي اصبحت هدفا للاغتيال. وفي الجدول التالي نستعرض بالارقام المسجلة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقي عن عدد القتلى والجرحى والمختطفين والمعتقلين من الأساتذة والطلبة والموظفين.

---

(1) وكمحاولة من رؤساء الجامعات العراقية - قبل تشكيل الحكومة العراقية المؤقتة - 2004 وفي ظل الإدارة المدنية الأمريكية في العراق وأثناء اجتماع لرؤساء الجامعات في مدينة اربيل في 15 آذار 2004 وبحضور المستشار الأمريكي للتعليم العالي في العراق (Dr. John Agresto) أصدر المجتمعون إعلانا تضمن عدة مبادئ أكدت ضرورة احترام استقلال الجامعات وإبعادها عن الخاصصات المذهبية والسياسية أطلقوا عليه " إعلان اربيل " لكن هذه المبادئ لم تحترم الدرجة إن احد الأساتذة اعتُدي عليه وهو في قاعة التدريس من قبل طلبة متعصبين انهالوا عليه ضرباً بذريعة انه أساء لأحد المراجع الدينية ولم تنته هذه المشكلة إلا بقتل زميل آخر بينما كان يهمّ بمغادرة كليته لكن أسباب الجريمة بقيت مجهولة في عرف (اللاقانون).

الجدول (24)

عدد القتلى والجرحى والمختطفين والمعتقلين من الأساتذة والطلبة والموظفين[1]

	اغتيال	اعتقال	خطف	جرح
أساتذة	235	160	69	44
موظفين	116	110	34	34
طلبة	374	727	105	89

وفي دراسة ميدانية اعدها الدكتور اسماعيل الجليلي[2] حول عمليات الاغتيالات فقد اوضحت الدراسة المعطيات التالية:

1. أن 95% منها استهدفت الرجال وان 5% منها استهدفت سيدات.
2. إن الذين يقومون بالاغتيالات والاختطاف على درجة عالية من الخبرة هي نسبة النجاح العالية التي سجلها المجرمون إذ بلغت الإصابات القاتلة المباشرة 74% من الحالات المسجلة وهذا يفسر الإخفاق في توفير الحماية المطلوبة للجامعات والأساتذة والسهولة في الوصول للأهداف المطلوبة.
3. إن 62% من الذين تم اغتيالهم هم من حملة شهادة الدكتوراه وان 4% منهم من حملة شهادة الماجستير و1% من الذين يحملون شهادة البكالوريوس كما نجد الإشارة إلى 17% من الذين تمت تصفيتهم جسديا هم من المتخصصين في الطب والصيدلة.
4. أما تصنيف المغدورين حسب ألقابهم العلمية فان الألقاب العلمية المتقدمة " أستاذ وأستاذ مساعد " تحتل مركز الصدارة لدى المجرمين فقد بلغت نسبتهم 59% ومن المواقع الإدارية "عمداء ومعاونيهم" بلغت 13% ونسبة استهداف رؤساء الأقسام

(1) المصدر: طاهر البكاء في كلمته حول العقول العراقية المهاجرة اليوسكو– نيويورك في 8 ت2 2007م.

(2) طبيب استشاري في جراحة العيون وباحث واكاديمي عراقي مقيم في المملكة المتحدة.

العلمية 6% أما المحاضرون والمدرسون فقد بلغت نسبتهم 6% أيضا والمستشارين 2% من الحالات.

5. كان نصيب مدينة بغداد الأكبر في عدد الاساتذه الذين تم اغتيالهم إذ بلغ نصيبها من الكارثة 57% تليها البصرة 14% وبعدهما الموصل 11% ثم النجف 6% والانبار 5% وتكريت 4% وكل من بابل وكربلاء وكركوك وديالى فقد كانت حصة كل واحدة منها ما يعادل 1%. (75).

لازال التعليم في بلادنا يعمل على قاعدة الربحية،ويات التعليم المجاني الحر غير موجود عبر الرسوم التعجيزية على كل المستويات ابتداءا من الكليات والمدارس المسائية وبينما كانت الكتب والقرطاسية توزع مجانا أصبح على الطلبة دفع ثمنها اليوم. وتشكل المصاريف الجديدة عبئا ثقيلا على الفقراء والمعدمين.

الوضع الدراسي مشوب بالمخاطر والانفلات الامني والمزايدات والطائفيات والعنصريات والجهويات الفئوية الضيقة والمناهج الدراسية المشوشة والمغلقة غير القابلة للتطور والعطاء والموضوعية وقبول الافكار العلمية والجدل العلمي. الوضع الدراسي مشوب بالمؤسسات والمعلمين والمدرسين والاساتذة والطلاب الذين يصنفون ويهرجون للمشروع الطائفي واساليب العنف والتهديد والابتزاز والفكر الرجعي. (76). والجدول التالي يوضح اجمالي الذين سقطوا من الشهداء من ذوي الكفاءات العلمية المختلفة في مختلف التخصصات العلمية (77).

الجدول (25)

اعداد الخسائر من الكفاءات العلمية التي سجلت في الجامعات العراقية

اسم المؤسسة	عدد القتلى من الكفاءات	اسم المؤسسة	عدد القتلى من الكفاءات
جامعة بغداد	102	جامعة كربلاء	3
جامعة البصرة	37	جامعة الكوفة	3

جامعة الموصل	28	جامعة كركوك	2
الجامعة المستنصرية	34	مركز وزارة التعليم العالي	5
الجامعة التكنولوجية	15	وزارة الصحة	25
جامعة الانبار	13	وزارات الدولة الاخرى	28
جامعة ديالى	10	مجموع الشهداء	327
جامعة النهرين	7	عدد المختطفين	74
جامعة بابل	5	عدد المهاجرين	5500
جامعة تكريت	9	جامعة القادسية	2

التعليم العالي في العراق:

يكاد يتفق المنظرون وقادة الفكر والسياسة والخبراء الميدانيون في التربية والتعليم على أن التعليم العالي يمكن أن يكون واحدا من أهم أركان وميادين الاستثمار والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتكنولوجي أو أن يكون أحد مصادر الخطر على حاضر الأمة ومستقبلها عندما يستمر في تكرار واجترار خبرات الماضي والحاضر وإعادة إنتاج التخلف من غير تجديد وتطوير وإبداع. لذلك نجد بان الأمم تستنجد بأساتذة الجامعات ومفكريها وبنظامها التربوي بعد كل كبوة أو تراجع في أحد ميادين الحياة. لذلك نقرأ عن مراجعات الأمم المتكررة لأهداف التعليم العالي وطلبات التحديث المستمرة لبرامجه وأساليب تقديمها وتقويمها. (78).

يلبي قطاع التعليم العالي في المجتمعات الحديثة متطلبات أساسية تصب في خدمة المجتمع عبر الجهود التي يقدمها لنشر وترسيخ أركان المعرفة العلمية والتكنولوجية بشقيها

النظري والعملي (التطبيقي) وبالتالي توظيفها في خدمة أهداف اجتماعية واقتصادية أساسية في إطار التعاون والتفاعل الحيوي المتبادل مع قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والتربية وغيرها من قطاعات الدولة المختلفة من خلال رفدها بالموارد البشرية المؤهلة والقيام بالأبحاث العلمية والتكنولوجية ذات الطبيعة الإستراتيجية. من ناحية أخرى يتطلب التعليم العالي كجهاز لكي يستطيع النهوض بواجباته توفرعناصر أساسية نذكر منها:

- الموارد البشرية والمادية كالتخطيط والرقابة والموارد المالية الثابتة وتوفير الكادر التدريسي وإعداده وتأهيله في داخل وخارج العراق.
- بناء وتطوير منظومة حوافز التطوير الأكاديمي والبحث العلمي وتوفير الخدمات والموارد التي تشمل البرامج والأبنية والمختبرات والمكتبات ووسائط النقل.
- الاستقرار المادي والنفسي للدارسين والهيئة التدريسية والإداريين على حد سواء.
- ضمان حرية المجتمع الأكاديمي المؤلف من (الهيئة التدريسية والفنيين المساعدين والطلاب والجهاز الإداري) وسيادة المناخ الديمقراطي المستقل فيه. وتعني بذلك استقلال مؤسسات التعليم العالي عن الدولة وغيرها من ركائز المجتمع المهيمنة والمتداخلة وضمان حرية صنع القرارات المتعلقة بسير العمل الداخلي فيها وبمالياتها وإدارتها وإقرار سياساتها في التعليم والبحث العلمي وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.
- اقرار وتبني مبادئ الحرية الأكاديمية فتعني حرية أعضاء الهيئة التدريسية والدارسين فرديًا أو جماعياً في متابعة المعرفة وتطويرها وتحوينها من خلال البحث والدراسة والمناقشة والتوثيق والإنتاج والخلق والتدريس وإلقاء المحاضرات والكتابة والتأليف والنشر.

عانى التعليم العالي في العراق كثيراً من المصاعب وأستهدفت الكوادر التدريسية النزيهة والكفوءة فيه وكممت أفواه الطلبة المتنورين. وسادت الأجواءَ الجامعية حملةُ ترهيب بوليسية راح ضحيتها آلاف الأساتذة والطلاب ممن عارضوا فكر السلطة العراقية ابان فترة حكم حزب البعث العربي الاشتراكي منذ عام **1968** وحتى سقوط بغداد في التاسع من ابريل عام **2003**م ولم تتوقف معانات التعليم الجامعي والعالي في فترة مابعد الغزو والاحتلال الا ان مسيرة التعليم

الجامعي العراقي (الاساسي منها والعالي) تعرض الى انتكاسات خطورة اتت على ما تبقى من قواعد صرحه المتاكل. فقد هبت عليه رياح عاتية حبلى بالرغبة الانتقامية والممزوجة بروح الطائفية وقد وظفت لتلك الاغراض عقولا لم تلامسها شذرات المعرفة والعلوم طيلة سنوات اغترابها في بلاد لم تعرف معنى لحقوق الانسان الا من خلال قصاصات الدعاية والاعلام حتى ان الكم الاعظم منهم لم تشغله طيلة اغترابه هموم العلوم والمعرفة بقدر ماكانوا يهتمون بعالم البيع والشراء على ارصفة الطرقات..

منذ عام **1970** ألحق قطاع التعليم العالي بجميع مفاصله التدريسية والإدارية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي فاقدًا بذلك آخر بقايا الاستقلال الأكاديمي الذي كان يتمتع به قبل قرار الإلحاق. وهكذا خضع هذا القطاع كلياً لسيطرة الحكومة المركزية انذاك.

وأستثنيت من تلك السيطرة المؤسسات البحثية ذات الإختصاصات والأهداف الإستراتيجية الخاصة التي كانت تقوم في الوقت نفسه بوظيفة إعداد وتطوير وتدريب الموارد البشرية المتخصصة التي تحتاجها السلطة في مجالات التسليح حصراً.

وقد أنيطت بتلك المؤسسات المرتبطة مباشرة بما كان يطلق عليه آنذاك مجلس قيادة الثورة.

نعلم أن التعليم العالي كجهاز وسياسة وقيادة قد فشل فشلاً ذريعاً في أداء رسالته الأساسية المنوطة به من قبل الدولة والمجتمع.

ويمكن إرجاع ذلك الفشل إلى نوعين من العوامل والمسببات الأساسية:

العوامل الموضوعية (الخارجية) المتمثلة في:

- هيمنة سياسة الحزب الواحد التوتاليتارية المعادية لكل ما هو مفيد للتطور الإجتماعي.
- غياب او ضعف التخطيط العلمي السليم وعدم منح المجتمع الأكاديمي القدر الكافي من الحرية في التعليم والتعلم والبحث العلمي والأداء الإداري.
- افتقار الموارد الضرورية لتطوير المناهج والأساليب والوسائل التعليمية بما يتلاءم ومتطلبات العصر الحاضر.

العوامل الذاتية (داخلية) مشتقة من الأولى وهي بتوجيه مباشر من السلطة البيروقراطية وتتلخص:

- بتنصيب قيادات جامعية تتميز بانخفاض المستوى العلمي والقيادي لأعضاء المجتمع الأكاديمي الذي كان أقل من الحد الأدنى المطلوب لتحريك وإدامة العملية التعليمية.
- تبوأ العناصر الحزبية والنفعية والانتهازية ونصف الأمية جميع المناصب العلمية الأساسية في الجامعات ومعروف أن تلك العناصر كانت تفتقر لوضوح الرؤيا الأكاديمية الشفافة لتحدرها من شرائح إجتماعية ذات مستويات ثقافية متواضعة وتغلب عليها الثقافة العشائرية.
- لقد أدت سياسة حزب البعث البيروقراطية الخاطئة بالتعليم العالي شأنه شأن كل المؤسسات والنشاطات الاجتماعية والثقافية إلى تدهور تدريجي وفقدان الرغبة في مواكبة التطور التعليمي العالمي والإلتفاف على الحتمية التأريخية لعصر تقنية المعلومات والثورة الثقافية العالمية في العلوم والتكنولوجيا. وأدت هذه الحال إلى تدني المستوى العلمي للتعليم العالي العراقي وإلى تسرب الكوادر التدريسية الكفوءة ذات الاختصاصات الحيوية كالطب والعلوم والهندسة والاقتصاد. لقد هجر الجامعات جزءٌ من هذه الكوادر ليعمل بأجور أفضل خارج المؤسسة الجامعية أو خارج المؤسسات الحكومية وهرب الجزء الأكبر منه إلى خارج البلاد ليحصل على فرص عمل أفضل ناهيك عن ظروف الحياة الافضل بالنوع والكم عما كان عليه الحال في الوطن الام. في الوقت نفسه أحجمت أجهزة الدولة عن إرسال الطلبة في بعثات علمية تخصصية إلى الجامعات الأوربية والأمريكية لتعويض المفقود من أعضاء الهيئة التدريسية. على النقيض من ذلك ذهبت العناصر الحزبية المهيمنة على العملية التعليمية برمتها تقضي على التقاليد والمعايير والمبادئ الأكاديمية التي كان العراق يتميز بها حتى السبعينيات. وبما أن الحزب المهيمن كان معروفاً بأفتقاره إلى عناصر مثقفة ومتعلمة وبالأخص الحزبيون من حملة الشهادات العالية الممنوحة من جامعات عالمية فقد بدأت

الإدارات الجامعية وهي من قادة الحزب اوالذين تمت تزكيتهم حزبيـا بـزج حملـة الشهادات الجامعية الأولية (البكالوريوس) كأعضاء في الهيئة التدريسية. و لم تتـردد في تعيين البعض من الكوادر الحزبية المتقدمة بوظائف رؤساء أقسام علمية. وليس من قبيل الدعابة ان تجد رئيس قسم الدراسات العليا في احدى الجامعات العراقية حاملاً لشهادة الماجستير حصل عليها من نفس القسم في الوقت الذي يعين لشاغري هذا المنصـب الاكاديمي من حملة الشهادات العليا والمتمرسة في خبراتها الطويلة في قيـادة الاقسـام العلمية مشفوعة بخبرتها الطويلة في الانتاج الاكاديمي الغزير.

الحقيقة أن الحزبيين من المهيمنين على التعليم العالي ومعظمهم كان ضعيفاً علمياً ولا يتمتع إلا بشهادات "النضال" الحزبي غضوا النظر عن العمل بموجب التقاليـد والقواعـد الجامعية الرصينة. لقد حصل إنقطاع بل مقاطعة للجامعات العالمية في أوربا وأمريكا طيلـة فترة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق. نتيجة ذلك توقفت عملية التنسـيق مـع جميع الجامعات الأجنبية في مجال تقييم البحوث الأكاديمية كبحوث الدراسات العليا وترقية أعضاء الهيئة التدريسية. اللهم عدا بعض العلاقات السطحية البروتوكولية مع جامعات أوربا الشرقية بهدف الحصول على تقنيات ومعدات وأجهزة متطـورة للأغـراض العسـكرية التسليحية حصراً. الأمر الذي إنتهى بتدهورالتعليم العالي وفقدان السمعة الأكاديمية الجيـدة التي كان يتمتع بها على الصعيدين الإقليمي والدولي. كل تلك العوامـل أدت إلى سـحب الجامعات العالمية المعروفة إعترافها بالشهادات العراقية في عهود لم تشهد مركزيـة التعلـيم العالي الموجه من قبل الدولة او السلطة الحاكمة. (79).

والتعليم العالي في العراق أصابه ما أصاب العراق والعراقيين مـن ركـود وتخلـف وخراب وتخريب وتراجع إلى الوراء لعشرات السنوات من حيث الأسس المادية المتمثلة في " الكتب، المناهج العلمية، الدوريات المحكمة، الابحاث المنجزة المنشورة منها والشهرية " ومن حيث الاسس البشرية " الادارات العلمية العمادات ومكوناتها البشرية، الطلبة ". وعليه فلا بد من مراجعة شاملة وموضوعية لاسس التعليم العالي في العراق من اجل تقييمه وتشخيص

مواطن الخلل وتحديد بؤر الفساد والفقع النالقة من احل افصائها وازالتها لكي تخلص عملية المراجعة الشاملة لصرح التعليم العالي في العراق الى حصيلة تسهم في انقاذ هـذا الصـرح العظيم من اثار العدوان الذي لحق به من تخريب متعمد او غير متعمد.

ان **80%** من مؤسسات التعليم العالي في العراق تعرضت للتدمير والتخريب والنهب منذ بدء الاحتلال الامريكي عام **2003** م وعملية اعادة الإعمار الجارية شملت **40%** فقـط من مؤسسات التعليم العالي بينما تتواصل هجرة الأساتذة والمعلمين الى المنـاطق الأخـرى بحيث غادر حوالى **40%** منهم منذ عام **1990**.

ان الأكاديمي العالم هو ثروة في فكره ونتاجه العلمي ولا يمكن ان يعوض في حالـة توقف عطائه للوطن سواءا بهجرته الى الخارج او بامكانه وبازهاق روحه على ايدي فئـة الغالبية العظمى منهم لربما لم يتعرف على كتاب او لم يقرأ قصة او عملا ادبيا ما بل ولربما يكون اميا. وكما كان الاستاذ العراقي مادة للابتزاز السياسي على مر فتـرات الحكـم في العراق المختلفة والمتنوعة الا ان العهد الجديد لم يسلم هو ايضا من الوقوع في نفس الاخطاء وفي كل الاحوال كان الاستاذ الجامعي العراقي هو الثمن وهو الضحية وبالتالي يخسر الوطن قدرات علمية هائلة لايمكن تعويضها الا بالثمان باهضة تكلف العراق وقتا ومالا اضـافيين. ومن ضحايا ارهاب العهد الجديد فأن اكثر من **230** استاذا جامعيا وفق اعترافـات وزارة التعليم العالي العراقية. ووفق ارقام اللجنة الدولية لحماية اساتذة الجامعات العراقية فانـه تم اغتيال **182** استاذا جامعيا. وحسب احصاءات رابطة التدريسيين الجامعيين في العراق فـان عدد الذين تم اغتيالهم من التدريسيين الجامعيين حتى اواسط عام **2006** بلغ **172** وكما بلغ من هاجر منهم الى خارج العراق مايناهز **(3000)** اسـتاذا. واذا شملنـا الاستشـاريين والحاضرين فان ضحايا الارهاب من التدريسـيين الجامعيين يتجاوز الرقم **300** ضحية. ووفق تقارير المؤتمر الدولي حول اغتيال الاكاديميين العراقيين الذي انعقد في نيسان لعـام **2006** م في مدريد فان **80%** من عمليات الاغتيال المعلنة استهدفت العاملين في الجامعات ويحمـل

اكثر من نصف الفتنى لقب استاذ او استاذ مساعد وفي تخصصات[1] كان العراق قد بـذل الكثير من الجهد والمال والوقت لاعداد مثل تلـك الكفـاءات لتكـون رأس الحربـة في السياسات التنموية المستدامة.

مصاعب ومعوقات التعليم في العراق:

يعتبر التعليم وتطوره من المؤشرات المهمة في تحديد هوية النمو الاقتصادي وتحديـد اتجاه بوصلته الى المزيد من التقدم او الانحراف بالمجتمع باسره الى هاوية التخلـف تكـون فيه العاقبة اسوء بكثير مما يخلفه الاحتلال لاي بلد. وبما ان العـراق هـو بلـد اسـتثنائي من حيث الموارد الاقتصادية المتوفرة فضلا عن الموارد البشرية التي يمكن توظيفها بقليل مـن الحكمة والصبر من اجل خلق مجتمعا قادرا على استيعاب حركة التطور. ان الشعب العراقي هو ليس شعبا يفتقر الى جذور وانتماء كما هو عليه الحال في بعض من الدول ومن بينـها الدول الصناعية المتقدمة بل ان العراق كدولة وشعب عرف منذ القدم بانجازاته العلمية سواءا على صعيد الزراعة ولنا في جنة نبوخذ نصر " الجنائن المعلقة " مثالا على الابـداع الخـي للشعب العراقي واحتوائه الواسع لحركة النهضة العلمية في الفلك والرياضـيات والفلسـفة

---

(1) ارتفعت نسبة اغتيال الطلاب الى اكثر من 5% من اجمالي الاغتيالات.لقد فتحت الفوضى الـتي يشهدها العراق شهية الجماعات المسلحة للافصاح عن مطالب جديدة تتجاوز رحيـل القـوات الاميركية من البلاد،وبدأت مجموعات مسلحة توزع رسائل التهديد في الجامعات العراقية تطالـب فيها الطلبة والأساتذة على حد سواء بترك الدراسة،ما دفع أكثر من 2000 طالب جامعي في المناطق الساخنة الانتقال الى جامعات أخرى قريبة من مناطق سكناهم،بحسب ما أكـدت الإحصـاءات الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية.ولا تقتصر عمليات التصفية الجسـدية والعنف على طلبة الجامعات وأساتذتهم بل تمتد لتطال المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية وطلبتهم الذين غالبا ما شهدوا عمليات ذبح معلميهم وسط مشاعر الذعر والخوف الكبيرين ويؤكد السيد وزيـر التربية العراقي ان عدد المعلمين الذين قتلوا جراء أعمال العنف بلغ أكثر من 400 معلم الى جانب 100 طالب منذ بدأ الاحتلال الاميركي للعراق في نيسان 2003.

والاقتصاد والادارة وتخطيط المدن فكانت بغداد وليدة التخطيط العمراني في زمن ابي جعفر المنصور.

من المؤسف ان التعليم العراقي الذي بدأت ظواهر التطور تـدب فيـه في مراحـل السبعينات من القرن المنصرم ينتهي به الحال الى عزوف ابنائه عن الركـون الى احضـان المدرسة بمختلف مستوياتها ومن المؤسف القول ان نسب العزوف والتسرب من الحاضـنة الطبيعية للعلم والتطور بدأ يشهد تزايدا ملحوظا في بدايات عقد التسعينات واعقاب حرب الخليج الاولى بفعل الحروب الدامية التي خاضها العراق نتيجة الى اخطاء قاتلـة ارتكبتـها القيادات السياسية العراقية وسوء تقديرها وادارتها للبلاد فضلا عن حجم المـؤامرات الـتي اضطلعت بها العديد من الدول العالمية وبعضا من الدول العربية على اقصاء العـراق عـن الساحة الدولية وتاثيراتها حتى يتسنى لهم اعادة تشكيل الخارطة السياسية والجيوسياسية مـن جديد وفقا لمصالح واجندة لاتلقي بالا للدمار الذي يلحق بالمجتمع العراقي المدني وقطاعاتـه الاقتصادية.

1. الحروب وتبعاتها التدميرية:

بلغت خسائر قطاع التربية والتعليم اثر العديد من الحروب المدمرة التي خضـع لهـا العراق وخصوصا الحروب الاخيرة التي تلت الحرب العراقية الايرانية حـوالي 3.4 مليـار دولار شملت تدمير المدارس والمعاهد والكليات ومراكز البحوث ومعامل انتـاج اللـوازم المدرسية (اثاث وقرطاسية). اما عدد المدارس التي طالها التدمير الكلي أو الجزئي فقد بلـغ 3800 مدرسة بحسـب المصادر العراقية و16 معهدا فنيا و6 من الجامعات والمراكز الثقافيـة. وكما ان لجنة 661 التي شكلتها الأمم المتحدة لتنفيذ بنود برنامج النفط مقابل الغذاء قـد قامت بتجميداستيراد المستلزمات التعليمية والتربوية وعلقت تنفيذ العقود المتفق عليهـا اذ بلغت العقود المعلقة 24 عقدا جميعها متعلق باستيراد المستلزمات التعليمية. ولم تكن للمعامل والمطابع التابعة لقطاع التربية والتعليم في العراق بمنأى عن هذه الخسـارة فقد بلغت خسائر هذا الجانب حوالي مليوني دينار عراقي. (80).

2. التسرب من مقاعد الدراسة وتدني نسب الالتحاق بالمدارس:

ان معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي في العراق قد انخفض الى 38.3% للعام الدراسي (1999ــ 2000) في وسط وجنوب العراق مقارنة بـ47% للعام الدراسي (1990 ــ 1991)، وقد بلغت أعداد المتسربين بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر العراقية واضطرار كثير من طلاب المدارس الى ترك الدراسة والتوجه الى سوق العمل قبل فترة الاحتلال الاميركي حوالي 200 الف متسرب في المرحلة الدراسية الأولى وقرابة 650 الف متسرب في بقية المراحل الدراسية. وكما ادى انتشار أمراض الضعف البصري والأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية وغيرها الى زيادة معاناة أطفال المدارس مما أثر على قدرتهم على التحصيل العلمي.

3. التعليم المهني في تقهقر:

بلغ مجموع الملتحقين في المراكز المهنية للعام الدراسي (2000– 2001) ما جملته 65750 طالبا منهم 61861 طالبا في الوسط والجنوب و3889 طالبا في كردستان العراق على الرغم من أن هذا العدد وصل الى 124497 طالبا في الوسط والجنوب فقط في العام (1991 ــ 1992) مما يعني انخفاضا في التسجيل بنسبة 50% في المراكز المهنية وكان الفرع التجاري أكثر الفروع تضررا حيث بلغ الانخفاض 78.4%. بينما كانت نسبة الانخفاض في الفرع الزراعي 38.3% وفي الفرع الصناعي 37.8% في الفترة الزمنية للاعوام (1991 – 2001 م).

كما انخفض عدد المعاهد من 278 الى 236 خلال الفترة نفسها. لقد بلغ عدد الطلبة المتواجدين في جميع المدارس المهنية (66317) طالبا وطالبة خلال العام الدراسي (2005 – 2006 م). اي بانخفاض ثابت قدره 50%عن العام (1991م ــ 1992م) وقد بلغت نسبة الاناث منهم 18.2% ويشكل عددهم في المدارس الصناعية نسبة قدرها 74% تليها المدارس التجارية بنسبة 23.7% ثم في مدارس الفنون المنزلية بنسبة 1.5% واخيرا في المدارس الزراعية 0.8% مما يؤشر انخفاضا في تواجد الطلبة بنسبة 9.9%عن العام الدراسي

الذي قبله بعد ان كان عددهم (73579) طالبا وطالبة.

ان عدد الطلبة التاركين للدراسة في المراكز المهنية قد بلغ (4966) طالبا وطالبة في العام الدراسي (2005 – 2006م) وان نسبة الاناث منهم 8.9% ويشكل عددهم في المدارس الصناعية اعلى نسبة حيث بلغت 85% من اجمالي عدد الطلبة التاركين تليها في المدارس التجارية بنسبة 13.8% وفي المدارس الزراعية بنسبة 0.8% ثم في مدارس الفنون المنزلية بنسبة 0.4% مما يؤشر ارتفاعا في اعداد الطلبة التاركين بجميع المدارس المهنية بنسبة قدرها 6.4% مقارنة مع العام الدراسي السابق حيث بلغ عددهم (4669) طالبا وطالبة.

ان عدد الطلبة المقبولين في المراكز المهنية بلغ (20904) طالبا وطالبة للعام الدراسي (2005- 2006م) نسبة الاناث منهم 25.2%. وقد شكل عدد الطلبة المقبولين في المدارس الصناعية نسبة قدرها 67.9%. اما في المدارس التجارية فقد بلغت النسبة 29.2% وفي المدارس الزراعية بنسبة 0.8% وفي مدارس الفنون المنزلية فقد بلغت النسبة الى 2.1% من المجموع الكلي للطلبة المقبولين في جميع المدارس المهنية مما يؤشر ارتفاعا عن العام الدراسي الذي قبله بنسبة 44.1%. (81).

4. تناقص وارتداد في مشاركة المرأة:

المرأة هي اول من تقع ضحية التحريم من التعليم بسبب عدم الاستقرار والنزاعات. وان نسب التعليم المتدنية دليل على تعدد العوائق التي تواجهها المرأة في بلداننا العربية ومع ان السياسة التعليمية الرسمية تشجع الفرص المتكافئة فان المرأة تحرم من حقهما في التعلم بسبب الوضع الامني المتدهور وانتعاش الفكرالرجعي. فقد انخفضت نسبة حضور الفتيات في المدارس لتصل في المحافظات الجنوبية العراقية الى فتاة واحدة مقابل 4 فتيان بعد ان كانت 3/2 لعام 2005 بسبب ارهاب التطرف الاسلامي والعنف الطائفي [1]. وتؤكد منظمة

---

(1) ووفقا لتصريح السيد لمصطفى الجبوري الناطق باسم وزارة التعليم في العراق فان المحافظات الجنوبية شهدت انخفاضا في نسبة ارتياد البنات للمدارس حيث نزلت هذه النسبة من فتاتين مقابل ثلاثة فتيان إلى فتاة واحدة مقابل أربعة فتيان. كما اكدت الناطقة باسم منظمة المحافظة على حياة

المحافظة على حياة الاطفال ان فتيات العراق يعانين من نقص في فرص التعليم وتزداد حـدة التباين بين الجنسين. وبخصوص الحضور في المدارس بلغت نسبة الانقطاع 6/1 قبل شـباط 2006 وقد وصلت 6/2 اليوم.

ووفقا لوزارة التربية يتوقع ان تزيد نسبة انخفاض الحضور في المدارس بحـوالي 15% بين الاولاد و25% بين البنات.

ويشير تقرير منظمة الراصد الاجتماعي ان العراق بين الدول الأسوأ في البلاد العربية من حيث فجوة الالتحاق بالتعليم الاساسي ونسب الهدر والتسرب في مراحـل التعليـم الثلاث ويشير الى مدى التباين الحاصل بين الجنسين في مجال التعليم اذ بلغت فجوة النـوع الاجتماعي 50% سنة 2002 والذي يعود في اسبابه الرئيسـية الى العوامـل الاقتصـادية وارتفاع تكاليف التعليم خاصة عند المستوى الجامعي والى العادات الاجتماعيـة الموروثـة وتردي الوضع التعليمي في العراق بشكل عام. لا يمكن اليوم ان ترى مدرسة ابتدائية تضم الجنسين الا في عدد قليل من المدن العراقية.

ان في العراق تراجعا حقيقيا للمرأة عن المشاركة في الحياة الوظيفية والخدمة العامـة وفي النشاط الاقتصادي في الحياة الاجتماعية والثقافية وفي التأثير الايجابي على المجتمـع وفي حياة الاندية الفكرية والرياضية والمحافل الثقافية رغم ان المرأة تشكل 50% مـن مجمـوع سكان العراق في المناطق الحضرية والريفية. ويمكن تلمس الانتشار الواسع للبطالة في صفوف الاناث والتراجع الشديد في عدد الطالبات في المدارس والمعاهد والجامعـات مـع التـأثير الصارخ للمرجعيات الدينية وشيوع حالات الشعوذة والسحر وقراءة الطالع.

الأطفال وهي منظمة غير حكومية ـ شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) ـ بأن الفتيات أصبحن يعانين من نقص في فرص التعليم مقارنة بالفتيان مما قد يؤثر على مستقبل البلاد. وجاء في قولها: بعد عدة سنوات من الآن سينخفض عدد النساء القادرات على شغل مناصب ذات مسؤولية في الحكومة أو في الجامعات، مما سيزيد من حدة التباين بين الجنسين يجب أن يعي الأهل بأن إخراجهم لبناتهم من المدارس قصد القيام بأعباء منزلية سيدمر مستقبلهن كما سيؤثر سلبا على مستقبل الأمة. يجب أن يتم تشجيع البنات والأولاد على تلقي العلم على حد سواء.

ورغم وصول عدد المنظمات النسوية العاملة في العراق والذي يناهز الـ (1000) منظمة ــ وفق معلومات وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني ــ مقارنة بعدد نظيراتها في كثير من دول الشرق الاوسط فان النساء العراقيات لم يشعرن بدورهن ولازال التراجع الحقيقي للمرأة عن المشاركة [1] في كامل الحياة الاجتماعية جاري على قدم وساق.

5. التعصب والتطرف الديني المذهبي والطائفي:

يعيش العراقيون تحت تأثيرا قويا للقوى الدينية [2] خصوصا المتطرفة منها في فرض

---

(1) طالبت اكاديميات عراقيات بوقف تراجع وضع المرأة في المجتمع العراقي وضرورة حذف المادة 41 من الدستور العراقي، حيث اكدت كلا من استاذة علم الاجتماع بجامعة بغداد الدكتورة لوزية العطية والدكتورة فوزية النعيمي " ان هذه المادة من الدستور ستعود بالعراق والعراقيين الى العصور الوسطى لانها تنص على ان العراقيين احرارا في الالتزام باحوالهم الشخصية حسب دياناتهم او مذاهبهم او معتقداتهم او اختياراتهم وينظم ذلك بقانون". واوضحتا على هامش اعمال ندوة ينظمها المعهد الدولي بجنيف لابحاث السلام (جنيف) بعنوان (حالة الاكاديميين العراقيين) ان هذه المادة تؤدي الى الفوضى العامة وتكون لكل عشيرة او مذهب مرجعيته الخاصة وليس محكوما بقانون عام لكل العراقيين.

(2) ويصف مجيد ياسين، طالب دكتوراه في كلية العلوم في جامعة بغداد، وضع الطلبة والأساتذة في الجامعات العراقية بأنه «مخيف»، موضحاً ان ثلاثة من زملائه في الكلية تركوا الدراسة بعد وصول رسائل تهديد موقعة من فصائل مسلحة «تحذرهم من الاستمرار في الدراسة في جامعات الكفر». ويقول ان أعمال العنف لا تميز بين الطلاب والأساتذة «الذين باتوا ضحايا عنف الجماعات المسلحة من جانب والأحزاب السياسية والدينية من جانب آخر». وتؤكد ايمان سامي، طالبة في كلية الهندسة في جامعة بغداد- قسم الهندسة المدنية، ان الطالبات العراقيات يتعرضن الى ضغوط نفسية كبيرة بسبب سوء الوضع الأمني والخوف من الخطف والقتل، وتقول ان دوامها يقتصر على الامتحانات والمحاضرات العامة وان والدتها تتصل بها مراراً أثناء الدوام للاطمئنان عليها والتأكد من وصولها. وتشير ايمان الى ان غالبية العائلات العراقية التي يدرس أبناؤها في الجامعات والمدارس تعيش الحالة ذاتها.

إرادتها ونفوذها وهيمنتها الفكرية على جميع افراد المجتمع وإلى رفض الآخر وفكره واتجاهاته. كما أن حكومات المحاصصة الطائفية لا تتصدى لمثل تلك التيارات الفكرية والاتجاهات السياسية غير السليمة والعدوانية التي تسلب المرأة حقوقها المشروعة وتحصر واجباتها في البيت والمطبخ وتربية الأطفال وتمنع مشاركتها الفعلية في الحياة العامة والعمل وممارسة إرادتها الحرة وتمتعها باستقلالها الاقتصادي وحريتها الاجتماعية فحسب بل وتشارك تلك القوى في فرض تلك التقاليد والأعراف البالية عليها وتسمح بتكفير المزيد من الناس ونشر العديد من الكتب الدينية التي تصب في هذا الاتجاه.

لقد تحولت كليات جامعة بغداد حالها حال بقية الجامعات العراقية باستثناء الجامعات الواقعة في شمال العراق الى بوق طائفي تفترشه الكراريس والكتب الطائفية ليجري تحميل لوحات الاعلانات فيها ــ والتي من المفترض ان تكون وسائل اعلامية اكاديمية ومهنية وتحوي أسماء الاساتذة والتبليغات الجامعية ــ تحميلها بدلا من ذلك الفتاوي على اختلاف انواعها والوانها. كما نجد انه بدلا من ان تعلق صور مشاهير العلم والعلماء والمنظرين مثل اسحق بن حنين والفارابي وابن سينا والفراهيدي وابن خلدون ونيوتن وغاليلو وآينشتاين ومندليف ومدام كوري يجري تعليق صورا لاشخاص تحترم تلك المجاميع بانها رموزا دينية مقدسة تسموا فوق الرموز العلمية والاكاديمية في الحرم الجامعي والاكاديمي.

6. استهداف العقول القيادية:

لقد دفع تصاعد وتيرة العنف في الجامعات العراقية وتفاقم ظاهرة اغتيال الأساتذة وهجرة العقول وزارة التعليم العالي الى إغلاق تام لبعض الاختصاصات العلمية الى جانب إغلاق أقسام الدراسات العليا في العديد من الكليات التابعة لجامعتي بغداد والمستنصرية لعدم توافر الكادر التدريسي اللازم لتشغيل تلك الاقسام المذكورة. وكما يذكر السيد برقدان أو مالي(1) واضع دراسة صادرة عن اليونسكو تحت عنوان "التعليم عرضة للاعتداء" قد تكون

(1) الصحافي الاختصاصي في قضايا التعليم في منظمة اليونسكو والمقيم في المملكة المتحدة. وهو يهدي الدراسة للراحلة صفيّة أما جان ــ التي كرّست حياتها لتأمين التحاق البنات الأفغانيات بالمدارس.

الأسباب متنوعة. فعلى سبيل المثال عندما تعتدي مجموعة إسلامية متطرفة على مدرسة لتعليم البنات في أفغانستان أو باكستان قد يكون الدافع رفض مبدأ تعليم البنات أو محاولة بث الخوف وإضعاف سلطة القانون. وفي تايلندة مثلا قد ترتكب المجموعات الانفصالية المسلمة جرائم اغتيال ضد المعلمين لأنهم يشكلون أهدافاً سهلة ورموزاً للدولة وللثقافة البوذية التايلندية السائدة.

كما يجري استهداف الأكاديميين في العراق لأسباب مختلفة على يد جماعات مختلفة – لكونهم إما مؤيدين وإما مناهضين لنظام الحكم في عهد الرئيس العراقي الراحل صدام حسين مثلاً أو لأن جامعتهم تقع في منطقة ذات أغلبية شيعية أو سنية.(82).

وكما لا تقتصر عمليات التصفية الجسدية والعنف على طلبة الجامعات وأساتذتهم فحسب بل تمتد لتطال المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية وطلبتهم الذين غالباً ما شهدوا عمليات ذبح معلميهم [1] وسط مشاعر الذعر والخوف الكبيرين. (83).

7. الحرم الجامعي ساحة للتصفيات السياسية:

تحولت الجامعات العراقية الى ساحات لنزاعات والصراعات السياسية بين أشكال مختلفة من التصعيد الحزبي والطائفي بعدما نقلت الأحزاب السياسية بتوجهاتها المختلفة صراعاتها الى داخل الحرم الجامعي. كما أن الصراع الأيديولوجي لم يقتصر فقط على الطلبة انما امتد الى بعض من الاكاديميين والأساتذة الجامعيين الذين يجدون أنفسهم عاجزين عن التصدي لاستفحال هذه التيارات في الأوساط الجامعية. ومن هنا نجد ان الجامعات العراقية

قتلت أما حان بطلقات نارية بالقرب من منزلها في قندهار في أيلول/سبتمبر 2006.

(1) نحر مدير مدرسة «آمنة» الابتدائية في مدينة الشعب في بغداد في 19 نيسان 2007. وأعلن وزير التربية العراقي عبد الفلاح السوداني يوم الثاني عشر من نيسان يوماً للطالب الشهيد وهي ذكرى مقتل أول طالب عراقي في مواجهات مسلحة العام 2004. ويؤكد السوداني ان عدد المعلمين الذين قتلوا جراء أعمال العنف بلغ أكثر من 400 معلم الى جانب 100 طالب منذ بدأ الاحتلال الاميركي للعراق في نيسان 2003.

" القسم الاكبر منها " لازال لم يتحرر من التدخلات السياسية سواءا كان ذلك في العهد السابق لحزب البعث العربي الاشتراكي وتدخلاته المباشرة والمعروفة ام كان في العهد الجديد.

8. الفساد المالي وغياب الضمير المراقب:

الفساد المالي والاداري[1] يعتبر ايضا من المعوقات التي تواجه تطور التعليم في العراق حيث لم تسلم المؤسسات التعليمية من هذا النوع من الغش والخداع الذي من المفترض ان ترفع تلك المؤسسات عن القيام بهذا او التستر عليه لانها ببساطة مؤسسات تربوية مسؤولة عن تطور وتنمية السياسة التربوية واولا واخيرا يجب ان تكون القيم والاخلاق الرفيعة جزء من مكوناتها ووجودها في واحد من اهم القطاعات المسؤولة عن رفد السياسات التنموية في البلد بعناصر وكوادر نزيهة وشريفة وكفوءة علميا واخلاقيا.

حيث احتل العراق المرتبة الثالثة بين دول العالم الأكثر فشلاً حسب تقرير منظمة صندوق السلام الأمريكية ويعد هذا الترتيب من بين أسوأ 60 دولة فاشلة من دول العالم وبدرجة (الوضع الحرج) وتركز هذه المنظمة على متابعة أوضاع الدول التي بسبب فشلها في إدارة شؤونها بتعريض الأمن والاستقرار للخطر.

يتصدر العراق وفق تقييم منظمة الشفافية العالمية قائمة أسوأ دول العالم في الفساد المالي والإداري بسبب النهب الواسع لثرواته وموارده وسوء الإدارة فيه حيث وصل انتشار

---

(1) وفقا لما ورد عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور عبد ذياب العجيلي حيث اكد ان وزارته من خلال اطلاق اليد للمفتش العام فيها استطاعت فضح فساد مالي واداري لمبالغ يعود انفاقها للامم المتحدة ومكتب "اعادة اعمار العراق" التابع للولايات المتحدة الامريكية والذي يشترك فيه فيلق مهندسي الخليج مع السفارة الامريكية. واكد العجيلي في مؤتمر صحفي عقد في الامانة العامة لمجلس الوزراء ضمن سلسلة مؤتمرات تقيمها اللجنة الوطنية للاعلام بمناسبة مرور عام على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية اكد ان مقدار المبلغ المرصود هو 27 مليار دينار عراقي بما يعادل 20 مليون دولار أمريكي.

الفساد المالي والاداري في مؤسسات الدولة في ظل الحكومات التي أعقبت الاحتلال الامريكي لأكثر من 70 % حسب تقدير مسئول هيئة النزاهة في العراق. فضلاً عما قامت به السلطات الأمريكية الحاكمة في العراق من سرقات تقدر بالمليارات حيث كشف تقرير أمريكي عن أن مبالغ ضخمة مخصصة لعمليات إعادة الإعمار تم هدرها خلال إدارة بريمر للعراق وتبدأ قصة الهدر والمخالفات والمقامرة التي تعرضت لها الأموال العراقية عندما أقر مجلس الأمن في أيار عام 2003 إقامة صندوق التنمية للعراق وذلك لتلبية الحاجات الإنسانية للشعب العراقي وتمويل إعادة البنية التحتية للعراق وأوكلت إدارة هذا الصندوق لسلطة التحالف المؤقتة في العراق. وإزاء ما ظهر من أخبار عن فساد مالي وإداري شكل الكونغرس الأمريكي في تشرين الأول عام 2003 مكتب المحقق لسلطة التحالف المؤقتة في العراق والذي توصل إلى وجود قصور وتلاعب وفساد مالي حيث تبددت الأموال العراقية في هذا الصندوق مما كلف العراق أكثر من (9) مليارات دولار وذكرت تقارير هذا المكتب أن حوالي 15%من أموال هذا الصندوق تبددت بسبب الفساد وسوء الإدارة معاً. (84).

لقد أتت الحرب على كل شيء، فلم تدمر الحرب البنى التحتية فقط والتي يعني بها رأس مال المجتمع مثل المدارس والمستشفيات والطرق والجسور والسدود والمحطات والمطارات وإنما دمرت البنى الفوقية ويقصد بها التشريعات والأنظمة والقوانين والإطار الأكبر لها هو مؤسسات الدولة التي كانت تحكم عمل البنى التحتية والذي لم تدمره الحرب دمرته أياد خبيثة جاهلة لا تنتمي إلى هذا الوطن بأي صلة من خلال عمليات السلب والنهب والحرق والتهريب إلى خارج البلاد. لقد نزحت ثروة البلد التي حققها عبر عقود عديدة كلها إلى بعض البلدان المجاورة بمساعدة من تعاون معها من المنتفعين الجهلة والمتسللين عبر الحدود إلى العراق وبمباركة قوات الاحتلال.

أن المؤسسات والوزارات التي تم تشكيلها هي مجرد واجهات ليس لها سلطة اتخاذ القرار في الجانب المالي وان من يملك المال لا يمتلك السلطة فقط بل يمتلك السطوة أيضاً.

وتسوق مثلا عن ذلك إذ إن معظم المرافق التي تمت إعادة ترميمها بعد الحرب كانت لصالح شركات أمريكية حصرا وبمبالغ خيالية. صحيح أن بعض الشركات المنفذة كانت شركات عراقية إلا أنها لم تحصل إلا على نسبة ضئيلة من الأرباح، وإلا كيف تفسر أن مرفقا أو بناية كلفة بنائها خمسة ملايين دولارات مثلا يتم ترميمها أو تصليحها فقط بعشرة ملايين دولار.

حتى حملة إعادة ترميم المدارس التي أعلن عنها في بداية العام الدراسي للعام **2004** م كانت للدعاية أكثر مما تكون تعبيرا عن إعادة إعمار حقيقية لأن إعادة إعمارها لم تتجاوز إعادة طلائها أو استبدال الزجاج المكسور وتوفير بعض المستلزمات البسيطة التي كان يتم توفيرها من قبل أولياء أمور الطلبة أنفسهم **(85)**.

فقد بلغ الفساد الإداري والمالي خلال العامين السابقين مستوى قياسياً غير مسبوق الأمر الذي جعل العراق يحتل المركز الثالث عالمياً في هرم الفساد الإداري والمالي. وتقدر هيئة النزاهة الأموال المهدورة جراء الفساد الإداري في الوزارات العراقية ــ الصادر في العام **2007** م ــ في العامين السابقين بحدود **(7.5)** مليار دولار موزعة حسب حصة كل وزارة أو دائرة من الهدر المحدد **(7.5)** مليار دولار وبالشكل التالي:-

الجدول (26)

نسبة ومقدار الاموال العامة المهدورة في العراق[1]

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدوره	نسبة الفساد
1	وزارة الدفاع	4 مليار دولار	%53.33
2	وزارة الكهرباء	1 مليار دولار	%13.33
3	وزارة النفط	510 مليون دولار	%7.16

(1) المصدر: دورية دائرة التعليم والعلاقات العامة ــ العدد الثالث 2007 ــ هيئة النزاهة العامة ــ العراق

ت	الوزارة	مقدار الاموال المهدوره	نسبة الفساد
4	وزارة النقل	210 مليون دولار	%2.95
5	وزارة الداخلية	200 مليون دولار	%2.81
6	وزارة التجارة	150 مليون دولار	%2.11
7	وزارة المالية والبنك المركزي	150 مليون دولار	%2.11
8	وزارة الأعمار والإسكان	120 مليون دولار	%1.69
9	وزارة الاتصالات	70 مليون دولار	%98
10	أمانه بغداد	55 مليون دولار	%77
11	وزارة الرياضة والشباب	50 مليون دولار	%70
12	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	50 مليون دولار	%70
13	وزارة الصحة	50 مليون دولار	%70
14	وزارة العدل	40 مليون دولار	%56
15	وزارة الزراعة	30 مليون دولار	%42
16	وزارة الموارد المائية	30 مليون دولار	%42
17	وزارة الصناعة والمعادن	20 مليون دولار	%28
18	الهيئة العليا للانتخابات	10 مليون دولار	%14
19	هيئة السياحة	10 مليون دولار	%14
20	وزارة التربية	5 مليون دولار	%7
21	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	50 مليون دولار	%7

فضلاً عن فساد مالي غير منظور يقدر بأكثر من هذه المبالغ المحصورة والمتأتية عن عقود أو اختلاسات أو ترميم لمنشآت وتأجير طائرات وبواخر أو اكساء طرق.(86).

9. التخريب المتعمد للتعليم بافشاء الغش كوسيلة للهدف:

شهد العام الدراسي 2007م ما اشبه بالكارثة المتعمدة والمنظمة في تاريخ التعليم العراقي ومهما حاول المراقبون والمتخصصون إيجاد تفسير لما يحصل فانه لا يمكن الخروج عن الإطار العام الذي يقول إن الأمر يهدف إلى تخريب التعليم في العراق وان مثل تلك الممارسات ستولد تبعات ثقيلة تلقي بظلالها على المسيرة التعليمية في العراق ومن هنا فاننا نستشف ان التخريب لم يحدث هكذا محض صدفة او نتيجة تقلبات الوضع السياسي والامني في العراق بل كان منظما وبدليل التالي:

- تهيئة مجاميع كبيرة من الطلبة الفاشلين دراسياً ورفع درجات التقييم في الامتحانات النهائية ليدخل هؤلاء الى الكليات العليا وأهمها كلية الطب والهندسة والصيدلة والحقوق والإدارة والاقتصاد والعلوم السياسية وبقية التخصصات التي تهيمن على مفاصل الدولة. وفي الواقع يجب أن لا ننسى أن غالبية هؤلاء من الفاشلين دراسياً واجتماعياً وانهم غير قادرين على تحقيق درجات لنجاح معقولة الامر الذي دفع البعض من الأحزاب الى مثل تلك الممارسات من اجل فرض نجاح هؤلاء في الامتحانات النهائية عن طريق الغش الجماعي. ولغرض تحقيق اهدافا سياسية محدودة لاتلتقي ابدا من قريب او بعيد مع مصلحة العراق وقد حدث كل هذاعلى مرآى ومسمع الأجهزة الأمنية الحكومية.
- لقد حصل كل ذلك بمعرفة الوزارات المعنية بالتعليم في العراق وهما وزارة التربية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وبعد أن انتشرت أخبار الفضيحة في الأوساط التربوية والعلمية والاجتماعية نشرت وزارة التربية خبراً مقتضباً عن إلغاء نتائج الامتحانات في عدد من المراكز الامتحانية ولم تتم تسمية تلك المراكز الا ما ورد على لسان جريدة الشرق الاوسط في عددها الصادر 28 يوليو 2005 م[1] في العدد المرقم

---

(1) الغت وزارة التربية العراقية كافة النتائج التي حصل عليها الطلبة من الذين أدوا الامتحانات النهائية للدراسة الثانوية (البكلوريا) في مدينة تكريت معقل الرئيس المخلوع صدام حسين (شمال بغداد)

9739. كما اشارت دار الحياة اللندنية في عددها الصادر بتاريخ 1 — 08 — 2007م بان هنالك اشارات تدل بتدخل الميليشيات الطائفية في الامتحانات النهائية وفرض الغش الجماعي[1]. وان حدث مثل تلك الممارسات فانها ستكون مؤشرا خطيرا لمحاولة التستر على واحدة من أخطر عمليات استهداف التعليم في العراق وتخريبه بطريقة منهجية والاستمرار في هذا المشروع الذي ستكون له تداعياته الخطيرة على مستقبل العراق والعراقيين.

- إن عملية الغش الجماعي التي جرت في مناطق عديدة في العراق خلال العام الدراسي

سبب الغش الجماعي وحصول الطلبة المؤدين للامتحانات النهائية على نسبة نجاح 97 % وهي أعلى نسبة حصلت عليها المحافظة من بين ثماني عشرة محافظة يشكلها العراق. وأضاف المصدر في تصريح خص به «الشرق الاوسط» ان «أداء الامتحانات سيكون عملا اضافيا لكوادر الجامعات

- العراقية والأساتذة، لكننا نفكر بالأمر من جانب آخر، وهو مرحلة ما بعد ظهور النتائج، فهنا تنتهي مهمة وزارة التربية، وتنتقل المشكلة للتعليم الذي عليه ان يؤمن مقاعد وكوادر وتوسيع كليات، والجميع اطلع في العام الماضي على ما رافق عملية القبول والمعدلات العالية التي لدمت لنا، ويشكل جعلنا عاجزين عن استيعابهم في كلياتنا ومعاهدنا، وكلها بسبب الغش»، وأضاف قائلا ان «من غير المعقول ان يحصل طلبة اعدادية كاملة على معدلات لا تقل عن 94% في العام الدراسي الماضي. لكن بالغش الجماعي يكون ذلك

(1) تستعد وزارة التربية العراقية لاعلان نتائج امتحانات الصفوف النهائية فيما تُثار على نطاق واسع الشكوك بنزاهة النتائج بسبب الظروف الاستثنائية التي رافقت الامتحانات وظهور حالات «الغش المنظم» في عدد من المراكز في المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات والجماعات المسلحة. لكن الناطق باسم وزارة التربية وليد حسين اكد ان «الوزارة لم تتلق شكاوى عن حالات غش كبيرة في مراكز الامتحانات وان النتائج ستكون سليمة وحقيقية وغير قابلة للشك. ان ما يثار حول عدم نزاهة الامتحانات الدراسية ووجود حالات غش كبيرة لا اساس له من الصحة وهي اشاعات تثيرها جهات معينة تريد تسييس القضية للاساءة الى شخص وزير التربية وتشويه سمعة الوزارة.وتشير احصاءات وزارة التربية الى ان حوالي 3 ملايين طالب وطالبة أدوا امتحاناتهم في ظروف امنية وخدمية سيئة بعدما كانت اعدادهم 4 ملايين العام قبل الماضي.

لعام2007 تعني زرع الإحباط واليأس في قلوب الطلبة الجادين والحريصين والمثابرين على التعلم لأنهم وجدوا أن الفاشلين قد تقدموا عليهم وأن مقاعد الفاشلين الجامعية أصبحت في المقدمة ما يؤكد أن المثابرة في المستقبل لا تعني شيئاً ومثل تلك الممارسات فانها تلقي بذور اليأس في نفوس طلبة العلم الحقيقيين ما يدفع بالكثير من الطلبة إلى عدم الاهتمام بالدراسة. (87).

المبحث الثاني

التعليم في العراق في ظل الحصار الشامل

أثر الحصار على التعليم في العراق:

لقد اثر الحصار الاقتصادي والسياسي الكامل على العراق الى اصابة قطاعاته الانتاجية والخدمية بخسائر فادحة لعلها تقدر بانها اكبر بكثير من الخسائر التي تلقاها العراق خلال فترة الغزو الامريكي الذي بدأ في ربيع عام 2003م على الرغم من شدة المعارك وكمية ونوعية المواد والاسلحة التدميرية التي استخدمت انذاك. فقد مني العراق اقتصادا وشعبا بخسائر كبيرة يصعب على العديد من الدول ان تتحمل حجم الكارثة وثقل الوطأة والاثار الجانبية التي احدثتها تلك الحرب قبل بدئها وبعد انتهائها فقد فعل الحصار المفروض على العراق فعل السرطان في الجسم البشري وبدأت اعضاء ذلك الجسم الحيوية بالتآكل شيئا فشيئا الى ان اصبح الجسد خاضعا بالكامل لسلطة السرطان الذي اجهز عليه خلال اسابيع معدودة من بدء الحرب على العراق واسقاط النظام العراقي. أن تقصف الطائرات أهدافا عسكرية فهذا في عرف المعارك الحربية أمر مفهوم أما أن تقصف جامعات ومعاهد تعليمية فهنا هو ما يضع علامات استفهام كبيرة تحتاج إلى من يفسرها.

في عام 1991 قصفت قوات التحالف الدولي بحسب المصادر العراقية حوالي 3600 مدرسة و16 معهدا و6 جامعات كان التدمير في عدد كبير منها كليا. وبعد عمليات القصف تعرض العراق بأكمله لحصار دام 12 عاما مما كان له أثر كبير على قطاع التربية والتعليم. فقد بلغت خسائر قطاع التربية والتعليم الذي يخدم حوالي خمسة ملايين طالب وطالبة جراء القصف الذي تعرض له 3.4 مليار دولار شملت تدمير المدارس والمعاهد والكليات ومراكز البحوث ومعامل إنتاج اللوازم المدرسية (أثاث وقرطاسية). أما عدد المدارس التي نالها تدمير كلي أو جزئي فقد بلغ 3800 مدرسة بحسب المصادر العراقية و16 معهداً فنياً و6 من الجامعات والمراكز الثقافية. (88).

فقد تطرق تقرير للمركز الاجتماعي والاقتصادي الأمريكي أن حرب الخليج أدت

إلى تدمير 5500 مؤسسة تعليمية وإلى تدهور الأوضاع الصحية للطلبة والتلاميذ في مختلف المستويات التعليمية. فتدهور مستوى التعليم نتيجة افتقار الحكومة العراقية وضعف وسائلها التمويلية نتيجة لذلك الحصار وندرة التخصصات الضرورية والبدائل فقد تحول الكثير من المدارس من التمويل الحكومي الى نظام التمويل الذاتي او من خلال فرض بعضا من الرسوم على الدراسة واضطرار الطلبة لشراء الكتب والقرطاسية او جمع التبرعات الذاتية او المفروضة في بعض الاحيان على الطلبة لصيانة المدارس وبناء الجديد منها بعد أن كان التعليم مجانيا على مدى عقدين من الزمان.

قدرت وزارة التربية والتعليم العراقية عدد الأبنية التعليمية المطلوب بنائها حتى عام 1997 بـ 4372 بناية لم يبن منها شيئا. كذلك أثر الحصار على المستلزمات المهمة في العملية التربوية فعانت المدارس العراقية من نقص واضح في الدفاتر والكتب المدرسية والأوراق والأقلام والوسائل التعليمية. حيث جمدت لجنة 661 التي شكلتها الأمم المتحدة لتنفيذ بنود برنامج النفط مقابل الغذاء استيراد المستلزمات التعليمية والتربوية، وتعليق تنفيذ العقود المتفق عليها، وقد بلغت العقود المعلقة 24 عقدا جميعها متعلق باستيراد مستلزمات تعليمية ولم تكن المعامل والمطابع التابعة لقطاع التربية والتعليم في العراق بمنأى عن هذه الخسارة، فقد بلغت خسائر هذا الجانب حوالي مليون دينار عراقي. وكان نتيجة هذا الحصار ان اصاب التنمية الاقتصادية العراقية في الصميم وعمل على اضعاف وتدمير العناصر الاكثر تاثيرا والتي تشكل الركيزة الاكثر اهمية في بناء وتدعيم العمليات التنموية في أي بلد الا وهي الموارد البشرية التي تردت نوعياتها وكفاءاتها خلال وبعد فترة الحصار والغزو الامريكي للعراق. أن عملية التاكل الداخلية واصابة احد اهم القطاعات الاقتصادية العراقية كان امرا مهيئا ومدروسا من اجل حسم نتيجة أي معركة سواءا أكانت على الصعيد العسكري او على صعيد تنشيط عوامل الثورة والفتنة الداخلية لاحداث الارباك اللازم حتى تنفلت زمام الامور من يد السلطة القابضة بقوة. وكان ان قدر وخطط بحذاقة ومهارة ودهاء الى اصابة القطاع التعليمي باكبر مايمكن من الخسائر لكي تتمكن الدول الغازية من

السيطرة على العراق وتشكيله كيفما شاءت وارادت وكان لها ذلك. فقد نتجت عن تلك العمليات والمخطط خلال فترة الحصار ظواهر لم تكن معروفة ومشهودة داخل المجتمع العراقي بشكل واسع قبل اكثر من 3 عقود من الزمن حيث استطاع العراق ان يؤسس نظاما تعليميا حينما اشير اليه بالبنان من حيث الكم والنوع على الرغم من وجود المؤشرات السلبية الاخرى كالتدخل السياسي والحزبي المباشر والغير مباشر في هيكلية بناء ذلك الصرح الا ان النتائج كانت تنعكس وبشكل ايجابي على مسيرة النهضة العلمية التي انتجت العديد من العلماء والمتخصصين في المجالات العلمية المختلفة.

فقد ذكر تقرير لليونيسيف أن الحكومة العراقية استثمرت مبالغ ضخمة في قطاع التعليم من أواسط السبعينيات حتى عام 1990. وفي تقرير آخر لليونسكو ذكر أن السياسة التعليمية لعراق تضمنت توفير المنح الدراسية وتسهيلات البحث والدعم الطبي للطلبة. ففي عام 1989 وصل معدل المسجلين بالمرحلتين المتوسطة والثانوية 75% (أعلى قليلاً من معدل الدول النامية مجتمعة والتي تبلغ 70%)، ووفقاً لتقرير التنمية البشرية لعام 1991 انخفض معدل الأمية إلى 20% عام 1987.

وكان نصيب التعليم يزيد على 5% من ميزانية الدولة عام 1989 فوق معدل الدول النامية البالغ 3.8%. وفي ظل الحصار انخفض معدل المسجلين بالمدارس لجميع الأعمار (من 6- 23 سنة) إلى 53%. وفي المحافظات الوسطى والجنوبية بلغت نسبة مباني المدارس التي بحاجة لإعادة تأهيل 83%، أي أن 8613 مدرسة من مجموع 10334 تضررت بشدة. وبعض المدارس التي كانت سعة الاستيعاب لها 700 تلميذ بلغ عدد المسجلين بها فعلياً 4500 تلميذ. أما عن التقدم الواقعي نحو أمية الكبار والإناث فقد توقف ورجع الى مستويات منتصف عام 1980. وبالنسبة لارتفاع عدد أطفال الشوارع والأطفال العاملين فيمكن تفسيره بأنه نتيجة لتزايد معدلات التخلف عن المدارس وتكرار الأمر، حيث إن المزيد من الأسر تضطر للاعتماد على الأطفال لتأمين قوت الأسرة. وتشير الأرقام الواردة من اليونسكو إلى أن المتخلفين عن المدارس الابتدائية ارتفع من 95692 عام 1990 إلى

131658 عام 1999. (89).

لقد جعل ذلك التميز العلمي للعلماء واساتذة الجامعات العراقية هدفا ومطلبا عنـــى حد سواء للدول الغازية ام الميليشيات التي شكلت لذات الغرض والهدف في اغتيال وتصفية العديد من الباحثين والعلماء والاكاديمين العراقيين الاكفاء. وكما اسلفنا سابقا بان القطاع التعليمي في العراق تأثر وبشكل مباشر بظروف الحصار الاقتصادي فقد طـــرأت صـــفات وظواهر جديدة على طبيعة القطاع التعليمي في العراق موحية بوجود اعراض خطيرة منذرة ببدء سقوط المجتمع العراقي كبناء اقتصادي واجتماعي في هاوية سحيقة ليغرق بعدها البلد في صراعات معقدة ومتشابكة ومتداخلة ابسطها تخلف التعليم وتغييب الكـــوادر العلميـــة وصولا الى الفساد الاداري والمالي والاجتماعي الامر الذي سينهي بكارثة السقوط الحتمية. وعليه فان المتتبع لحالة التعليم في العراق في فترات الحصار وما تلاها يمكنه ان يتبين واقـــع الحالة التعليمية في العراق وصفاته الجديدة التي خلفها ذلك الحصار ومنها التالي:

التسرب من الدراسة:

فقد تفاقمت مشكلة التسرب من الدراسة بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية للأسر العراقية واضطرار كثير من طلاب المدارس إلى ترك الدراسة والتوجه إلى سوق العمل. فقد بلغت أعداد المتسربين حوالي **200** ألف متسرب في المرحلة الدراســية الأولى وقرابــة **650** ألف متسرب في بقية المراحل الدراسية. بدأ التسرب في مرحلة الدارسة المتوسطة فبلغـــت نسبته في السنة الأولى للحصار **6.1%** ثم في مرحلة الدراسة الابتدائية نسبته في تلك الســـنة أيضاً **3.1%** ثم ارتفع معدل حالات التسرب من المدارس في السنوات اللاحقة بنسبة كبيرة جداً وشمل طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية بل وفي بعض الأحيان الدراسات العليا.

تزايد عدد الطلبة المتسربين من المدارس والذين يضطرون إلى العمل لكســب أمـــوال لإعالة أسرهم، ففي عام **1999** لم يلتحق سوى **67%** فقط من أطفـــال العـــراق في ســـن السادسة بالمدارس كما لم يلتحق بالمدارس سوى **92.5%** من تلاميذ المرحلتين الابتدائيـــة والمتوسطة للعام الدراسي **1997** ـــ **1998** وبقي **1298567** طالباً خارج صفوف الدراســـة

بكافة مراحلها للعام الدراسي 1998 ـــ 1999.

وتزايد عدد المتسربين من المدارس خلال عشر سنوات ليصل عام 1997 ـــ 1998 إلى ما مجموعه 122061 طالباً في مراحل التعليم العام كما تسرب 26394 معلماً ومدرساً لنفس السنة. ووفقا لاحصائيات وزارة التربية والتعليم فهناك حاجة لبناء 5132 مدرسة وصيانة 8613 مدرسة وإلى حوالي مليوني رحلة مدرسية و1000 مختبر مدرسي. يشكل إنفاق الحكومة على التعليم حالياً عشر ما كان عليه قبل عشر سنوات وكما تصاعدت الأمية في العراق لتسجل 62%. كما أن استمرار تردي الحالة الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وانعدام الأمن تسبب في هجرة الكثير من الكوادر العلمية والفنية. اما بالنسبة للتعليم الأساسي والإلزامي للأطفال فتشير إحصاءات الوزارة من أعوام 1990ـــ 1995 بأنه لم تطرأ زيادات تذكر لعدد المدارس بالرغم من ازدياد عدد السكان بينما كان عدد المدارس الابتدائية (8917) مدرسة في عام 1990ـــ 1991 وعدد تلاميذها (3,328,212) انخفض عدد المدارس الى (8035) مدرسة في العام الدراسي 1994ـــ 1995 والتلاميذ إلى (3,277,387) تلميذ أو تلميذة. وارتفع العدد في العام (1999ـــ 2000) الى مايقارب (3,634,095) تلميذ وتلميذة. ان ظاهرة التسرب تعد من المشكلات التربوية الخطرة التي تعاني منها العملية التربوية في البلدان النامية كما ان لهذه المشكلة أبعادا اجتماعية واقتصادية خطيرة على الفرد والمجتمع. وقد أشارت الإحصاءات الرسمية الى ان ظاهرة التسرب تضاعفت خلال سنوات الحصار الاقتصادي والجدول التالي يوضح ازدياد أعداد المتسربين من التلاميذ والطلبة للمدة من 1989ـــ 1990 ولغاية 1999ـــ 2000 م.

الجدول (27)

اعداد المتسربين من الطلبة لسنويات التعليم الاساسية في العراق[1]، للمزيد[2]

المرحلة الدراسية	اعداد الطلبة – تعليم ابتدائي –	اعداد الطلبة – تعليم متوسط –	اعداد الطلبة – تعليم ثانوي –
1989 / 1990	59673	33577	2442
1990 / 91	56326	39078	2898
1991 /92	93750	48605	3260
1992 / 93	67706	52731	4085
1993 / 94	71705	49374	3803
1994 / 95	86412	58465	4079
1995 / 96	89531	53056	4969
1996 / 97	75217	51125	5316
1997 / 98	72598	41564	5131
1998 / 99	70185	37607	5746
1999 / 2000	71092	37976	7098

ضعف التحصيل العلمي:

أدى انتشار أمراض الضعف البصري والأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية وغيرها إلى زيادة معاناة أطفال المدارس مما أثر على قدرتهم على التحصيل العلمي، حيث اظهرت

---

(1) المصدر: في دراسة بحثية "د. سوسن الجلبي"، الفصل الثالث "الاثار التربوية للحصار على اطفال العراق.

(2) انظر عبدالله، كاظم وآخرون، أوضاع الأطفال التعليمية تحت وطأة الحصار، وزارة التربية – الجمهورية العراقية، 2001.

الدراسات الميدانية كما ورد في بحث الدكتورة سوسن شاكر الجلبي[1] من جامعة ابن الهيثم العراقية الى ان الحصار الاقتصادي اثر تأثيرا كبيرا على مستوى القدرات العقلية والذكائية للأطفال عموما " وازدادت حالات بطء التعلم والتأخر الدراسي بين التلاميذ في المدارس الابتدائية فقد بلغ عدد صفوف التربية الخاصة لبطيئي التعلم في عام **1999/2000 (484)** صفا ومجموع تلاميذها **(3098)** تلميذا وتلميذة ". وان ابرز ما تتطلبه عملية التعليم والتعلم هو الفهم والاستيعاب وان اي اختلال في هذا الجانب يضعف من كفاءة مجمل العملية التربوية للأطفال. كما ان القدرات العقلية تتأثر تأثرا" واضحا" بطبيعة الغذاء الذي يتناوله الطفل والحالة الاقتصادية للأسرة فكلما كانت الحالة الاقتصادية حسنة كلما ساعد ذلك على قدرة الأسرة في إشباع رغبات الطفل مما يساعد على نموه العقلي والاجتماعي والانفعالي والجسمي ويصبح الطفل اكثر قدرة على التحصيل الدراسي والاستيعاب والفهم، كما ان العالم المحيط بالطفل كلما كان غنيا بالخبرات والمميزات كلما زادت قدرات الطفل العقلية وقدرته على الاستيعاب والفهم للأمور المحيطة به. فالظروف التي يعيش الأطفال فيها في فترة الحصار الاقتصادي لا تساعد على أيجاد المدركات والدوافع التي تتطلبها المدرسة فلا يحصل الطفل على التعزيزات المطلوبة للنجاح المدرسي وبذلك نجد ان الطفل يكون اقل استيعابا وفهما للمواد الدراسية ونسبة ذكائه تميل الى الانخفاض ووجدت إحدى الدراسات الميدانية الى ان الأطفال في ظروف الحصار يعانون من ضعف الانتباه وشرود الذهن أثناء الدرس ويعود ذلك الى الحرمان الغذائي والنفسي الواسع الذي يؤدي الى تخلف الإدراك العام والتأخر في النمو العقلي فضلا عن ضعف القدرة على التركيز والتذكر والانتباه وبروز ظاهرة شرود الذهن والتخلف في التحصيل الدراسي. **(90)**.

وحيث ان ضعف التحصيل العلمي هي حالة مرضية يتوجب دراستها وتحديد اسبابها

---

(1) أ. د. سوسن شاكر الجلبي، كلية التربية، جامعة ابن الهيثم في بغداد بحثها الموسوم: "اثر الحصار على الجوانب الصحية للاطفال في العراق". كما انها تعمل كرئيسة للجمعية العراقية لدعم الطفولة 2003م.

بدقة فاننا نجد ان ضعف الاداء والتحصيل للطالب العراقي قد بدأت تتجلى بوضوح بالغ خلال فترة الحصار الاقتصادي نتيجة للعوز والحاجة التي طغت على الاسر العراقية وخصوصا من ذوي الدخل المحدود الامر الذي بدات تلك الظاهرة بترسيخ طروحات جديدة لم يعتد عليها المجتمع العراقي من قبل حيث ادت الى قلب المفاهيم بشكل كامل حول الجدوى من التعلم الامر الذي ادى الى ترسخ تلك المفاهيم لدى قطاعات واسعة وعريضة من الاسر التي تنتمي الى الشريحة المتوسطة والتي يعتمد عليها الاقتصاد بشكل كبير في تحقيق اهدافه التنموية بشكل عام.

لاشك ان أداء الواجبات المدرسية تعد المهمة الرئيسية لتلاميذ المدارس وان اي تأخر او تلكؤ او تخلف في أدائها إنما هو خروج على النظام والأعراف والتقاليد المدرسية. وقد تضاعفت حدة هذه المشكلة في ظروف الحصار الاقتصادي وارتفع وسطها المرجح من 2,4 الى 3,7 وبنسبة زيادة قدرها 178%.

ولدى استقصاء أسباب الزيادة اتضح ما يلي:

- ان الحصار الاقتصادي أدى الى التأثير المباشر على صحة الأطفال ومستوى نموهم ونضجهم وتوافقهم الدراسي بصورة خاصة. وهذه العوامل تؤدي الى التقليل من قدرة الأطفال على بذل الجهود اللازمة للتحصيل وإتقان الواجبات.
- ان اشتغال الأطفال خارج الدوام المدرسي يقلل من كفاءتهم في مذاكرة الدروس وأداء الواجبات البيتية.
- ان انخفاض المستوى الاقتصادي والمعاشي لأسر الأطفال يحد من قدرتها على توفير المناخ المناسب لمذاكرة الأطفال لدروسهم وأداء واجباتهم في المنزل.(91).

وتشير الإحصاءات إلى ان عدد الأطفال العاملين للفئة العمرية (7–19) سنة لعام 1987 بلغت (442349) طفلا وطفلة وبلغت نسبة الذكور 91,7% والإناث 8,3%. أما بعد عام 1990 فلا تتوفر البيانات التي يمكن من خلالها تحديد هوية عمالة الأطفال ولكن الشواهد تؤشر وبوضوح الى ارتفاع أعداد ونسب العاملين من الأطفال نتيجة الحصار

الاقتصادي وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد الى الحد الذي لا يكفي لسد المتطلبات الضرورية لإدامة الحياة مما دفع الأباء بالاستعانة بأطفالهم للعمل.(92).

كما أظهرت الدراسات الميدانية الى ان الحصار الاقتصادي اثر تأثيرا كبيرا على مستوى القدرات العقلية والذكائية للأطفال عموما" وازدادت حالات بطء التعلم والتأخر الدراسي بين التلاميذ في المدارس الابتدائية فقد بلغ عدد صفوف التربية الخاصة لبطيئي التعلم في عام 2000/1999 (484) صفا ومجموع تلاميذها (3098) تلميذا" او تلميذة.وان ابرز ما تتطلبه عملية التعليم والتعلم هو الفهم والاستيعاب وان اي اختلال في هذا الجانب يضعف من كفاءة مجمل العملية التربوية للأطفال.

وان القدرات العقلية تتأثر تأثرا" واضحا" بطبيعة الغذاء الذي يتناوله الطفل والحالة الاقتصادية للأسرة فكلما كانت الحالة الاقتصادية حسنة كلما ساعد ذلك على قدرة الأسرة في إشباع رغبات الطفل مما يساعد على نموه العقلي والاجتماعي والانفعالي والجسمي ويصبح الطفل اكثر قدرة على التحصيل الدراسي والاستيعاب والفهم.

كما ان العالم المحيط بالطفل كلما كان غنيا" بالخبرات والمميزات كلما زادت قدرات الطفل العقلية وقدرته على الاستيعاب والفهم للأمور المحيطة به (93).

وفي نظرة سريعة على البيانات الواردة في الجدول ادناه نجد انه قد بلغت نسبة المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي (83.1%) في سنة 2006 وفق نتائج مسح متعدد المؤشرات (MICS-3)، بانخفاض بلغت نسبته (3.6%) عما كانت عليه في سنة 2005 حيث كانت (86.2%) حسب تقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي.

وفي سنة 2004 فكانت (86.6 %) حسب نتائج مسح الأحوال المعيشية في العراق في حين كانت (88.5%) في سنة 2001 وفقاً لتقارير مديرية الإحصاء الاجتماعي بعد إن كانت (80.3%) في سنة 2000، بينما نجد ان اعلى معدل التحاق قد حقق في العام 1997 فكانت (90.5 %) حسب نتائج التعداد العام للسكان لسنة 1997 كما مبين في الجدول أدناه.

الجدول (28)

نسبة المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الابتدائي[1]

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2004	2005	2006
صافي نسبة القيد في التعليم الابتدائي	.590	.583	.384	.380	.588	...	.686	.286	83.1

ارتفاع معدلات الرسوب في المدارس والجامعات العراقية:

اذ بلغت نسبته في المرحلة المتوسطة 36% وفي المرحلة الابتدائية التي كان يندر فيهـــا الرسوب 3,1%. وازدادت النسبة هذه ايضا في السنوات التالية، والتي طالت كذلك طلاب المرحلتين الثانوية والجامعية. وهذا من غير شك يشكل مؤشر جلـــي الى خطـــورة هـــاتين المشكلتين على مستوى تعليم الاطفال. وقد توجد اسباب عديدة لتلك الحـــالات الا اننـــا يمكننا ان نشير وبوضوح الى السبب الرئيسي في اعتقادنا هو رعب الحصار الاقتصادي. لقد تسرب اولئك التلاميذ والطلاب من المدارس ليقدموا بعض العون الى عوائلهم من اجل سد جزء بسيط من احتياجات الطعام والمسكن والملبس. فقد ارتفعت اسعار السلع ارتفاعا حادا ادى الى خلق ظروف متناهية الصعوبة غاية في العسر والشدة للعائلة العراقية وبنحو خـــاص العائلات الكبيرة العدد والتي فيها اعداد كبيرة من الاطفال. فقد اصبحت عاجزة تماما عـــن تلبية ما يمكن ان يسد به الرمق ويدفع غائلة الجوع. كما ان الحصـــار الاقتصـــادي أدى الى تدني نوعية التعليم وانخفاض الكفاءة الداخلية والخارجية لمخرجاته من خلال ارتفاع نســب

---

(1) المصدر: العلاق، مهدي محسن، المؤتمر الاحصائي العربي الاول، دورالمؤشرات الإحصائية في تقويم وضع الأهداف الإنمائية للألفية، عمان ــ الاردن، 12 ــ 13 ــ نوفمبرللعام 2007م.

الاهدار والرسوب في المراحل الدراسية جميعها. ومن خلال متابعة فوج من التلاميذ في المرحلة الابتدائية وجد ان من بين مجموع التلاميذ الذكور في الصف الأول الابتدائي في عام **1993/1992** وصل **59,5%** منهم الى الصف السادس الابتدائي ضمن المدة الاعتيادية وكانت النسب لمماثلة للإناث **52,2%** ولوحظ بأن نسب الرسوب والتسرب عند الإناث أعلى من تلك المتحققة لدى الذكور. اما في المرحلة المتوسطة فقد بلغت نسبة المذكور المسجلين في الصف الثالث المتوسط عام **1997/ 1998** الى **68%** فقط من المسجلين الذكور في الصف الأول اما بالنسبة للإناث فقد بلغت **62%** لنسبة نفسها. مما أدى الى بقاء أعداد ضخمة في هذه المرحلة مما يعني كلف وجهود إضافية مهدورة لا يمكن الإفادة منها وتؤدي الى انخفاض العملية التعليمية في العراق[1].

وقد تعددت اسباب ذلك الارتفاع في معدلات الرسوب وفق اراء العاملين في السلك التعليمي في جمهورية العراق حيث شخص بعض من مدرسي ومدرسات يلتقون في منظمة مهنية للدفاع عن حقوق المدرس باسم (كتلة المعلم والمثقف العراقي) وهي احدى منظمات المجتمع المدني الجديدة العاملة في القطاعين التربوي والمدني معاً في العراق وقد حرصنا على عرض تلك التشخيصات كالتالي:

- الظروف الامنية السيئة وانقطاع الدوام للطالبات وبعد سكن المدرسات عن المدارس وتدني في خبرات الكوادر العلمية والضعف الواضح في انتاجية الاساتذة.
- عدم اكمال المناهج الدراسية على سبيل المثال لم يكمل الطلبة سوى فصلين من مادة الكيمياء لهذا العام.
- تدني في مستويات ونوعية الاجتهاد المتوقعة من الطالب.
- ضعف الاداء للكادر التدريسي بسبب تردي الحالة المادية للاستاذ فالاغلبية من الاساتذة والمعلمين يمتهنون اعمالا اضافية مثل سياقة مركبات الاجرة بعد الدوام.
- عدم ملائمة نوعية المواد الدراسية وتوافقها مع طبيعة المجتمع وسوق العمل في العراق.

---

(1) للمزيد انظر وزارة التربية، التقرير الوطني حول متابعة القمة العالمية من اجل الطفولة / أيار **2001**.

- للمستويات المتدنية للاساتذة والطلاب معاً نتيجة سياسة البلد الخاطئة في الازمنـة السـابقة ومازالت تاثيراتها الى الوقت الحاضر بالاضافة الى الفوضى والارتباك وانعدام الامن والامان وعدم الاهتمام بالكادر التدريسي من قبل وزارة التربية وعزوف الاساتذة والمعلمين عـن المشاركة في دورات تطويرية وتثقيفية والاطلاع على ما وصل اليه العـالم الامـر الـذي سينعكس سلبا على تفهم رعاية الجيل الناشئ والاشراف عليه والتواصل معه.
- تخلف المناهج الدراسية وهذه المناهج الدراسية لاتشجع الطالب على قراءتهـا كـون معلوماتها تلقينية غير وظيفية وانها مجرد حشو لاغير.

تردي حال السياسة التعليمية للمعاهد والكليات العراقية:

وبالنسبة للمعاهد والجامعات فلا يختلف الحال كثيرا، فهناك نقص واضح كذلك في المراجع والدوريات العلمية وضعف في التبادل العلمي بين الجامعات العراقية وغيرهـا مـن الجامعات العربية والأجنبية بسبب ظروف الحصار إضافة إلى الزحام والتكدس في المسـاكن الجامعية وقلة الخدمات بها وشعور متزايد لدى الطالب العراقي الجامعي بصعوبة المسـتقبل وغموضه الأمر الذي انعكس على مستوى التعليم الجامعي عموما وهو ما أثر ويؤثر علـى جيل عراقي باكمله.

يتحمل النظام السياسي في العراق المسؤولية التاريخية لوصول حالة الجامعات العراقية الى ما وصلت اليه نتيجة الى سوء الممارسات وطبيعة الحكم المفروض انذاك. حيث كانت حمة التسلط ومركزية الحزب الواحد من اهم العوامل التي قادت البلاد الى هاوية الانحـدار والسقوط في بقعة التخلف وبالتالي انعكاس نتيجة كل ذلك على السياسة التربوية والتعليمية بمستوياتها المختلفة. فقد دخل العراق في صراع مستمر مع العالم الامر الذي جعل العـراق يعيش حالة من العزلة الدولية والتي ادت به الى تآكل كل ماكان قد بناه في السنوات الماضية في جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وقد كانت نتيجة ذلك انهيار المنظومـة التعليمية تحت وطأة العوز والفاقة والحاجة الى تامين لقمة العيش اليومية بدلا من الاهتمـام بالتطور النوعي للتعليم. حتى تراجعت اهتمامات الاسرة العراقية وقفز سلم اولوياتهـا مـن

فوق التعليم باعتباره ضرورة حياتية واجبة.

والمتتبع لاوضاع التعليم في العراق فانه يستطيع ان يوصف الحالة التعليمية ويكتشف حجم البون الشاسع ما بين المسيرة التعليمية ونوعيتها وكفائتها في زمن السبعينات من القرن العشرين وما آلت اليه الاحوال في بدايات التسعينات من ذلك القرن. ومن خلال المتابعة لحالة التعليم في العراق زمن الحصار وكذلك لطبيعة القرارات الخاطئة للقوى الحاكمة في ذلك الوقت يتأكد وبشكل جلي تدهور المستوى التعليمي وتراجعه إلى أبعد الحدود كما جاء في الورقة المقدمة للمشاركة في المؤتمر الدولي حول حق التعليم في البلدان المتأثرة بالأزمات في فرنسا لعام 2008 م للدكتورعبد جاسم الساعدي[1]. ولعلّ ذلك يعود إلى جملة من الاسباب ومنها:

- سياسة النظام السابق التي كانت تعتمد على "العسكرة" والتصنيع العسكري والإهمال المنظم للطاقات العلمية والثقافية في العراق بما يخدم طبيعة سياسة الحزب الواحد. لاحظ بعض قرارات النظام في هذا الشأن[2].
- وضع مناهج تعليمية بائسة في كل النواحي لا تشجع على المعرفة والسؤال والحوار والنقد إنها في خدمة "القائد" الضرورة إذ استطاع النظام أن يؤسس جحافل من المؤلفين والكتاب يوظفون كلمات "القائد" وخطبه في المناهج التعليمية كلها بما فيها كتب "التربية الدينية". ولاتزال تلك المناهج كما هي باستثناء تغييرات طفيفة.

---

(1) د.عبد جاسم كاظم الساعدي رئيس جمعية الثقافة للجميع أكاديمي ـــ الجامعة المستنصرية ـــ كلية التربية ـــ بغداد، وان جمعية الثقافة للجميع هي منظمة مسجلة ضمن المنظمات غير الحكومية في العراق بالرقم Z166311.

(2) قراررقم (1192) تاريخه 1978/9/16 "قبول كافة أبناء وبنات وزوجات الشهداء في الكليات والمعاهد في القطر استثناء من شرط المعدل والعمر". قرار رقم (1225) تاريخه 10/9/ 1981 "تضاف إلى أخوة الشهداء وأخواتهم من خريجي وخريجات الدراسة الإعدادية خمس درجات فوق معدلات النجاح لكل منهم لغرض القبول في الكليات والمعاهد العالية في القطر". قرارالدورات السريعة للمعلمين لمعالجة النقص الحاد في الهيئات التعليمية من جراء حروب النظام السابق.

- أصبحت المؤسسة التعليمية متضخمة في حجمها وحجم العاملين فيها من دون ادامات علمية أو طرق تربوية صحيحة تفتقـر إلى المنهجيـة العلميـة والى الإدارة الحديثـة والتكنولوجيا.
- بقيت المؤسسة التعليمية بامتداداتها مع الماضي في بقاء المنهج التعليمي ومفردات المنهج في التعليم الجامعي و لم يحصل تغير أو إعادة نظر لأن ذلك يقتضـي وجـود بـاحثين وأكاديميين وتربويين مختصين يناسبون مرحلة "الإصلاح" في التعليم لهذا نجـد الإقـرار بالأمر الواقع والمحافظة عليه والسكوت على الخلل العلمي والتربوي من الجهات التربوية المسؤولة كلها.
- استشراء ظاهرة "الغش" في الامتحانات في المستويات الدراسية كلها وضعف القـراءة إلى أبعد الحدود من الطلاب والمدرسين كذلك حلـو المدرسـة ومعاهـد المعلمـين والمعلمات من المكتبات واهمية تحديثها.
- جمود الوضع الجامعي وطغيان حال اللامبالاة و"الخدر" و"الشللية"، والتواطؤ مع الهبوط العام ومضاعفاته. فأصبحت الجامعة " وظيفة " تصلح لتبحث عن الامتيازات الخاصـة والعلاقات غير العلمية.
- استشراء ظاهرة الانحرافات الاجتماعية في المدرسة بأنواعها وتهاون الإدارات وهيئـات التعليم لارتباط ذلك بالوضع الأمني والسياسي العام في البلاد.
- ضعف الإدارة وتراجعها في كل المستويات العلمية والتربوية.
- ضعف استقلالية الإدارة وممارسة الديمقراطية في إجراء انتخابات حرّة ابتداء من رؤساء الجامعة وحتى رؤساء الأقسام.
- عدم وجود ضوابط علمية في القبول الجامعي والدراسات العليا والبعثات إلى الخـارج وغلبة الجانب الشخصي و"الحزبي" والعلاقات القبلية والمناطقية بالإضافة إلى استشـراء ظاهرة الفساد الإداري.

إنّ قائمة الجوانب السلبية التي رافقت العملية التربوية في العراق طويلـة ومتعـددة

وتشكل خطراً حقيقياً على مستقبل العراق وبناءاته الثقافية والعلمية الجديــدة وان إقامــة مجتمع جديد يخلو من العنف والخوف يعتمد بالدرجة الاولى على الإنسان والجماعة لنشر ثقافة القانون والدستور وحقوق الإنسان والمجتمع المدني وإشاعة المعرفة وثقافة النقد والحوار والمشاركة. (94). لهذا فان الانسان هو المحور الرئيسي للتجديد والتغير والتطور ونوعيتــه بالتاكيد ستنعكس على نوعية الســياسة التربوية والتعليمية سواءا في العراق او في غيره.

تضرر الموسسات التربوية:

تعرضت الموسسات التربوية الى اضرار مادية وتعطل الموسسات الانتاجية في القطاع التربوي والتعليمي ونذكر منها المطابع والمعامل الانتاجية التي كانــت تنــتج القرطاســية والسبورات ومقاعد الجلوس وغيرها فضلا عن الحوانيت ومشاريع الانتاج والتدريب المهني. وكما قد أبقيت المقررات الدراسية على حالها وبعد ان عدلت تلك الكتب المدرسية بما يتوافق وتوجهات الحزب الحاكم الفكرية. أما الأبنية المدرسية فقد اهملت بشكل كبير ولم يتم تشييد أبنية حديثة تتلائم وتطورات العصر وبقيت أكثر من ألف مدرسة مشيدة بالطين وقد بلغت نسبة المــدارس الــتي لاتحتــوي على المرافق الصحية حــوالي 80 %. وفي المحافظات الاخــرى وان وجدت فإنها غير صالحة للاستعمال البشري وكمــا انعدمت المســتلزمات التعليمية والوسائل المساعدة في عملية التعلم وانخفض دخل المعلم مما أثر على اندفاعه وتفانيه للعمل وكما هاجر الكثير من المتخصصين التربويين خارج البلاد وزاد عدد الطلاب في الصف الواحد وعدد المدارس التي تشغل البناية المدرسية اليائسة حتى وصل في بعض المحافظات إلى أربع مدارس. كمــا انتشر الفساد في مهنة التعليم فأصبح التدريس الخصوصي من الظواهــــر الخطرة في النظام التربوي بل امتد الفساد إلى الادارة التربوية ونتائج تقويم الطلبة وانتقالهم من صف أدنى إلى صف أعلى ومن مرحلة إلى أخرى.

تعطل العديد من مؤسسات القطاع التربوي:

لقد عانت مؤسسات القطاع التربوي في العراق ابان الحصار من تقادمها واهتــراء

بنيتها الهيكلية والتنظيمية بسبب فقدان التواصل مع العالم الخارجي نتيجة لضوابط الحصار المفروض على العراق الامر الذي جعل عمليات التحديث في الوسائل والاساليب امرا بالغ الصعوبة. كما ان هذا الانقطاع عن العالم الخارجي قد انعكس سلبا على سلوكيات التعليم والسياسة التربوية فاننا نجد على سبيل المثال ان تخلف الاساتذه العاملين في سلك التعليم والتعليم العالي يعانون من امية ذات طابع اخر الا وهو الامية التكنلوجية. وهذا بالتاكيد لن يتحمله الاستاذ الجامعي بقدر ما تتحمله الحكومة العراقية نتيجة لممارساتها الخاطئة. ففي الوقت الذي اصبحت وسائل الاتصال التكنلوجية متوفرة لجيران العراق وقد تعلمت فن العمل عليها شرائح مختلفة الا اننا نجد ان الانترنيت كان مجرد حلم او خيال فضلا عن ان الهواتف النقالة التي اصبحت في كل بيت وقرية نائية في العالم الا ان العراق لم يتمتع بخدماتها الواسعة الا بعد ان احتل العراق حيث انها كانت في السابق مقتصرة فقط على الوزارات بل اشخاص معينين فيها. اما المواطن العادي فلم يجد على ارسال الرسائل القصيرة لعدم توافرمثل تلك الخدمة في البلاد بسبب الحصار.

ونتيجة توقف عملية الاستيراد مما أظهر ذلك نقصا حادا في توفير مستلزمات العملية التربوية والتقنيات والوسائل التعليمية والمواد المختبرية والاثاث والطباشير والقرطاسية ولعب الاطفال.

نقص الغذاء والدواء وانعكاس ذلك سلبا على أحوالهم الصحية والنفسية:

فسوء التغذية ادى الى اصابة الاطفال بفقر الدم والامراض المعدية وهذا اثر بما لا يقبل الشك على ضعف متابعة دروسهم ومزاولة النشاطات المدرسية وهذا بدوره كذلك ضاعف من جهد الهيئات التعليمية وزيادة مشكلاتهم. وقد اكد هانز فون شبونيك [1] أن نسبة الوفيات في العراق تزايدت بأكثر من الضعف في ظل الحصار الدولي المفروض على هذا البلد وقال شبونيك الذي استقال من منصبه إن طفلا واحدا من كل خمسة أطفال دون

(1) المنسق السابق لبرنامج الأمم المتحدة في العراق منسق الشؤون الانسانية، الذي استقال من منصبه احتجاجا على تأثير العقوبات على السكان المدنيين في العراق.

سن الخامسة في لعراق بات يعاني من سوء التغذية كما انه أشار إلى تدهور مستوى التعليم في العراق منذ فرض الحظر الدولي عليه في أعقاب غزوه الكويت في أغسطس/ آب من عام 1990 م. وقد شهد العراق خلال فترة الحصار حملة لتطعيم الأطفال ضد مرض شلل الأطفال حيث كان العراق اسوة بكافة الدول المجاورة له قد تخلص من هذا الداء في الماضي. لكن سنوات الحصار الاثني عشر وما صاحبها من تدهور في الخدمات الصحية قد أحالت البلاد إلى بؤرة لشلل الأطفال (95).

كما بلغت نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى لاستهلاك الطاقة الغذائية (25 %) في سنة 1997 في حين كانت (20%) في سنة 1991. كما ان نسب توزيع الانفاق الغذائي للعائلة العراقية قد شهد تغيرات حادة منذ عام 1988 حتى عام 2006 كما مبين في البيانات التالية:

الجدول (29)

نسب انفاق الاسرة على المواد الغذائية[1]

السنة	نسبة الانفاق على المواد الغذائية من الدخل
1988	%46.9
1993	%50.2
1002	% 61.7
2005	% 43.8

ومن ناحية أخرى حذر هانز فون شبونيك من ضياع الجيل الجديد في العراق نتيجة لفرض العقوبات الدولية منذ عام 1990. واعرب عن قلقه بسبب ارتفاع نسبة تغيب الأطفال عن المدارس بنسبة تتراوح بين 15 و20 % وهو وضع لم يكن موجودا قبل فرض العقوبات. وقد دعا شبونيك إلى رفع العقوبات مؤكدا أن العراقين يدفعون ثمن المواجهة

(1) المصدر: المؤتمر الاحصائي العربي الاول المنعقد في الاردن للفترة 12 - 13 – نوفمبر للعام 2007م

بين الرئيس صدام حسين وواشنطن. وفي الوقت نفسه أكدت صحيفة ديلي تليجراف البريطانية أن عشرة آلاف عراقي توفوا بسبب الحصار الدولي. ونقلت الصحيفة عن مصادر عراقية قولها إن من بين الضحايا سبعة آلاف طفل لاتتجاوز أعمارهم خمسة أعوام بسبب نقص الدواء والرعاية الطبية.

وفي مسح شامل اجراه جهاز الاحصاء المركزي التابع لوزارة التخطيط العراقية جمع البيانات ورصد التغيرات في قوى العمل والسكان ومستويات التعليم عبر سني الحصار وقد تضمن التقرير مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية غطى معظمها الفترة 1993 - من خلال مسح أسري بالعينة في عام. 1993م.

تظهر هذه المؤشرات بوضوح تدهور وضع التنمية البشرية في العراق مقارنة بما كان عليه الوضع قبل حرب الخليج في العام 1991/1990. وقد أظهر التقرير تراجع الناتج المحلي الإجمالي للفرد من 3500 دولار أو أكثر قليلا عام 1990 إلى 761 دولارا في عام 1993 م. (96).

وقد وجد بان مراض سوء التغذية المزمنة تصيب واحدًا من كل أربعة أطفال في العراق تحت سن الخامسة بل إن 90% من المواليد منذ عام 90 أقل من الوزن المطلوب. وتبلغ نسبة وفيات المواليد في العراق بذلك أعلى نسبة وفيات مواليد في العالم. ويرجع السبب أيضاً إلى الأم الحامل التي تعاني هي الأخرىمن سوء التغذية وفقر الدم الحاد وفي الجدول التالي نجد بانه الزيادة الملحوظة في حالات سوء التغذية وفقدان الفيتامينات والاملاح والبروتينات. وفقا لتقرير السيد رمزي كلارك من المركز الدولي للتاثير في تقريره المقدم لسكرتير الامم المتحدة في نوفمبرمن العام 1999م.

الجدول (30)

عدد الاصابات بين الاطفال ونسب الزيادات فيها

السنة	عدد الاصابات	الزيادات
1990	.85996	سنة الاساس
1991	.974947	بزيادة 9.8 مرة

السنة	عدد الاصابات	الزيادات
1994	.1941576	بزيادة 16.4 مرة
1998	.3081910	بزيادة 19.7 مرة

تذبذب اعداد الاطفال والتلاميذ والطلبة المسجلين في المراحل الدراسية المختلفة:

كما مر ذكره فانه يعبر عن حالة عدم الاستقرار الامني والنفسي الذي تعاني منه الاسر العراقية فاطبية إضافة الى تناقص اعداد الطلبة والمعلمين والمدرسين، وهو تناقص يزداد سنة بعد سنة. في إحصائية عام 2002-2001 كان عدد التلاميذ في الصف السادس الابتدائي يشكل 45% من نسبة التلاميذ في الصف الأول مما يدل على أن نسبة كبيرة منهم قد تركوا المدرسة في سنوات الحصار وهذه الحرب المتواصلة دفعت بالكثير من العائلات العراقية إلى إخراج أبنائهم من المدرسة والزج بهم إلى المعامل والورش والبحث عن لقمة العيش. إن نحو خمسين من المئة من أطفال العراق هم اليوم خارج المدارس. تقول تقارير بعض منظمات المجتمع المدني إن الأمر الخطير ليس في زهده النسبة الكبيرة والمخيفة وإنما في مستقبل هذه النسبة التي ستشكل جيل المستقبل القريب (97).

وتكشف هذه التقارير أن هؤلاء الأطفال يتوزعون بين الشوارع والأسواق التجارية وورش العمل (أعمال السمكرة وصيانة السيارات وغيرها) والعامل الدافع الى هذا كله البحث عن مصادر الرزق لعوائلهم التي لا تجد في سواهم معيلين بعد أن فقدت معيليها. ويعيش الأطفال العاملون يومهم بعيدين من رقابة الأهل وتوجيههم كما هم يعيدون من أي نوع من الحماية ما يعرضهم لانتهاكات متعددة الأشكال والأساليب تدفعهم في مسارات انحلاقية وسلوكية خطيرة.

تأثر قطاع الخدمات العامة سلبا:

لقد تميز الاقتصاد العراقي في فترة التسعينات من القرن المنصرم بانه اقتصاد راكد حيث عجز القطاع العام عن لعب دوره الذي كان معروفا به في فترة السبعينات من ذات

القرن حيث انه كان المحرك الاساسي في خلق العمالة واستيعابها. الامر الذي ادى الى ارتفاع معدلات البطالة بشكل مضطرد تراوحت حركة نسبتها مابين 18 % و45%. (98). هذا فضلا عن تخلف القطاع الام في تقديم الخدمات المتوقعة نتيجة الى الحصار الذي فرض على العراق ومن بين القطاعات التي انعكست عليها تلك الاثار وبشكل مباشر هو قطاع الخدمات التعليمية وكل الخدمات التي كانت تساند حركة ونمو القطاع التعليمي ولهذا فاننا نجد انه وبنحو خاص قطاع النقل والمواصلات الذي تضرر بشدة من الحصار مما أثر سلبيا على وصول التلاميذ والطلبة والهيئات التدريسية الى المدارس في الاوقات المحددة للدوام الرسمي نتيجة الى تدني الخدمات ونوعيتها مثل الصيانة والتطوير وكذلك وارتفاع اجور النقل مما القى عبئا ماديا ثقيلا على كاهل اولياء الامور والمعلمين صعب عليهم تحمله.

لقد بقي الحصار الشامل مستمرًا حيث يمنع استيراد أيّ شيء أو تصديره دون استثناء لمدة 7 سنوات ثم كان الترخيص بنسبة أقل من الحاجة اليومية للغذاء والدواء في السنوات التالية ويضاف إلى ذلك عدم الترخيص بأي معدّات إنتاجية ولا قطع غيار لمعدّات إنتاجية خارج إطار حدّ أدنى يرتبط بصورة مباشرة بمنشآت استخراج النفط وتصديره وبالقدر الذي يسمح بضخّ ما يكفي من المال للتعويضات ويراد أن يكفي أيضًا للحديث للمخادع عالميًّا عن وجود "عنصر إنساني" عبر التمكين من شراء بعض الأدوية والأغذية في إطار العقوبات المفروضة.

وفقاً لتقارير "المركز الوثائقي لحقوق الإنسان في العراق"، حيث إن حوالي 90 % من إجمالي سكان العراق لا يحصلون على احتياجاتهم من الماء الصالح للشرب، كما يؤدي تلوث الهواء في المدن والقرى إلى انخفاض كفاءة الجهاز المناعي لجسم الإنسان وانتشار مرض السرطان بمعدلات غير مسبوقة. أضف إلى ذلك أن تربة العراق ملوثة للغاية باليورانيوم المنضب الذي استخدمت قوات التحالف حوالي 300 طن منه في حرب الخليج عام 1991م.

تشير الإحصاءات التي أثبتتها دائرة الرقابة الوطنية العراقية ووزارة الصحة العراقية إلى

تناقص حصة الفرد من المياه في العراق بشكل ملحوظ منذ عام 1991ففي مجال تأمين الميـاه الصالحة للشرب أو الاستهلاك البشري كان عدد مشاريع ومجمعات ترشيح المياه في العراق 1500 مشروع ومجمع مائي حتى عام 1990وكانت تغطي حوالي 90 % من حاجة السكان في المناطق الحضرية والريفية ووصلت الطاقة الكلية للتصفية في تلك المشاريع إلى حـوالي 7 ملايين متر مكعب في اليوم الواحد وبلغت حصة الفرد الواحد من المياه حوالي 416 لتـراً يوميًا وهي أعلى حصة للفرد الواحد مقارنة بنظيره في أكثر الدول المتقدمة التي يبلغ المعدل فيها 250 لتراً في اليوم. وبعد قصف العراق في عـام 1991 وخـلال سـنوات الحصـار الاقتصادي توقفت مشاريع تصفية مياه الشرب بنسبة 70% أو أكثر وأصـبحت الطاقـة الإنتاجية للمشاريع القائمة أقل من 1.5 مليون متر مكعب في اليوم. كما أثبتـت دراسـة علمية حديثة في مطلع عام 2002 أعدها الباحثون في جامعة بغداد أن المستشفيات أصبحت من أهم مصادر تلوث المياه في العراق. فمن مجموع 126 مستشفى في العراق يضم 25 منها فقط وحدات معالجة مياه خاصة، بينما يوجد 33 مستشفى مرتبطاً بشبكة مجـاري لكـن الشبكة نفسها غير منتهية بوحدة معالجة المياه أما الـ 68 مستشفى الأخرى فلا يتوافر فيها أي شكل من أشكال المياه وتصرف 31 منها مياهها إلى نهر دجلة و25 تصرف مياهها إلى نهر الفرات و8 تصرف إلى نهر ديالى و4 أخريات تصرف إلى شط العرب.

وتؤكد تقارير وزارة الصحة العراقية أن هناك ما يتراوح من 250 إلى 300 طن مـن المواد الصلبة غير المعالجة تصرف في الأنهار العراقية بصورة يومية حتى صارت مياه النهر تميل إلى الخضرة والزرقة الداكنة من التلوث هذا بخلاف المصانع التي تقوم بصـرف لمخلفـات الصناعية الناتجة عنها في مياه النهر وهو ما يزيده تلوثاً على تلوث.

وتبقى الإشارة إلى أنّ ما سُمّي "عقوبات ذكية" أيضا ورفضته الحكومة العراقيـة لا يتجاوز نطاق ما سبق إلا في حدود ضيّقة جداً وهذا ما تؤكّده جهات اطّلعت على فحوى قائمة "المواد التي يرخّص باستيرادها دون سواها" والتي جمعها المشروع الأمريكي-البريطاني

تحت هذا العنوان في ملف يزيد حجمه على 300 صفحة فيشير السيد جيلارد[1] هنا بهذا الصدد مثلا إلى أنّ تلك العقوبات "الذكية" تمنع من تصدير أي مادة سوى النفط الخام كما تمنع الحصول على استثمارات خارجية أو قروض مالية أو عملات أجنبية.

ارتفاع نسب ومستويات القلق والخوف والترقب لدى التلاميذ والطلبة:

كل تلك الحالات ادت عصمة الى ضعف الاهتمام بالدروس والإنهاك العصبي وسوء التوافق والكآبة وامتداد هذه الاثار الى الاسرة ذاتها.

النقص الكبير في الدعم اللوجستي لقطاع التعليم العراقي:

ان النقص الكبير في الدعم اللوجستي ادى الى بروز العديد من المشاكل والمعوقات التي تعترض مواصلة التوسع الكمي والتطور النوعي في مراحل التعليم المختلفة كما هي الحال في صعوبة توفير الابنية المدرسية وتلافي نظام الازدواج في الدوام اليومي وصعوبة توفير الاعداد اللازمة من المعلمين والمعلمات والمدرسين والمدرسات بل وحتى اساتذة الجامعات فضلا عن صعوبة توفير المستلزمات التربوية. لقد فعل الحصار الاقتصادي فعلته في تدمير الة البناء البشري الذي كانت تشكل تحديا حقيقيا امام عملية السحق والتدمير الممنهج سواءا من القوى الخارجية التي كانت لها اجندتها الخاصة واهدافها المرسومة او من النظام الحاكم في العراق الذي لم يحاول ان يمسك العصا من المنتصف من اجل الخلاص من احكام قبضة الحصار وكان الثمن في كلتا الحالتين مدفوعا من دم وجهد وعقل المواطن العراقي. لقد أصبح العراق عبر هذا الحصار "ساحة تجارب لاستكشاف ما يصنعه حصار شامل لم يسبق له مثيل لبلد متقدّم نسبيا ولمعرفة ما يؤدّي إليه اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عبر مرّ السنين وما مدى إمكانية تطويعه في نهاية المطاف" على حدّ تعبير المحلل الإعلامي "جوردون هارو" في صحيفة "شتاندارد" النمساوية.

لقد سبب الحصار الاقتصادي على العراق نقصا هائلا في السلع التي تدخل في الاستخدامات الخدمية كالصحة والتعليم فقد تمادى الحصار في شموليته وقد طال حتى

---

(1) مؤلف كتاب " العراق بلد تحت الحصار ".

استيراد الكتب العلمية الطبية الحديثة التي تظهر في الأسواق الغربية كما يشهد على ذلك البروفيسور الالماني السيد (أولريخ جوتشتاين) حيث اعتبر ضرب المنشآت المائية والكهربائية كانت سببا رئيسيا للكارثة الصحية ويضيف فيما نشره في العدد الثالث من فصلية"بجنة السلام"الألمانية في عام 2002 أنه لم يستطع خلال زياراته المتعددة للعراق أن يجد أدوية كافية ولا حقنات طبية ولا أجهزة تشخيص المرض ولا افلاما لصور الأشعة ولا حتى الأوراق التي تستخدم في تخطيط القلب أو الدماغ فيما تبقى من أجهزة قديمة.

لقد ساهم الحصار في استنزاف الجهاز التعليمي بنوعيه الاولي والعالي من دعاماته العلمية من الاساتذة والعلماء العراقيين الذين دفعهم عامل العوز والفاقة الى "بيع الكتب والاثاث الشخصي مقابل"لقمة الطعام". ويسري هذا الحظر أيضا على ما يُسمّى"العقوبات الذكية"المقترحة أمريكيا وبريطانيا وسط حملة دعائية زعمت أنها تركّز على منع ما ينشط صناعة السلاح.

انتشار ظاهرة العمل المبكر لدى الاطفال:

فقد ازدادت ظاهرة العمل المبكر عند الأطفال في ظل الحصار الاقتصادي فالضغوط الاقتصادية التي واجهتها الأسر المنخفضة الدخل والتي تقع تحت خطر الفقر كانت وراء إرسال الأباء لأبنائهم الى العمل مما أدى الى زيادة نسبة الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ونقص الرعاية الصحية والحرمان الاقتصادي والتسرب من التعليم او الفشل الدراسي، خلافا للقوانين والنصوص التشريعية التي سنت لحماية الاطفال والطفولة[1]. (99).

---

(1) انظر قانون العمل العراقي الذي سن لحماية الاطفال والطفولة حيث تؤكد المواد 89، 24 على التالي:

المادة 89 – قانون العمل "تمنع منعا باتا تشغيل الأحداث الذين لم يكملوا الخامسة عشر ولا يجوز السماح لهم بدخول أمكنة العمل".

المادة 24 – من قانون رعاية الاحداث "على اعتبار الصغير او الحدث مشردا اذا وجد متسولا في الأماكن العامة او مارس متجولا" صبغ الأحذية او بيع السجائر اوأية مهنة أخرى تعرضه للجنوح

فقد جاء في تقرير لوزارة التربية والتعليم مطلع يوليو 2002 أن نحو 22.6% من الأطفال لم يلتحقوا بالمدارس خلال الفترة 1990 ـــ 1998م، وأن هذه الظاهرة أكثر وضوحاً في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضارية وبنسبة أعلى في الفتيات فقد بلغت نسبة التحاق الأطفال بالتعليم في المرحلة الابتدائية عام 2000 إلى نسبة 83 %8.في المدينة مقابل 61 % في الريف وأكد تقرير وزارة التربية والتعليم العراقية أن الحصار دمر الجهود المبذولة في مجال التعليم حيث كان العراق يولي اهتماما خاصا للعملية التعليمية إذ أكد دستوره عام 1970 أن تكفل الدولة حق التعليم مجانا في جميع مراحله الدراسية.

كما يعكس الرقم الدليلي للتنمية البشرية حصيلة العديد من المتغيرات المتشابكة والمترابطة في سياسة التنمية البشرية وفي مقدمتها الصحة والتعليم والتغذية الذي يولدها متوسط دخل الفرد، لقد واجهت التنمية البشرية في العراق تراجعاً خلال فترة الحصار على العراق فقد بلغت قيمة متوسط الدخل نحو 0.581 عام 1980 وارتفع إلى 0.751 عام 1990 وبذلك أصبح ترتيب العراق في السنة الأخيرة وفقاً لدليل التنمية البشرية ذات الترتيب 76 محققا تراجعا اخرخلال عقد التسعينات ليبلغ قيمة دليل التنمية البشرية نحو 0.581 عام 1998 وبذلك جاء ترتيب العراق حسب الدليل المذكور بانه الدولة ذات التسلسل 126 من مجموع 174 دولة في العالم وصنف ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والتي تنحصر بين التسلسلين 47 و139 كما جاء ترتيب العراق وفقاً لمؤشر التنمية الإنسانية (العربي) بالتسلسل 110 من مجموع 111 دولة في العالم واستمر هذا التدهور في مستويات الرفاهية الاجتماعية حتى احتلال بغداد في نيسان/أبريل 2003.

إن تراجع البنى الأساسية المولدة للرفاهية الاجتماعية والانتهاكات التي تقوم بها قوات الاحتلال الأجنبي فضلاً عن الفساد الذي استشرى بالعراق وأوصله وفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2003 إلى درجة (2.2) من سلم درجات الفساد وما ترتب على هذه المتضمنات من تداعيات اقتصادية — اجتماعية لم تبق من مصطلح الرفاهية الاجتماعية في العراق الا الاطلال.(100).

وكان عمره اقل من 15 سنة".

الفصل الرابع

الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات
وحسابات كلف التعليم في العراق

المبحث الاول

الاثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات العراقية

هجرة التعليم من العراق:

على الرغم من ان هجرة العقول هي ظاهرة عالمية مرتبطة بالتطور الإنسان وبالطبيعة البشرية في التنقل من مكان لأخر بحثا عن مركز أكثر أمنا للاستقرار فيه أو التكسب منه ألا انه هناك علاقة طردية بين العلم والإبداع وبين الاستقرار والرخاء. ولم يخل زمان من هجرة العلماء ولم يقتصر هذا الأمر على بلد دون آخر. ولكن احداث العراق المروعة وخصوصا هجرة عقوله المبدعة قد عملت على زيادة حجم الهوة في التعليم ما بين العراق وبقية الدول في هذا العالم المتنامي الاطراف.

أن ارتباط التقدم الاقتصادي وإمكانيات التحرر في كافة مناحي الحياة مقرون بالمستوى العلمي والتراكم التكنولوجي والنشاط الثقافي في المجتمع حيث بالإمكان الجزم في القول " بأن الجهل يعكس فقرا وظلما بينما يعكس العلم ثراءا وسلطة عادلة ". ويقول السيد فيديريكو مايور[1] " أن عالم الأميين هو نفسه عالم الجياع والعاطلين عن العمل إنه عالم أولئك الناس الذين ليس لديهم آفاق مستقبلية. وعلى الرغم من أنه بالإمكان توفير بعض الطعام للجياع وبعض الدخل للعاطلين عن العمل إلا أنه ليس للأميين من مستقبل في المستقبل ذاته".

ويعود السبب في تضاؤل فرص الجهلاء والفقراء في حياة منتجة وكريمة إلى ارتباط الثروة بالمعرفة من ناحية وتزايد احتياجات العملية الاقتصادية الحديثة للعلم والمعرفة التكنولوجية من ناحية ثانية وكذلك تزايد حدة المنافسة المؤسسة على المعرفة والتكنولوجيا بين الشركات والدول من ناحية أخرى. حيث يقوم الاقتصاد المعرفي المهيمن على العالم على إنتاج المعرفة وتخزينها وتحليلها وتسويقها واستخدامها في إدارة كافة شؤون الحياة.

---

(1) المدير العام السابق لمنظمة اليونسكو.

كما ان اشكال الامية التقليدية قد تطورت واخذت اشكالا أكثر تعقيدا حيث ان الأمية هذا اليوم لا تعني فقط أمية القراءة والكتابة بل وتشمل أيضا ـــ الأمية الثقافية ـــ التي تتفشى في بلدان العالم الثالث ومنها البلدان العربية كالنار في الهشيم.

وبناء على ما تقدم يمكن القول ان المستقبل الذي بدأت ملامحه تتضح منذ بدايات القرن الحادي والعشرين لن يشهد وجود فقراء وأثرياء بالمعنى التقليدي المتعارف عليه بل سيشهد جهلاء ومتعلمين. حيث ان الشعوب والجماعات التي تعاني من الجهل وانتشار الأمية سوف تعيش حياة فقيرة ومضطهدة وتابعة للجماعات والشعوب المتعلمة الثرية حتى وإن توفرت لديها موارد طبيعية كثيرة.

وفي المقابل سوف تعيش الشعوب والجماعات المسلحة بالعلم والمعرفة حياة رخاء وحرية تمكنها من قيادة الشعوب والامم المتخلفة عن الركب العلمي والمعرفي وتحديد مصائر الكثيرين من الفقراء والجهلاء. وهناك على سبيل المثال شعوبا غنية بثرواتها الطبيعية مثل نيجيريا وفنزويلا بقيت فقيرة وعاجزة عن اللحاق بالعصر. بينما استطاعت شعوب فقيرة بثرواتها الطبيعية مثل سنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية واليابان استخدام العلم والمعرفة وسيلة من وسائل تحقيق التقدم وتكوين ثروات كبيرة والإسهام في قيادة المسيرة الحضارية الإنسانية.

كما تشير العديد من الدراسات الاكاديمية للبحث العلمي والتكنولوجيا أن أسباب هروب الكفاءات تعود في قسمها الاكبر إلى أسلوب التعليم الذي يقوم على التلقين وعدم توافر الخدمات الأساسية أو صعوبة الحصول عليها وضعف الإمكانيات التي يفترض توفرها للعلماء والباحثين علاوة على فشل الحكومات في حل قضايا البطالة والمرافق العامة والإسكان.

ومن هنا نستطيع ان نضيف عاملا اخرا من العوامل التي تدفع الى الهجرة الا وهو غياب الاستقرار الامني وانتشار الجريمة المنظمة بحق العلم والعلماء. وقد طرح د. دسوقي[1]

---

(1) د. "سيد دسوقي حسن" - خبير هندسة الطيران، أستاذ متفرغ بكلية الهندسة - قسم هندسة

نموذجا تعريفيا لحساب كم الهجرة في احد بحوثه المتعلق بهجرة الكفاءات على النحو التالي:

كم الهجرة = معامل الطرد العربي × معامل الجذب الغربي × القابلية للاستعمار

معامل الطرد العربي = نظم التعليم المتخلفة، والتدريب، والبحثات

معامل الجذب الغربي = عمليات الاحتواء الحضاري المدروس، والتخطيط الممنهج، ونمط الحياة الغربي، والإغراءات المادية. القابلية للاستعمار فهي تتأتى من دور الإعلام، الذي يمجد الأنماط الغربية في الحياة، والغلبة الحضارية، وتقليد المغلوب للغالب.(101).

اما العراق فقد تحمل كدولة منتجة للعلماء والكفاءات من دول العالم الثالث عبئا كبيرا من اعباء الهجرة والسياسات الممنهجة لطرد العلماء الى خارج حدوده الجغرافية من اجل تقييده وتحجيم دوره في الصراع السياسي القائم في منطقة الشرق الاوسط في محاولات حثيثة لاعادة رسم الجغرافيا السياسية من جديد لتلك البقعة المهمة اقتصاديا لدول العالم الاول " الدول الصناعية ". ولأن العراق يعد أحد اهم الدول العربية التي وفرت كما كبيرا من العلماء والعقول العلمية خصوصا في مجال الذرة فقد جرى استهداف هؤلاء العلماء عقب الغزو الأمريكي للعراق ــ تارة بالإغراء للهجرة لأمريكا والغرب ــ وتارة أخرى باستهداف من يرفض الهجرة بعمليات اغتيال في ظل الفوضى التي اعقبت احتلال العراق في العام **2003**م. وقد شاركت العديد من القوى السياسية والاقليمية في تفعيل عامل هجرة الكفاءات العراقية الى خارج حدوده الجغرافية. وقد كانت بعضا منها ممنهجا ومرسوما بدقة نتيجة لاجندة سياسية واقليمية والبعض منها جاء بشكل عشوائي نتيجة الى المتغيرات والمستجدات التي حدثت في الوضع السياسي العام في داخل العراق بعد سقوط النظام الحاكم في العراق عام **2003**م نتيجة الغزو الامريكي للعراق.

ففي أواخر أكتوبر **2002** كتب "مارك كلايتون"[1] يحذر من " العقول المفكرة (التي

الطيران والفضاء الذي اضطر للهجرة من مصر والعمل في شركات صناعة الطيران الأمريكية قبل أن يعود لبلده الام مصر.

(1) محرر في صحيفة "كريستين سانيس مونيتور".

تقف) وراء المخزون العراقي من الأسلحة "حسبما قال وبعد أن قدم لائحة بعدد من علماء العراق الذين تدربوا في الولايات المتحدة حيث قال: إن هؤلاء العلماء والفنيين هــم اشــد خطرا من أسلحة العراق الحربية لأنهم هم الذين يتحون هذه الأسلحة."

وعدد كلايتون - نقلا عن خبراء- قرابة 15 من كبار الخبراء النوويين العراقيين قال" إنهم تدربوا في الولايات المتحدة ضمن خطة تعليمية كبرى للرئيس "صــــدام حســــين"[1]. وكما نقل ايضا عن " الدكتور كاري "[2] قوله " إنه أثناء زيـــارة قـــام بهـــا إلى جامعـــة "ميشيغان في آن آربور" عام 1993 اكتشف أنه بعد حرب الخليج بقي كثير من الطـــلاب العراقيين ملتحقين بجامعات أمريكية لدراسة الفيزياء والهندسة النوويتين وأثناء إلقائه محاضرة أمام عدد من طلاب الصف المتخرج في الهندسة النووية كانوا يملئون الغرفة دهش إذ وجـــد هناك حوالي اثني عشر طالبًا عراقيًا."

وأوضح كلايتون "أنّ دراسة أجريت مؤخرًا لشـــهادات الـــدكتوراه المحصّـــلة في الولايات المتحدة أيدت تلك الملاحظة الشخصية فقد وجد باحثون في جامعة جورجيـــا في أتلانتا أنه خلال الفترة من 1990 إلى 1999 منحت 1215 شـــهادة دكتـــوراه في العلـــوم والهندسة لطلاب من خمس من الدول السبع المصنفة من قبل وزارة الخارجية الأمريكية على أنها دول ترعى الإرهاب تمثل 2% فقط من الشهادات التي منحت لطلاب من مواليد دول أجنبية حيث نال العراقيون 112 شهادة دكتوراه في العلوم الهندسية ومن هؤلاء كان هناك 14 طالباً فقط يدرسون مواضيع حساسة كالهندسة النووية أو الكيميائيـــة أو البيولوجيـــا الجهرية. ولذلك فعندما قررت الأمم المتحدة إعـــادة المفتشـــين الـــدوليين للعـــراق قبـــل الغزو سارعت واشنطن لعرقلة عودتهم والإصرار على إصدار قرار جديـــد لمجلـــس الأمـــن (1441) ينص بوضوح في الفقرة الخامسة على ضرورة سماح العراق للمفتشين باستجواب علماء وفنيين عراقيين حتى لو تطلب الأمر تسفيرهم هم وعائلاتهم خارج العراق لضـــمان

---

(1) اخر رئيس للجمهورية العراقية قبل الغزو الامريكي للعراق في عام 2003م.

(2) كبير مفتشي الأسلحة السابق في العراق.

الحصول على معلومات منهم بأي وسيلة عن برامج التسلح العراقية.

كما أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية قائمة تتألف من 52 مسئولا عراقيا من المطلوبين بينهم عدد من علماء العراق النوويين والبيولوجيين وقد شرح البريجادير جنرال فينسنت بروكس في مقر القيادة المركزية في قطر حينئذ أهمية هؤلاء العلماء، بقوله: إن الولايات المتحدة "لها أهداف أخرى أيضا غير الإطاحة بصدام حسين وعلى الأخص القضاء على مقدرة العراق على تطوير أسلحة نووية أو كيماوية أو بيولوجية وما زال أمامنا كثير من العمل الذي يجب أن نقوم به ضمن برنامج القضاء على أسلحة الدمار الشامل." وتكشف هذه المعطيات أحد الأهداف الحقيقية للحرب على غرار ما حدث للعلماء الألمان عقب الحرب العالمية الثانية وتجنيد من يرغب منهم وقتل من يرفض التعاون.

كما انه من الجدير بالذكر فان هجرة التعليم في العراق قد بدأت ملامحه بالتشكيل ابان الغزو العراقي لدولة الكويت في حقبة التسعينات من القرن العشرين. حيث فر عدد كبير من الأساتذة الجامعيين نتيجة للملاحقات الأمنية لمن عارضوا الغزو يضاف إلى ذلك تدهور الأوضاع الاقتصادية بعد تطبيق الحصار على العراق. ويعيد هذا القرار إلى الأذهان بطريقة ما مغادرة نحو 500 أستاذ جامعي إلى المنفى بوسيلة أو بأخرى في حقبة التسعينيات حيث ان نظام الحكم في العراق في ظل قيادة حزب البعث في عهد صدام حسين التفت لهذا النزف العلمي فأصدرت أمرا رئاسيا الهدف منه سد الفجوة التي خلفتها هجرة العقول وقضى هذا القرار بفتح المزيد من برامج الدراسات العليا ومنح عدد كبير من شهادات الدكتوراه، في الوقت الذي لم تستطع تلك الشهادات من ملئ الفراغ العلمي الذي تركته صفوة من الكفاءات العراقية اثر التدهور الامني والاقتصادي فضلا عن ان الشهادات المذكورة اصبحت تعطى للطلبة وهم في انقطاع شبه كامل عن حركة التطور العلمي في العالم وقد منحت العديد من الشهادات لمن "لا يستحقونها" دون مراعاة للأصول الأكاديمية. فضلا عن " الحجر العلمي " حيث تعذر على أساتذة الجامعات التواصل مع التطورالعلمي بسبب الحصار وسياسات النظام الامنية التي كانت تمنع السفر إلى الخارج

لأسباب أمنية أو اقتصادية " لكن ذلك لم يمنع من اندفاع وسائل اخرى للفرار مما انعكس في مزيد من التدهور في مستوى التعليم الجامعي العراقي.

أن الهجرة العلمية قد القت بظلالها الثقيلة على سياسة التنمية الاقتصادية في العراق وقد اثرت بشكل كبير على اداء وسائل التطور والبناء في معظم الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتخص منها الجانب التعليمي في العراق الذي كان يشكل الدعامة الرئيسية في تشكيل وتكوين الخبرات العراقية المؤهلة لقيادة ودعم التطور الاقتصادي في البلاد.

ولهذا فقد ارتأينا ان نلقي الضوء على تلك التاثيرات في هذا المبحث وبيان الاثار الاقتصادية التي تتركه هجرة الكفاءات العراقية على السياسة التعليمية في الكم والنوع فضلا عن الاثار المترتبة على بقية القطاعات الاخرى التي تتكون نتيجة لتلك الهجرات.

الآثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات العراقية:

تعد ظاهرة هجرة العراقيين إلى الخارج بإعداد كبيرة ظاهرة حديثة. حيث كان من طبيعة المواطن العراقي الالتصاق ببلده وارضه بشكل قوي ولايستطيع العراقي ان يعيش خارج وطنه الا لغرض السياحة او التعليم او العمل وهي ذات طبيعة مؤقتة. وهذا يعود لقلة ميل العراقيين لترك بلدهم حتى في الفترات التي كان العراق يشهد فيها معدلات بطالة مرتفعة. فقد بلغ عدد العراقيين المسجلين في الخارج **42464** في عام **1957** منهم حوالي **31000** عاملا في دولة الكويت أي بنسبة **74 %**.وقد تناقص العدد الأخير إلى **25897** في عام **1965**.(**102**).

عرف العراقيون الهجرة الى خارج العراق بعد واثناء اندلاع الحرب العراقية الايرانية في اوائل عقد الثمانيات من القرن العشرين وتوالت بعدها الارقام بالتصاعد التدريجي حتى بلغت درجاتها القصوى في بدايات العقد الاول من القرن الحالي " القرن الواحد والعشرون" بعد الاحتلال الامريكي للعراق في عام **2003**م. وكما مبين في الجدول البياني التوضيحي التالي.(**103**).

الجدول (31)

اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين والمشردين داخليا وعديمي الجنسية من العراقيين حول العالم[1]

السنة	العدد	السنة	العدد
1982	4730	1995	18672
1983	4212	1996	27139
1984	3488	1997	43187
1985	3185	1998	41516
1986	3157	1999	36560
1987	2003	2000	47184
1988	2350	2001	50763
1989	3901	2002	51005
1990	13473	2003	24700
1991	11629	2004	10883
1992	17658	2005	13613
1993	15204	2006	22155
1994	12937	2007	؟

من خلال ما تقدم من الجدول اعلاه من معطيات رقمية عن اعداد اللاجئين العراقيين ومن خلال عملية تحليلية بسيطة لتلك المعطيات فاننا نجد ان نسبة المهاجرين العراقيين وطالبي اللجوء في العالم قد شهدت ارتفاعات مختلفة نتيجة لطبيعة الوضع العام (الامني والسياسي) للبلد ومن خلال ماتقدم فانا لو قمنا بعملية تصنيف بسيطة لطبيعة الفترات الزمنية المبينه في الجدول اعلاه لامكننا تحديد ثلاث فترات رئيسية قد تباينت فيها نسب الفرار من العراق نتيجة للحالة السياسية البلد. فعلى سبيل المثال يستطيع المرء تقسيم تلك الفترات الثلاث وفقا للوضع العام للبلد وهي حسب الترتيب (حرب، حصار، حرب) وفق الجداول التالية:

---

(1) المصدر: المفوضية العليا للاجئين في العالم 16 تموز- يوليو- 2007 م.

الجدول (32)

نسب الفرار تحت الحرب العراقية ـــ الايرانية

حالة البلد	السنة	الاعداد	النسبة المئوية
تحت الحرب العراقية ـــ الايرانية	1982	4730	% 17
	1983	4212	% 15.5
	1984	3488	% 12.9
	1985	3185	% 11.6
	1986	3157	% 11.6
	1987	2003	% 7.4
	1988	2350	% 8.6
	1989	3901	% 14.4
المجموع		27026	% 100

الجدول (33)

نسب الفرار من العراق تحت الحصار الدولي

حالة البلد	السنة	الاعداد	النسبة المئوية
تحت الحصار الدولي	1990	13473	% 3.4
	1991	11629	% 3
	1992	17658	% 4.5
	1993	15204	% 3.9
	1994	12937	% 3.3
	1995	18672	% 4.8
	1996	27139	% 7
	1997	43187	% 11

النسبة المئوية	الاعداد	السنة	حالة البلد
% 10.7	41516	1998	
% 9.4	36560	1999	
% 12	47184	2000	
% 13	50763	2001	
% 13	51005	2002	
% 100	386927		المجموع

الجدول (34)

نسب الفرار من العراق في فترةالاحتلال الامريكي للعراق

النسبة المئوية	الاعداد	السنة	حالة البلد
% 34.6	24700	2003	تحت الغزو الامريكي
% 15.25	10883	2004	
% 19	13613	2005	
% 31	22155	2006	
	؟	2007	
	71351		المجموع

وبالمقارنة مع النسب المئوية للمراحل الثلاث فانه يتبين للمطلع على هذه الجداول ان يستنتج ان معدلات الهجرة كانت في مستوياتها القصوى عندما خاض العراق حربين مختلفتين من حيث المدد الزمنية بينما نجد ان حالة الحصار قد سجلت ايضا معدلات عالية ولكنها اقل نسبيا لما تحقق في حالتي الحرب الامر الذي يؤكد عا لايقبل الجدل او الشك ان الوضع السياسي وحالة البلد السياسية تشكل عاملا طاردا سواءا للكفاءات العلمية او القوى البشرية وفي كلتا الحالتين فان الخسارة الاقتصادية قائمة ومتحققة نتيجة لتوقف الموارد البشرية لصالح الدول التي تتمتع بحالة سياسية اقل خطورة مما هو عليه الحال في اوطان

المهاجرين.

وقد تصاعدت ارقام المهاجرين من العراقيين الى الدول المجاورة والدول الصناعية من جديد بعد العام **2004**م, أي بعد الاحتلال بعام واحد ومن الملاحظ ان الاعداد قفزت من جديد وقاربت الحالة التي كانت عليها في العام **2001** أي قبل الاحتلال الامريكي, كما هو مبين في رسم المنحنى ادناه والصادر عن المفوضية العليا للاجئين.



المصدر: المفوضية العليا للاجئين في العالم **16** تموز / يوليو – **2007**م.

وتشير بيانات المفوضية العليا الى للاجئين وفقا الى اخر البيانات والمعطيات عن طالبي اللجوء للعام **2006** – **2007**م في **37** دولة باستثناء ايطاليا التي لم تـزود المفوضـية الى ان العراق بدأ يحتل المقدمة من حيث طلبات اللجوء وفقا للجدول التالي الذي اختصرناه على بعض من الدول من اجل المقارنة وملاحظة الفروقات في العدد الاجمالي وللمزيد من المعلومات انظر الهامش في الاسفل(1).

---

(1) يمكن العودة الى اصل الجداول الموجودة في صفحة المفوضية العليا للاجئين طلبات اللجوء المقدمة في اوروبا للاعوام **2006** و**2007** تغطي **37** بلدا من البلدان الأوروبية التي قدمت الى المفوضية بياناتها الشهرية باستثناء ايطاليا. كما يمكن الوصول للمعلومات على عنوان الانترنت التالي: http://www.unhcr.org/statistics/STATISTICS/47daae862.pdf

الجدول (35)

طالبي اللجوء للعام 2006 – 2007م[1]

اسم الدولة	عام 2006	عام 2007	المجموع
العراق	21950	43967	65917
روسيا الاتحادية	14718	17773	32491
باكستان	6406	13314	19720
الصومال	7588	11035	18623
ايران	9886	7973	17859
افغانستان	8830	8902	17232
سوريا	3608	5369	8977
السودان	2842	1808	4650

وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة وجهات أخرى فقد تبلغ كلفة تعليم الطالب الجامعي في الدول العربية لسقف الى 21 ألف دولار. وان الولايات المتحدة الامريكية تربح من 100ألف عالم وصاحب كفاءة موجود على أراضيها ما مقداره أربعة مليارات دولار من تكاليف التعليم لديها " فيما لو انفقت على اعدادهم وفق سياسة التعليم لديها" وان هذا المبلغ يعادل مجموع المبالغ التي دفعتها الولايات المتحدة لكل دول العالم من مساعدات اقتصادية وسياسية (104). كما ان نشاطات الاستقطاب في الولايات المتحدة الامريكية قائمة على قدم وساق في تشجيع مثل تلك الانواع من الهجرات فاننا نجد ان تحالف شركات التكنولوجيا الامريكية (COMPETE AMERICA) يناشد الكونغرس الامريكي لاعطاء اوليه واهتمام خاصيين لهذا النوع من الانتقال العلمي والمعرفي عن طريق تقديم حوافز اجتماعية وقانونية وتقديم اقتراحات عن طريق زيادة عدد ما يعرف باسم تأشيرات

(1) المصدر. المفوضية العليا للاجئين – ابريل – 2007 م.

H-IB [1] من اجل السماح للعمالة الاجنبية الماهرة التوافد على الولايات المتحدة الامريكية وكذلك زيادة عدد البطاقات الخضراء المقدمة للعمال الأجانب في مجال التقنية المتقدمة فهم سيؤسسون مع مرور الوقت المزيد من الشركات ويخلقون المزيد من الوظائف الجيدة.

وحسب التقارير المشتركة للتنمية الإنسانية العربية بين الجامعة العربية ومؤسسة العمل العربية والأمم المتحدة فإن 31 في المائة من النسبة العامة لهجرة العقول ـــ التي أصابت المجتمعات النامية ـــ تشكل حصة الدول العربية من هذه النسبة " الثلث تقريباً "وهي بمثابة حصة الأسد من هذه النسبة العامة وحسب نفس المصادر فإن مليون و450 ألف خبير واختصاصي عربي من حملة الشهادات العليا أو التقنيين هم من المهاجرين ويعملون في الدول المتقدمة. فاهيك عن ان فترات الحصار الاقتصادي الكبير الذي فرض على العراق قد نتج عنه ان 7350 عالما قد هجر العراق ما بين 1991 و1998 بسبب ذلك الحصار وتداعياته.

أن كثيرا من الكفاءات العراقية هاجرت عندما شهدت البلدان الأوروبية الرئيسة تزايداً في إعداد الطلبات للحصول على حق اللجوء السياسي وبلغت أعدادها 4.2 مليون طلب للفترة ما بين 1991–1995 (105). ومن خلال ما تقدم فاننا نجد ان للهجرة العراقية اثارا كبيرة وخطيرة على التنمية الاقتصادية في العراق وان بعضا من مظاهر تلك الاثار يمكن ان نجمل كما يأتي:

1. انخفاض معدل النمو السكاني في العراق:

أن استمرار الهجرة من العراق قد ساهم في خفض معدل النمو السنوي للسكان في العراق. وقد أنخفض هذا المعدل فعلا من 3,3% في 1977 إلى 2% في 1990 – 1995

(1) وهذه نوع من التاشيرات التي تمنح للاجانب لغرض القدوم والعمل في الولايات المتحدة الامريكية وهي تمنح فقط للعمالة الماهرة في المجالات العلمية كافة. بهدف التشجيع على التوطن في الولايات المتحدة الامريكية بعد مدة زمنية من العمل والاندماج. وللمزيد من المعلومات انظر انظر فريدمان، توماس، صحيفة الشرق الأوسط، 20مايو2007م.

وبالنسبة إلى مدينة بغداد العاصمة فقد أنخفض من 5% إلى 1,4% خلال1977-1997. وكان صافي الهجرة الخارجة من العراق مساويا الى 650000 نسمة بمعدل 7% بالألف في 1990-1995 وساهم في خفض النمو السكاني بنسبة 32% لنفس الفترة. وبهذا يمكن القول بشكل عام أن العراق يمر في المرحلة الثانية من التحول الديمغرافي بعد أن انخفض معدل النمو السنوي للسكان من 3,80% في 1977 إلى 2 ,97%في 2004 حسب الجهاز المركزي للإحصاء وإلى 2,1% حسب الأمم المتحدة (106).

2. تراجع في التدريب ونوعية المهارة:

من الطبيعي بمكان ان هجرة العمالة الماهرة والحرفية من العراق لصالح الدول المجاورة او المستقطبة نتيجة الى شظف العيش وضيق مساحات الحرية وازدياد الضغط النفسي وانحسار الموارد نتيجة الى الظروف والعوامل الجيوسياسية — كلها عوامل دافعة تجعل من العراق بلدا طاردا ودافعا للهجرة — الامر الذي انعكس سلبا على جميع المرافق الانتاجية التي تتناقص لديها العمالة الماهرة وبالتالي تتردى نوعية وجودة الانتاج المحلي. مما يشكل بؤرة تكوينية لحالة من حالات الركود الاقتصادي الذي تتوافر فيها عناصرها وحلقاتها التكوينية كالتالي:

- انخفاض القوة الشرائية نتيجة لتدني الدخل.
- انحسار الصادرات المحلية نتيجة لسوء الانتاج وعدم قدرته على المنافسة.
- هروب رؤوس الاموال الاجنبية نتيجة للظروف السياسية المعقدة وحالة الحصار التي تحكم قبضتها على مجمل الاستثمارات الخارجية في السوق العراقي وعرقلتها داخل البلد.

كل تلك العوامل تجعل من سياسة التنمية الاقتصادية في العراق سياسة كسيحة عاجزة عن تامين متطلباتها الضرورية وبالتالي تعمل على جر البلد بمن فيه الى عصور التخلف والفوضى. وقدعاد الاقتصاد العراقي سنوات وسنوات الى الوراء بعد ان كان يشهد نهضة ونماء اقتصادي في بدايات عقد السبعينات من القرن العشرين. الا ان علامات

التحول الاقتصادي لصالح التقهقر والرجوع الى الخلف بدأت تظهر منذ ان دخل العراق في حربه الطويلة مع ايران ثم تبعتها حروبا اخرى مع دول شتى.

إن هجرة العقول الموهوبة والتي يضاف إليها أصحاب المؤهلات الرفيعة العليا (حملة الدكتوراة ، والدبلومات في مواد التخصص المختلفة) تعد خسارة تنموية فادحة على المكان الذي هاجرت منه ومكسبا تنمويا للمكان الذي استحسنت ان تقيم فيه. وتحتضن الدول الغربية في أوروبا وأمريكا حاليا أكثر من (450) ألف عربي من حملة الشهادات والمؤهلات العليا تحت مسميات عديدة مثل) اللجوء السياسي او الانساني او الاجتماعي. وان تلك الدول المستقطبة هي المستفيد الأول من الأبحاث العلمية والتكنولوجية لبعض العلماء والمثقفين المهاجرين وهو الأمر الذي انعكس على نسبة التطور العلمي المتزايد الذي يشهده الغرب استنادا إلى التقرير العلمي الأخير لليونسكو عام 1998 الذي ذكر فيه ان نسبة (47.4%) من مجموع براءات الاختراع التكنولوجي في العالم عام 1995 كانت في أوروبا الغربية و(33.4%) في أمريكا الشمالية و(16.6%) في اليابان والدول الصناعية الجديدة بينما كان نصيب الدول العربية ضئيلا من براءات الاختراع التكنولوجي وهي نتيجة منطقية لما تفقده تلك الدول من خيرة ابنائها المتعلمين الامر الذي يجعلها دائما في اسفل القائمة من قائمة الانجازات العلمية والفكرية.

3. انتشار الفقر المتعدد المفهوم:

مما لاشك فيه ان من اهم نتائج التزييف الفكري هو انتشار الفقر بمظاهره المتعددة والمختلفة. وعن أثر العوامل الاقتصادية لهجرة الكفاءات أكد الدكتور سعد حافظ [1] ان هناك اسبابا مشتركة وراء الهجرات السكانية سواء أكانت داخلية او خارجية أهمها الفقر حيث لا يقتصرعلى مفهوم واحد ولكنه يمتد ليشمل فقر الامكانيات والقدرات والذي يعكس نقص الخدمات الاساسية وانخفاض مستوى المعيشة ونوعية الحياة معا ويرتبط الفقر هذا المعنى بنقص التشغيل وازدياد البطالة والتهميش وضعف اوانعدام فرص الحراك

---

(1) استاذ الاقتصاد بمعهد التخطيط القومي بالقاهرة.

الاجتماعي وهو المحرك الاساسي لانتقال الناس مكانيا اضافة الى الاضطهاد وعدم الاستقرار السياسي لاسباب ايديولوجية أو عرقية أو ثقافية أو دينية حيث تلعب دورا هاما في الهجرات الجماعية الى جانب التعرض لاشكال القهر بدءا بالحرمان من الحقوق السياسية والاعتقال دون قوانين وكبت الحريات الى التعذيب والتصفيات الجسدية.

أدت الهجرة كذلك الى تباطؤ تنفيذ خطط التنمية العلمية والاقتصادية والاجتماعية في معظم البلدان العربية. لقد أدّت هجرة العقول والكفاءات الى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وكرّست تبعية الثانية للأولى، وبرزت كذلك مظاهر الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة والتبعية الثقافية والاندماج في سياسات تعليمية غير متوافقة مع خطط التنمية، وهذا ما تسبب في اتساع المسافة بين مستويات تطور المجتمعات العربية بالمقارنة مع مجتمعات الدول المتقدمة. تمثل هجرة العقول العربية اقتطاعاً متواصلاً من حجم القوى العاملة الماهرة المتوفرة في الدول العربية، وبالتالي زيادة التوتر في سوق القوى العاملة عالية المستوى، مما يؤدي بدوره الى التأثير على مستوى الأجور، فضلاً عن اضطرار الحكومات العربية- عن قصد أو غير قصد - استيراد الخبرات العلمية والتقنية الأجنبية لتلافي النقص الحاصل جراء هجرة الأدمغة والكفاءات. (107).

4. ازدواجية في الخسائر:

تفرز هجرة العقول والكفاءات إلى خارج اوطانها عدة آثار سلبية على واقع التنمية فيها. ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ولكنها تمتد أيضاً إلى مستقبل التعليم فيها وإمكانات توظيف خريجيه في بناء وتطوير قاعدة تقنية وعلمية رصينة. ومن أهم الانعكاسات السلبية المترتبة لنزيف العقول:

- ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب في شرايين البلدان المستقطبة بينما تحرم التنمية في البلدان الطاردة لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي والتقنية.
- تبديد الموارد الإنسانية والمالية التي أنفقت على تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل

عليها البلدان المستقطبة لها دون مقابل.

- ضعف وتدهور الإنتاج العلمي والبحثي في البلدان الطاردة للكفاءات بالمقارنة مع الإنتاج العلمي للكفاءات والعقول المهاجرة إلى البلدان المستقطبة.

ومما يلفت النظر في البلدان العربية عموما أنه مع ازدياد معدلات هجرة العقول العربية إلى الغرب يزداد معها اعتماد غالبية البلدان العربية على الكفاءات الغربية في ميادين شتى بتكلفة اقتصادية مرتفعة ومبالغ فيها في كثير من الأحيان. وبعبارة أخرى فإن البلدان الطاردة للكفاءات والعقول تتحمل بسبب تلك الهجرات خسارة مزدوجة تتمثل في ضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وإعداد تلك الكفاءات المهاجرة ومواجهة نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها عن طريق الاستعانة بالكفاءات الغربية بتكلفة كبيرة.

فعلى سبيل المثال فأن معظم المشروعات التي تقام في البلدان العربية تنفذها في أغلب الأحيان شركات أجنبية للاستشارات والمقاولات مع مشاركة وطنية في الحدود الدنيا. والنموذج السائد في البلدان العربية لتنفيذ المشروعات هو نمط الصفقات التي لا تنطوي في أغلب الأحيان على نقل التكنولوجيا إلى الكوادر الوطنية بل إقامة مشروعات الإنتاج الجاهزة وفق نموذج " تسليم المفتاح ". ومن الواضح أن هذه الطريقة في التعامل لا تتيح للعلماء والخبراء العرب إلا القليل من فرص العمالة وإثبات الجدارة الأمر الذي يشعر أصحابها بالاغتراب في أوطانهم ويشكل ذلك الشعور دافعا قويا للهجرة. هذا فضلا عن أن هذه الظاهرة تشكل تبديدا كبيرا للموارد العربية عن طريق استيراد التكنولوجيا الجاهزة من البلدان الصناعية الغربية الأمر الذي يعني صرف النظر عن توفير الدعم المالي اللازم لأنشطة البحث العلمي اللازم لبناء قاعدة تقنية عربية.

وقد ذكر (مجلس الممرضات) في ملاوي في أفريقيا من أن معظم الممرضات هاجرن للعمل في دول أخرى باستثناء 336 ممرضة لازلن يعملن في مستشفيات ملاوي. وقد قامت الحكومة هناك للتغلب على تداعيات هذه الهجرة بتوظيف أعداد كبيرة من الممرضات

الأجنبيات. وتتكبد الكثير من الدول الأفريقية الكثير مـــن الخســـائر الاقتصـــادية نتيجـــة للاستعانة بموظفين أجانب يبلغ عددهم حوالي 100 ألف موظف مما يكلفهـــا 4 مليـــارات دولار سنويا.

5. توالد الهجرة المضاعف مستقبلا:

أن خطر الهجرة ومفهومها لن ينحصر فقط في الفرد المهاجر ذاته في اللحظـــة الـــتي يقرر فيها المغادرة والفرار بعلمه ونفسه الى المكان الذي يستطيع فيه ان يطور اساليبه العلمية وامكاناته البحثية لخدمة العلم كمسيرة مجردة بحد ذاتها. ولكن الخطر يكمـــن فيمـــا بعـــد الاستقرار في المكان المهاجر اليه وما يعقبه من تطورات ونقل لمفهوم الحياة وطرائق البحث والامكانيات المتاحة لدى الباحث فضلا عن التأقلم التدريجي وارتفـــاع ميـــول ونســـب احتمالية البقاء بحكم طول مدة التواجد والتعود على الاجواء والاستسلام لحكم المـــرونين خصوصا بعد تقدم العمر. فمن الطبيعي عند وصول اصداء تلك الروايـــات لاذان اقـــرانهم وزملائهم فلا بد ان تترك تلك الاخبار ردة فعل عكسية وامتعاض لحالتهم الشخصية مقارنة بما يسمونه "الاعلانات التحفيزية"[1].

فمفهوم الهجرة من هذا المنطلق سوف يكون له تأثير كبيرعلى الاجيال الأصغر سنا " من كفاءات الدول النامية خاصة وخصوصا من ينتمي منهم إلى الفئات الاجتماعية الأقدر من حيث القدرة المادية والامكانيات اللوجستية للهجرة والانتقال حيـــث يتـــاح لهـــم أن يكونوا أكثر استعدادا ـــ من خلال وسائل الاتصال والتعليم ـــ للهجرة إلى الخارج. وهي عملية يمكن ان يطلق عليها تعريف - توالد الهجرة المضاعفة أو المتعاظمة - الأمـــر الـــذي سيلحق مزيدا من الضرر بالدول المصدرة لهذه الكفاءات بدء من الفقد الكبير في الاستثمار في قطاع التعليم وإنتهاء بإضعاف القدرة الذاتية للمجتمع على القيـــادة والإدارة ومـــرورا

---

(1) نحن نعتقد بان تلك الممارسات يمكن توصيفها بالاعلانات التجارية في محطات التلفزة هذه الايـــام والفرق فيما بين الاثنين انها تقدم بالمجان ويمكن ان نطلق عليها بالاعلانات التحفيزية. من وجهـــة نظرنا.

بإضعاف قوى التنمية في المجتمع. وعن الجانب الاجتماعي لظاهرة الهجرة أكد الدكتور محمود فهمي الكردي[1] إلى أن المكاسب التي تجنيها الدول المتقدمة من جراء هجرة العقول إليها هي نفسها وبصورة معكوسة تمثل الخسائر التي تمنى بها الدول الأقل تقدما نتيجة هجرة العقول إليها وتتكامل المشكلة حينما تسعى المجتمعات التي هجرها أبناؤها واتجهوا صوب المجتمعات الأكثر تقدما إلى الاستعانة بناتج عمل هؤلاء هم وأبناؤهم. فمثلا في المبتكرات التكنولوجية التي أنتجوها أو السلع التي طوروها في بلد الاستقطاب قد يؤول مصيره الى التصدير لتلك الدول التي شكلت عامل طرد لتلك الكفاءات أو يجسدا فيهم شخصيا حين يعودون إلى بلادهم في زي الخبراء الدوليين.

الكلفة الاقتصادية الباهضة لهجرة الكفاءات العراقية:

بلغت كلفة تدريس وتخرج طالب كلية الطب في الجامعات العراقية أكثر من **45,000** دولار في السبعينات من القرن العشرين ومن دراسة أعدتها منظمة الطاقة الذرية العراقية في **1989** فقد قدرت كلفة دراسة الحائز على شهادة الدكتوراه في العلوم والتكنولوجيا بمبلغ **140,000** دولار. وكما قدر د. وليد ناجي الحيالي[2] في احدى بحوثه

---

(1) أستاذ علم الاجتماع بجامعة القاهرة.

(2) الاستاذ الدكتور وليد ناجي الحيالي مؤسس ورئيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك التي

- تعمل جاهدة على اعادة استثمار الموارد البشرية من المغتربين العرب بشكل عام والعراقيين بشكل خاص في البلدان الاوربية من اجل اعدادهم وتهيئتهم علميا للمساهمة في اعادة الاعتبار للتعليم العراقي من جهة والى اثبات عهد الولاء والانتماء بعز وفخر للتعليم العراقي على الرغم من الممارسات الظالمة التي ارتكبتها انظمة الحكم العراقي المتعاقبة بحق لفيف من ابنائه من الذين حرموا من حق التعليم العالي في بلدهم الام. والاستاذ الدكتور وليد ناجي الحيالي كان احدهم وان عزيمته لم تتراجع في نيل الدرجات العلمية العالية حتى كان له ما اراد ليبدأ مسيرة العرفان بحق وطنه ويلعب دورا رائدا في دعم مسيرة التنمية في العراق عن طريق تاسيس الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك وقدرتها على انتاج الكفاءات من العرب والعراقيين.

المنشورة في المجلة المحكمة للاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك بان كلفة هجرة 17500 حامل شهادة ماجستير و7500 حامل شهادة دكتوراه بـ 4550,45 مليون دولار بينما تبلغ كلفة استقطابهم ب 1125 مليون دولار وبذلك يحقق العراق فيما إذا عادوا وفرا يبلغ ا مقداره 3452,45 مليون دولار. وهو يشكل نسبة عائد 304%. بينما نجد ان الكلفة الزمنية والمادية المترتبة على عملية التعويض وسد النقص " من الذين غادروا العراق من الكفاءات العلمية " كبيرة جدا بالمقارنة مع سياسة الاحلال والاستقطاب فعلى سبيل المثال وليس الحصر ووفقا للمعطيات الرقمية لتكلفة انشاء واعداد الطبيب العراقي فقد يحتاج البلد أن ينتظر ما بين (15- 20 سنة) لتعويض هجرة مائة طبيب من ذوي الاختصاص (108).

ان الكلفة الاقتصادية للكفاءات العراقية لن تطال النقص العددي من الكفاءات البشرية ولكن هناك توجد قطاعات اخرى سيلحق بها الضرر نتيجة الى نقص الكفاءات العراقية. فعلى سبيل المثال وجدنا ان وزارة التعليم العالي في العراق في الاعوام الثلاث الاولى التي اعقبت غزو العراق حيث ارتفعت نسب المهاجرين على اختلاف تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية من العراق نتيجة الى عمليات التصفية التي وجهت بشكل ملحوظ الى الكوادر العلمية في العراق الامر الذي اجبر الوزارة ان تغلق اكثر من 150 قسما علميا لقلة توافر الدرجات العلمية كالاستاذ والاستاذ المساعد فضلا عن ان نقص الكفاءات ادى بالنتيجة الى تدني مستوى الخدمات الطبية المقدمة في المستشفيات العراقية نتيجة الى ارتفاع الجهد المبذول من القلة المتبقية من الاطباء الجدد او القدامى. كما ان قطاع التعليم في مستوياته المختلفة وما لحق العراق من تدمير منظم لبنيته التحتية العلمية من تخريب وتدمير المدارس العراقية الامر الذي اجبر وزارة التربية على تفعيل نظام التناوب في استخدام ابنية المدارس ومرافقها مما زاد من الثقل والجهد النفسي على المعلمين والقائمين على سلك التعليم في مستوياته المختلفة في العراق.

كما تأثر قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والصناعة نتيجة الى تردي الخدمات الاخرى كالنقل وتحلية المياه والكهرباء والري واستصلاح الاراضي الزراعية فقد تأثرت جميعا بتلك

الهجرات ذات الجودة والقيمة المعرفية العالية. اذن تستشف مما تقدم ان لهجرة العقول ونزيفها اثارا اخرى مرتبطة بقطاعات مختلفة ومتنوعة في الاقتصاد العراقي الامر الذي يتطلب معالجة تلك الظاهرة والحد منها بكافة السبل والوسائل والامكانيات لاعادة الحياة في مرافق المجتمع الذي يتاثر بشكل مباشر بتلك الانواع من الهجرات الامر الذي يتطلب من القيادات السياسية العراقية الى اعطاء هذا الامر اهمية قصوى كاهمية الدفاع عن الوطن في حالة تعرضه الى عدوان خارجي.

حسابات الخسائر الناجمة عن الهجرة للكفاءات العراقية:

قبل البدء في بحث الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات العراقية الى خارج الوطن فلابد لنا من استعراض بعضا من مقدمات اولية عن طريقة حساب الكلفة للمتعلمين في العراق منذ المستويات الاولى في التعليم وصولا الى التعليم العالي الذي يتعقد لوائه في الحصول على اجازة الدكتوراه في التخصصات العلمية المختلفة.

تتميز الألفية الثالثة من قرننا الحالي الواحد والعشرين بالاهتمام المعرفي وادامته " حيث ان نظم المعلومات وادارتها بواسطة مهارات الحاسوب كانت قد بدأت في منتصف القرن العشرين ولكنه لم يكن معروفا ومتاحا للجميع كما هو اليوم من هذا القرن " بنظم المعلومات والحاسبات والتي تؤدي المعلومات والحاسبات الآلية إلى التقدم وسرعة تدفق البيانات والمعلومات التي تؤثر تأثير مباشر في صدور القرارات الإدارية الحاسمة في أي مشروع من المشروعات الانتاجية. ومما لا شك أن ثورة تكنولوجيا المعلومات تتقدم وتتطور بسرعة هائلة فلابد من الجهة الإدارية أن تواكب ذلك التطور والتقدم حتى يكون لها باستمرار السبق في هذا المجال وبالتالي تكون قادرة على تزويد ودعم التقدم العلمي في مجال تشغيل ومعالجة البيانات للأفراد والجهات المختلفة الحكومية منها والخاصة التي تتعامل معها لكي يسعى لتحقيق مطالبها وأهدافها عن طريق تدفق المعلومات المالية والاقتصادية الملائمة لاتخاذ القرارات المختلفة.

يعتبر المورد البشري من أهم الموارد التي تحتاجها المنشات (الشركات والمؤسسات

والوزارات) في أعمالها فضلا عن الموارد الاخرى وولغرض تفعيل وتطوير كفاءة المورد البشري فقد برز دور المعلومات وجمع البيانات وتبويبها وانظمة تداولها ، وأصبحت المعلومات ضرورية جدا للقيام بالعمليات والأنشطة المختلفة داخل اي منشأة فإجراء العمليات المختلفة – من تخطيط وتنظيم واتخاذ قرارات وتشغيل - يتطلب التعامل مع حجم كبير من المعلومات. لذا فإن ازدهار الحاسبات الإلكترونية مع التطور المستمر الهائل أدى إلى استخدامها في جميع المجالات والوحدات العاملة في النشاط الاقتصادي.

كما هو معلوم لنا جميعا فقد بات عالمنا اليوم معروفا بخصائصه الجديدة " والتي هي في الغالب تحديث لخصائص قديمة كانت موجودة فيه في السابق ولكن كانت تعمل بآليات اقل تعقيدا واكثر استهلاكا للوقت والجهد " هو عالم التقنية والبيانات المبوبة والتنظيم الاداري على مختلف المستويات سواءا في القطاعات العامة منها والخاصة أكانت تلك القطاعات انتاجية تنتج السلع المادية ام الخدمات الضرورية لدعم منهج الاستدامة في التنمية الاقتصادية للمجتمع. وبما ان الوسائل التقنية الاولية " اجهزة الكومبيوتر، والبرامج " باتت من وسائل الانتاج الاساسية في مختلف العالم وقد حلت تلك الوسائل التقنية محل الاعمال اليدوية التي كانت تنجز على الاف الاطنان من الورق مختزلة الزمان في الانتاج المعرفي والمكان المخصص لتخزين المعلومات. فيتوجب على الدولة والمجتمع العراقي الشروع في التاسيس لدمج تلك التقنيات في مرافق الحياة العامة شيئا فشيئا الامر الذي سيساهم كثيرا في تنفيذ ونقل البيانات والاحصاءات وتنظيمها وتبويبها بالشكل الذي يساهم في سرعة أعمال الجهات المستفيده من تلك الاحصاءات والبيانات التي ستعمل على تشخيص مواطن الضعف والخلل والانحرافات باقل جهد واقصر فترة زمنية ممكنة وبالتالي تمكين آلية اتخاذ القرار من الشروع في اتخاذ القرارات المناسبة والسريعة لمعالجة هذا المشكل او تلك العلة في أي زمان ومكان.

وفيما يخص مشكلة بحث التكاليف التي يتحملها المجتمع على عاتقه فيما يتعلق في قطاعات التربية والتعليم فاننا نجد انه من المفروض ان تلعب تلك المنظومة دورا ايجابيا في

للمستقبل القريب بعد تمكن كافة الادارات التربوية والتعليمية من تحديث وادماج الوسائل والطرق القديمة المتبعة في القياس والرصد والاحصاء والتبويب بالوسائل الجديدة وتدريب العاملين في مختلف المستويات التعليمية على استخدامها والابداع في تطويعها وفقا لحاجة تلك المؤسسات وخدمة لاهدافها الحاضرة والمستجدة في المستقبل القريب. وبما اننا نبحث في طرق قياس التكلفة للعقول المهاجرة ودراسة النتائج المتحققة منها في المقارنة والمفاضلة بين افضل الحلول والنتائج المتوخاة سواءا اكان القرار يصب في جهة استقطاب العقول المهاجرة من الاكاديميين العراقيين في مختلف العلوم والتخصصات والمستويات التعليمية وبالاخص المستويات التعليمية العليا او في اتخاذ القرار لصالح سياسة الاحلال لتلك العقول وتحمل التكاليف الباهضة الناجمة عنها او العمل على الطريقتين في ان واحد وفي خطين متزامنين وعلى التوازي وفي نفس الوقت.

وبناءا على ماذكر فقد اثرنا عرض وجهة نظرنا وبشكل سريع حول المستلزمات والاليات التي نعتبرها ضرورية لانجاز هذا المشروع الضخم والكبير لصالح قطاع التربية والتعليم على امل البحث في المستقبل القريب باذن الله في الجزئيات والتفصيلات الدقيقة التي تساهم في بناء شبكة ومنظومات معرفية تعمل على تداول للمعرفة والمعلومة بين المستويات المختلفة في قطاعات التربية والتعليم الاساسي والعالي وطرق تنظيمها والاستفادة منها على غرار النماذج الاوربية المعمول بها في الدول الاسكندنافية او الدول الصناعية المتقدمة الاخرى التي ترتكز على مفهوم ادارة وتنظيم المعلومة من اجل استخدامها لصالح المواطن والمجتمع في ان واحد منذ اليوم الاول الذي يسجل فيه الطالب في المرحلة الاولى للمدارس التمهيدية وحتى انغلاق قيد المواطنة نتيجة للوفاة.

ولكي لايقع الباحثون في مسائل الافتراض والضياع في قنوات البحث عن المعلومة البيانية والاحصاء الدقيق فاننا نرى انه من الضروري اتباع سياسة الجمع والتدقيق للبيانات عن واقع التعليم الفعلي في المدارس والجامعات العراقية من المستويات الدنيا صعودا حتى راس الهرم. ان هذا الفرض لايمكن ان يتحقق عن طريق اتباع سياسة مركزية الجمع

والتبويب المركزي الذي تنجزه الوزارات والمؤسسات الاحصائية المتخصصة من خلال الاستنتاج والتوقع نتيجة للمعلومات والبيانات التي اعدت في فترات سابقة بل ان الامر يتوجب نوعا من اللامركزية في جمع المعلومات والبيانات من قاعدة الهرم حتى مستويات القمة فيه في العام الواحد من السنة الدراسية ومقارنة البيانات الصاعدة من القاعدة الهرمية الى القمة عن طريق لجان التدقيق التي تقوم بمقارنة تلك البيانات وتدقيقها عن طريق انتخاب العينات العشوائية لعينة محددة من المراكز التعليمية في جميع انحاء القطر ومطابقة نتائج التحليل مع البيانات الروتينية التي ترسل على مدار السنة من اجل معرفة مقدار الانحرافات عن الواقع الفعلي على الارض وتعديل الاخطاء الناجمة عن تلك الانحرافات وفق معايير ترسم ضوابطها المؤسسات المسؤولة عن وضع واعداد الخطط للمؤسسات التعليمية في العراق.

هيكلية البيانات وتصنيفاتها لمراحل التعليم:

ونقصد في هيكلية البيانات وتصنيفها لجميع مراحل التعليم بالشكل الذي يتيح للمتخصصين في علم الاحصاء وباحثي علم التربية والاجتماع في تبويب وتنظيم البيانات وممارسة مهامهم بشكل عامودي وافقي في مختلف مرافق قطاعات التربية والتعليم وعلى جميع المستويات فمثلا نجد ان على مستوى التعليم ما قبل الابتدائي يتطلب وجود بيانات واحصاءات دقيقة عن عدد المقبولين والمتسربين ونسب تطور قابلياتهم العلمية على تلقي التعليم الممنهج وقياس تطورهم وتقدمهم في تلك المرحلة التمهيدية ما قبل التعليم الابتدائي وهذا يتطلب اعداد قوائم ودراسات ميدانية ومسح شامل ودقيق عن المعوقات والمشاكل والحلول المقترحة والكم العددي والنوعي للأبحاث التي اجريت في هذا الشأن وتحديد الكم والنوع للمتطلبات اللوجستية الأخرى المكملة والداعمة لتلك الأبحاث.

ان توفر هذه البيانات على شبكات وزارة التربية والتعليم الاليكترونية منها والمطبوعة وامكانية استدعائها واستخدام نتائجها وتحليلها من قبل المتخصصين بات امرا ضروريا من اجل اعادة بناء الصرح التعليمي في العراق وانشائه النشأة السليمة للمسيرة الاولى دون

تدخل التأثيرات السياسية فيه كما كان يحدث في زمن الانظمة المتعاقبة على حكم العراق. وبهذا تكون المعلومة المعرفية والبياتية متاحة لمراكز البحث والتطوير اينما كان موقعهـا في السلم الهرمي لمنظومة التعليم في العراق.

حساب كلفة اعداد المتعلمين في العراق:

كما ذكرنا في مواطن اخرى من هذا البحث ان العديد من الباحثين قاموا في حسابات اولية لتكاليف ونفقات التعليم ومنهم الاستاذ الدكتور وليد الحيالي في بحثه الموسوم (اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجهـا الوطن لاعادة اعماره). وبالاستناد على ما جاء في تلك البحوث فقد ارتأينا ان نقوم باعادة صياغة تلك الافكار على شكل معادلات رياضية اوليه قد تسهم في تحديد الاطر العامة في بناء نظام حسابي لواقع التكاليف والنفقات التي يتحملها المجتمع في تعليم ابنائه وتحديد مقدار الضرر والخسائر الناجمة عن مغادرة المتعلمين من ابناء الوطن الى خارج حدوده.

تحديد المعادلات الخطية لكافة مراحل التعليم:

يتعين علينا قبل البدء في تحديد وتشكيل المعادلات الاولية لحساب الكلفة للمتعلمين ان نقوم بتحديد المعادلات وفقا لاختلاف المراحل التعليمية. فكما هو معلوم ان المسيرة التعليمية في العراق تتالف من مجموعة من المراحل التعليمية المختلفة. ولكل مرحلة من مراحل التعليم نفقاتها الخاصة التي تزيد او تنقص اعتمادا الى طبيعة تلك المرحلة ومتطلباتها الدراسية من مواد تدريسية ومختبرات وبحوث وما الى ذلك. ولنبدأ بتثبيت تلك المعادلات مرحلة بمرحلة وكالتالي:

مرحلة رياض الاطفال:

من المفترض ان جميع الاطفال يتوجب عليهم الدخول الى مرحلة رياض الاطفال التعليمية من اجل مساعدتهم على التاقلم مع اولى صور واشكال التنظيم الاداري والتعليمي في الحياة العملية الامر الذي يساعدهم على تهيئة عقولهم لتقبل اوليات مبادئ التعليم في المراحل الاولية من رحلة التعليم الطويلة. ان الامر اشبه مايكون بحرث الارض وتهيئتها

للزراعة حتى تنبت بالنتيجة الثمرات التي يتوقع الحصول عليها في اخر الموسم الزراعي. فاولى مراحل التهيئة لحرث العقول تبدأ من هنا.

لرياض الاطفال متطلبات قد تختلف من حيث الكم والنوع عن بقية متطلبات المراحل التعليمية الاخرى كحسن اختيار موقع رياض الاطفال وموقعها الميسر للمواصلات وبعدها عن الضوضاء والتلوث المناخي الذي تحدثه المدنية بشتى وسائلها المتنوعة فضلا عن متطلبات الغذاء والرعاية الصحية وما الى ذلك. ولتثبيت المعادلة الخطية الاولى في حساب تكاليف المراحل التعليمية نبدأ اولا من رياض الاطفال وانتهاءا بالتعليم العالي وكالتالي:

تكلفة رياض الاطفال = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات

ت ر ط = ك ش × ع س

مرحلة التعليم الابتدائي:

ان مجموع سنوات التعليم الابتدائي في العراق تصل الى 6 سنوات دراسية تنتهي بامتحان عام يدعى بالامتحان الوزاري الذي يجيز للطالب الانتقال الى مرحلة التعليم الاعدادي بشقيه المتوسط والثانوي.

تكلفة التعليم الابتدائي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية

ت ب = ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية لخريجي مرحلة التعليم الابتدائي = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي

ج ت ب = ت ر ط + ت ب

مرحلة التعليم الثانوي:

وهي تنقسم الى مرحلتين متتاليتين مرحلة التعليم المتوسط الذي يتألف من 3 سنوات دراسية والذي ينتهي بامتحانات وزارية تجيز للناجحين الانتقال الى مرحلة متقدمة وهي التعليم الاعدادي (ما قبل الجامعة) والذي ينتهي ايضا بامتحان وزاري عام يجيز للناجحين فيه الانتقال الى مرحلة التعليم الجامعي. وكذلك تحسب التكاليف وفق المعادلات السابقة وكالتالي:

التعليم المتوسط:

تكلفة التعليم المتوسط = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية

ت م = ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية للتعليم المتوسط = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط

ج ت م = ت ر ط + ت ب + ت م

التعليم الاعدادي:

تكلفة التعليم الاعدادي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت ع = ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية للتعليم الاعدادي = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة التعليم الاعدادي

ج ت ع = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع

مرحلة التعليم الجامعي الاولي:

يمكن تصنيف هذه المرحلة الى صنفين رئيسيين يتمحوران حول مستويين مختلفين من حيث عدد سنوات التعليم فيها حيث يمكن تصنيف تلك المستويات كالتالي:

التعليم الجامعي على مستوى المعاهد:

وهو نوع التعليم الذي ينتهي بمنح شهادة الدبلوم للمتخرج حيث يجيز لـه فرصـة اكمال تعليمه الجامعي للحصول على شهادة الليسانس (البكالوريوس) في تخصصه بعـد ان يدرس الطالب سنتين اضافيتين فوق عدد سنوات تعليمه في المعهد. وتكون معادلة حساب الكلفة كسابقتها وكالتالي:

تكلفة التعليم الجامعي للدبلوم= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت د= ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية للدبلوم = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة التعليم الاعدادي + تكلفة التعليم للدبلوم

ج ت د = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د

التعليم الجامعي على مستوى الكليات:

تختلف مدد الدراسة في الكليات العراقية وفق نوعية الدراسات في تلك الكليات وتتوزع كالتالي:

- الدراسات الانسانية ومدتها **4** سنوات.
- الدراسات الطبية والصيدلية مدتها **6** سنوات.
- الدراسات الهندسية ومدتها **5** سنوات.

وبهذا يكون حساب معدل التكاليف ايضا وفق منطوق المعادلات الخطية السابقة وهي:

تكلفة التعليم الجامعي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية

ت م = ك ش × ع س

المكلفة الاجمالية للتعليم الجامعي الاولي = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة التعليم الاعدادي + تكلفة التعليم للدبلوم + تكلفة التعليم الجامعي

ج ت م = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د + ت م

مرحلة التعليم العالي:

يتضمن التعليم العالي مرحلتين من الدراسة وكل مرحلة فيها مدد معلومة ويمكن تفصيلها كالتالي:

مرحلة الماجستير:

تكلفة التعليم العالي لدرجة الماجستير= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت ع م = ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية لدرجة الماجستير = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة التعليم الاعدادي + تكلفة التعليم للدبلوم + تكلفة التعليم الجامعي + تكلفة التعليم لدرجة الماجستير.

ج ت ع م = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د + ت م + ت ع م

مرحلة الدكتوراه:

تكلفة التعليم العالي لدرجة الدكتوراه= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية

ت ع د = ك ش × ع س

التكلفة الاجمالية لدرجة الدكتوراه = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة التعليم الاعدادي + تكلفة التعليم للدبلوم + تكلفة التعليم الجامعي + تكلفة التعليم لدرجة الماجستير + تكلفة التعليم لدرجة الدكتوراه

ج ت ع د = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د + ت م + ت ع م + ت ع د

من المعادلات الخطية لمختلف مستويات التعليم في القطـــاع التعليمـــي في العـــراق كانموذج يمكن القول انه بات بالامكان معرفة قيمة النفقات المصروفة لكل طالب وبالتـــالي فان اعتماد هذا الاسلوب يعكس بوضوح حقوق الدولة من جانب وحقوق المواطن مـــن جانب اخر وبالتالي سيكون الطرفان على علم يقيني بواجباتهم المتبادلة باتجاه الاخر.

وبالعودة الى تقرير منظمة اليونسكو[1] من مكتبه الاقليمي للتعليم في الدول العربية الصادر في عام **2004**م الذي يحتوي البيانات حول اعـــداد الخـــريجين والحاصـــلين علـــى الشهادات الجامعية العليا في العراق للعام الدراســـي (**1995**م – **1996**م) كمـــا يوضـــحه الجدول التالي:

الجدول (36)

اعداد الخريجين والحاصلين على الشهادات الجامعية العليا في العراق للعام الدراسي (1995م – 1996م)

الدولة	دبلوم فني	دبلوم عالي	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه	العدد الاجمالي
العراق	80965	0	154960	4958	3546	244429

(1) سبق ان ذكر التقرير مفصلا في الصفحة 21 من هذا البحث وقد اقتطعت جزءا منه لغرض القياس والاستدلالات الحسابية

كما قدرت منظمة اليونسكو ايضا وفق معطيات بيانية سابقة وقد وردت في هـذا البحث حول كلفة الطالب التعليمية كما مبين في الجدول التالي[1].

الجدول (37)

بيان النفقات واعداد الحاصلين على الشهادات الجامعية والعليا للعام الدراسي (95 / 96)

الدولة	اجمالي الطلبة الحاصلين على (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه) بالالف	اجمالي النفقات (بالالف الدولارات)	الكلفة للطالب (بالدولار)
العراق	157,7	358,000	2,270 =[2]

فمن خلال المعطيات البيانية لاعداد الخريجين والتكلفة المحسوبة للدارسين فقد قمنـا بحساب التكلفة التعليمية كمثال على بيان مقدار الكلفة الاقتصادية التي تحملها المجتمع. مع العلم ان القيم المحسوبة هنا لاتشير الى التكلفة الحقيقية الفعلية لعدم توفر بيانات احصـائية دقيقة عن كلف المراحل التعليمية التي تدخل في حسابات التكلفة لمستوى تعليمي معـين. فمثلا ان حسابات الكلفة لدراسة التعليم الابتدائي غير متوفرة وهـي حتمـا تـدخل في حسابات الكلفة النهائية للحاصلين على شهادة الدكتوراه مثلا.

---

(1) سبق ان ذكر ايضا هذا التقرير مفصلا في الصفحة 21 من هذا البحث تحت بند التعليم العالي وقد اقتطعت جزءا منه لغرض القياس والاستدلالات الحسابية.

(2) الرقم استنتج من حاصل قسمة (اجمالي النفقات/ اجمالي الطلبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه). وفي اعتقادي ان هذا الرقم لايمثل التكلفة الحقيقية المطابقة للواقع لان تكلفة

- الشهادات المذكورة تختلف من حيث النوع والمتطلبات. لهذا فقد وجدنا ان اقرب شهادة مقبولـة معنيا في حدود هذا المبلغ هي شهادة البكالوريوس، وقد اعتمدنا ما جاء من تقديرات الاسـتاذ الدكتور وليد الخيالي بكلف كل من الماجستير = 5500 دولار للطالب في السـنة والـدكتوراه = 7500 دولار للطالب في السنة وفق منهج الوسيط الحسابي المتحرك الذي استخدمه الدكتور الخيالي في استنتاجاته.

وعليه فقد استعنا بالارقام الحسابية التي وردت في بحث الاستاذ الدكتور وليد الحيالي للمراحل التعليمية الاخرى كالمرحلة الابتدائية والثانوية لغرض سد النقص المعلوماتي الحاصل نتيجة لغياب لاحصائيات الدقيقة عن تلك المراحل وعليه فستكون المعطيات التي سنأخذها في الحسبان كالتالي:

الجدول (38)

بيان الكلفة التقديرية للطلبة في العراق

المرحلة الدراسية	التكلفة التقديرية بالدولار	عدد سنوات الدراسة
ما قبل الابتدائي (رياض الاطفال)	.	–
التعليم الابتدائي	750	6
التعليم الثانوي (متوسط)	1750 [1]*	3
التعليم الثانوي (الاعدادي)	1750	3
التعليم لدرجة الدبلوم العالي	1135[2]	2
التعليم الجامعي الاساسي	2270	S = (6 ،5 ،4)

(1) كما ورد في تقديرات الاستاذ الدكتور في بحثه الموسوم (اعادة الثروة البشرية المهاجرة...) والتي تناول فيها الاستاذ الدكتور تقديره لكلفة الدراسة الثانوية بما يعادل 3500 دولار فقد وجدنا بما ان التعليم الثنوي يتوزع على مدار 6 سنوات تعليمية وبما ان التعليم الثانوي يتالف من التعليم المتوسط لمدة 3 سنوات والتعليم الاعدادي مدة 3 سنوات فقد وجدنا انه من المنطق ان يقسم المبلغ الى قسمين متساويين لتساوي المدة الزمنية اللازمة لكلا المرحلتين ولتقارب النفقات المطلوبة لمثل هذه المستويات لذا فقد حسبنا كلفة الدراسة المتوسطة = 1750 دولار والدراسة الاعدادية لنفس الحجم من المبلغ.

(2) لم يحسب تكلفة دراسة الدبلوم لعدم توافر البيانات التقديرية عن تكلفة دراسة الدبلوم كبقية المراحل التعليمية ويمكن تقديرها كنصف تكاليف الدراسة الجامعية للبكالوريوس لـ 4 سنوات، وبما اننا قدرنا كلفة الدراسة لمرحلة البكالوريوس بـ 2270 دولار ÷ 2 = 1135 دولار.

المرحلة الدراسية	التكلفة التقديرية بالدولار	عدد سنوات الدراسة
(البكالوريوس)		سنوات وفق المتوسط الحسابي[1]
التعليم العالي (ماجستير)	5500	3
التعليم العالي (الدكتوراه)	7500	5

مثال تطبيقي لحساب كلفة المتعلمين في مختلف المستويات العلمية منذ التعليم الاساسي وماقبله وصولا الى مراحل التعليم العليا الماجستير والدكتوراه. ولغرض الاطلاع بالتفصيل الى محتويات المثال يرجى الاطلاع عليه في ملحق هذه الرسالة بعنوان حساب كلف المتعلمين في العراق[2].

---

(1) تختلف عدد سنوات التعليم الجامعي لمرحلة البكالوريوس وفقا لطبيعة التخصصات ونوع الدراسة انسانية (معظمها يقع في فئة 4 سنوات) كانت ام طبية (الدراسات الطبية تقع في فئة ال 6 سنوات دراسية) ام هندسية (الدراسات الهندسية معظمها يقع في فئة ال 5 سنوات دراسية). وعليه فقد اعتمدنا الفئة 5 لجميع الدراسات الجامعية من درجة الليسانس (البكالوريوس) وفق صيغة المتوسط الحسابي.

(2) انظر الملحق للاطلاع على محتويات المثال التطبيقي لحساب كلف التعليم في العراق في مراحله المختلفة.

المبحث الثاني

العقول المهاجرة وتكاليف احلالها أو استقطابها

حساب كلفة الاحلال للعقول:

عندما يقرر البعض من عقولنا النيرة هجرة الوطن تحت اسباب ومسميات وعناوين مختلفة فانه قد يترك وراء ظهره التكاليف على كاهل المجتمع من جديد وتبدأ مع بداية هجرة العقول مرحلة اخرى من التكاليف الباهضة التي يتحمل نفقاتها من جديد المجتمع وسياساته التنموية التي يمكن ان تختل فيها سرعات التقدم الى الامام باتجاه الاهداف التنموية المرسومة لها نتيجة لذلك. ومن اهم المسائل التي يتم طرحها هو كيف نستطيع ان نسد ذلك الفراغ الذي احدثته تلك الهجرات. فهل يسد الفراغ الحاصل نتيجة لتلك الهجرات عن طريق اتباع السياسة الاحلالية العاجلة من اجل سد النقص وبالتالي الانتظار لزمن اضافي وهي مدة تخرج وجبات جديدة من ابناء البلد وحصولهم على الدرجة العلمية اللازمة لسد ما احدثه اقرانهم من المهاجرين؟. ام اننا سنستخدم سياسة الاستقطاب لتلك العقول التي هاجرت ولو تطلب الامر تحمل بعضا من النفقات الاضافية التي يتحملها الاقتصاد الوطني من اجل اعادة ابناء الى حضنه الدافئ.؟. ولغرض الاجابة على هذين السؤالين فانه لابد لنا من التفكير مليا بالتكلف والخسائر ومقارنتها ببعضها البعض من اجل معرفة ايهما اقل تكلفة واعظم ربحا. ولاجل ذلك قررنا الاعتماد ولاطلاع على الدراسات التي اجريت في هذا الجانب وتحديد المعادلات الحسابية التي تعطينا مؤشرا واضحا لحجم تلك التكاليف وبالتالي تحديد أي الطريقين نختار من اجل تحمل اقل الضرر. ومن هنا فاننا سنلقي الضوء على سياسة الاحلال والية حسابها من اجل الوقوف على مدى نجاعة تلك السياسة في سد النقص والتعويض الحاصل نتيجة لفقداننا الكفاءات الوطنية كنتيجة حتمية للهجرة.

ان سياسة الاحلال للعقول تتطلب من الدولة التعاقد مع كفاءات اجنبية سواءا اكانت من الدول المجاورة او الاقليمية او من الدول المتقدمة وفي كلتا الحالتين فانه لامفر من ظهور تكاليف اقتصادية جديدة تضاف على كاهل القطاع التعليمي من اجل ذلك الهدف.

وقد قامت قلة من الدراسات الى التطرق الى هذا الموضوع وقد تطرق الدكتور ناجي الحيالي الى هذا الموضوع في بحثه الذي اشرنا اليه في فقرة حساب كلفة اعداد المتعلمين اعلاه ومن مراجعة لبعض من الدول المجاورة للعراق التي تتعاقد مع اصحاب الكفاءات فقد وجد الدكتور الحيالي[1] ظهور تكاليف اضافيه " قابلة للزيادة ". ويذكر ان حصر تلك التكاليف قد تمت عن طريق المشاهدة الميدانية المقارنة التي استقاها الباحث من خلال المعاينة الميدانية للدول المجاورة للعراق. وبناءا عليه فقد قمنا بجمع وتبويب تلك التكاليف وفق الجدول التالي الذي يجعل من السهل بمكان النظر والتامل بها وهي:

على فرض الدراسة البحثية والتي اعتمدت في تقديراتها على الاعداد التالية:

- للمهاجرون من الكفاءات العراقية لحملة الماجستير بلغوا (**17500** شخص).
- المهاجرون من الكفاءات العراقية لحملة الدكتوراه بلغوا (**7500** شخص).
- المجموع الكلي للمهاجرين من حملة الشهادات العليا بلغ (**25000** شخص).

الجدول (39)

التكاليف الاضافيه التي تدخل في حساب الاحلال او الاستقطاب للكفاءات العراقية

التكاليف	القيمة الشهرية المقدرة بالدولار		الملاحظات
	الماجستير	الدكتوراه	
الاجر الشهري	375	500	
بدل تنقل	150	150	
تكاليف السكن (بدل السكن)	300	300	
للتامينات الصحية	150	150	

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر الدراسة البحثية الموسومة "اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق – كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجها الوطن لاعادة اعماره". المقال موجود على موقع الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك على رابط الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك في قسم المقالات وكالتالي:
http://www.ao-academy.org/wesima_articles/aou_articles-20050613-97.html

علاوات الاطفال	15	15	لكل طفل
علاوة الاقدمية	150	150	على فرض ان متوسط الخبرة هو 5 سنوات بقيمة 30 دولار عن كل سنة
تكاليف السفر من والى الوطن الاصلي للكفاءة	120	120	له ولزوجته ولطفلين من اطفاله
تكاليف خبرات	30	150	عن كل سنة خبرة
مكافئات نهاية الخدمة	44	54	كحد ادنى مرتب واحد عن كل سنة من سنوات الخدمة.
التكلفة الاجتماعية للكفاءة المهاجرة			التكلفة التعليمية منذ الاساس حتى الحصول على الشهادة العليا سواءا ماجستير ام دكتوراه
المجموع	1154	1589	

المصدر: من بحث للدكتور وليد الخيالي الموسوم "اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق - كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجها الوطن لاعادة اعماره".

ان سياسة الاحلال تقتضي ان تقوم الكفاءة المستوردة من خارج الوطن باحلال المواقع الشاغرة للشهادات العلمية المهاجرة كل حسب درجة شهادته العلمية. وبناءا على المعطيات الواردة في الجدول اعلاه فقد ارتأينا ان نقوم بحساب كلف الاحلال وفق المعادلات الحسابية التالية:

تكلفة احلال الشهادة العليا = (تكاليف التعاقد مع الكفاءات الخارجية × عدد سنوات التعقد) + التكلفة الاجتماعية للكفاءة المهاجرة من داخل الوطن + تكاليف التعليم الاساسي للشهادة العليا.

ولغرض التفصيل لمكونات المعادلة الحسابية الخطية اعلاه ارتأينا ان نقوم بالتعريف لكل جزء من اجزائها كما مبين ادناه:

تكلفة احلال الشهادة العليا:

ويقصد بها التكاليف المترتبة نتيجة هجرة اصحاب الشهادات العليا سواءا الماجستير منها او الدكتوراه على حد سواء باعتبارهما من الشهادات القيادية العليا التي تستقر في اعلى الهرم العلمي في النظام التعليمي. الامر الذي يتطلب من الدولة ان تقوم بملئ ذلك الفــــراغ الذي يترتب على تلك الهجرة.

تكاليف التعاقد مع الكفاءات الخارجية:

لكي يتم الاحلال القصير الاجل ام المتوسط الاجل للكفاءات المهاجرة فان الدولــة ستكون مضطرة لتحمل نفقات اضافية من اجل التعاقد مع كفاءات خارجية عربية كانـــت ام اجنبية. وعليه فان الدولة ستعمد على تحسين شروط العقد مع الكفاءات الخارجية مـــن اجل ضمان استقطابهم الى داخل البلد ومن الطبيعي فان الدولة ستتعامل مع هذا الموضـــوع بتميز واضح مقارنة بالكفاءات الوطنية الامرالذي يشكل ضغطا نفسيا اضافيا للكفـــاءات الوطنية ولهذا الامر مـــاوىء ومحاسن في نفس الوقت ولعلنا سنتطرق لهذا الامـــرخلال هــــذا البحث ان شاء الله. وعليه فان كلف استقطاب الكفاءات الخارجيـــة ستتضـــمن الاجـــر والعلاوات والسكن والى غير ذلك من الكلف التي وردت في الجدول السابق. كما يجـــب التنويه ان تلك الكلف ستكون محكومة بالمدة الزمنية المتعاقد عليها ولهذا فانها لـــن تشـــكل جزءا من تكاليف التعليم العالي بشكل دائم. كما ان تلك التكاليف ستنحســـر بمجـــرد ان تتمكن الكفاءات العلمية الجديدة الصاعدة والمؤمل منها من اتمام مدة دراستها بالكامــــل. ولغرض حســـاب الكلفة لتلك الكفاءات الغير عراقية والمتعاقد معها من اجل احلال **17500** كفاءة عراقية من حملة الماجستير المهاجرين ولمدة **5** سنوات باعتبارها المدة الدراسية اللازمة للتخريج حملة الماجستير وممارسة الخبرة المطلوبة لكي تتمكن بعدها الدولة من احلالهم محل الكفاءات الخارجية كما ان التعويض والاحلال لشهادة الدكتوراه تقدر ب **7** سنوات منها **3** للماجستير و**4** للدكتوراه وتكون على الشكل التالي:

تكاليف التعاقد مع الكفاءة الخارجية = تكلفة العقد للشخص الواحد في السنة × عدد سنوات

العقد × عدد الاشخاص

تكالفة العقد للشخص الواحد في السنة (الماجستير) = 1154 × 12 شهرا = 13848 دولار في السنة الواحدة

ت ع ك خ = (13848 × 5 سنوات × 17500) = 1211700000 دولار

تكالفة العقد للشخص الواحد في السنة (الدكتوراه) = 1589 × 12 شهرا = 19068 دولار في السنة الواحدة

ت ع ك د = (19068 × 7 سنوات × 7500) = 1001070000 دولار

التكلفة التعليمية لحملة درجة الماجستير:

وهي التكلفة التي تحسب نفقاتها تحت بند كلفة التعليم لمرحلـة الماجسـتير الـتي تم التطرق اليها فيما سبق وفق المعادلة الخطية السلوكية التالية:

ج ت ع م = ك ش × ع س × عدد الطلبة = 5500 × 3 × 17500 شخص = 288750000 دولار

التكلفة التعليمية لحملة درجة الدكتوراه:

وهي التكلفة التي تحسب نفقاتها تحت بند كلفة التعليم لمرحلـة الماجسـتير الـتي تم التطرق اليها فيما سبق وفق المعادلة الخطية السلوكية التالية:

ج ت ع د = ك ش × ع س × عدد الطلبة = 7500 × 5 × 7500 = 281250000 دولار

التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية المهاجرة:

ان الكفاءات الوطنية المهاجرة تمثل خسائر مضاعفة للمجتمع لان تلك الكفاءات قد انجزت مشوارها التعليمي من الاساس وحتى الوصول الى قمة الهرم العلمي ولهذا فانه يترتب على تلك العملية الانسانية كما هائلا من النفقات التي يتحملها المجتمع وقد تطرقنا اليهـا بالتفصيل في فقرات سابقة في هذا البحث "حسابات كلف المتعلمين ". هذا هو الجانـب المنظور من التكاليف ام الجانب الاخر الغير منظور من التكاليف فانها تنحصر في الخسـائر الغير مباشرة التي تترتب على انتاجية الكفاءة الوطنية المهاجرة. حيث ان هجرتها تلك تكون قد اوقفت انتاجيتها الوطنية المتوقعة منها لصالح الدول المهاجر اليها وبالتالي تسببت في خلق

فراغ علمي قد يسد اما بطريقة الاحلال او بطريقة الاستقطاب. وفي كلتا الحالتين تترتب جملة اضافية من التكاليف المختلفة. وعليه فان التكاليف الغير مباشرة تتضمن الانتاجية المتوقعة للكفاءة العلمية المهاجرة من الوطن في بلد الاستقبال الخارجي وهي تعد خسائر حقيقية يتحملها المجتمع بنفس قيمة الانتاج العلمي والانجازات المتحققة في بلاد المهجر. من هنا نجد انه لابد لنا من وضع الية حسابية لحساب انتاجية العقول والكفاءات المهاجرة في بلاد المهجر. ومن خلال الفرضيات التالية نستطيع تصور حدود اولية لحساب كلفة العقول والكفاءات التي تعمل خارج وطنها لصالح الدول المهاجر اليها ويمكن تصور وضع تلك الالية كالتالي:

1. فرضية الانتاج:

من الطبيعي ان تعمل الكفاءة العراقية المهاجرة في اسواق بلاد المهجر في ميادين قريبة لتخصصاتها وبالتالي فان موقعها الطبيعي ستكون في الجامعات او المدارس او المختبرات العلمية او مؤسسات البحث والتطوير او في مؤسسات فردية خاصة. ومن الطبيعي ان كل جهد يقاس بقيمته لان ذلك الجهد يعبر عن الزمن المستغرق في أي عمل فكري او مادي. وعليه يترتب على ذلك اجر. وبما ان الدول المتقدمة التي تحتضن الكثير من الكفاءات العراقية العاملة في مؤسسات مختلفة فان لعمل تلك الكفاءات الية لتقييم الانتاج وهي لن تكون بعيدة عن الية التسعير لاي سلعة مادية منتجة. ولهذا فان الكفاءة العراقية المهاجرة تعمل وفق نظام اجر وعدد محدود من ساعات العمل. ومن هنا فاننا نجد ان تقييم الخسائر التي يتحملها الوطن نتيجة الهجرة تبدأ منذ اللحظة التي يقرر فيها المهاجر في البقاء وبدء اندماجه في العمليات الانتاجية لصالح البلد المهاجر اليه. وعلى ضوء ذلك اجد انه من الواجب حساب انتاجية المهاجر من اصحاب الكفاءات والشهادات العلمية المرموقة بواسطة كلا من معامل الزمن والاجر المحدد لتلك الزمن. بعبارة اخرى ان ما يتقاضاه المهاجر من اجر ثابت نتيجة لجهده سيدخل في حسابات الارباح والخسائر لدولة المهاجرالاصلية. وعليه يمكن اعتبار التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية المهاجرة خسائر

يتوجب على الدولة حصرها ومعرفة اعداد المهاجرين لكي تتمكن من الوصول الى تسوية مالية وفق الاعراف الدبلوماسية القائمة بين الدول. واني اقترح لذلك العملية الحسابية الخطية التالية:

التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية المهاجرة في السنة = {(عدد ساعات العمل × اجر الساعة) × 6 ايام × 4 اسابيع × 12 شهرا}

على اعتبار ان العطلة الاسبوعية في الدول المتقدمة والصناعية وعموم البلدان الاوربية تعادل يومين. اما في البلدان التي تعتمد نظام يوم عطلة واحدة في الاسبوع فتضرب النتائج ب 6 ايام بدلا من 5 ايام. وباعتماد تلك العملية الحسابية فلابد من تحديد قيمة اجر الساعة المحتسبة وفقا تشريعات دولة الاستقطاب.

2. فرضية الاسترداد:

كما يمكن حساب الكلفة الاجتماعية للكفاءات المهاجرة وفقا لمبدأ الاسترداد العام دون اللجوء الى حساب القيم الانتاجية للكفاءة الوطنية المهاجرة حيث ان المبدأ لهذه الفرضية يبنى على اساس التكلفة التعليمية الاساسية في الوطن الام وحساب عدد السنوات التي يقضيها المهاجر في بلد المهجر قبل الحصول على جنسية دول الاستقطاب. ومن هنا فاننا نجد ان عدد السنوات التي يقضيها او قضاها المهاجر تحتسب كجزء من الخدمة كما لو ان المهاجر لم يترك بلده طيلة هذه المدة. وعليه فقد يكون من السهولة بمكان حساب مقدار الخسائر المترتبة على تلك الهجرة او سهولة مطالبة دول الاستقطاب باعادة المستحقات المالية المترتبة على تلك الهجرات.

من خلال ما تقدم وبالاستعانة بالمعادلة الحسابية لتكلفة احلال الشهادة العليا (الماجستير) فان عملية الحساب لكلفة الاحلال للعقول المهاجرة تكون كالتالي:

الفرض:

اذا كانت عملية الاحلال موضوعة من اجل الاستفادة المؤقتة من خبرات المتعاقدين الجدد من حملة درجة الماجستير من الغيرالعراقيين فمعنى هذا ان عملية الاحلال والتعاقد

متاحة فترة زمنية لاتقل عن 5 سنوات وهي المدة اللازمة لتخريج دفعات مـــن الخـــريجين العراقيين الجدد والذين سيـــاهمون في عملية اخذ مكان المتعاقدين من حملـــة الماجســـتير او الدكتوراه مع العلم ان تخريج دفعة جديدة من حملة الدكتوراه ستتطلب وقتا زمنيا اطـــول لان الدارسين من العراقيين يتوجب عليهم انجاز واتمام 7 سنوات دراسية كاملة والتي مـــن ضمنها مدة الحصول على شهادة الماجستير. وعليه فان المدة الزمنية المطلوبة للماجستير (5) سنوات وللدكتوراه (7) سنوات.

تطبيقات حساب تكاليف الاحلال:

تكلفة احلال حلة الماجستير:

تكلفة احلال الشهادة العليا (ماجستير) = (تكاليف التعاقد مع الكفاءة الخارجية × عدد الاشخاص × عدد سنوات العقد) + التكلفة التعليمية لحملة درجة الماجستير+ الخسائر المتوقعة للكفاءة المهاجرة من داخل الوطن + التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية العاملة في بلاد المهجر

ت ح م = (1211700000) + (17500 شخص × 5600 × 3 سنوات) + {(17500 × 750 × 6) + (3 × 1750 × 17500) + (3 × 1750 × 17500) (1) + (5 × 2270 × 17500)} + (17500 × 3 × 6500) + (0) =(2) 2250,325,000 دولار

تكلفة احلال حلة الدكتوراه:

تكلفة احلال الشهادة العليا (دكتوراه) = (تكاليف التعاقد مع الكفاءة الخارجيـــة × عدد الاشخاص × عدد سنوات العقد) + التكلفة التعليمية لحملـــة درجـــة الـــدكتوراه + الخـــائر المتوقعة للكفاءة المهاجرة من داخل الوطن + التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنيـــة العاملة في بلاد المهجر.

---

(1) (17500 × 750 × 6) + (17500 × 1750 × 3) + (17500 × 1750 × 3) + (17500 × 2270 × 5) ان هذه القيم تشمل على تكاليف التعليم الاساسي ل 67500 مهاجر من حملة الماجستير.

(2) لم يتم حساب التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية وذلك نتيجة لعدم توافر قيمة سعرية محددة لاجر الساعة الواحدة في بلدان الاستقطاب.

ت ح د = (1001070000) + {(6 × 750 × 7500) + (3 × 1750 × 7500) +
(3 × 1750 × 7500)[1] + (5 × 2270 × 7500)} + (5500 × 3 × 7500) + (7500
× 5 × 7500) + (0)[2] = 1603695000 دولار

حساب كلف الاستقطاب للعقول:

مما لاشك فيه ان لكل معضلة حلا ما يعمل على اعادة التوازن المفقود نتيجة الخلل ما قد حدث في زمن معين وبوجود عوامل مساعدة لتفشي هذا الداء في الاقتصاد. ولازالت العقول تبذل قصارى جهودها في ايجاد حلولا ناجعة لمشكلة او معضلة المس بالاقتصاد الوطني. صحيح انه لاتوجد محاولات كثيرة عالجت مشكلة الهجرة بشكل جذري وقاطع وصحيح ايضا ان مشكلة هجرة الكفاءات كانت تتم بصمت وتجاهل من قبل الحكومات والانظمة اما بسبب طبيعة النظم الحاكمة التي لاتقدر اظهار مثل تلك القضايا امام الدول المستقطبة خوفا من العواقب الوخيمة التي تحل بها او لربما لقلة في الوعي والادراك لحجم الخسائر التي يتحملها الاقتصاد الوطني " وانا ارجح الاول على الثاني" نتيجة لتلك الانواع الخطيرة من الهجرات التي تصيب النهضة العلمية لاي بلد على وجه البسيطة بمقتل.

ان التاريخ القريب جدا يحدثنا عن مدى التحولات والتقدم الذي اصاب بلاد ما بعينها دون غيرها نتيجة لتلك السياسات الاستقطابية التي تعد نوعا اخرا من الحروب الغير معلنة والتي تحدث فصولها خلف الكواليس وعادة ما يكون اللاعبون الرئيسيون لتلك السياسات الاستقطابية هم من رجال المخابرات والامن والمنظمات العالمية التي تتصف بصفة مافيا العقول والكفاءات. ولن نذهب بعيدا عن حالة هروب ونزوح العالم الالماني الفذ انيشتاين الذي كان بالاساس محصلا للضرائب في بلاده المانيا ولكن بمجرد نبوغه

---

(1) (6 × 750 × 7500) + (3 × 1750 × 7500) + (3 × 1750 × 7500) + (5 × 2270 × 7500)
ان هذه القيم تشمل على تكاليف التعليم الاساسي ل 7500 مهاجر من حملة الدكتوراه.

(2) لم يتم حساب التكلفة الاجتماعية للكفاءة الوطنية وذلك نتيجة لعدم توافر قيمة سعرية محددة لاجر الساعة الواحدة في بلدان الاستقطاب.

وذياع سيطه في الاوساط العلمية حتى اصبح هدفا دعما للمخابرات الامريكية والتي انتهى بها الحال الى استقطابه اليها. كما ان سياسة الهجرة المنظمة من البلدان الاوربيـــة للعقـــول والكفاءات العلمية والفنية التي حلت برحالها على ارض العالم الجديد " امريكا " لتبدأ تلك البلاد المغمورة في الجانب الاخر من العالم بالظهور القوي المدعوم بعصارة وجهد العقـــول المبدعة التي قدمت اصلا من بيئات ومجتمعات بعيدة اخرى.

اذن بات من المؤمل بعد هذا التقديم ان يتبين المسؤول السياســـي والاقتصـــادي في البلدان التي تعاني من ظاهرة هجرة العقول الى التوجه بكل ثقة وقوة الى تفعيل وسائل اعادة الكفاءات الوطنية المهاجرة الى احضان البلد الام لتتمكن جهودهم المتظافرة في اعادة اعمار وتقدم ورقي اوطانهم التي نزفت كثيرا من ابنائها لصالح المجتمعات المتقدمة. ولغرض الوقوف على الية بجاعة الاستقطاب فلابد لنا من دراسة الكلفة الاقتصادية المترتبة علـــى عمليـــات استقطاب العقول والكفاءات. ولقد قام البعض من الباحثين الاقتصاديين بدراسات بحثيـــة فيما يتعلق بمشكلة نزف العقول والمهارات وقد توصلوا الى استنتاجات وتوصيات قيمة فيما يتعلق بعملية الاستقطاب وعليه فان هجرة العقول سوف تنحق خسائر مالية حقيقية متمثلة بتكاليف اعداد وتهيئة العقل حتى يصبح جاهزا للعطاء. حيث بلغت الكلف المالية المقـــدرة لهجرة العقول ل **17500** شخص من حملة شهادة الماجستير و**7500** شخص من حملة شهادة الدكتوراه مبلغ قدره د. الحيالي بمبلغ وصل الى **4550.45** مليون دولار وبينما بلغت كلف استقطابه الى **1125** مليون دولار أي بوفرة مالية قدرها الباحث بمبلـــغ **3452.45** مليـــون دولار وهي تشكل نسبة من العائد تصل الى **304.5%** فضلا عن حجم المشاركة في العمل والابداع والابتكار الذي ستساهم به نتيجة لاكتسابها خبرات قيمة في بلاد المهاجر.

ترتكز عمليات حساب الكلفة الاقتصادية لاستقطاب العقول والكفاءات الى جملـــة من الحوافز ستساعد الكفاءات المهاجرة الى زيادة احتمالية عودتهم او لنقل رجحان النسب في الانتقال الى الوطن الام مقارنة بحجم المغريات والحوافز المتوفرة في بلاد المهجر من امـــن واستقرار سياسي واحترام متبادل وتشجيع متواصل من المؤسسات البحثية او الشركات في

حالات نبوغ تلك العقول في مجال من المجالات العلمية. وقد ارتكزت مجمـــل الدراســـات حول كلف الاستقطاب على عاملين رئيسين وهما:

1. حساب كلفة بديل الاستقطاب (كلفة حوافز الاستقطاب):

ويقصد بها اجمالي كلف الحوافز التي تقدمها الدولة الام لكل مهاجر والـــتي تشـــمل على حوافز السكن، حوافز النقل والمواصلات، وحوافز او نسب الاعفاءات من الضـــرائب الكمركية على مستوردات اصحاب الكفاءات من سلع تدخل في عملية الانتاج الفكـــري والعلمي واخيرا وليس آخرا الحوافز النقدية التشجيعية والمكافاة على الانجـــازات العلميـــة المتميزة او تشجيع دعم المشاريع العلمية التي هي قيد البحث والتطوير عن طريـــق زيـــادة التخصيصات المالية في الموازنة العامة.

كلف بديل الاستقطاب = اجمالي تكاليف الحوافز المقدمة من الدولة.

2. حساب الوفورات المتحققة من استقطاب العقول(وفورات الاستقطاب):

ويقصد بها اجمالي الوفورات المتحققة من عملية الاستقطاب مقارنة بحجم الخســـائر المتحققة من عملية الهجرة حيث تشتمل على اجمالي كلف التعليم الاساســـية وصـــولا الى اعلى شهادة علمية يتمتع بها المهاجر كما ذكرناه مفصلا في هذا البحـــث مضـــافا اليهـــا الخسائر الناجمة عن كمية الانتاج العلمي المنجز في بلاد المهجر وكما ارى انه من الممكـــن قياس ذلك الانتاج على فرض ان قيمة العمل المنجز تقدر وفق المعادلة التالية:

اجمالي قيمة الانتاج العلمي للكفاءة المهاجرة = عدد ساعات العمل المنجزة * قيمـــة اجر الساعة الواحدة المقدرة للكفاءة في بلاد المهجر.

وباعتبار ان اجمالي الانتاج العلمي للمهاجر هوعملا قد يمكن انجازه وفق الامكانات البحثية المتاحة والمتوافرة في الوطن الام[1] او العمل الذي كان من الممكن انجازه في الـــوطن

---

(1) قد يرى البعض انه لايمكن انجاز هذا العمل بنفس الدقة ودرجة الكمال النسبي لجهود الكفاءات من المهاجرين لانه من مسببات دوافع الهجرة هي قلة الحوافز البحثية وانحسار مواردها الاقتصادي بحكم عامل الاقتصاد المتباطئ النمو نتيجة السياسات الخاطئة والفردية المتسلطة فضلا عـــن التـــدخلات

الام "وتو بنسب متباينة عن الدول المتقدمة" وبالتالي الاستفادة من عوائده وفوائده العلمية لجميع القطاعات الاقتصادية مطروحا منه تكاليف الاستقطاب الانفة الذكر (تكلفة الحوافز)(109).

الوفورات المتحققة نتيجة الاستقطاب = {اجمالي كلفة التعليم حتى اخر شهادة علمية + اجمالي قيمة الانتاج العلمي} – كلف بديل الاستقطاب

كما تحسب نسبة الوفرة المتحققة وفق المعادلة التالية:

نسبة الوفرة المتحققة = (الوفورات المتحققة نتيجة الاستقطاب ÷ كلفة بديل الاستقطاب) × 100

فلو كانت لدينا المعطيات التالية والمستقاة من نتائج الدراسة البحثية التي اعدها الدكتور الحيالي حول سياسات بدائل الاستقطاب مع الاشارة الى بعض الاضافات الاستنتاجية التي وجدناها من الضرورة بمكان اضافتها الى معادلة الوفرة المتحققة نتيجة الاستقطاب فانه بالامكان حساب تلك الوفرة ومقارنتها مع بقية العمليات الحسابية في قياس كلف الهجرات وتبيان مقدار حجم الخسائر التي يتحملها المجتمع او تتحملها الدولة في

المباشرة في تسيس البحوث او بسبب ضعف الاقتصاد وترهله نتيجة الحصار الاقتصادي كما حدث على سبيل المثال في العراق او بسبب انعدام الاستقرار السياسي او انتشار فوضى مسلسلات الارهاب والاغتيالات الممنهجة ضد العلماء والفوضى الخلاقة " على رأي وزير الدفاع الامريكي رامسفيلد". ولكنني اجد في الطرح جانبا واحدا من الحقيقة ولكننا لو اعدنا بعداً البحث الحر مع محدودية الامكانيات المكنا قد استطعنا بجهود مبدعينا ان نتجاوز عقبات كثيرة تقف حائلا امام سرعة النمو والتقدم الاقتصادي وبالتالي ستقارب قيم الانجازات العلمية لتلك العقول " لو انجزت على ارض الوطن " مع مثيلاتها في دول العالم المتقدم ولكن مع اختلاف المدد الزمنية للانجاز – وهذا فقط في بداية الامر ومع التجربة وانعكاسات تلك الاعمال وتحقيق العوائد ستعمل تلك

- للمخرجات الى خلق واقع جديد وستفتح بوابة جديدة اخرى نحو التقدم والرقاء الاجتماعي. ولنا في تجارب اليابان والمانيا والاتحاد السوفيتي القديم امثلة على ذلك من واقع تجاربهم العلمية رغم الحصار والحروب الباردة وما تفرضها من وسائل حصار ظاهرة للعلن ام خافية.

نفقاتها الموجهة لقطاع التعليم مع تحديد افضلية احدى السياستين التي يتوجب اتباعهـا في معالجة مشاكل الهجرة للكفاءات وتقليل حجم الخسائر والاضرار الناجمة عنـها وطـرق ترغيبها. وعليه فاننا سنتحرك في اتمام العمليات الحسابية وفق البيانات التالية [1]:

الجدول (48)

معطيات الكلف التقديرية للمهاجرين من الكفاءات العراقية

المادة	المبلغ بالدولار	التكلفة التقديرية ل 25 الف مهاجر- بالدولار وفق الدراسة المقدمة[2]
مجمعات سكنية حديثة مع ملحقاتها	150 مليون	300 مليون
منح التاثيث والنقل	30 الف للماجستير، 50 الف للدكتوراه	900 مليون
المجموع		1200 مليون دولار

من خلال المعطيات المقدمة في الجدول اعلاه ل 25 الف مهاجر عراقي موزعون بين حملة الماجستير 17500 مهاجر وحملة الدكتوراه ب 7500 مهاجر وبهذا يكـون المجمـوع الكلي يعادل 25 الف مهاجر عراقي. نجد ان تطبيق المعادلات المـذكوره اعـلاه لغـرض حساب تكلفة بديل الاستقطاب كالتالي:

تطبيقات حساب تكلفة بديل الاستقطاب:

كلف بديل الاستقطاب = اجمالي تكاليف الحوافز المقدمة من الدولة.

اذن فان كلف الاستقطابه المراد استثمارها في اعادة العقـول المهـاجرة تحسـب

---

(1) من دراسة تقدم بها احد اعضاء المنظمة الوطنية للمجتمع المدني وحقوق العراقيين عن مجمع سكني توفر فيه سبل المعيشة الادمية الكريمة بمدينة الزعيم.

(2) وفقا لارقام الدراسة المقدمة عن مجمع سكني بمدينة الزعيم وردت في بحث الدكتور الحيالي.

كالتالي:

كلف بديل الاستقطاب = 300 + 900 = 1200 مليون دولار

الوفرة المتحققة نتيجة الاستقطاب = { اجمالي كلفة التعليم حتى اخر شهادة علمية + اجمالي قيمة الانتاج العلمي} – كلف بديل الاستقطاب.

اجمالي كلف التعليم حتى اخر شهادة = {(17500 × 5600 دولار × 3 سنوات) + (7500 × 5 سنوات × 7500 دولار)}= 570,000,000 مليون دولار.

اجمالي قيمة الانتاج العلمي لحملة الشهادات ل **25000** مهاجر:

اذا كان عدد ساعات العمل = 8 ساعات بحثية في اليوم وان اجر الساعة الواحدة كمتوسط تعادل 30 دولار= 240 دولار يوميا (1).

اجمالي قيمة الانتاج العلمي= (240 × 5 ايام اسبوعيا × 4 اسابيع × 12 شهرا) =57600 دولار للباحث سنويا.

اجمالي قيمة الانتاج العلمي ل 25000 الف مهاجر= 57600 × 25000 = 1440000000 مليون دولار.

الوفرة = (570+ 1440) – 1200 مليون دولار = 810 مليون دولار.

نسبة الوفرة المتحققة = (الوفورات المتحققة نتيجة الاستقطاب ÷ كلفة بديل الاستقطاب) × 100.

نسبة الوفرة = (810 ÷ 1200) × 100 = 67,5 %.

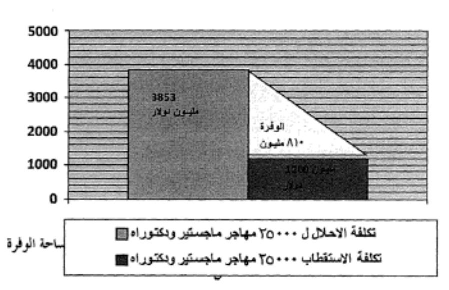
من خلال ما تقدم وان العمليات الحسابية للمعادلات الخطية البسيطة توضح ان طريقةبديل الاستقطاب قد تمكنت من تحقيق نسبة وفورات قدرت ب **67.5 %** وان هذه النسبة جاءت فقط نتيجة الاستثمار (المقدر وفق الدراسة كنموذج افتراضي فقط) المتواضع من قبل الدولة لقطاع التعليم ومن المفترض ان يكون موجها الى ال **25000** مهاجر من

---

(1) هذه القيم قدرت بشكل افتراضي وتقريبي من الباحث الذي اعد هذا البحث وفقا لمتوسط اجر الساعة للاكاديميين في الدنمارك.

الكفاءات العراقية والمستقرة في اوطان شتى من العالم.

ولكي تكتمل الصورة الحسابية من الاساس وفق المعادلات الخطية الموضوعة والتي سبق تبيانها في هذا البحث فقد ارتأينا ان نقوم بمقارنة بيانية مابين سياسات الاحلال والاستقطاب. ووفق النتائج التي افرزتها العمليات الحسابية تبين ان التباين واضح وجلي ما بين السياستين وان سياسة الاستقطاب هي الاكثر نجاعة ووفرة للموارد الاقتصادية في استقطاب الكفاءات العراقية التي غادرت البلاد والبيان التوضيحي يؤكد هذه النتائج:



تطبق نفس قيم المعطيات والاسعار التي وردت فيما يخص الكلف التعليمية الاساسية المذكورة سابقا في هذا البحث. من حيث عدد سنوات الدراسة للدراسات العليا.

وسائل التقليل من حجم الخسائر الناجمة عن هجرة الكفاءات:

ان لهجرة الكفاءات الوطنية كما بات معروفا من خلال ما تقدم في هذا البحث المتواضع واثر تلك الهجرات على التنمية الاقتصادية بشكل عام يؤكد بما لايقبل الشك على حجم الخسائر المتحققة نتيجة لتلك الهجرات التي اعتبرها بانها هجرات غير مسؤولة بل يمكن الذهاب الى ابعد من ذلك باعتبار ان هذه الهجرات تعد وبصدق نوعا من انواع الخيانة العظمى بحق المجتمع وابنائه من الذين يتحملون العبء الاكبر.

والمهم في تغذية التنمية الاقتصادية بكفاءات ومهارات مهمة تدخل وفي شكل مباشر في تسريع النمو الاقتصادي وتقديم الدعم اللازم والمطلوب لها. لاشك في ان الهجرة هـي من الامور الحياتية المتعلقة بالحرية الشخصية والفكرية للانسان بغض النظر عـن اسـبابها ومشاكلها ولكن يجب علينا ان لاننسى ان ممارسة الحرية الشخصية باعتبارها حق مكفـول لبني البشر. هذا لايعني باي شكل من الاشكال ممارستها بطريقة عشوائية الامر الذي يترتب على تلك الممارسات العشوائية والغير منضبطة الكثير من الاضرار بحق الاخرين الذين هـم ايضا يتمتعون بذات الحق من الممارسات الفردية المكفولة لهم قانونا وعرفا بل وحتى شرعا.

ومن هنا فانه بات لزاما على الباحثين والمتخصصين في العلوم الانسانية التركيز على دراسة هذه المسألة واشباعها بحثا وتحقيقا لكي يتسنى لهم الوقوف على اصل المشكلة الـتي باتت جذورها ضاربة لاعماق بعيدة والمسببة لهذا الكم الكبير من التخلف والتعثر السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ومن الطبيعي القول حينما يتم لنا التشخيص الدقيق للمشـكلة سيتم لنا بالتاكيد المطلق ايجاد الوسيلة التنظيمية والتشريعية المناسبة لمعالجة تلك الظاهرة التي تنمو بعيدة عن سيطرة النواظم السياسية والاقتصادية الذي يؤدي الى تحقيـق تراجعـات وفشلا حتميا لكل المحاولات التي تعيق عملية التقدم والبناء والتنميـة في أي مجتمـع مـن المجتمعات المتطورة منها ام المتخلفة. وفي خضم الحديث عن الطرق والوسائل المقترحة مـن اجل التقليل من حجم الخسائر والكلف الاقتصادية التي تلقي بضلالها على المجتمع وعلـى مسيرة التنمية الاقتصادية فاننا ارتأينا ان ناتي ببعض من الافكار والمقترحات لعلها تسهم في تخفيف العبئ عن مسيرة مجتمعاتنا التنموية المتعثرة. وفيما يلي بعض من هـذه المقترحـات وهي كالتالي:

أ. الاعداد التربوي منذ الطفولة للطلبة:

كما تجري العادة دائما في كل حركات التحرر الثورية في العالم في بداياتها الاولى الى التفاف الاشخاص على مبدأ حب الوطن وتحريره من كل الشوائب التي تعرقل مسيرة نموه وانطلاقه في فضاء الحرية العالمية الاانا نكتشف بان هذا الحصان يخبو في مراحـل التطبيـق

وبالتالي تعود المشكلة الى البداية وهكذا تبدأ صراعات جديدة تنقسم مابين الذات والوطن وبالتالي نجد انفسنا ومجتمعاتنا في حلقة مفرغة من الصراعات التي تجعل من سياسة التنمية الاقتصادية اسيرة الفشل المطلق والمتكرر وبالتالي تولد انطباعات ذاتية لدى المواطنين بانه لاقدرة لنا بان نرتقي بمجتمعاتنا الى الامام كما تفعل بقية المجتمعات في العالم.

ولهذا السبب اجد انه من الضروري ومن الاخلاق ان تكون معايير المواطنة واضحة للجميع منذ نعومة الاظفار وهذا يتطلب الكثير من الجهد والوقت في وضع وتصميم نظريات المواطنة وتاطيرها بالاطر التي تناسب حجم الوطن كرقعة وموقع جغرافي وسياسي وكيانات اجتماعية ثابتة وواضحة المعالم ولا تكون تلك الاطر والنظريات مفصلة وفقا لاهواء طائفة او حزب او مذهب او قبيلة او عرق.

وفي موضوع الوطنية والمواطنة نتوقف عند مفهومهما العام والرؤية الصحيحة بشكل مشترك إلى السمو وبناء المجتمع وتقدمه وقوته، ونأخذ ابتداء الوطنية والتي تمثل النظرية العامة للمواطنة وفيها معاني الانتماء الوطني والتعاضد الاجتماعي الإيجابي وعطاء المنتمي واحترامه للنظام والقانون واحترامه لحريات الآخرين ونصرة أبناء وطنه والدفاع عن الوطن، وتكون هذه النظرية في مجملها تدل على أنها انتماء وجداني للوطن.(**110**).

فبالنسبة لمفهوم المواطنة فقد نشأ كما نعرفه بعد عصر النهضة وتبلور مع الثورة الفرنسية وأفكار روسو ومونتسكيو لكن جذوره تمتد لأبعد من ذلك بكثير، نحو الديمقراطية اليونانية ومفهوم أرسطو للمواطن. تتميز المواطنة بوعي الانسان الفرد لحدود السلطة، لواجباته، ولحقه هو في هذه السلطة وكما يقول أرسطو:"المواطن الصالح يجب ان تكون عنده المعرفة والقدرة على ان يحكم ويحكم"، في المقابل يعني مفهوم الرعية تنازل الانسان عن حقه في السلطة، وارتضاءه أن يكون محكوما فقط، العقل الجمعي العربي حتى الآن يميل للتنازل عن الحق في السلطة ليس فقط بدافع الخوف ولكن لعدم تمثله لمفهوم المواطنة. (**111**).

ان المواطنة لاتعني فقط الانتماء بل تمتد الى اكثر من معنى الانتماء بحد ذاته وربما تتحول الى نوعا من الارتهان الاجتماعي للوطن الذي يجب ان يتحدد شكله ومكانته شكل

ومكانة الاب والام في الاسرة. وعليه فان استطعنا ان ننقل هذا التصور بكل تفصيلاته الى مخيلة ابنائنا الصغار واليافعين وهم يحتلون مقاعدهم الدراسية الاولى والاستفادة على تنمية هذا التصور بما يتلائم مراحل نموهم وتضوجهم الفكري فاننا بلا شك سنصنع جيلا بل اجيالا من المواطنين الصالحين الذين يحق للوطن ان يفخر بمحبتهم وولائهم وبالتالي سيكون العطاء من الطرفين مضاعفا.

فلابد من العمل على الحد من ان يترك الوطن من قبل ابنائه وهو يعاني من ازماته المختلفة دون ان يساهموا في مساعدته على النهوض من جديد وممارسة دوره الراعي لسلامة نشأة الاجيال المتعاقبة وفق الضوابط والاصول التي سنها الوطن لهم من احسن ان ينشأوا النشأة السليمة والصحيحة. من هنا اجد انه من اهم مراحل العلاج والتقليل من حجم الكوارث والخسائر المترتبة عن هجرة الكفاءات هو الوقاية منها والتحسب لها منذ اللحظات الاولى والا فما هي فائدة الاستثمار في قطاعات التعليم وانشاء جيل متقدم من العلماء والكفاءات ان كانت النتائج ستصب في مصلحة دول الاستقطاب التي قد اتقنت فن سرقة العقول بالوسائل المشروعة قانونا وتحت غطاء او مسميات الحرية الشخصية والفكرية وحق العيش الكريم. وعليه فلابد من اعداد المواطن اعدادا تربويا سليما من خلال تصحيح التوجهات التربوية والسلوكية لصالح التنمية والبناء والولاء فقط للوطن بعد الله عزوجل اما الاشخاص والمنظمات والتنظيرات السياسية فهي الى زوال وتغير بينما الارض والوطن والمجتمع يبقى.

ب. تفعيل وتطوير القيد الدراسي:

وفي اطار حديثنا على مشاكل الهجرة للكفاءات والعقول الوطنية وما يترتب عليها من اثار اقتصادية سيئة فقد وجدنا في هذا البحث انه من الضروري بمكان تحقيق وسائل ناجحة لحساب الكلفة الاقتصادية المترتبة على العملية التعليمية في الوطن بغض النظر ان كان نظام التعليم فيه مجانيا او غير مجاني ملزما او غير ملزم فلابد من استحداث وتعديل بعضا من المواد الجديدة للقيد الدراسي الذي يفتح للطلب وان تلك القيود الدراسية يترتب

عليها تسجيل كل شاردة او واردة فيما يخص الطالب وتكاليف دراسته سواءا تدفع من قبل الدولة او تدفع من حساب المواطن الخاص.

ان شمولية القيد الدراسي على تلك المعلومات الاقتصادية المهمة تتيح للباحثين والمسؤولين الوقوف والتعرف على حقيقة المشاكل التعليمية في مستوياتها المختلفة فضي حالاتية الهجرة ومعالجة مظاهرها ونتائجها تستطيع الدولة بجمع البيانات اللازمة وتقديمها للمنظات الدولية او مؤسسات البحث للمطالبة على سبيل المثال بحقوق المجتمع المهدورة فيما لو تطلب الامر لذلك.

كما انه يمكن للقيد الدراسي ان يحتوي على ما يعادل ساعات العمل المتوقعة لكل طالب وما يتناسب مرحلة التعليم الذي هو فيها وان ساعات العمل تلك وان تكن في بعض المستويات التعليمية مؤجلة ومرحلة الى مستويات تعليمية اخرى وفقا لحالة التعليم للطالب " مستمر ام غير مستمر في التعليم" الا ان هذه الساعات تمثل مقدار مديونية المتعلم للوطن والمجتمع ولابد من اطفائها بواسطة العمل المسموح به وفقا لقوانين العمل المرعية في البلاد. بعبارة اخرى ان كل مواطن لابد ان يؤدي ماعليه من التزامات تجاه الوطن كما فعل الوطن له بالمقابل. وعليه فاننا ندعوا الى تطوير تلك القيود بحيث تشتمل على عدد ساعات العمل المطلوبة من كل دارس الايفاء بها قبل ان يتحرر في قرارات الهجرة او المغادرة الى خارج الوطن.

ج. براءة الذمة الاجتماعية ومعيار اطفاء الكلف التعليمية:

حق الهجرة والانتقال الى خارج الوطن هو حق طبيعي فيما لو نظرنا اليه من الجانب الايجابي في التطوير الفعلي للمهارات والقدرات على ان لايكون هدفا شخصيا يهدف الى استخدام الكفاءات العلمية في تحقيق الاهداف الشخصية لكونها اهدافا شخصية فقط وبالتالي تغليب المصلحة الفردية الذاتية والضيقة الافق على حساب المصالح الوطنية. لانقصد بذلك وضع العراقيل والقيود امام الرغبة الشخصية في الهجرة وتطوير الذات ولكن قصدنا بذلك شمولية النظرة الى الهجرة بحد ذاتها واقصد بها الهجرة الايجابية.

وان كان ولابد من الهجرة لغرض تطوير القدرات او لغرض تحقيق الذات الشخصية فلا بد لنا في هذا المقام من تفعيل الية تضمن للمجتمع حقوقه وتصونه من ازديـــاد حجـــم الكوارث والمنمات التي ستلحق به جراء تلك الانواع من الهجرة.

وفي هذا المقام توجب علي ان اتقدم باقتراح عام قابل للتطوير والاضافة والحذف في بناء تصوراً بسيطا واوليا لتلك الالية والتي ترتكز على مفهوم اطفاء الديون والمستلزمات الواجب اداؤها للمجتمع المدني وبالتالي الحصول على براءة الذمة الاجتماعية الـــتي تمكـــن الفرد من الانتقال الى التفكير بقدراته الذاتية وتطويرها كيفما شاء وانما شاء.

ولغرض رسم الملامح العامة لتلك الالية فقد وجدت المعادلة الحسابية التالية والـــتي تمثل كمعيار لحالة الاطفاء للمستحقات الواجبة للمتعلم في داخل الوطن وبالتالي تكون قـــد وجدنا حدودا فاصلة ومقياسا رياضيا لتبيان حالة براءة الذمة الاجتماعية للمواطن الراغـــب بعد ان يؤدي مسؤولياته العلمية ان يطور امكاناته الذاتية متى يشاء وكيفما شاء.

ويمكن كتابة تلك الالية بالمعادلة السلوكية التالية:

معيار حالة اطفاء الذمة الاجتماعية =

اجمالي النفقات للتعليم حتى اخر مرحلة تعليمية – (انتاجية المتعلم في السنة × عدد السنوات)

انتاجية المتعلم في السنة =

{(عدد ساعات العمل في اليوم × اجر الساعة في اليوم) ×عدد ايام العمل في السنة}

الجدول (41)

معادلة معيار حالة الاطفاء للذمة الاجتماعية وطرق تفسيرها

المـــعـــادلـــة
معيار حالة اطفاء الذمة الاجتماعية = اجمالي النفقات للتعليم حتى اخر مرحلة تعليمية – (انتاجية المتعلم في السنة × عدد السنوات).
انتاجية المتعلم في السنة = {(عدد ساعات العمل في اليوم × اجر الســاعة في اليــوم) ×عدد ايام العمل في السنة}.

النتيجة	الشرح
0 =	نقطة التوازن، الايرادات = النفقات، اطفاء
0 <	تحقيق الارباح والمنافع لصالح المجتمع اضافة الى الاطفاء
0 >	لم يتحقق الاطفاء ومازال الانفاق اكبر من الايرادات

وعلى ضوء معيار حالة اطفاء الذمة فاذا كانت النتيجة اكبر من صفر فانه يمثل دخول انتاجية الفرد في مرحلة انتاج الارباح لصالح قطاع التعليم والمجتمع. وان كانت النتيجة تساوي الصفرفمعنى هذا وصول انتاجية المتعلمين الى نقطة التوازن المطلوبة بحيث تتساوى الايرادات مع النفقات. اما اذا كانت النتيجة النهائية للمعيار اقل من الصفر فمعنى هذا ان المتعلم لم يزل غير برئ الذمة تجاه مجتمعه وعليه التزامات يجب تاديتها للوصول الى حالة الاطفاء.

وبعبارة اخرى فان كل صاحب شهادة او تحصيل علمي يجب ان يتحسس مسؤوليته الاجتماعية ازاء المجتمع باسره وبالتالي يكون قد ساهم في استدامة ريان عجلة التنمية وصولا الى هدفها الاول المتمثل في مجتمع الرفاهية المؤسس على استدامة الانتاج في السلع والخدمات.

ان كل شيئ له ثمن وقيمة وان كل عملية استثمارلابد ان تجني نتائج استثمارها فان كانت تلك النتائج المتحققة ايجابية فهي تشكل ارباحا للفرد اولا ومن ثم للمجتمع وبالتالي يتوقع من المجتمع ان يزيد مساهماته الاستثمارية في هذا الجانب نظرا لسلامته ونجاحه في تحقيق الارباح المرجوة التي ستعود بالنفع العام للشعب والمجتمع عن طريق اعادة توزيعها توزيعا عادلا على شكل خدمات واستثمارات صحية وتعليمية للجميع.

أ. الموازنات المالية والتخصيصات البحثية:

ان زيادة الموازنات للقطاع التعليمي عموما ولمراكز البحث العلمي خصوصا هو من انجع السبل في التقليل من حجم كوارث الهجرة السالبة فعندما يتوفر كل شيئ تسقط جميع الحجج والاعذار عن من يريد الهجرةمتطلا بطل شئ قد تمقيه من وخزات الضمير

والوجدان وهو يترك بلده بحلي ارادته بحثا عن زيادة في الاجر او امكانية اجتماعيه خاصة. فبدلا من تخصيص موارد البلد على المظاهر الفارغة المعنى والمعنوي كالخدم والتلمس رافقين والحمايات الخاصة ووسائل التخفي والتمويه وبدلا عن زيادة مخصصات المؤسسات العسكرية فوق حاجة الوطن على اقتناء الاسلحة التي مآلها الى الصدأ والتقادم والاستهلاك نجد انه من الضروري جدا ان تزداد موازنات المؤسسات العلمية والبحثية الامر الذي سينعكس ايجابا على عموم القطاعات الاقتصادية في البلاد. فمن كانت لديه مهنة او عمل وقدرة على تحسين مستوى معيشته ليس بحاجة الى ان يحمل السلاح او يخرق الامن الوطني. ان زيادة الصرف والنفقات على قطاعي الصحة والتعليم كفيل بخلق مراكز استقطاب للعمالة عن طريق اقامة وتطوير المشاريع واجراء البحوث اللازمة لتحسين نوعية الانتاج وتطوير قدرات القوى العاملة. ان الاستثمار وزيادة المبالغ المخصصة لذلك في قطاع التعليم يؤدي بالنتيجة الى تحصين الاجيال من الوقوع كفريسة في ايدي العصابات الاجرامية وقوى الارهاب الامر الذي يرفع من معدلات الامن الداخلي نتيجة الى ارتفاع الوعي لابناء الوطن الامر الذي سينعكس على معدلات الهجرة السالبة من الكفاءات ويرفع معدلات المنافسة مابين المتعلمين.

ب. مؤشرات التكامل بين القطاعات الانتاجية:

اعادة النظر في نظم وقوانين اقامة المشاريع الخدمية والانتاجية لمنطقة ما سواء اكانت تلك المشاريع حكومية أو مشاريع خاصة يملكها الفرد او المجموعة. وتلك الضوابط في اقامة المشاريع مهما كانت صغيرة او كبيرة تعمل على خلق حالة من التكامل والموائمة مابين حاجة المجتمع وحاجة السوق. في الوقت التي تعمل تلك الضوابط على منع التكرار لنفس المنتج الخدمي او السلعي من تكرار نفسه وبالتالي يخسر المجتمع والمواطن نوعا اخرا من الخدمات والسلع قد يكون هو بحاجة ماسة لها اكثر من ان تتوفر سلعة مادية او خدمية في منطقة واحدة وبالتالي تحديد حد اقصى لتكرار وفق الحاجة والكثافة السكانية لمنطقة ما.

ج. مراكز البحث والسلوك الاجتماعي من القواعد الاولى:

لابد من تشكيل وحدات مراقبة وتقيم تبدأ من ادنى المستويات وتنتهي في اعلى الهرم الاجتماعي للدولة لمتابعة وتدقيق الاعمال المتفق عليها دستوريا والمتعاقد عليها مابين ابناء الشعب من خلال الدستور وسن القوانين واللوائح التنظيمية الضابطة لتلك الاعمال والنشاطات وبالتالي اكتشاف الخطأ من أي موقع كان وفي أي وقت والتدخل في المعالجة وتصحيح المسارات المنحرفة.

د. الكفاءات في خدمة العلم والوطن الالزامية:

جرت العادة في معظم الدول العربية وبقية دول العالم النامي ان تعتمد نظام خدمة العلم الالزامية من اجل امداد القوات العسكرية بالزخم الدائم لاستدامة وجودها وتهيئتها للدفاع عن سيادة الوطن. فعلى الرغم من ان الدفاع عن الاوطان ومصالحه يعتبر من اسمى الواجبات المقدسة الا اننا يجب ان نتذكر ان نظاما دفاعيا جيدا يتطلب امدادا عقليا عالي المستوى من العلم والمعرفة. لان حاجة الوطن الدفاعية لاتتمثل في ادامة العمليات العسكرية مالم يكن هناك ظهير قوي من الباحثين والخبراء والكفاءات. فضلا عن طبيعة السياسات التوازنية المتبعة في البلاد كفيلة بنزع فتيل أي توتر خارجي. ولنا امثلة كثيرة في هذا المضمار لدول متقدمة قد عملت على تقليص نشاطاتها العسكرية مقتصرة فقط على العمليات الدفاعية بعد ان تستنفذ كل الوسائل التي تديرها عقولا حكيمة ومتزنة تقدر العواقب التقدير الصحيح والمناسب. ولنا في النرويج، السويد، هولندا امثلة حية على ذلك. وخلاصة القول ان الكفاءات العلمية لم توجد لكي تفنى في حرب هوجاء يسيء تقديرها شخص او مجموعة افراد ذي باع ضيق وفكرعقيم. وعليه فان احتساب زمن حصول الكفاءات العلمية لتحصيلاتها العالية بديلا عن خدمة العلم لان خدمتهم الاجتماعية من كتابة البحوث واقامة التجارب العلمية ستسهم حتما في الكثير من الرقي والتقدم والدفع بالمجتمع الى الوصول الى اهدافه التنموية المستدامة المرسومة له. وعليه فان هذا الاقتراح سيسهم بالتاكيد الى التقليل من زخم الهجرة التي تكون عواقبها كارثية ليس على جيل واحد فحسب بل ستتاثر به

الاجيال القادمة ولفترات طويلة. ولنا في العراق مثال واضح على ذلك سواءا اكان في الزمن السابق ام في وقتنا الحالي.

هـ. الدراسات العليا من خارج الوطن في خدمة الظواهر المرضية المحلية:

لابد من اعادة النظر في قوانين البعثات والزمالات المخصصة للطلبة بحيث توظف تلك البعثات والزمالات في دراساتها المفترضة على دراسة ومعالجة الظواهر المرضية التي تظهر في المجتمع. ان اشتراط المعالجات تلك ستساعد في المساهمة في دراسة الظواهر المرضية التي تصيب الاقتصاد الوطني وبالتالي الاستفادة من خبرات المؤسسات العلمية المتقدمة في العالم في استشاراتها نتيجة لاشرافها على تلك الزمالات والبحوث. فبدلا من أن تستفيد الدول الراعية من جهود ابنائنا الوافدين اليهم في المساهمة في معالجة مشاكلهم الاقتصادية والعلمية فمن باب اوولى ان نكون نحن المستفيدين من جهود ابنائنا.

و. تفعيل وسائل الاسترداد للكلف والحقوق الاجتماعية من دول الاستقطاب:

ان ايجاد الية لاسترداد المستحقات الاقتصادية من بلدان الاستقطاب هو امرا غاية في الحيوية من اجل تقليل الهدر في النفقات العامة المخصصة لتنشئة الكفاءات العلمية الوطنية وبالتالي التقليل من المخاطر المترتبة عن الهجرات السلبية. وعليه فانه بات لزاما على مجتمعاتنا اليوم عدم التفريط في حقوقها الاجتماعية المتسربة لصالح دول الاستقطاب التي تطور مدنيتها وحضاراتها على حسابنا. وكما جاء في هذا البحث في فرضية الاسترداد والاستنتاج قد يمكن ان تكون الانطلاقة الصحيحة في احتساب مستحقاتنا الاجتماعية التي تستحوذ عليها دول الاستقطاب بدون وجه حق. وكما يتوجب على اجهزة التشريع في اعادة النظر في القوانين المرعية في هذا الشان وتطويرها لصالح المجتمع في تحصيل حقوقه المهدورة.

واخيرا وليس اخرا قد تسهم ايضا المقترحات التاليه في استعادة زمام المبادرة في عودة الكفاءات العراقية المهاجرة الى ارض الوطن لتمارس دورها المناط بها والمتوقع منها في خدمة

المجتمع واقتصاده ومنها على سبيل المثال:

- تأسيس بنك للمعلومات يقوم بجمع البيانات الكافية عن أصحاب الكفاءات وتوثيق شهاداتها
- تشكيل لجان تهتم بشؤون عودة الكفاءات من دول المهجر.
- تشكيل دائرة متخصصة في وزارة التعليم العالي تهتم بأصحاب الكفاءات المهاجرة.
- عقد مؤتمرات لأصحاب الكفاءات المهاجرة في العراق يمكن أن تنبثق عنها لجان استشارية تساعد وتدعم عمل دائرة الكفاءات.
- تقوم الدائرة المتخصصة بتنظيم العلاقة بين الكفاءات المهاجرة والجامعات العراقية ومراكز البحث العلمي ووضع الجداول الزمنية للزيارات والمحاضرات وتنفيذ المشاريع العلمية المشتركة.
- تقوم الدائرة بتوفير الأعمال لأصحاب الكفاءات في الجامعات ومراكز البحث العلمي والوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى وفي المصانع والمؤسسات الإنتاجية والخدمية.
- تقدير الكفاءات المهاجرة وتثمين دورها في خدمة الوطن وذلك بتوفير مناخ البحث العلمي والأكاديمي وتقديم الحوافز المادية والمعنوية ومستلزمات المعيشة الأخرى وتوفير تسهيلات السفر للمشاركة في المؤتمرات العالمية.
- عدم ممارسة التمييز السياسي تجاه أصحاب الكفاءات.
- احتساب سنوات الخدمة في الخارج لأغراض التدرج الوظيفي والتقاعد. **(112)**.

التوصيات والاستنتاجات

الفصل الاول: التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية:

اليات تطوير اساسية لسياسة التنمية الاقتصادية:

فخلاصة القول في المبحثين اللذين ناقشا التنمية الاقتصادية ومفهوم التنمية ونظرياتها وكذلك التنمية البشرية نجد انفسنا امام ثوابت اساسية لايمكن الحياد عنها فيما لو اتخذنا القرارات المضي قدما في تقليص المجتمعات النامية من التخلف الاقتصادي والتبعية التي باتت امرا لصيقا بتلك الدول منذ ان عرف العالم اساسيات التنمية الاقتصادية. فقد بقيت الدول النامية تصارع عوامل التخلف والانحدار الاقتصادي بشتى الوسائل وفي كل مرة تظن بانها قد تمكنت من كسر طوق التخلف والانطلاق نحو المستقبل. تلك الدول التي اتقنت فن الاحتكار للعلم والتقدم لصالح مجتمعاتها دون النظر بعين الانسانية الى الدول النامية التي لازالت لحد هذه اللحظة تحمل اوزار تخلفها محاولة الاسراع نحو الامل في مستقبل زاهر مطعم بعوامل الرفاهية التي باتت مطلبا جماهيريا لمعظم سكان الدول النامية.

لانستطيع ان نلقي اللوم كله على سياسات الدول المتقدمة لان الدول النامية ايضا تتحمل جزءا من تبعات التخلف. فلازالت لديها عقبات اجتماعية كبيرة منها مايتعلق بالسلوك العام ومنها ما يتعلق بالثقافات الموروثة الخاطئة، ناهيك عن ضعف الهمة في نفض غبار التخلف. ولعلنا نعتقد جازمين ان هذه الدراسة قد تسهم في تسليط الضوء على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وما يتعلق في امور ادارة المصالح العامة للمجتمع والوطن في الدول النامية.

ومن خلال ماتقدم من ادلة واحصائيات ونتائج تحليلية لواقع النمو الاقتصادي بشقيه المادي والبشري فاننا نرى انه من المناسب ان نذكر بجملة من التوصيات التي نعتقد جازمين انها ستساعد في تقليص فجوات التخلف فيما بين الدول الامر الذي سيساهم في وضع لبنة مهمة في صرح التنمية للدول النامية التي تتطلع الى الخلاص من براثن التخلف ومن جملة

هذه التوصيات والاستنتاجات نذكر:

1. ان مفهوم التنمية الاقتصادي لابد له ان يكون شمولياً بحيث يتخطى التركيز على الجوانب المادية ويأخذ في حسبانه تناول الموارد الاقتصادية والبشرية.
2. استحداث الوسائل الخلاقة للتأثير على الواقع الاجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها لكي تتكامل في اثارها في خدمة العملية الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقية تستند على اسس ومرتكزات ثنائية القطب وهما الجانب المادي والكمي (الناتج القومي الاجمالي) والجانب النوعي(رأس المال البشري)، لان التنمية الاقتصادية يجتمع ما تشمل جميع التفاعلات الحاصلة مابين الموارد الاقتصادية المختلفة مع المحافظة على استدامة دوران عجلة التنمية من خلال التناغم الحاصل في تطور المكونات او القطاعات الاقتصادية الداخلة في بنيته وتركيبه.
3. التركيز على ازالة الفوارق الدخلية مابين شرائح المجتمع كافة عن طريق انتهاج اليه تضمن العدالة في اعادة توزيع واستثمار الموارد داخل الدولة.
4. تدعيم التنمية الاقتصادية والبشرية بمرتكزات ثابتة واساسية تقوم على اساس مبدأ (الحرية، العدل، المساواة، الشفافية، المساءلة والمحاسبة).
5. تدعيم التنمية الاقتصادية بنظام تعليمي قائم على اساس التكامل المعلوماتي والمعرفي والبحثي مابين المؤسسات التعليمية وحاجات السوق الفعلية على ان لاتكون السياسة التعليمية اسيرة السوق فقط بل تتميز بمرونة عالية التخطيط وفقا لمعطيات علمية وبيانية احصائية تبين حاجة المجتمع بشكل عام الى نوعيات التعليم التي يحتاج اليها وهنا تكون قد ساهمت سياسات التعليم الصحيحة بدعم الصرح التنموي ومده دائما بما يحتاج اليه من كوادر علمية ومدربة ومؤهلة لاستلام موقعها الانتاجي الجديد.
6. تحفيز الشباب على التخصص المبكر من سنوات الدراسة مع اشاعة وترسيخ روح العمل الجماعي من خلال انجاز البحوث والمشاريع البحثية في سنوات الدراسة المختلفة الامر الذي سينعكس ايجابا على المهارات والخبرات المكتسبة خلال سنوات الدراسة

الامر الذي يجعل اعادة تأهيلهم في الوظائف والاعمال المختلفة بعد تخرجهم امرا غير مرهق لاصحاب الاعمال من ناحية وتدني كلف اعدادهم وتطوير قدراتهم فيما لو استدعى الامر الى ذلك.

7. تنمية الشباب من حيث المؤهلات والقدرات التعليمية والمهنية والعمل على تغير النمط الفكري لدى الغالبية العظمى من الشباب في العالم الثالث بالاعتماد على القطاع الحكومي باعتباره المكلف بتامين الوظائف اللازمة للقوى العاملة الحديثة التخرج. وتنحصر تلك الوسائل التي من شأنها ان تقلص من تلك المظاهر لدى الشباب عن طريق التالي:

- رفع مستوى الاداء والمحاسبة في القطاعات الحكومية واعتماد منهج الانتاجية الحديثة والتكاليف الانتاجية حالها كحال القطاعات الخاصة. الامر الذي سينحصر فيه الاحساس باللامبالاة في نوعية الانتاج الفردي المقدم من قبل قوة العمل.
- تحديث اليات النظام الاجتماعي وتطويره بالشكل الذي يعمل على دفع العمالة الى تفضيل العمل على اختيار الاستفادة من صندوق الضمان الاجتماعي.
- تخفيض نسب الامان الوظيفي لدى القطاع العام وتحويره بما يتناسب مع قوانين الانتاج التنافسية السائدة في القطاعات الاخرى.
- تحفيز الشباب على الاختصاص المبكر في سني التعليم والعمل على غرز روح عمل الفريق من خلال انجاز المشاريع البحثية المشتركة. مع التشجيع المستمر على التعليم المهني واحترامه تماما كما هو عليه الحال في التعليم الاكاديمي.

8. من المفروض ان تستفيد الدول النامية من الطبيعة العمرية لمجتمعاتها التي تمتاز بنسبة عالية من الشبابية على عكس ماعليه الحال في الدول المتقدمة الامر الذي سيجعل من امكانية الاستثمار في رأس المال البشري المنتج امرا غاية في الالحاح والاهمية القصوى. ومن هنا فان الدول النامية لديها الفرصة من الان في زيادة الاستثمارات في قطاعي الصحة والتعليم والبيئة حيث سيكون المردود كبيرا جدا على جميع القطاعات الانتاجية بعد

انقضاء وخلال الفترة الشبابية التي تتمتع بها معظم البلدان في العالم الثالث.

9. وحيث ان العالم مقبل على ارتفاع في الكثافة السكانية في المدن وان غالبية الزيـادات ستتركز في المدن الكبيرة والاقل حجما من دول العالم الثالث فان التحديات التنمويـة تستوجب على تلك الدول الى:

- زيادة الاستثمار في قطاع الخدمات والبيئة.
- التركيز على رفع نسبة الوعي للمحافظة على البيئة بشكل عام.
- تقليل الفوارق في الخدمات وفرص العمل والتعليم مابين الريف والمدينة.
- تحسين وسائل الانتاج الزراعية في الريف وتشجيع الاستقرار فيه من خلال دعم صغار المزارعين وتقديم الدعم اللازم سواءا في المواد الداخلة في انتاج المحاصيل او تلك المتعلقة في تقليل كلف النقل والتسويق للمحاصيل الزراعية.
- تحسين المستوى التعليمي والمهني للمرأة في الريف على ان تنال نفس نسبة الحظوظ التي تنالها المرأة في المدينة.

10. تتميز الدول النامية بارتفاع معدلات البطالة والتي تعتبر من الد اعداء التنمية الاقتصادية لما لها من قدرة على امتصاص الفوائض المتحققة من العمليات الانتاجية المساهمة في رفع الناتج القومي الاجمالي ومن هنا فانه بات لزاما على الدول النامية الى امتصـاص اثـار البطالة عن طريق رسم سياسات كفيلة في تحفيز العاطلين عن العمل للدخول من جديد في سوق العمل عن طريق اتباع تدابير ايجابية تتعلق في مستوى واداء فعاليات صـناديق الضمان الاجتماعي وسياسات اعادة التاهيل لقوة العمل بدلا من بقائها على ماتقدمـه صناديق رعاية البطالة.

11. اعادة توزيع الدخل بشكل عادل بحيث يومن المساواة الكاملة والحقيقية.

الفصل الثاني: هجرة الكفاءات (المفاهيم والدوافع):

هجرة الكفاءات العربية:

من خلال جملة ما تم عرضه وتقديمه في هذه البحث المتضمن دراسة تحليلية لـنزوح

وهجرة الكفاءات العربية بشكل عام والعراقية بشكل خاص فقد ارتأيت ان اضع خلاصة للاستنتاجات والتوصيات لمجمل الدراسة وفقا لترتيب فصولها الاربع كالتالي:

مما لاشك فيه ان هجرة الكفاءات العربية قد الحقت الضرر الكبير في تنمية اقتصاديات العالم النامي ومنها العالم العربي وان استمرار عمليات الهجرة ستزيد من حجم هذا الضرر على مستقبل تطور ونمو اقتصاديات العالم الثالث.

ان الحد من تلك الظاهرة هي مسؤولية تاريخية تقع على عاتق الجميع ومن ضمنهم الكفاءات العربية المهاجرة ذاتها. حيث ان الوصول الى غاية تحقيق الذات وادامة الطموح العلمي في البحث والاستنتاج العلمي لن يعفيها اطلاقا من تحمل حساب ليس بسالهين من حجم التخلف والضرر الذي يلحق بالبنية الاجتماعية والاقتصادية لاقتصاديات بلدانهم النامية فضلا عن الضرر في عملية اعداد الكفاءات الجديدة والتي يمكن ان تكون مرشحة ايضا الى اتخاذ نفس النهج الذي اتبعه اسلافهم وبالتالي تترك عملية التطور والاعداد للكفاءات العربية تدور في حلقة مغلقة وغير قادرة على تحقيق الوفرة في انتاج الكفاءات اللازمة لكي تساهم كما يتوقع لها في بناء وتطوير الواقع الاقتصادي التنموي.

أن الانظمة السياسية الحاكمة في معظم الدول العربية تساهم وبشكل كبير ايضا في تنشيط عوامل الطرد التي تطرقنا اليها في بحثنا هذا نتيجة الى طبيعة الانظمة في محاولة اقصاء من يختلف معها في سياسة ادارة البلاد فضلا عن ظهور وبشكل لافت مظاهر المحسوبية والتملق لتلك الانظمة الامر الذي يؤدي الى اضعاف واضمحلال الحوافز اللازمة لتمسك الكفاءات العلمية في نضالها وكفاحها من اجل رفعة الوطن وتطوره ورقيه.

ان التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي مطلوب من اجل الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات العربية. وان تلك التغيرات يجب ان تبدأ من قمة الهرم القيادي في السلطة السياسية من حيث بث الروح في قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب ولا مجال للتواطئ في ذلك. فالكثير من المهاجرين من ذوي الكفاءات العربية وعلى الرغم من حجم الاغراءات التي تتعرض لها في بلاد المهجر تميل بالفطرة الى صالح مجتمعاتها الاصلية حيث

المكان الذي لازال اريج عبقه يداعب مخيلاتهم ومما لاشك فيه ان عواطفهم الانسانية هــي دائما وابدا تشدهم الى اوطانهم. وفي حقيقة الامر فلو ان التغير باتجاه نمط وســلوك الحيــاة السياسية يبدأ بالتغير لصالح الحريات والعدل في اعادة توزيع الدخل والمــوارد والثــروات سيكون محركا ودافعا قويا لعودة الكفاءات العربية من جديد الى مواطنها الاصلية.

يتحمل النظام العالمي الجديد المسؤولية في استقطاب الكفاءات العلمية، فهــو ممــا لاشك فيه لاينظر الى مصالح الكيانات البشرية في الجانب الاخر من العالم على انها كيانات بشرية تستحق ان ترقى الى ذات المستويات التي يتمتع بها العالم المتقدم. فعلى الــرغم مــن المؤتمرات والندوات التي تعقد تحت غطاء ازالة الفوارق مابين العالم الغني والفقير الا ان تلك الندوات والدراسات لاتنتهي الى شيئ يذكر قياسا الى حجم واتساع الهوة مابين العــالمين نتيجة لسياسات العولمة الجديدة في استغلال ثروات الشعوب وتسخيرها لمصلحة اقتصادياتها وتطورها دون الاكتراث الى حجم الضرر الذي تلحقه بمستويات التعلــيم والخــدمات في داخل تلك المجتمعات التي باتت اشد فقرا.

أن المشاركة الفاعلة في مشروع قومي للنهضة ترتب للكفاءات دورا اجتماعيا مهما تؤكده الخبرة التاريخية على اهميته. ولنا في المثال الصيني مثلا طيبا في عودة الكفاءات الصينية في بداية منتصف عقد الخمسينات الى مواطنها الاصلية بعد ان كانت تتمتع بكل مغريــات الحياة في الولايات المتحدة الامريكية. فقد اثمرت تلك العودة الى النتائج التي تقطف ثمارهــا الان دولة الصين الشعبية من تطور علمي منقطع النظير بات مركزه منافسا حقيقيا للــدول الصناعية المتقدمة وخلال فترة وجيزة. ومن هنا نستنتج ان وجود مشروع قومي للنهضة هو الحل الناجح في استقطاب الكفاءات من جديد الى اوطانها الاصلية وان هذا الدور بالتأكيد مناطا بجهود الطليعة الوطنية المثقفة التي تملك احساسا مرهفا تجاه الوطن.

لابد من انشاء بنك معلوماتي يتضمن معلومات تفصيلية عــن الكفــاءات العربيــة وانشطتها في بلاد المهجر. وعلى ضوء تلك المعطيات والمعلومات يتم تحديد الوسائل والاطر التي من خلالها يتم التواصل مع الكفاءات العربية. ولنا مثال حي بين ايدينا علــى جهــود

ونشاطات الكفاءات العربية من منتسبي الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك والقـائمين على هذا المشروع الاكاديمي الحقيقي لصالح دول المنشأ في بلاد المهجر. فمن خـلال هـذا الصرح العلمي تستطيع ان تزود الوطن الاصل بجرعات جديدة من الكفاءات القادرة على تحمل مسؤولياتها في تطوير وادامة العملية التنموية في بلد المنشأ. فضلا عن قـدرة المركـز العلمي للاكادمية على المساهمة في دعم مشاريع التخرج للدراسات العليـا في الـوطن الام (العراق) عن طريق تبني والاشراف للعديد من الدراسات العليا داخل العراق والمشاركة في لجان المناقشة والتحكيم لتلك الدراسات.

تاسيس صندوق عربي انمائي في بلاد المهجر مدعوما من قبل جامعة الدول العربيـة للمساهمة في احداث التطور النوعي والتقني في اساليب وموضوعات البحث العلمي وعلـى ان يدار ذلك الصندوق ومايتبعه من مؤسسات مختصة من قبل الكفاءات العربيـة في بـلاد المهجر الامر الذي يعود بالفائدة والنفع على كلا الطرفين حيث تقويـة اواصـر ارتبـاط الكفاءات العربية ببلاد المنشأ ومساهمة الكفاءات في خدمة برامج التنمية والتطوير النـوعي لعمليات البحث العلمية.

نحن نعتقد ان للكفاءات العربية في بلاد المهجر الرغبة الاكيدة في مد يد العون لابناء جلدتهم والمساهمة في تنمية الوطن العربي بل وتحمل البعض من الاعباء المادية ولذلك فلابـد من وجود تفهم والتزام واستعداد واصرار على المواصلة من قبل الدول العربية وخاصـة في جانب التمويل الدائم من اجل العمل على توطين التكنلوجيا واستيعابها بـل والمسـاهمة في تطويرها محليا.

التقليل على الانفاق العسكري من قبل الدول العربية حيث اثبـت التجـارب ان اكداس السلاح التي تقبع في مخازن الدول العربية لم تسهم في رفع شأن بلدانهم العربية بـل زادتها فقرا وتخلفا في الوقت الذي تحتاج المراكز البحثية والعلمية الى ذلـك الحجـم مـن الموازنات في معالجة مشاكل التنمية التي تعاني منها. لم يحرر ذلك الخزين مـن الاسـلحة اراضينا المحتلة ولم تسهم قوتنا العسكرية من اضافة مردود اقتصادي لصالح العملية التنموية،

بل اننا فعلا قد ساهمنا في تقوية النمو الاقتصادي الى تلك البلدان المصنعة لهذه الاسلحة فضلا عن حجم التبعية التي تلحقه بنا سياسة شراء الاسلحة والحروب الكثيرة التي نزلت باقتصاديات امتنا العربية الفواجع والمآسي التي لازالت تترى علينا من كل حدب وصوب. نحن بحاجة الى القلم بدلا من البندقية والطائرة المقاتلة الا في المستويات التي تعيننا في الدفاع عن ارضنا ولااكثر.

من خلال ما تم تقديمه من واقع تحليلي لحجم المشكلة الاقتصادية والضرر الناجم عن عمليات الهجرة والنزوح للكفاءات العربية توصي الدراسة بالتالي:

1. التركيز الشديد على تطوير اساليب استخدام محاسبة الموارد البشرية في كل القطاعات (الوحدات) الاقتصادية وذلك نتيجة لما سوف تقدمه من بيانات دقيقة ومهمة تلقي الضوء على حجم التراجعات الفعلية في عملية التنمية الاقتصادية والتي ستساهم في تحدي الاطر والوسائل المناسبة للنهوض بالقطاعات المتخلفة عن محاور تطورها المخطط لها واعادتها الى الوجهة الصحيحة.
2. التأكيد على التعاون الدائم والمستمر مع الكفاءات العربية المهاجرة وعدم تركها عن النسيج الوطني باعتبارها خسائر معدومة يصعب استرجاعها.
3. توصي باستخدام البطاقة التعليمية من خلال برنامج الصندوق التعليمي الذي يقوم اساسه على مبدأ مشاركة كلا من الدولة والافراد في تحمل الكلف الحقيقية في انشاء الكوادر الكفوءة مما يعود بالاثر البالغ الى زيادة الاحساس بالمسؤولية تجاه الوطن فضلا عن اعادة استثمار تلك الاموال من جديد في خدمة الانفاق على العملية التربوية مما ايضا يخفف من على كاهل الدولة في الانفاق العام بعد فترة زمنية قصيرة عندما يبدأ الصندوق بالاعتماد على مصادره التمويلية الشعبية اضافة الى مصادر اخرى تستحدث فيما بعد.
4. تحديث وتطوير شبكات الانترنيت في التعلم عن بعد مما يسهل عملية الارتباط مابين الكفاءات العلمية المهاجرة مع مواطنيهم والذي سيدر دخلا معرفيا وعلميا يخدم تطوير

اساليب التعليم في بلد المنشأ.

5. اعادة النظر في قوانين الهجرة والعوامل المساعدة لها وسن قوانين جديدة لاتعارض مع مبدأ حرية التعلم والانتقال ولكنها تحفظ على اقل تقدير اولوية الدفاع عن المصالح الاجتماعية التي ستهدر نتيجة لتلك الهجرات النوعية.

6. اعادة تشكيل النظم السياسية بما يكفل حق توفير الامن والاستقرار ولايتم هذا الامن خلال ارتفاع نسبة الوعي الانساني في ميادين الثقافة العامة التي تشكل اسس قوية لتكوين الشخصية الوطنية التي لاتضطر الى التخلي عن معركتها النضالية في التنمية والتطوير الاقتصادي والاجتماعي عند اول مشكلة تواجهها بحيث ترجح عامل المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

7. اعطاء الاولية القصوى في تطوير وتنمية الموارد البشرية التي هي اساس كل تنمية حقيقية في البلدان العربية التي بات الكثير منها خارج المساهمة الانتاجية نتيجة البطالة المتفشية في مرافق عديدة من مرافق الدولة ومن ضمنها اشكال البطالة المقنعة. فأن تنمية تلك الموارد ترسل رسائل ايجابية الى الكفاءات المنسية في العودة والمساهمة في رفع نوعية وكمية مهارات تلك الثروة البشرية الامر الذي يحسر معدلات الهجرة الى خارج حدود الوطن.

8. اعادة النظر في السلوكيات الاجتماعية وتطويرها نحو اظهار الاحترام والتقدير للعلماء والباحثين في البلدان العربية، الامر الذي سيعيد توزيع اولويات الاهتمام لدى الكفاءات العربية لصالح الاهتمام بمجتمعاتهم التي لم تكن لهم كل القدر والاحترام والفخر لما حققوه لصالح مجتمعاتهم. ويكفينا في هذا ان ننظر الى تاريخ العراق ابان الحقبة العباسية بما انطوت اليه من وسائل التقدير والتبجيل للعلماء العرب وغير العرب ممن فضلوا الاستيطان فيها على حساب مواطنهم الاصلية.

الفصل الثالث: التعليم في العراق ومشاكله:

التعليم في العراق:

من خلال ماتقدم من توضيح عن حالة التعليم في العراق ومن خلال المعطيات التي اوردناها من الاحصائيات والارقام التي جاءت في الفصل الرابع من هذه الرسالة فقد حاولنا ان نستعرض ظاهرة الهجرة للكفاءات العراقية والتي اطلقنا عليها مسمى الهجرة السالبة والتي جاءت نتيجة الى وجود اسباب خارجية وداخلية فرضت على الكفاءات العراقية واجبرت العديد منهم الى اتخاذ طريق الهجرة للهروب من تلك الضغوطات سواءا كانت ضغوطات سياسية دولية كما وجدنا ذلك جليا في حالة الحصار الاقتصادي والسياسي الشامل والذي فرض على الشعب العراقي طيلة عقد التسعينات من القرن المنصرم حتى بدايات الثلث الاول من العقد الاول من القرن الواحد والعشرين نتيجة الى ممارسات خاطئة اقدمت عليها القيادات السياسية العراقية الحاكمة من الدخول في صراعات ونزاعات مستمرة مع دول الجوار ووصولا الى النزاع الدولي مع الحرب الضروس التي شنت على العراق وانتهت بما الت اليه الظروف من احتلال للعراق واسقاط حكومته مرورا بالاسباب الداخلية التي برزت على السطح نتيجة الممارسات الخاطئة ايضا للقيادات السياسية العراقية التي اعقبت سقوط نظام صدام حسين والتي اتسمت جلها بفقدان الامن والاستقرار السياسي وممارسات التهجير القسرية لجميع فئات الشعب العراقي وعلى مختلف طبقاته وتخصصاته العلمية والتقنية. مما ادى الى نزوح مئات الالاف من المواطنين على شكل هجرات داخلية نتيجة ظهور ظواهر غريبة لم يعتد عليها الشعب العراقي على مدى قرون طويلة الا وهي التمييز العرقي والطائفي المذهبي. ناهيك عن القتل المنظم للكفاءات العراقية.

كل تلك الاسباب فرضت على الشعب العراقي حالة من الهجرات البشرية الضخمة والتي قدرت ب 4 مليون مهاجر وعلى مستويات علمية وتعليمية متباينة. ومع كل هذا فقد وجدنا انفسنا ملزمين في دراسة ظاهرة الهجرة للكفاءات العراقية المتميزة من اجل دراستها وفهم تداعياتها على مستقبل العراق السياسي والاقتصادي فضلا الاستفادة من نتائج هذا

البحث لعله يسهم في كشف الضوء على اهمية مخاطر الهجرة من الزاوية الاقتصادية وإيجاد المقترحات والحلول التي نعتقدها مناسبة للتقليل من حجم الخسائر الاقتصادية المترتبة على مثل تلك الهجرات المدمرة.

لن تكون هذه الدراسة الاولى ولا الاخيرة في البحث في هذا الموضوع الشائك ولكن حتما نتوقع لهذه الدراسة ان تلقى اذان صاغية من المسؤولين والمهتمين بوضع الاطر العامة لسياسات التعليم وكذلك المساهمين في رسم السياسات التنموية للعراق من اجل الرقي بالمجتمع العراقي ومساعدته على تخطي ازماته الاقتصادية والسياسية في ظل وضع اقليمي ملتهب والمنغمس في اختلاق توترات سياسية تعمل جميعها كعوامل دافعة للكفاءات العراقية الامر الذي سينتهي به المطاف الى افراغ المجتمع العراقي وحرمانه من كفاءاته وعقوله النيرة من اجل ايصاله وايصال الاجيال القادمة الى هوة سحيقة من التخلف الحضاري والعلمي وزيادة حجم الهوة مابين العراق وجيرانه من جهة ومابين العراق والعالم المتقدم.

انه لامر جلل ان نشهد عملية تدمير ممنهجة للمجتمع العراقي وسلبه خيرة عقوله لصالح دول الجوار او دول العالم المتقدم ولغرض تفادي كل هذا توجب علينا الذلوا بدلونا في هذا المضمار انطلاقا من حبنا واعتزازنا بالوطن. وعليه فقد خلصت هذه الدراسة الى جملة من التوصيات والاستنتاجات التي نجدها تساهم في تقديم المشورة والرأي لمن يهمه امر العراق في معالجة مشكلة الهجرة.

من اجل نظام تعليمي افضل في العراق:

لكي نتمكن من التقليل الفعلي لاي هجرة معرفية من داخل العراق لابد لنا من اعادة النظر في النظام التعليمي والياته المتبعة في الوقت الراهن بحيث نستطيع ان نعدل بعضا من تلك الاليات وتكيفها لصالح التقليل من هجرة الكفاءات العلمية الى خارج الوطن من ناحية وتحسين وتطوير النوع والكم من خريجي التعليم وفي الياته ونظمه من ناحية اخرى.

فقد ارتأينا ان نقوم بالتوصيات التالية اعتقادا منا بان مثل تلك التوصيات تساهم في ضبط وتقويم الية هجرة الكفاءات العراقية فيما لو قررت مغادرة العراق لاسباب تتعلق

بتطوير امكاناتها العلمية. وهذه التوصيات ترتكز على الخطوط الرئيسية التالية:

1. نظام ساعات العمل:

استحداث نظام احتساب ساعات العمل منذ دخول الطالب الى مراحل التعليم الاولى وانتهاءا بنيل الدرجات العلمية العالية. حيث ان اي عمل ما سيؤدي حتما بالنتيجة الى انتاجية معينة. سواءا أكان هذا الانتاج يتمثل سلعا مادية او معنوية (افكارا،مقترحات، تطبيقات لنظريات قديمة، استحداثاً لتطوير اوتعديل اواضافة لنظرية) وفق حالة المجتمع واحتياجاته وتركيبته الثقافية والاجتماعية والبيئية.

خلاصة القول ان أي جهد بشري لايمكن ان ينتج عنه فراغا وبالتالي ستكون له بالتأكيد قيمة تقديرية بالنقد المادي المتعارف عليه.

وان الانتاج البشري المادي او الفكري بحد ذاته هو نوع من انواع التدريب العقلي والذهني على الابتكار والابداع والاستنتاج وبالتالي فان ايا من تلك الفعاليات العقلية والذهنية هي بمثابة انتاجية تحسب للفرد وتساعد في الكشف عن القيمة الفعلية التي انتجها ذلك الفرد في خدمة مجتمعه والتي تساعد الباحثين والمسؤولين في النظام التعليمي في تقييم مقدار ماله أو ماعليه (للفرد) في خدمة الوطن.

الامر الذي سيساعد كثيرا الجهات المسؤوله في الدولة في تحديد متى وكيف يمكن لذلك الفرد من اتخاذ قرار الهجرة بعد استيفاء شروطها سواء التنظيمية او الاجتماعية.

ولاجل ذلك يتطلب من النظام التعليمي في العراق العمل على استحداث او تجديد نظم تجميع البيانات عن حالة الطلبة وموقفهم الانتاجي في خدمة المجتمع والوطن.

ولاجل ان تتضح ابعاد فكرة احتساب نظام ساعات العمل لكل طالب باعتباره جزءا لايتجزء من العملية الانتاجية (السلعية المادية / المعرفية) فقد ارتأينا ان نقوم باعداد وثيقة تحصيل البيانات حول الطالب والتي يمكن اعتبارها بمثابة مستند لبيان حالة الذمة (براءة الخدمة الاجتماعية) للطالب خلال سني دراسته وتلقيه العلوم.

وتلحق هذه الاستماره في قيده الدراسي وتنتقل معه حتى توقفه عن الدراسة.

ولغرض التعرف على تلك الوثيقة قمنا بتصميم وثيقـة بيانـات اوليـة (كمقتـرح اولي وافتراضي) قابلة للاضافة والحذف والتطوير وهي كالتالي:

استمارة حصر بيانات النفقات للطالب		الاسم الثلاثي	مرحلة التعليم	العنوان الدائم:
اسم المشرف التربوي			رياض الاطفال	
اسم المدرسة:			الابتدائي	
تاريخ الانتساب:			المتوسط	
العام الدراسي			الاعدادي	
درجة الصف			الدبلوم	
الشعبة			الماجستير	
تاريخ التوقف			الدكتوراه	

المصروفات		ساعات العمل للسداد	اجر الساعة	حالة الاستيفاء		التقييم النهائي	
اسم المادة	المبلغ	عدد الساعات	المبلغ	مستوفاة	غير مستوفاة	عليه	له

أسم المرحلة التعليمية السابقة	
اجمالي عدد الساعات المرحلة من مرحلة سابقة الغير مستوفاة	

		اجمالي الاجر المقيم للساعات الغير مستوفاة للمرحلة السابقة

اجمالي الاجر المقيم للمرحلة الحالية	اجمالي عدد الساعات للمرحلة الحالية	المصروفات الكلية للمرحلة الحالية	
			المجموع

رسم توضيحي 1 نموذج استمارة تحصيل بيانات النفقات التعليمية وتحديد مجموع ساعات الخدمة المتوقعة للطالب كما نراها لحد اعداد هذه الرسالة.

وكما هو واضح في استمارة حصر البيانات للطالب فان المعلومات التي يتم ادخالها توضح حركة النفقات التي تم صرفها للطالب خلال العام الدراسي ومن ثم عدد الساعات التي تسجل في ذمته للمستقبل (التي عليه الايفاء بها لنيله براءة الذمة الاجتماعية).

ان هذا المقترح الاولي هو حتما ليس الصيغة النهائية لشكل الوثيقة التي يمكن ان تعتمد في دراسة وحصر النفقات للطالب بل تعتبر هذه الوثيقة بمثابة اقتراحا اوليا قابلا للتطوير والاضافة والحذف. فكما نعتقد من الوهلة الاولى لهذا النظام فان الاهداف المرجوة لهذه الوثيقة تنحصر بالتالي:

- حصر كافة النفقات بقيمة العملة المحلية للسنة الدراسية وبالتالي يكون من السهل بمكان التعرف والحساب الدقيق للنفقات المصروفة للطالب من قبل المسؤولين والمختصين والقيمين على ادارة القطاع التعليمي لتحديد القيمة الحقيقية الدقيقة والواقعية للتكاليف دون الدخول في نظام التقديرات والتخمينات التي تشذ بالتاكيد عن الواقع الاصلي للظاهرة التي قيد الدرس او البحث.
- تحديد ومعرفة العدد الحقيقي للدارسين والمتخلفين والمنقطعين عن الدراسة. ومن خلال اجهزة الحاسوب الاحصائية فان عملية حساب المدخلات والمخرجات ستكون سهلة وسريعة ودقيقة بالتاكيد. كما هو متعارف عليه في معظم البلدان العربية فيما يخص

موقف المواطن العربي من مسألة وموضوع الخدمة الالزامية التي يتطلب من المواطن بيان موقفه القانوني منها قبل اقدامه على السفر او الهجرة او مغادرة البلاد لاغراض العمـــل او الدراسة فان هذه الوثيقة توضح بجلاء موقف المواطن المعني مــــن خدمــــة مجتمعــــه بشكل عام. أي بعبارة اخرى تبين هذه الوثيقة عنـــي الموقــــف الحقيقـــي للمواطنـــة ومايترتب عليه فعله في خدمة مجتمعه. وبوجود بعض من القوانين والتشـــريعات الـــتي تحول هذه الوثيقة من فكرة مرسومة على صحيفة ورقية الى وثيقة فاعلة ذات ســـلطة ونفوذ اجتماعي فاعل تسهم في اعادة رسم الخريطة التعليمية في الوطن خدمة لصـــالح تقدم وتطور الجانب التعليمي للمجتمع الذي يحقق ايضا وجها مــــن اوجــــه المواطنـــة الحقيقية للمتعلم وما يتوجب تقديمه خدمة لمجتمعه الذي تحمل تكاليف ونفقات تعليمه.

- ان مبدأ حساب ساعات العمل كما جاء اعلاه (العمل الاجباري) يمكن ان يفهم وفق منظور فكرة التجنيد الاجباري (الالزامي) مقابل خدمات ونفقات التعليم المنفقة علـــى اعداد الطالب. وكما ان مبدأ التجنيد الالزامي العامل في العديد من دول العالم يقـــوم على مبدأ خدمة العلم والوطن (خدمة رد الاعتراف بالجميل ــ خدمة المجتمع) الـــذي يهدف على تهيئة الشباب لخدمة الوطن والدفاع عنه في وقت الضرورة وفي الملمـــات. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه فان لم تقع تلك الضرورات الدفاعية فما هـــو نــــوع العائد المتحقق من نائج الخدمة الاجبارية لمدة محددة من الزمن لاولئك المتعلمين من ابناء الوطن ــ والذي يمكن جعل خدمتهم (خدمة رد الاعتراف بالجميل) اكثر جدوى عن طريق مشاركتهم في البحوث العلمية المتنوعة سواءا أكانت انتاجية سلعية ام خدميــــة وسواءا اجرت تلك البحوث في القطاع العام او القطاع الخاص ــ بالتاكيد ســـتكون (عينا اقتصاديا يتحمله المجتمع ناهيك عن التعطيل الاجباري لمبـــدأ العمـــل والانتـــاج البشري المادي السلعي او المعرفي لنفس الفترة الزمنية).

ان تهيئة الجيش هي بالتاكيد ضرورة ملحة لحماية الثروات والمصالح الاقتصادية لمجتمع ما ولكن ليس بالضرورة ان يتحول كل المجتمع في وقت ما الى مشروع جندي في الوقـــت

الذي بالامكان تحقيق ذات الهدف عن طريق انشاء الجيوش المتخصصة الماهرة بحيث تكون اعمالها تمتاز بالمهارة والتقنية اللازمة لاداء عملها الانتاجي (الخدمي) المتوقع منها في حالة الضرورات والملمات (لاقدر الله) ناهيك عن مواصلة التطوير والتدريب لرفع اللياقة والمهارات في فنون الدفاع والقتال والحماية (وفق مناهج التعليم العسكري المعتمد في تحقيق الجاهزية القصوى) في وقت السلم.

- ان تحديد قيمة لساعات العمل تختلف في قيمتها من مرحلة الى اخرى وفقا لكمية ونوعية المصروفات والنفقات اللازمة لتلك المرحلة وهذا يعني ان قيمة الاجرلساعات العمل لطلبة الدراسات العليا ستكون اكبر بكثير من نظيراتها في المراحل التعليمية الاخرى.

1. تحديد طبيعة ونوعية الأعمال والذي يتطلب حسابات متخصصة ودقيقة تتلائم مع كل مرحلة من مراحل التعليم وفقا للآليات والقواعد المعمول بها في قوانين الدولة (قانون تنظيم الاجور والعمل). حيث تحدد بالتفصيل اهلية الاشخاص القادرين على العمل وفق السن القانوني المتفق عليه في القانون. كما تتطرق تلك الحسابات المتخصصة الى معالجة حالات عدم مواصلة سلم الصعود في درجات التعليم لصالح الانخراط في سوق العمل او الترك لمراحل التعليم المختلفة حيث تستوفى ساعات العمل من الطلبة التي تقل اعمارهم عن السن القانوني للعمل بساعات العمل في النشاطات الشبابية في دور ومراكز الشباب والرعاية مثلا. ويمكن اعتبار هذه المحاولة نوعا من التوجيه غير المباشر لهؤلاء الطلبة لاعادة التفكير في قرار ترك المراحل التعليمية او توجيههم الى الاعمال الحرفية التي تتطابق وميولهم ومهاراتهم الفردية وهذه لايمكن اكتشفها الاعن طريق الاحتكاك المباشر معهم في دور رعاية الشباب وتطوير المهارات الذي من المؤمل ان يكون العاملون فيه من ذوي الاختصاص المناسب كالطب النفسي والبحث الاجتماعي وما الى ذلك من تخصصات اخرى مناسبة.

2. اعداد القوائم بالتكلفة المفصلة والاجمالية لكل طالب مع بداية تسجيل قيده الدراسي.

3. نقترح ان يكون حق الهجرة للمواطن يبدأ بعد اطفاء المستحقات المقررة على الطالب من ساعات العمل التي حملت بها قائمته التعليمية.

4. ان القطاع التعليمي هو قطاع استثماري بعيد الاجل وبعبارة أخرى انه لاتوجد دولة واحدة في العالم تعلم ابنائها فقط من اجل الترف والترفيه. بل ان القطاعات التعليمية تقوم باستثماراتها التعليمية الطويلة الاجل من اجل تحقيق الربح ايضا حالها حال أي مؤسسة اقتصادية تجارية قائمة على مبدأ الربح والخسارة ولكن مع اختلاف بسيط في مبدأ الربح واعادة توزيعه واستغلاله الاستغلال الامثل. الامر الذي سيمكن القطاعات التعليمية في توظيف تلك الارباح في رقي وتطور المجتمع عن طريق انتاجها من السلع والخدمات الفكرية والمعرفية العقلية. وهذا بحد ذاته ارقى انواع الربحية التي تعود بالنفع على الوطن والمواطنة. ان ربحية القطاع التعليمي تختلف ايضا من حيث نسب الاستثمار المطلوب وكمية المقتطع من الربحية. حيث كما هو معلوم للجميع ان الارباح المتحققة في الشركات الانتاجية الربحية منها ما يذهب لصالح اعادة الاستثمار من اجل تطوير وتقدم انتاجية الشركة والعاملين فيها ومنها ما يذهب لصالح الادخار. بينما نجد ان ارباح وعوائد القطاع التعليمي توظف بالكامل لصالح اعادة وتوسيع الاستثمارات في التعليم والتربية. وعليه فلا مكان لمبدأ الاكتناز وان زيادة المدخرات سينتفي وجوده تماما ما عدا احتياطي النفقات في حالات الكوارث والملمات كالازمات المالية العالمية التي تحدث بين فينة واخرى. كما لايفوتنا ان نذكر انه قد تسعى القطاعات التعليمية على الاستثمارات في اسواق البورصة العالمية وذلك بهدف تحقيق وفورات مالية تعينها على تقليص اعتمادها على مخصصات الميزانية الحكومية وبالتالي تكون قد ساهمت في تخفيف الضغط من على كاهل اجمالي الناتج القومي لصالح قطاعات انتاجية وخدمية اخرى كالصحة والمياه والزراعة والبيئة والجيش.

5. اعادة النظر في مفهوم ومناهج التربية والسلوك الوطني حيث يتوجب على المؤسسات المعدة لتلك المناهج التركيزعلى التربية الوطنية التي تنبع من فهم ووعي وضميرالشخص

وتربيته على كيفية استحضار الضمير الانساني كمراقب عام للسلوك الفردي والانتماء الوطني. ولاتتجسد التربية والسلوكية الوطنية من خلال تمجيد وتعظيم السلاطين ورجال السياسة بقدر ما يجب ان تنصب على تعظيم وتمجيد الوطن كوحدة واحدة غير قابلة للتقسيم والتجزئة مهما اختلفت الظروف واستحدثت المتغيرات السياسية والجغرافية.

6. اقامة المشاريع الانتاجية وفق ضوابط ومعايير حاجة السوق والمجتمع في ان واحد وتنسيق ذلك وفقا لتنظيمات وتشريعات سواءا كانت على مستوى المجتمع الاصغر (المجتمعات المحلية الصغيرة على مستوى المحافظات او الاقضية والنواحي) او على مستوى المجتمع الاكبر (الدولة بعمومها) وان تكون تلك التشريعات والاليات موثقة. حيث تعمل تلك الضوابط على سبيل المثال الى الحد من التكرار في اقامة المشاريع الانتاجية (التي تنشأ وفق مغريات الربحية العالية المتحققة من انتاج سلعة ما بعينها) وهنا يجب التذكير بانه لانسعى من خلال هذا الطرح الى توجيه السوق بوسائل التوجيه المركزي وانما حرصنا بالتركيز على انشاء المشاريع الانتاجية المؤثرة فعلا بسياسة التنمية الاقتصادية دون الاغراق بنوع ثابت من المشاريع واهمال انواع اخرى على ان لاتؤثر تلك الضوابط والاليات على مبدأ التنافس بين المشاريع الانتاجية المتشابهة ممن اجل تطوير وتحسين الجودة والذي تصب مردوداتها النفعية اولا واخيرا لصالح المواطن بالدرجة الاولى ومن ثم لصالح الدولة وسمعتها التجارية في الاسواق المحلية وفي الاسواق العالمية ولغرض تحقيق ذلك نفترض بوجود سقفا للحد الاعلى بالتكرار محسوبا وفق التوازن مابين الكثافة السكانية (الطلب على سلعة معينة) وكمية الانتاج غير متناسين قوة الدخل الفردي اي (قوته الشرائية).

الامن السياسي ضرورة:

من اجل مساعدة العراق الى استرداد عافيته ليتمكن من الوقوف من جديد ليرعى ابناءه ومصالحه الوطنية فلا بد من توفير غطاء امني كافي معزز بالامن السياسي الذي سيولد

بالتاكيد انما اقتصاديا قادرا على ممارسة نشاطاته ونموه في مجتمع انساني متنـوع المشـارب والثقافات مما سينعكس على بعث الامل والدفء في هذا الوطن. ولهذا فان استقرار الامـن واستتبابه ونبذ التمييز الطائفي ومحاربتها كفيل باعادة الثقة من جديد لـرؤوس الامـوال العربية والاجنبية للقدوم والاستثمار في العراق وخير دليل على ذلك نسبة الاستقرار الامني النسبي الذي يتمتع به شمال العراق والذي احدث طفرات نوعيـة في قطاعـات الاعمـار والتامين ووالتعليم والصحة والذي انعكس بشكل ايجابي على مستويات الـدخل والقـوة الشرائية لابناء الشمال العراقي قياسا بحجم التردي والبطالة في بقية ارجاء العراق.

كما ان فقدان الامن واستتبابه في معظم ارجاء العراق ادى بالنتيجة الى تفشي الفساد الاداري وانتشاره في الادارات العراقية الانتاجية منها والخدمية الامر والذي كان مستهجنا وجود هذا الحجم من الفسـاد المالي والاداري لسنوات خلت نتيجـة لغيـاب الديمقراطيـة والشفافية وقيادة الدولة والمجتمع وارتهان مستقبله السياسي والاقتصادي بقـرارات فرديـة وارتجالية.

كما ان غياب الامن ادى الى تشجيع السرقات من الاموال العامة وتنشط عمليات استنزاف الموارد الاقتصادية وخصوصا سرقة البترول العراقي الذي وجد طريقه الى العديـد من دول الجوار نتيجة الى حجم الاضطرابات الامنية الكبيرة وغيـاب وضـوح السـلطة والمسؤولية سوءا أكانت بتشجيع داخلي من فئات سياسية ذات افق ضيق لاتتعدى حـدود مكاسبها الفردية او بتشجيع من دول الجوار من اجل الاستفادة من غياب العراق كقـوة اقتصادية كبيرة ومنافسة في الاسواق العالمية والعربية خصوصا فيما يتعلق بصادراته وانتاجه من المواد الخام.

ابعاد الجامعات العراقية عن الصراعات السياسية والحزبية والقومية والطائفية والمذهبية والتي تنعكس سلبا على تطور المستوى التعليمي النوعي والكمي حيث اضحت الجامعـات العراقية مسرحا ووسطا خصبا للنشاطات السياسية الطائشة واللامسـؤولة وقـد تـاثرت الجامعات العراقية بطبيعة الصراعات المذهبية التي انتشرت في العراق مابعد عام **2006**م الامر

الذي ادى بدوره الى تصفية العديد من اساتذتها جسديا مما ادى الى انكماش واضح في النتاج العلمي للاساتذة العراقيين خوفا من الاحتكاكات السياسية التي تفضي تنائجها الحتمية بالموت رميا بالرصاص او بانفجار قنبلة موقوتة في مكان ما.

غياب الامن سيؤدي الى تقزم الديمقراطية واضمحلالها وتحديد مدى خياراتها الامر الذي شجع العديد من الاطراف المتناحرة الى ابداء واستعراض عضلاتهم للحصول على اكبر قدر ممكن من المكاسب السياسية لجعلها امرا واقعا يجب التسليم به عندما تستدعي الديمقراطية من اقامتها الجبرية التي وضعت فيه.

اصلاح التعليم في العراق:

اما فيما يخص التعليم العراقي وسياسته فقد يتطلب الامر القيام بجملة من الاصلاحات تبدأ من اسفل القاعدة الهرمية التعليمية وصولا الى القمة. وكما نرى انه من الضروري التركيز على التالي:

- القيام باعداد وحصر الاثار التدميرية التي احدثها الحصار في العراق كذلك الحرب العراقية الامريكية التي انتهت باحتلال العراق. وكما ورد في هذا البحث عن وجود العديد من البنى التحتية في حالة مزرية او مهدمة بالكامل الامر الذي يستوجب اعادة اعمارها من اجل تامين المكان اللائق للطلبة والاطفال وهو امر حيوي جدا ففي السنوات الاولى من عمر التلميذ ستقرر شكل العلاقة ما بين التلميذ والمدرسة من الجانب النفسي الامر الذي يترتب عليه قرارات مهمة في درجة ثبات الرغبة والاصرار لنطالب على مواصلة تعليمه حتى النهاية.
- تعين وتخصيص العدد الكافي من المختصين في العلوم النفسية والتربوية من اجل متابعة الظواهر النفسية الغريبة ودراستها ورفع التوصيات والحلول المقترحة لذلك مما سيعمل بالتاكيد على تحسين الاداء النوعي والكمي للتلاميذ في بداية عهدهم في مسيرة التعليم الطويلة.
- اعتماد القيد الدراسي الذي يتعدى حدوده البيانية في قيد المعلومات الخاصة بالطلبة بل

يمكن استخدامه كمدخلات بيانية تخص الوضع التعليمي للطالب وساعات الخدمة التي يتوجب عليه اداؤها عند مغادرة المدرسة لصالح الهجرة الخارجية او لسوق العمل وقد اوضحنا ذلك مفصلا في بحثنا هذا.

- اعادة النظر في المناهج الدراسية لقياس درجة مواكبتها لتطور النهضة العلمية الجديدة في العالم بحيث يتلقى التلميذ موادا تدريسية يتقارب مستواها العلمي من مستويات المواد التعليمية في دول العالم الاخرى.
- اعادة النظر بمستويات العاملين في القطاع التعليمي على ضوء الأداء السنوي لكل منهم وفق المعايير العالمية لإدارة المؤسسات العلمية اومعايير عضو هيئة التدريس بعيدا عن التأثيرات السياسية والحزبية. وبعيدا عن الخوف والتردد في تطبيق التعليمات، وإحالة كل من لا تنطبق عليه تلك المعايير إلى وظيفة أخرى أو إلى التقاعد. لأن مستقبل العراق أهم من بقاء عدد من العاملين غير الكفوئين في التعليم العالي في مواقعهم الإدارية أو التعليمية أو الوظيفية.
- دعم المكتبات ودور النشر الوطنية التي تسهم في توفير الكتاب الحديث للأساتذة والطلبة والباحثين، سواء كان ذلك التوفير بنشر كتاب المؤلف العراقي أو العربي أو الأجنبي أو باستيراد تلك الكتب.
- تحديث وسائل الاتصال والتعليم في المدارس والجامعات العراقية من خلال تزويد تلك المؤسسات بوسائل الاتصال والتقنية الحديثة من اجهزة كمبيوتر ومتطلبات الارتباط بالشبكات العنكبوتية العالمية الامر الذي يساهم في رفع قدرات الطالب والمعلم العراقي في الجانب الفني والتقني والمعلوماتي.
- اعتماد نهج الخدمات التربوية الشاملة من مستويات التعليم الاولى انتهاء بالتعليم الجامعي ان امكن يلحق بكل جامعة ليكون (مختبرا) تربويا ونفسيا للطلبة والباحثين والأساتذة في كليات التربية والمعلمين.
- زيادة التخصيصات المالية لقطاع التعليم الجامعي والعالي ومؤسسات البحث العلمي.

- تشجيع قيام منظمات او مؤسسات علمية مدنية متخصصة في تقيم الظواهر الاجتماعية والسلوكية والاقتصادية مثل مراكز الدراسات العلمية المتخصصة والاستفادة من طروحاتها في تناولها لمشكلة من المشاكل او دراسة الظواهر العامة.
- تدعيم وسائل الاتصال والترابط مابين المؤسسات العلمية والاكاديمية في بلاد المهجر مع نظيراتها في الداخل الامر الذي سيعمل على ردم الهوة مابين المهاجرين والمؤسسات التعليمية في الداخل.
- استحداث نظام الخدمة الاجتماعية للكفاءات كبديل عن خدمة العلم في العراق الامر الذي سيعزز من نشاطات الكفاءات العلمية داخل العراق.
- اعتماد الية اطفاء المستحقات الاجتماعية للكفاءات قبل الشروع بمغادرة الوطن تحت مسميات الهجرة الخارجية لتطوير القدرات العلمية.
- تحسين دخل اساتذة الجامعات العراقية وتمكينهم من استيراد كل ما يتعلق بالوسائل المتخصصة في التعليم والبحوث واعفائها الكامل من الضرائب والمكوس.
- اعتماد الية الاسترداد للمنافع الاجتماعية المهدورة نتيجة عمليات استقطاب الكفاءات العراقية الى خارج الوطن.
- تشجيع الكفاءات العلمية العراقية على العمل كمستشارين او زائرين في المؤسسات البحثية العراقية والجامعات والمعاهد.
- الزام الهيئات العلمية بدراسة الظواهر والمشاكل التي تواجه المجتمع العراقي كجزء من بحوثهم لغرض الاستفادة من نتائج تلك البحوث في تقديم الحلول الناجعة لتلك المشاكل والظواهر.
- اعتماد الية قياس الانتاجية للكفاءات العراقية الراغبة في الهجرة لغرض مواصلة التخصص والتعليم.
- استدعاء الكفاءات العراقية من مؤسساتها في بلاد المهجر للقيام بالزيارات والقاء المحاضرات والمشاركة في الندوات العلمية الامر الذي يتطلب جمع معلومات وبيانات

عنهم في مكان اقامتهم.

الفصل الرابع: الاثار الاقتصادية لهجرة الكفاءات وحسابات كلف التعليم في العراق:

سياسة الاستقطاب للكفاءات العراقية وقوة لعاملي الزمن والمال:

من خلال التقديم الذي تم عرضه في الفصل الرابع وتحديدا في المبحث الثاني فان سياسة الاستقطاب تعد الامثل والاوفر حضا في تقديم حلا ناجحا وفعال لمشكلة النقص الكبير الذي يعاني منه القطاع التعليمي في العراق نتيجة الهجرة او التهجير الذي حصل في العراق منذ فترة الحصار الاقتصادي وحتى ما بعد الاحتلال الامريكي للعراق. وهذا فاننا نرى:

- تحمل العراق كدولة منتجة للعلماء والكفاءات من دول العالم الثالث عنا كبيرا من اعباء الهجرة والسياسات الممنهجة لطرد العلماء الى الخارج من اجل تقييده وتحجيم دوره في الصراع السياسي القائم في منطقة الشرق الاوسط في محاولات حثيثة لاعادة رسم الخارطة السياسية من جديد لتلك البقعة المهمة اقتصاديا لدول العالم الاول " الدول الصناعية". ولأن العراق يعد أحد اهم الدول العربية التي وفرت كما كبيرا من العلماء والعقول العلمية خصوصا في مجال الذرة فقد جرى استهداف هؤلاء العلماء عقب الغزو الأمريكي للعراق ـــ تارة بالإغراء للهجرة لأمريكا والغرب ـــ وتارة أخرى باستهداف من يرفض الهجرة بعمليات اغتيال في ظل الفوضى التي اعقبت احتلال العراق في العام 2003م. وقد شاركت العديد من القوى السياسية والاقليمية في تفعيل عامل هجرة الكفاءات العراقية الى خارج حدوده.
- تعويض ما نقص من العراق من كفايات علمية يتطلب جهودا مضاعفة من قبل المجتمع المدني من جديد وعلى بنية الاقتصاد العراقي الضعيفة اصلا بسبب العوامل العديدة التي مر ذكرها في هذه الرسالة. لذا فقد بات من المؤكد وفقا للعمليات الحسابية والنتائج التي تم عرضها في التطبيقات المخصصة لحساب تكاليف التعويض او الاحلال ان

سياسة التعويض وسد النقص عن طريق الاحلال هو امر غير اقتصادي في المدى القريب وبهذا سيترتب على العراق جهودا اضافية واعباءا اقتصادية تضاف فوق مشاكله الانية في اعادة الاعمار والبناء في الوقت الذي هو بحاجة ماسة الى ترشيد في الانفاق حسب الاولويات.

- لقد بات من المؤكد ان عملية الاستقطاب من خلال تحقيق شروطها الطبيعية امرا واجبا من اجل تحقيق الهدف المنشود في خلق الكوادر العلمية الرفيعة لغرض زجها في عمليات البناء والتطوير للاقتصاد العراقي. وبما اننا قد توصلنا في هذه الرسالة على ان سياسات الاستقطاب للكفاءات العراقية المهاجرة تعمل على توفير عاملي الزمن والنفقات فاننا نوصي بها ونؤكد عليها للاسباب والتعاليل التي تم طرحها خلال هذه الدراسة.
- إنشاء صندوق باسم "صندوق دعم الكفاءات العراقية" يؤطر لإنشاء كيان جامعي مستقل بالكامل وبعيدا عن التاثيرات السياسية بحيث يكفله القانون في بند خاص به ويعتبر من الحرمات التي لايمكن التلاعب بها الان او في المستقبل من قبل الكيانات السياسية المتعاقبة لحكم العراق ويتم في هذا الصندوق تسجيل كافة الكفاءات العراقية النادرة من العلماء والتقنيين في الخارج وربطهم من خلال شبكة اتصال بهدف دعم جهودهم البحثية وتشجيع ربطهم بالوطن الأم بما يكفل في نهاية المطاف عودة هذه العقول المهاجرة لخدمة المجتمع العراقي.
- اعادة الهيبة والاحترام للعلم والعلماء حيث وللاسف الشديد فان العلماء والفنيين والعاملين في البحوث والميادين الاكاديمية لازالوا لايلقون الدعم المعنوي الكافي وهم في حقيقة الامرأقل تقديراً في أوطاننا حيث لا يحظون بالاهتمام اللائق الذي يتناسب مع مكانتهم وعقولهم. ومن هنا نجد انه من افضل وانجع وسائل التقليل من الاستعداد للهجرة هو ايجاد وخلق مناخ الجذب عن طريق اشاعة الاحترام واعادة الهيبة التي انتهكت نتيجة الى انحرافات في السلوك والذوق الاجتماعي العام نتيجة لسياسات خاطئة مورست عن قصد او غير قصد.

- قد يفقد الوطن علماؤه نتيجة لاسباب سلوكية تتعلق بالسلوك الاجتماعي نتيجـــة الى ضعف تحقيق ضوابط العدالة الاجتماعية وعدم التوازن الاقتصادي والاجتماعي الامـــر الذي ينجم عنه صعود شرائح اجتماعية جديدة وهبوط أخرى لـــذلك قـــد تبحـــث الكفاءات العلمية عن دور فردي لها لتحقيق الذات فتقودها خطاها نحو العالم الخارجي المتقدم.
- أن تدني مستويات المعيشة وبخاصة فيما يتعلق منها بكمية الغذاء ونوعيته وحالة السكن وتوابعه وأوضاع المرافق وأحوال البيئة وظهور انماط من الفقر لا تـــرتبط بالضـــرورة بانخفاض مستويات التعليم بل قد يكون العكس هو الصحيح الأمر الذي يرفـــع مـــن مستوى الطموح لدى المتعلمين فيدفع الفرد دفعاً إلى تغيير مكان الإقامة بالهجرة كمـــا ان ضآلة فرص العمل أو انعدامها سيؤدي بالنتيجة إلى ظهور أشكال متعددة للبطالة قد تجعل من الهجرة حلا.

المراجع والمصادر

فيما يلي توثيقا للمراجع والمصادر التي استخدمت في انجاز موضوع الرسالة المقدمة وهي كالتالي:

1. الامين، عبدالوهاب، التنمية الاقتصادية المشكلات والسياسات المقترحة مع اشارة الى البلدان العربية، الطبعة الاولى، دار حافظ للنشر والتوزيع – المملكة العربية السعودية – جدة، **2000** م.
2. العيسوي، ابراهيم، التنمية في عالم متغير (دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها)، القاهرة، دار الشروق **2002**م.
3. الدعمة، ابراهيم، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت — لبنان، **2004**م.
4. سالم، تقي عبد، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (الحلقة الاولى)، سلسلة مقالات اقتصادية بحثية، جريدة البينة، العراق — بغداد، **2007**م.
5. رومانو، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة (مجلد المواد التدريبية)، دراسة حول التنمية الريفية المستدامة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، الجمهورية العربية السورية ــ دمشق، كانون الاول ــ **2003** م.
6. الجباني، فارس رشيد، التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي (اطروحة دكتوراه) مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، المملكة الاردنية الهاشمية – عمان، **2008**م.
7. تركماني، عبدالله، التنمية المستدامة والامن الانساني في العالم العربي، ورقة قُدمت في إطار الدورة السنوية لمعهد العلاقات الدولية / جمعية الدراسات الدولية — تونس من **4** إلى **22** سبتمبر/أيلول **2006**، ضمن محور "الأنسنة".
8. انظر الامين عبدالوهاب، نظريات التنمية الاقتصادية ص**47** — ص**73**، مصدر سبق ذكره.
9. انظر الامين عبدالوهاب، مصدر سبق ذكره.

10. اليحياوي، يحيى، ازمة المفهوم ـــ تازم الرؤية (عن التنمية البشرية في المغرب العـــربي)، دراسة نشرت في المجلة الشهرية (وجهة نظر)،العدد 29، المملكـــة المغربيـــة، صـــيف 2006م.
11. إسماعيل صبري، عبدالله، التنمية البشرية (المفهوم،القياس، الدلالة، كراسات بحـــوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت 1994م.
12. الدعمة، ابراهيم، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي (رسالة دكتـــوراه)، دار الفكـــر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان.
13. التابعي، محمد كمال، التنمية البشرية المستدامة المفهوم والمكونات، بحث نشر في سلسة مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، العدد 14، السنة الثانية ـــ فبراير 2004م.
14. التابعي، محمد كمال، المصدر السابق.
15. حامد، عمار، للتنمية البشرية في الوطن العربي (المفاهيم، المؤشرات، الاوضاع)، الطبعة الاولى، دار سيناء للنشر ـــ القاهرة، 1992م.
16. ووين، الصينيون المعاصرون – التقدم نحو المستقبل إنطلاقًا من الماضي، ترجمة د. عبد العزيز حمدي، مراجعة لي تشين تشونغ، الجزء الأول، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـــ الكويت، 1996.
17. التابعي، محمد كمال، مصدر سبق ذكره.
18. هادي، غزوان، تنمية الموارد البشرية مرتكز العملية التنموية الشاملة، مقـــال، جريـــدة الصباح (العراقية)، العدد 1176، 2-8-2007.
19. الخير، طارق، تنمية الموارد البشرية في منظمات الاعمال، مركز الدراسات والبحـــوث الاستراتيجية، دراسات اقتصادية، الجمهورية العربية الســـورية – دمشـــق، 11-3-2005م.
20. الخير، طارق، المصدر السابق اعلاه، انظر تنمية الموارد البشرية في منظمات الاعمال.
21. الكواز، أحمد، السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري، ورقة فرعيـــة مقدمـــة الى

مشروع البحث الميداني حول (العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري)، المعهد العربي للتخطيط – الكويت، اكتوبر من عام 2002م.
22. الامم المتحدة، (الاهداف الانمائية الى الالفية عام 2005م)، هيئة الامم المتحدة – نيويورك – 2006م.
23. العيسه، سفيان، اشكالية التعليم وحاجات سوق العمل العربية، مقال، جريدة الحياة، 15 – 8 – 2007م.
24. تقرير هيئة الامم المتحدة، الموجز التعليمي العالمي (مقارنة احصائيات التعليم في العالم)، معهد اليونسكو للاحصاء – مونتريال، 2006، للوصول الى النسخة الاليكترونية من التقرير مراجعة الموقع HUwww.uis.unesco.orgUH.
25. التنمية البشرية للعالم العربي، البرنامج الانمائي للامم المتحدة، لعام 2002م.
26. التنمية في العالم 2007، التنمية والجيل القادم، البنك الدولي للانشاء والتعمير، واشنطن العاصمة، 2006م.
27. رومانو، دوناتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية بالتعاون مع هيئة الامم المتحدة منظمة الاغذية والزراعة – مشروع تدريبي GCP/SYR/006/ITA، الجمهورية العربية السورية – دمشق 2003م.
28. هيئة الامم المتحدة عن حالة سكان العالم، اطلاق امكانات النمو الحضري، صندوق الامم المتحدة للسكان عن افاق التحضر في العالم، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – الامم المتحدة، 2007م، للوصول الى التقرير من الموقع الاليكتروني على العنوان التالي: HUwww.unfpa.org/UH
29. انظر هيئة الامم المتحدة عن حالة سكان العالم للعام 2007م، المصدر السابق.
30. قيسومة، رضاء الاستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ودور منظمة العمل العربي في النهوض بالتشغيل في البلدان العربية. ندوة قومية حول الموائمة بين سياسات

التعليم والتدريب المهني والتقني ومتطلبات سوق العمل، مكتب العمل العربي، القاهرة، (14 – 16) – 6 – 2005م.
31. نعوادي، سامي، التدريب النقابي حول سياسات التشغيل واستراتيجية الحد من الفقر، المركز الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، تورينتو، (19 – 23) سبتمبر – 2005م.
32. غبور، عمر، تعريف الحاجات الانسانية الاساسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت، 1990م.
33. هيئة الامم المتحدة، برامج التنمية البشرية، تقرير عن حالة التنمية البشرية لعام 1997م، ص 13– ص 173.
34. مؤتمر العمل الدولي لعام 2007، التقرير الاول، العمل اللائق من اجل التنمية المستدامة، الدورة 96.
35. منظمة العمل الدولية، العمالة ـــ محاربة الفقر والبطالة ـــ بيروت – لبنان، 29 اكتوبر 2004م.
36. دورة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة، الدورة الرابعة والعشرين بعــد المائــة، التعاون بين منظمة الاغذية الزراعية ومنظمة الامم المتحدة للتربية والتعليــم والثقافــة، (23 – 28) – 6 – 2003م، روما.
37. التنمية البشرية للعام 2005م، فصل اللامساواة والتنمية البشرية، هيئة الامم المتحـــدة، 2005م.
38. التنمية البشرية للعام 2005م، المصدر السابق.
39. الدعمة، ابراهيم، مصدر سبق ذكره.
40. ربيع، محمد، هجرة الكفايات العلمية، جامعة الكويت، 1972.
41. قويدر، ابراهيم، فقدان المواهب لصالح بلدان اخرى – هجرة العقول العربية – دراسة بحثية، جريدة ليبيا اليوم – الجماهيرية الليبية – طرابلس – 23 – 10 – 2007م.
42. ابو الوفا، محمد، نزيف العقول في العالم العربي مازال مستمرا، مقال، مجلــة الجزيــرة،

العدد 104 الثلاثاء 26 — 11 –2004م.
43. بركات، حليم، هجرة الادمغة العربية ظاهرة اجتماعية، مجلة المستقبل العربي (العدد 260)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت– لبنان.
44. ربيع، محمد، مصدرا سبق ذكره.
45. خوري،عصام، هجرة الكفاءات العلمية العربية مع اشارة للجمهورية العربية السورية، دراسة بحثية عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، دمشق، سوريا.
46. نعمة، هاشم، انماط هجرة الكفاءات العلمية، دراسة بحثية منشورة في نشريات مكتبة دروب على شبكة الانترنيت والوصول اليها علـى العنـوان الاليكـتروني التـالي: http://www.doroob.com/، 22 — 3 — 2007.
47. تقرير اللجنة الاقتصادية لدول غرب اسيا (اكو)، الامم المتحدة، لعام 2000.
48. خضر، محسن، فجوات العدالة في التعليم، الدار المصرية اللبنانية، ص 152 — 155، يناير، 2000.
49. زحلان، انطوان، مشكلة هجرة الكفاءات، ندوة هجرة الكفاءات العربية، نظمت من قبل لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لدول غرب اسيا، بيروت، 4 — 8 شباط / فبراير 1985 عن مركز دراسات الوحدة.
50. اليحياوي، يحيى، المؤتمر حول إشكاليات التنمية العربية والتبعية التكنولوجية وهجرة العقول وعلاقة المثقف العربي بالسلطة ضبابية النظرة وغياب الرؤية، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر — طرابلس كانون الاول - 2005م.
51. الجواهري، ناظم، لماذا تستمر هجرة الكفاءات العلمية الى الخارج، جريدة المؤتمر، العدد 1024، 18– شباط - 2006.
52. المانع،عزيزة، مقال: هل البحوث العلمية حرة؟، مقال، جريدة عكاظ، العدد 2131، 17 - 4 - 2007.
53. كوبنا، راكيي، مقال: الانفاق على المعرفة، مقال، جريدة الشرق الاوسط، العدد

10286، 26 – يناير – 2007.

54. الفيثي،أحمد، البطالة في العالم العربي اسباب وتحديات، دراسة، مجلة حسور الثقافية، العدد 8، السنة الاولى، تشرين الاول / اكتوبر 2005.

55. موسى، امال، الواقع الاكاديمي العربي..السوس ينخر المقاعد، مقال، جريدة الشرق الاوسط، العدد 9792، 19 – سبتمبر – 2005.

56. بادي،ابراهيم، لماذا تغيب الجامعات السعودية عن التصنيف العالمي؟، مقال، جريدة الحياة، العدد، 24 – 1 – 2006.

57. خوري،عصام، مصدر سبق ذكره.

58. فرجاني، نادر، هجرة الكفاءات من الوطن العربي في منظور استراتيجيه لتطوير التعليم العالي، مركز المشكاة للبحوث – مصر، يوليو 2000.

59. تقرير جامعة الدول العربية، اطلاق التقرير الاقليمي لهجرة العمل العربية 2007، 15 – تموز – 2007.

60. الجبالي، وليد ناجي، دراسات في المشكلات المحاسبية المعاصرة، دار الحامد للتوزيع والنشر، عمان – الاردن، لعام 2004م.

61. جابر،علي فاضل، دراسة حول تصميم نظام معلومات محاسبية الموارد البشرية في الوحدات الاقتصادية، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، دورية محكمة نصف سنوية، العدد 2، لعام 2007م.

62. الجبالي، وليد ناجي، دراسة اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق – كفاءات وطاقات كبيرة يحتاجها الوطن لاعادة اعماره، دراسة بحثية منشورة في الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك.

63. فرجاني،نادر، مصدر سبق ذكره.

64. الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، التعليم في العراق، 11 – 4 – 2008 م.

65. ابو زيد، احمد، التعليم العالي في العراق (دراسة)، مجلة المعرفة، العدد 156، تصدر عن

وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية، 11 – 3 – 2008م.

66. التقرير التحليلي الاحصائي لوزارة التربية العراقي بالتعاون مع منظمة اليونيسف للعام الدراسي 2003م / 2004م، والصادر في شهر شباط من العام 2005م بتوقيع السيد وزير التربية العراقي الدكتور سامي المظفر.

67. الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسف للعام 2003م – 2004م، الجزء الاول، الصادرعن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عام 2005م.

68. الخفاجي، اسعد، الاصلاح الجامعي في العراق الجديد، مقال نشر في صحيفة المثقف، 14 – تموز – 2006م.

69. قرجاني، نادر، هجرة الكفاءات من الوطن العربي من منظور استراتيجية لتطوير التعليم العالي ، يوليو، مركز المشكاة للبحوث.

70. سيغ، ديفيد، دعم 600,000 طفل متسربين من التعليم في العراق، ورشة عمل مشتركة لتعزيز سياسات التعليم الغير رسمي لمدة 3 ايام " 2 / 5 نيسان – 2006 " بالتعاون مع منظمة اليونيسف ووزارة التربية العراقية، عمان – الاردن.

71. الزبيدي، وليد، تخريب التعليم في العراق، مقال، صحيفة الوطن – عمان، 2 – 10 – 2007م.

72. نعمة ، هاشم ، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البنية السكانية ، الحوار المتمدن، العدد (94)، الجزء الاول، 30 – 8 – 2004م.

73. الخفاجي، اسعد، مصدر سبق ذكره.

74. البكاء، طاهر، استهداف العقول العراقية، في معرض كلمته في منظمة اليونسكو، منظمة اليونسكو – نيويورك، 8 – تشرين الثاني – 2007م.

75. الجليلي، اسماعيل قيتار، الاكاديميون والاطباء العراقيين ضحايا النزاعات السياسية، دراسة منشورة في موقعه الالكتروني، -http://www.al

jalili.com/CONTENT/Public/Doc1/IraqiAcademics_60611.pdf للملكـــة
المتحدة، 14 – شباط – 2007م.
76. كبة، سلام عطوف، عراق التنمية البشرية المستدامة – القسم الحادي عشر، دراســة، الحوار المتمدن العدد 2137، 22 – 12 – 2007م.
77. ؟،؟، الانتاج العلمي والبحثي لاعضاء هيئة التدريس في الجامعات العراقية قبل وبعــد الاحتلال، دراسة مقارنة، جامعة بغداد في 2007 م.
78. عبد نور، كاظم، اصلاح التعليم العالي في العراق اراء ومقترحات (ج1و ج2)، جريدة الصباح العراقية، جمهورية العراق – بغداد، 13 – 8 – 2007م.
79. الخفاجي، احمد،مصدر سبق ذكره.
80. كبة، سلام عطوف، وصدر سبق ذكره اعلاه.
81. الاحصاء التربوي في العراق بالتعاون مع منظمة اليونيسيف للعــام 2003م – 2004م، الجزء الاول، الصادرعن وزارة التربية والتعليم – جمهورية العراق في شباط من عــام 2005م.
82. برندان او مالي، التعليم عرضة للاعتداء، تقرير صادر عن اليونســكو تحــت عنــوان "التعليم عرضة للاعتداء"، باريس فرنسا، 27 نيسان/ابريل 2007.
83. شبكة النبأ المعلوماتية، التعليم في العراق، تقرير، 5 – 9 – 2007م.
84. الهيتي، عبدالرزاق محمود، انعكاسات الاحتلال الامريكي – البريطاني علــى التنميــة الاجتماعية، بحث سيسيولوجي لبعض المؤسسات التنموية والظــواهر الاجتماعيــة في العراق المحتل، البحث منشور في مجلة الباحث ـ كلية الآداب ـ جامعــة بغــداد إب لعام 2007م.
85. المعموري، محمد علي موسى، ادارة موارد العراق في ظل الاحتلال، المعرفة، ملفــات خاصة لقناة الجزيرة نشرت على موقعها الاليكتروني، 3 ـ 10 ـ 2004م.
86. نشرة دورية، دائرة التعليم والعلاقات العامة ـ العدد الثالث 2007 ـ هيئــة النزاهــة

العامة في العراق.

87. الزبيدي، وليد، مصدر سبق ذكره.

88. تقرير العراق من الحصار الى الحرب، تقرير اعده قسم الدراسات والبحوث في قناة الجزيرة – المعرفة – تحت عنوان (القطاعات الحيوية العراقية – قطاع التعليم)، ملفات خاصة، 7 – 12 – 2004م.

89. تقرير التنمية البشرية لعام 1991، هيئة الامم المتحدة ـ اليونسكو.

90. الجلبي، سوسن شاكر، اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب الصحية للاطفال في العراق، كلية التربية ـ جامعة ابن الهيثم، الجمهورية العراقية ـ بغداد.

91. الجلبي والتميمي، اثر الحصار الاقتصادي على الجوانب النفسية والاجتماعية والتربوية والصحية للأطفال في ضوء اتفاقية حقوق الطفل وحمايته ونمائه في التسعينات ، وزارة الثقافة والإعلام ، مركز أبحاث ام المعارك 1995.

92. وزارة التربية، التقرير الوطني حول متابعة القمة العالمية من اجل الطفولة / أيار 2001.

93. العلاق، مهدي محسن، المؤتمر الاحصائي العربي الاول، دور المؤشرات الإحصائية في تقويم وضع الأهداف الإنمائية للألفية، عمان ـ الاردن، 12 ـ 13 ـ نوفمبرللعام 2007م.

94. الديواني ، مصطفى ، حياة الطفل ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة التاسعة 1975.

95. الجلبي والتميمي، مصدر سبق ذكره.

96. برنامج ادارة الحكم في الدول العربية، تقارير التنمية واهداف الالفية، اليونسكو.

97. الساعدي،عبد جاسم،التعليم في العراق ـ الواقع والآفاق ـ ورقة للمشاركة في المؤتمر الدولي حول حق التعليم في البلدان المتأثرة بالأزمات الذي تنظمه منظمة اليونسكو تحت عنوان "توقفوا عن تعريض مستقبل العراق للخطر" وللفترة من 30 تشرين الأول/أكتوبر ولغاية 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2008، فرنسا ـ باريس.

98. مصطفى، عدنان، البطالة والتشغيل في العراق، تحليل من منظور النوع الاجتماعي

ومشاركة المرأة في سوق العمل، اوراق عمل قدمت في المؤتمر الدولي حول ازمة البطالة في الدول العربية المعقد من الفترة 17 ظ 18 مـــارس ظ 2008م في جمهوريـــة مصـــر العربية، نشر المعهد العربي للتخطيط دولة الكويت

99. بي بي سي اونلاين، مقال، منسق جديد لبرنامج الامم المتحدة في العـــراق، 2 ــ 4 ــ 2000 م.

100. النجفي، سالم توفيق، التجارب الاشتراكية في العراق واثار تحولها الى سياسة الســـوق واثر العولمة واعادة الهيكلة، ندوة حول الرفاهية الاجتماعية، 18 ــ 30 تشرين الثـــاني ــ 2005م، من منشورات مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة ــ المعهـــد الســـويدي بالاسكندرية، الاسكندرية ــ جمهورية مصر العربية.

101. عرفة، محمد جمال، هجرة العلماء نزيف مستمر ،عقول الامة، مقال، الامة اون لايـــن – موقع اليكتروني – قسم البحوث والدراسات – جدة – المملكة العربية السعودية، 17 – 6 – 2007م.

102. ألانصاري، فاضل، مشكلة السكان - نموذج القطر العراقي ، الجمهوريـــة العربيـــة السورية، دمشق ، 1980 م.

103. المفوضية العليا للاجئين في العالم 16 تموز– يوليو– 2007م.

104. حمادي، عبدالرحمن، التعليم العالي العربي– تصدير الأدمغة الثمينة والأيدي الرخيصة، مجلة المعرفة،عدد 138– 10 – 2006.

105. كاظم، نجاح، نزيف هجرة العقول العراقية، جريدة الصباح العراقية، 24 – يوليـــو – 2006م.

106. نعمة، هاشم، مصدر سبق ذكره.

107. موقع وكالة سانا السورية للانباء، هجرة الأدمغة والكفـــاءات: نزيـــف متواصـــل للاقتصادات والمجتمعات العربية، مقال نشر في جريدة البعث السورية، 4 – ايـــار – 2008م.

108. الحيالي، وليد ناجي، اعادة الثروة البشرية المهاجرة ومستقبل العراق، دراسة بحثية، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، كوبنهاكن – الدانمارك.

109. الحيالي، وليد ناجي، المصدر السابق.

110. بن شيب، احمد راشد، الوطنية والمواطنة بين النظرية والتطبيق، جريدة الرأي الصادرة عن حزب الشعب الديمقراطي السوري العدد 34، 20 – 4 – 2007م.

111. عدي، معقل زهور، من دولة الرعية الى دولة المواطنة، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، 10 – 6 – 2007م، الجمهورية العربية السورية – دمشق.

112. نعمة، هاشم، هجرة العراقيين وتأثيراتها على البنية السكانية، مصدر سابق.

المصادر الاجنبية:

Conway, G.R., and Barbier, E.B., 1990. After the Green Revolution: Sustainable Agriculture for Development. London: Earthscan: pp. 16-26.

التقارير:

- تقرير هيئة الامم المتحدة، (الاهداف الانمائية الى الالفية عام 2005م) هيئة الامم المتحدة – نيويورك – 2006م.
- تقرير هيئة الامم المتحدة، الموجز التعليمي العالمي (مقارنة احصائيات التعليم في العالم)، معهد اليونسكو للاحصاء – مونتريال، 2006، للوصول الى النسخة الاليكترونية من التقرير مراجعة الموقع HUwww.uis.unesco.orgUH.
- تقرير التنمية البشرية للعالم العربي – البرنامج الانمائي للامم المتحدة – للعام 2002م.
- تقريرعالبنك الدولي – التنمية في العالم 2007– (التنمية والجيل القادم) البنك الدولي للانشاء والتعمير واشنطن العاصمة لعام 2006م.
- تقرير هيئة الامم المتحدة عن حالة سكان العالم – اطلاق امكانات النمو الحضري – صندوق الامم المتحدة للسكان عن افاق التحضر في العالم ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية – الامم المتحدة 2007م.
- تقرير هيئة الامم المتحدة عن حالة التنمية البشرية لعام 1997 – هيئة الامم المتحدة –

برامج التنمية البشرية.

- تقرير مؤتمر العمل الدولي للعام 2007 ـــ التقرير الاول ـــ العمل اللائق من اجل التنمية المستدامة ـــ الدورة 96.
- تقرير منظمة العمل الدولية، العمالة — محاربة الفقر والبطالة، بـــيروت — لبنـــان، 29- اكتوبر 2004م.
- الدورة الرابعة والعشرين بعد المائة: التعاون بين منظمة الاغذية الزراعية ومنظمة الامـــم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، دورة منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة المنعقـــدة في (23 — 28) — حزيران — 2003م، روما.
- تقرير التنمية البشرية للعام 2005م ـــ فصل اللامساواة والتنمية البشرية ـــ هيئة الامـــم المتحدة 2005م.
- تقرير اللجنة الاقتصادية لدول غرب اسيا (اكو)، الامم المتحدة، لعام 2000.
- تقرير جامعة الدول العربية، اطلاق التقرير الاقليمي لجودة العمل العربية 2007، 15 — تموز — 2007.
- التقرير التحليلي الاحصائي لوزارة التربية العراقي بالتعاون مع منظمة اليونيسف للعـــام الدراسي 2003م / 2004م، والصادر في شهر شباط من العام 2005م بتوقيـــع الســـيد وزير التربية العراقي الدكتور سامي المظفر.
- تقرير " التعليم عرضة للاعتداء " صادر عن اليونسكو تحت نفس العنوان، بـــاريس في 17 نيسان 2007 م.
- نشرة دورية لدائرة التعليم والعلاقات العامة في العدد الثالث للعام 2007 م.
- هيئة النزاهة العامة وكراس النزاهة والشفافية والفساد لعـــام 2006 م ـــ دائرة التعليـــم والعلاقات العامة ـــ هيئة النزاهة العامة.
- التقرير الوطني حول متابعة القمة العالمية من اجل الطفولة / أيار 2001.

الملحق

يحتوي الملحق على جميع الامثلة التطبيقية لحساب كلف التعليم بمختلف مراحله بمــا يخدم القارئ على الاستدلال بالمثال التطبيقي كوسيلة اضافية للوقــوف الى النتــائج الــتي توصل اليها الباحث في سياق هذا البحث لتكون دليلا اضافيا على صدق الاســتنتاجات والتوصيات التي يتوصل اليها الباحث. وسيحتوي هذا الملحق على المواد التالية:

مثال تطبيقي لحساب كلف التعليم:

ومن خلال القيم المعطاة في الجداول السابقة التي تتضمن اعــداد الخــريجين للعــام الدراسي 1996 م / 1997 م فقد قمنا باختبار مجموعة المعادلات الخطية في طرق حســاب كلف الخريجين في العراق للعام الدراسي المذكور اعلاه وذلك من اجل الاطلاع والوقــوف على حجم المبالغ المنفقة وفق التقديرات المعطاة في الجدول اعلاه. وبهــذا تكــون كلــف الخريجين بالشكل التالي:

رياض الاطفال:

تكلفة رياض الاطفال = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات

ت ر ط = ك ش × ع س = 0 × 2 = 0

التعليم الابتدائي:

تكلفة التعليم الابتدائي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية

ت ب = ك ش × ع س = 244429 طالب × 750 دولار × 6 = 1099,930,500 مليون دولار

التكلفة الاجمالية لخريجي مرحلة التعليم الابتدائي = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي:

ج ت ب = ت ر ط + ت ب = 0 + 1099930500 مليون دولار

التعليم المتوسط:

تكلفة التعليم المتوسط = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت م = ك ش × ع س = 244429 طالب × 1750 دولار × 3 =1,283,252,250 مليون دولار.

التكلفة الاجمالية للتعليم المتوسط = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط

ج ت م = ت ر ط + ت ب + ت م = 0 + 1099930500 +1283262250 =

2,383,182,750 مليون دولار

التعليم الاعدادي:

تكلفة التعليم الاعدادي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت ع = ك ش × ع س = 244429 طالب × 1750 دولار × 3 = 1,283,252,250 مليون دولار

التكلفة الاجمالية للتعليم الاعدادي = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي + تكلفة التعليم المتوسط + تكلفة

التعليم الاعدادي:

ج ت ع = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع = 0 + 1099930500 +

1283262250+1283252250 = 3668436000 مليون دولار

التعليم الجامعي لمرحلة الدبلوم:

تكلفة التعليم الجامعي للدبلوم= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت د= ك ش × ع س = 80965 × 1135 × 2 = 183790550 مليون دولار

التكلفة الاجمالية للدبلوم = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي (فقط لاعداد طلبة المعهد) + تكلفة التعليم المتوسط (فقط للاعداد طلبة المعهد) + تكلفة التعليم الاعدادي (فقط للاعداد طلبة المعهد)+ تكلفة التعليم للدبلوم.

ت م = ك ش × ع س

ج ت د = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د

ج ت د = 0 + (80965 × 750) + (80965 × 1750) + (80965 × 1750) + 183790560

= 386364980 مليون دولار

التعليم الجامعي لمرحلة البكلوريوس:

تكلفة التعليم الجامعي = كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت ت ج = ك ش × ع س = 154960 طالب × 2270 دولار × 5= 1758796000 مليون دولار

التكلفة الاجمالية للتعليم الجامعي لمرحلة البكالوريوس = تكلفة رياض الاطفال +

تكلفة التعليم الابتدائي (فقط لاعداد طلبة البكالوريوس) + تكلفة التعليم المتوسط (فقط للاعداد طلبة البكالوريوس) + تكلفة التعليم الاعدادي (فقط للاعداد طلبة البكالوريوس)+ تكلفة التعليم الجامعي الاولي لمرحلة البكالوريوس.

ج ت ت ج = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت ت ج = 0 + (6 × 750 × 154960)

+ (3 × 1750 × 154960) + (3 × 1750 × 154960) + 1768798000 = 4413196000

مليون دولار

التعليم العالي:

مرحلة الماجستير:

تكلفة التعليم العالي لدرجة الماجستير= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ت ع م = ك ش × ع س × عدد الطلبة = 5500 × 3 × 4958 = 81807000 مليون دولار

التكلفة الاجمالية للدراسة الجامعية لمرحلة الماجستير = تكلفة رياض الاطفال+تكلفة التعليم الابتدائي (فقط للاعداد طلبة الماجستير)+تكلفة التعليم المتوسط (فقط للاعداد طلبة الماجستير)+تكلفة التعليم الاعدادي (فقط للاعداد طلبة الماجستير) + تكلفة التعليم للدبلوم (فقط للاعداد طلبة الماجستير)[1]

+ تكلفة التعليم الجامعي (فقط للاعداد طلبة الماجستير) + تكلفة التعليم لدرجة الماجستير

ج ت ع م = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د + ت م + ت ع م.

ج ت ع م = 0 + (6 × 750 × 4985) + (3 × 1750 × 4985) + (3 × 1750 × 4985) +

(5 × 2270 × 4985)

+ (عدد الطلبة من الذين قد درسوا في مرحلة الدبلوم × كلف دراستهم ومعدلها في المعهد) [2] +

---

(1) يوجد البعض من الطلبة ممن درس لنيل شهادة الماجستير والدكتوراه بعد حصولهم على درجة البكالوريوس بعد ان كانوا قد اكملوا دراستهم في المعاهد وهنا يتوجب علينا تحديد اعدادهم وتكاليفهم ليتسنى لنا حسابهم دون الوقوع في مسألة التكرار في حساب التكلفة مرتين. وعليه فاننا

- كما اسلفنا ضمن خلال القوائم المدرسية يستطيع الباحث من معرفة الاعداد الحقيقية من الطلبة الذين اكملوا دراستهم في المعاهد قبل حصولهم على درجة الماجستير والدكتوراه - لذا توجب علينا التنويه لهذا الامر.

(2) انظر التنويه اعلاه.

81807000 = 213161750 مليون دولار.

مرحلة الدكتوراه:

تكلفة التعليم العالي لدرجة الدكتوراه= كلفة الشخص في السنة × عدد السنوات الدراسية.

ج ت ع د = ك ش × ع س × عدد الطلبة = 7600 × 5 × 3546 = 132978000 مليون دولار

التكلفة الاجمالية للدراسة الجامعية لمرحلة الدكتوراه = تكلفة رياض الاطفال + تكلفة التعليم الابتدائي (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه)+ تكلفة التعليم المتوسط (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه) + تكلفة التعليم الاعدادي (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه) + تكلفة التعليم للدبلوم (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه)+ تكلفة التعليم الجامعي (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه) + تكلفة التعليم لدرجة الماجستير (فقط للاعداد طلبة الدكتوراه) + تكلفة التعليم لدرجة الدكتوراه.

ج ت ع د = ت ر ط + ت ب + ت م + ت ع + ت د + ت م + ت ع م + ت ع د.

ج ت ع د = 0 + (750 × 6 × 3546) + (1750 × 3 × 3546) + (1750 × 3 × 3546) +

(عدد الطلبة من الذين درسوا في مرحلة الدبلوم × كلف دراستهم ومدتها في المعهد)[1] + (3546

× 5 × 2270) + (5800 × 3 × 3546) + 132978000 = 284921100 مليون دولار

اذن ومن خلال ما تقدم من عمليات حصر للتكلفة الاجمالية للتعليم في العراق للعام الدراسي المذكور اعلاه فاننا نتطلع على حقيقة الارقام التقريبية والقريبة من الواقع والتي تم استثمارها في قطاع التعليم والتعليم العالي وتبين لنا مقدار الحجم الكبير من النفقات التي تتحملها الدولة والمجتمع في نفقات التعليم وهي كما موضحة في الجدول التالي:

	دبلوم فني	البكالوريوس	الماجستير	الدكتوراه	العدد الاجمالي
الاعداد	80965	154960	4958	3546	244429
التكلفة / دولار	386364980	4113196000	213161750	284921100	4997643830

فمن خلال هذه المعطيات التي نتطلع عليها في هذه الدراسة والتي قد لاتتاح للفرد العادي الاطلاع او مجرد التفكير بحجم تلك المفردات الرقمية التي تخصص لدعم التعليم

(1) انظر التنويه اعلاه.

(الاستثمارات في قطاع التعليم) يتبين لنا مقدار حجم المسؤولية الاخلاقية التي تقع على عاتق كل من استفاد من تلك الاستثمارات وعليه ندعوا الجميع من المثقفين والمتعلمين التوقـف قليلا عند تلك الارقام من اجل اعادة حسابات البعض منهم من الذين تداعبـهم احـلام الهجرة تحت ذرائع وعلل شتى.

فكيف بنا والمثل القائل "من علمني حرفا ملكني عبدا" فكيف بنا والوطن قد اقتطـع من خيراته الكثير من اجل اطعام عقولنا بفنون واصناف العلم المختلفة المذاق.